العدد 57 – المجلد 15 – صيف 2026
Issue 57 - Volume 15 - Summer 2026

عُمران
omran

فصليـــة محكّـــمة تُعنـــى بالعلـــوم الاجتماعيـــة
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

ISSN 2305-2473

فادية حطيط
التمييز الجندري في الوسط الأكاديمي: دراسة في مواقف أستاذات الجامعة اللبنانية

سجود عوايص
هندسة التهميش: الاقتصاد السياسي للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين الفلسطينيين ما بعد اتفاقية باريس

عمر الحمداني
سياسات التجديد الحضري في مدينة الرباط بين تسليع العقار والاستبعاد المجالي

محمد المستاري
الغش المدرسي وتحولات معنى الاستحقاق في المدرسة المغربية: مقاربة سوسيولوجية

رئيس التحرير / **Editor-in-Chief**
منير السعيداني — Mounir Saidani

مدير التحرير / **Editorial Manager**
ليلى عمر — Laila Omar

سكرتير التحرير / **Editorial Secretary**
مجد أبو عامر — Majd Abuamer

هيئة التحرير / **Editorial Board**
باقر النجار — Baqer Alnajjar
حسن احجيج — Hassane Hjij
ريما ماجد — Rima Majed
صقر النور — Saker El Nour
الطاهر سعود — Tahar Saoud
كلثم الغانم — Kaltham Al-Ghanim
مدى شريقي — Mada Shuraiki
مراد دياني — Morad Diani
هشام أبو ريا — Hisham Abu-Rayya

التدقيق / **Copy-Editing**
المولدي العباسي — Mouldi Abbassi
عبد الوهاب سويسي — Abdelwaheb Souissi
نبيل محمود حسين — Nabil Mahmoud Hussein

تصميم وإخراج / **Design and Layout**
أحمد حلمي — Ahmad Helmy
هشام الموسوي — Hisham Moussawi

الهيئة الاستشارية / **Academic Advisory Committee**

Ibrahim Elissawy	إبراهيم العيسوي
Abubakr Baqader	أبو بكر باقادر
Ahmed Khouaja	أحمد خواجه
Adib Nehme	أديب نعمة
Mhammed Malki	امحمد مالكي
Burhan Ghalioun	برهان غليون
Tayssir Raddawi	تيسير رداوي
Tana Fouad Abdallah	ثناء فؤاد العبد الله
George Giacaman	جورج جقمان
Hazim Rahahleh	حازم رحاحلة
Hassan Aly	حسن علي
Kheder Zakaria	خضر زكريا
Taher Kanaan	طاهر كنعان
Adel Al-Shargabi	عادل الشرجبي
Abderrahmane Rachik	عبد الرحمان رشيق
Abdullah Aldolaimi	عبد الله الدليمي
Abdallah Saaf	عبد الله ساعف
Abdenasser Djabi	عبد الناصر جابي
Ali Khalifa Al-Kuwari	علي خليفة الكواري
Fadia Kiwan	فاديا كيوان
Fatima Al-Shamsi	فاطمة الشامسي
Karima Korayem	كريمة كريم
Mohamed Tozy	محمد الطوزي
Mustafa Attir	مصطفى التير
Mustafa Kamel Al-Said	مصطفى كامل السيد
Nadim Rouhana	نديم روحانا
Hosham Dawod	هشام داوود
Yagoub Al-Kandari	يعقوب الكندري

صاحب الامتياز
المدير العام للمركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات

The Designated Licensee
The General Director of the Arab Center
for Research and Policy Studies

لوحة الغلاف "بلا عنوان" (2025) واللوحات في داخل العدد لأحمد قليج

فنان تشكيلي سوري وُلد في حلب عام 1964، درس الكيمياء التطبيقية في جامعة حلب، وتلقّى تعليمه الفني في مركز فتحي محمد للفنون. أقام عددًا من المعارض في سورية ولبنان وهولندا. تتخذ أعماله من الطبيعة مدخلًا للتعبير عن روح المكان، واستكشاف الأثر الذي يتركه في الإنسان.

Cover Painting "Untitled" (2025) and Featured Artwork by Ahmed Kleige

A Syrian visual artist born in Aleppo in 1964, he studied applied chemistry at the University of Aleppo and art at the Fathi Mohammed Center for the Arts. He has held several exhibitions in Syria, Lebanon, and the Netherlands. In his paintings, he approaches nature as a means of expressing the spirit of place and the impressions it leaves upon us.

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:
Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through:
شارع الطرفة – منطقة 70 – وادي البنات – ص. ب. 10277 – الدوحة – قطر
Al Tarfa Street - Zone 70 - Wadi Al Banat - P.O.Box: 10277 - Doha - Qatar
هاتف: +974 4035 6888 - +974 4035 4117 Phone:
E-mail: omran@dohainstitute.edu.qa

عُمران
omran

فصليـــة محَـكّمة تُعنـى بالعلـــوم الاجتماعيـــة
A Quarterly Peer–reviewed Social Sciences Journal

العدد 57 – المجلد 15 – صيف 2026
Issue 57 – Volume 15 – Summer 2026

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هوَ المدنيَّةُ في اصطلاحهم وهُوَ معنى العُمْران.

ابن خلدون

لا تعبِّر آراء الكتَّاب بالضرورة عن اتِّجاهات يتبنَّاها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

DOHA INSTITUTE FOR GRADUATE STUDIES
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَن الاجْتِمَاعِ الإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمْرَانُ العَالَمِ، وَمَا يَعْرِضُ لِطَبِيعَةِ ذَلِكَ العُمْرَانِ مِن الأَحْوَالِ مِثْلِ التَّوَحُّشِ وَالتَّأَنُّسِ وَالعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغَلُّبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِن المُلْكِ وَالدُّوَلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ البَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ مِن الكَسْبِ وَالْمَعَاشِ والْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمْرَانِ بِطَبِيعَتِهِ مِن الأَحْوَالِ....

وَكَأَنَّ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وهوَ العُمْرَانُ الْبَشَرِيُّ وَالاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلَ، وهيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِن الْعَوَارِضِ وَالْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِن الْعُلُومِ وَضْعِيًّا كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبِّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِن الاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ وهوَ مَعْنَى الْعُمْرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمْرَانُ العَالَمِ بِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طِبَاعِهِمْ الْحَيَوَانِيَّةِ مِن الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِم الْغَلَبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِن الْحُكْمِ الْوَازِعِ... بِشَرْعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِن الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ بِمَا يُودِعُ اللهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ وَالقبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيفٍ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذلكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَّتِهِ.

ابن خلدون، **المقدّمة**

Contents المحتويات

Articles	5	دراسات
Fadia Hoteit **Gender Discrimination in the Academic Environment: Perceptions of Women Professors at the Lebanese University**	7	فادية حطيط التمييز الجندري في الوسط الأكاديمي: دراسة في مواقف أستاذات الجامعة اللبنانية
Sujoud Awais **The Architecture of Marginalization: Post-Paris Agreement Economic and Social Exclusion of Palestinian Farmers**	35	سجود عوايص هندسة التهميش: الاقتصاد السياسي للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين الفلسطينيين ما بعد اتفاقية باريس
Oumar El hamdani **Urban Renewal Policies in Rabat: Real Estate Commodification and Spatial Exclusion**	67	عمر الحمداني سياسات التجديد الحضري في مدينة الرباط بين تسليع العقار والاستبعاد المجالي
Mohamed El Mestari **Cheating and the Changing Meaning of Merit in Moroccan Schools: A Sociological Approach**	97	محمد المستاري الغش المدرسي وتحولات معنى الاستحقاق في المدرسة المغربية: مقاربة سوسيولوجية

Discussions	129	مناقشات
Aissa El Ghayyati **From Container to Relational Space: Martina Löw and the Rethinking of Space in Social Theory**	131	عيسى الغياتي من المجال الوعائي إلى المجال العلائقي: مارتينا لوف وإعادة التفكير في مفهوم المجال داخل النظرية الاجتماعية
Translated Paper	155	ترجمة
Mansour Nasasra & Bruce E. Stanley **Assembling Urban Worlds: Always-becoming Urban in and through Bir al-Saba'** Translated by: Majd Abuamer & Yara Nassar	157	منصور النصاصرة وبروس ي. ستانلي تشكّل العوالم الحضرية: الحاضرة الدائمة الصيرورة في بئر السبع وعبر فضائها ترجمة: مجد أبو عامر ويارا نصّار
Book Reviews	189	مراجعات الكتب
Salem Ouakari **The Manufacturing of Belonging: A Study of Land Ownership in Saharawi Community (the Ait Oussa Tribes 1600-1958)** Reviewed by: Mohamed Oubella & Mohamed Salmi	191	سالم وكاري صناعة الانتماء: دراسة في ملكية الأرض في المجتمع الصحراوي (أيت أوسى 1600–1958) مراجعة: محمد ابلا ومحمد سلمي
Laura Ruiz de Elvira **Charities and Politics in Bashar Al-Asad's Syria: The Unravelling of the Old Social Contract** Reviewed by: Mada Shuraiki	199	لورا رويث دي إلفيرا الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم مراجعة: مدى شريقي
Featured Books	209	عروض الكتب

دراسات
Articles

بلا عنوان، 30x40 سم، أكريليك على قماش (2024).
Untitled, 40x30 cm, Acrylic on canvas (2024).

عمران omran
المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/UUUA1450
القبول Accepted 2026–6–9
التعديل Revised 2025–8–12
التسلم Received 2024–12–3

فادية حطيط | Fadia Hoteit*

التمييز الجندري في الوسط الأكاديمي: دراسة في مواقف أستاذات الجامعة اللبنانية

Gender Discrimination in the Academic Environment: Perceptions of Women Professors at the Lebanese University

ملخص: تعالج الدراسة مواقف أستاذات الجامعة اللبنانية من التمييز الجندري، منطلقةً من الوقائع التي تؤكد وجوده. واستنادًا إلى المقابلات المعمقة مع عشرين أستاذة في الجامعة اللبنانية، تتوصل إلى أنهن لا يولين هذا التمييز أهمية كبيرة، إما من خلال إنكار وجوده أو إنكار أثره في مسارهن. وتفسر الدراسة ذلك بعدة أسباب، منها خصوصية الوسط الأكاديمي المحافظ، وحالة التماهي التي تعيشها الأستاذات مع الجامعة، والحركية الاجتماعية التي وفرها لهن وصولهن إلى مواقعهن الأكاديمية، والدوافع الأسرية التي حفّزتهن على التقدم، وتوافر إمكانية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وأخيرًا الرضا المهني. وفي الختام، توظّف الدراسة منظور التقاطعية لتحليل تموضع مواقف الجامعيات اللبنانيات في سياقٍ متفاعل، بما يكشف أن النسوية والتمييز واللامساواة لا تحمل المعنى نفسه في تجاربهن المختلفة.

كلمات مفتاحية: الأستاذات الجامعيات، التقاطعية، الجامعة اللبنانية، التمييز الجندري، لبنان.

Abstract: This article explores how women professors at the Lebanese University perceive gender discrimination. Evidence confirms the existence of such discrimination, yet interviews with twenty professors from diverse generations and regions reveal they often downplay its significance – denying either its existence or its impact on their careers. This perception can be attributed to the conservative academic environment, strong identification with the university, social mobility provided by academic roles, familial encouragement, ability to balance work and family, and overall professional satisfaction. Using an intersectional lens, the article shows these attitudes emerge from complex contexts, where feminism, discrimination, and inequality hold different meanings across individual experiences.

Keywords: Women Professors, Intersectionality, Lebanese University, Gender Discrimination, Lebanon.

* أستاذة علم الاجتماع في كلية التربية، الجامعة اللبنانية.
Professor of Sociology at the Faculty of Education, the Lebanese University. Email: fadiahoteit@yahoo.com

مقدمة

يشير الكم الكبير من الدراسات حول الجامعات في العالم اليوم إلى تزايد الطلب على مشاركة النساء في المجال الأكاديمي، ليس من طرف النساء أنفسهن فحسب، وإنما أيضًا من المؤسسات الأكاديمية وواضعي السياسات، الذين يتبنون، على نحو متزايد، أنظمة تعطي الأولوية لتوظيفهن، حيث صار هذا المنحى معيارًا لتقدم المجتمعات والجامعات على حد سواء. ويترافق هذا التزايد مع تحول وظيفة الجامعة نفسها، من جامعة تنقل المعارف عبر التعليم (المحاضرات)، إلى جامعة تركّز على البحث من أجل إنتاج معارف حديثة مرتبطة بسياقاتها، وتتجه أكثر نحو الاهتمام بهذا الجانب المعرفي وبالمتعلمين بوصفهم أفرادًا، من خلال متابعة تحصيلهم وانخراطهم العملي بطرائق تقييم متنوعة[1]؛ إذ لم يعد التدريس والبحث الوظيفتين الأساسيتين للجامعة، بل أضحت لها وظيفة ثالثة ترتبط بالمجتمع وتنميته[2]. وقد أفسح هذا التغير في الوظيفة المجال أمام الدور النسائي ليأخذ مساحة مهمة في تسيير العمل الأكاديمي. وتوطدت هذه الوجهة أكثر بما أظهرته البحوث من دور فاعل للنساء الأكاديميات، والنتائج الإيجابية التي تنجم عن تعزيزه. وأبرزت هذه البحوث كذلك الأهمية الكبيرة لإبراز دور المرأة عند توثيق تاريخ التعليم الجامعي، بعد أن جرى تجاهلها إلى حد بعيد في هذا المجال. فما زالت الوقائع تشير إلى غلبة الأساتذة الذكور، من حيث العدد والحضور، في مؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم. ويُعزى هذا التفاوت إلى وجود حواجز نظامية متعددة داخل أنظمة الجامعات وثقافتها تعرقل تقدم النساء فيها[3]، تتمثل في عقبات وتحيزات ظاهرة ومخفية[4]. وبناء عليه، ازدادت الدراسات التي تنظر إلى الأستاذات الجامعيات بوصفهن مجموعة مهنية معيّنة ينبغي إيصال وجهات نظرها حول تجربتها الأكاديمية وتحليلها[5]. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأميركية، أُنتجت معرفة واسعة حول ما تفكر فيه الأكاديميات، والصعوبات التي يواجهنها،

(1) "The Changing Academic Profession in Asia: The Formation, Work, Academic Productivity, and Internationalization of the Academy," *RIHE International Seminar Reports*, no. 22 (February 2014), p. 2, accessed on 13/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKnG

(2) Mariam AlAli AlMaadeed, "Human Development and Impact for Sustainability: A New Pipeline Theory in Academia," *Euro–Mediterranean Journal for Environmental Integration*, vol. 9 (December 2023), p. 1.

(3) Judith Harford, "The Perspectives of Women Professors on the Professoriate: A Missing Piece in the Narrative on Gender Equality in the University," *Education Sciences*, vol. 8, no. 2 (April 2018), p. 2.

(4) Daniele Vieira do Nascimento, Takudzwa Mutize & Jaime Félix Roser Chinchilla, "Women in Higher Education: Has the Female Advantage Put an End to Gender Inequalities?" UNESCO International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean (2021), p. 6, accessed on 13/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKjX

(5) ينظر على سبيل المثال:

Marta Elliott & Sarah J. Blithe, "Gender Inequality, Stress Exposure, and Well–being among Academic Faculty," *International Journal of Higher Education,* vol. 10, no. 2 (2021), pp. 240–252; Colette Fagan & Nina Teasdale, "Women Professors across STEMM and non–STEMM Disciplines: Navigating Gendered Spaces and Playing the Academic Game," *Work, Employment and Society*, vol. 35, no. 4 (2021), pp. 774–792; Rodrigo Rosa & Sara Clavero, "Gender Equality in Higher Education and Research," *Journal of Gender Studies*, vol. 31, no. 1 (2022), pp. 1–7.

وكيفية تجاوزها، وبات على المعنيين استخلاص الاتجاهات والإصلاحات الملائمة لتحسين موقع هؤلاء النساء ودورهن[6].

أما في الدول العربية، وفي لبنان تحديدًا، فما زالت وجهات نظر الأستاذات الجامعيات مغمورة. وفي انتظار المزيد من استجماع الدلائل والوقائع المتعلقة بوضعهن الأكاديمي، لن يكون الحل في تبنّي النتائج التي يتوصل إليها الدارسون في الخارج بشأن أوضاع الأكاديميات؛ لأن الأرضية الاجتماعية لتلك الأوضاع في السياقين مختلفة، فضلاً عن أن الحساسيات والتوقعات مختلفة. وتندرج هذه الدراسة في هذا الإطار، أي السعي إلى التعرف إلى وضع الأستاذات الجامعيات في لبنان وموقفهن من القضايا التي تمسّ حياتهن الأكاديمية. وقد اخترنا قضية التمييز الجندري في الوسط الأكاديمي؛ لأنها تمثل منظورًا أساسيًا لفهم واقعهن وإشكالياته.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، صُممت لتشمل أوضاع أستاذات الجامعة اللبنانية، وهي جامعة حكومية تسمح للأساتذة والأستاذات، على الرغم مما قد يفرضه اعتبارهم موظفين حكوميين من ضوابط والتزامات قد تحدّ من التعبير عن آرائهم، بممارسة هذا الحق؛ إذ "نجح أساتذة الجامعة اللبنانية في الخروج من الدائرة الضيقة التي يكرسها نظام الموظفين عام 1964"[7] وبات يحقّ لهم التعبير عن آرائهم ضمن إطار الحرية الأكاديمية. وقد استُبعدت من العينة الأستاذات المتعاقدات اللواتي قد يخشين على وضعهن الوظيفي، واقتصر البحث على الأستاذات المتفرغات لتمتعهن بوضع وظيفي مستقر وآمن.

وعلى الرغم من اختلاف أوضاع أستاذات الجامعة اللبنانية عن أوضاع غيرهن من الأستاذات الجامعيات اللبنانيات، فإنهن يشتركن مع غيرهن في العديد من عناصر التجربة الأكاديمية. فمن جهة، هن في أعلى مستويات التعليم، ومن جهة أخرى، يتمتعن بمستوى عالٍ من الاستقلالية على الصعيدين المهني والاجتماعي. وهذان المتغيران؛ أي المستوى التعليمي المرتفع والاستقلالية الاقتصادية، شكّلا على الدوام رافعة أساسية في مشروع التحرر النسائي. وإذا أضفنا إلى هاتين الخاصيتين المشتركتين انتماء أستاذات العينة إلى مؤسسة تعليم عالٍ حكومية، تضافرت هذه العوامل؛ أي المكانة المرموقة التي يتيحها التعليم العالي، والاستقلالية المادية، ورعاية الدولة، لتشكيل مواصفات فئة مهنية ذات هوية خاصة، تتمتع بمستوى فكري وبمؤهلات تؤهلها للقيام بدور تغييري في المجتمع، ولا سيما في الشأن المتعلق بحقوقهن باعتبارهن نساء. وهذا ما يجعلنا نفترض أنهن قادرات على وعي التمييز الجندري، في حال وجوده، وقادرات على إيجاد صيغة مناسبة للتعامل معه، إما باستيعابه، أو الحد منه، أو مجابهته بالرفض والعمل على تغييره.

(6) Judith S. White, "Pipeline to Pathways: New Directions for Improving the Status of Women on Campus," *Liberal Education*, vol. 91, no. 1 (Winter 2005), pp. 22–27.

(7) لور أيوب، "الأساتذة الجامعيون في لبنان: لسنا موظفين والإعلام هو السبيل الأخير"، **المفكرة القانونية**، 2018/12/3، شوهد في 2026/6/14، في: https://acr.ps/hBxVKge

اعتمدتُ في هذه الدراسة على منهج البحث النوعي، من خلال إجراء مقابلات فردية معمقة، نصف موجّهة، مع عشرين أستاذة متفرغة ما زالت تدرّس حاليًا أو متقاعدة. واخترتهن إفراديًا، إما من خلال الشهرة أو بالتوصية من زملاء في الجامعة، بما يتوافق مع أسلوب كرة الثلج، على نحوٍ يغطي اختصاصات متعددة (علم النفس، والتربية، والعلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية، والفلسفة)، ومراحل عمرية متفاوتة (ما بين الأربعين عامًا وما يزيد على السبعين)، وفي بيروت أو في فروع الجامعة اللبنانية في مختلف محافظات لبنان (البقاع، والشمال، والجنوب). ولم أركز على تنوع خصائص أفراد العينة من أجل المقارنة، وإنما لتوفير تغطية أشمل لمواقف الأستاذات من قضية التمييز الجندري، على اختلاف توجهاتهن. وأجريت المقابلات في الفترة حزيران/ يونيو 2023 – كانون الثاني/ يناير 2024[8]، وكانت مقابلات فردية؛ لأن البحث يسعى إلى فهم واقع التمييز الجندري في مختلف تجلياته. ولذلك خصصنا مساحة واسعة لأصوات الأستاذات الجامعيات، من دون تدخّل، لكي يعبّرن عن التحديات والصعوبات التي واجهنها، أو ما زلن يواجهنها، في سياق حياتهن المهنية الجامعية[9]. وتبدو هذه المنهجية ملائمة إلى حد بعيد لفئة الأستاذات الجامعيات، لما لديهن من دراية بالعمل الفكري، وتمرّس في طرح المسائل، وحساسية تؤهلهن لالتقاط القضايا المهمة والقدرة على تفسيرها. لذلك تركتُ للأستاذات حرية الغوص في تجاربهن واستكناه العوامل المؤثرة فيها، بحسب وجهة نظرهن، ولم نتدخل إلا بقدر يسير، منعًا لإغفال الحديث عن قضايا معينة رأينا أنها ستساعدنا لاحقًا في تفسير التجربة. وتجدر الإشارة إلى أن انتماء الباحثة إلى الجامعة نفسها، بوصفها أستاذة متقاعدة حديثًا، سهّل الاستجابة والتفاعل والاستفاضة، ولا سيما مع التعهد بعدم ذكر الأسماء، صونًا للخصوصية. وتمحورت المقابلات حول المنشأ الاجتماعي، والمسار الدراسي في التعليم العام والتعليم العالي، والمسار الشخصي المتعلق بالأسرة والزواج والإنجاب، والتحديات التي خاضتها الأستاذات، وأخيرًا مستوى الرضا المهني عن مجمل المسار.

أولًا: قضية التمييز ضد النساء في الوسط الأكاديمي

1. على الصعيد العالمي

هناك العديد من النظريات التي تولدت عن الدراسات حول الإجحاف اللاحق بالنساء في مختلف الصعد الاجتماعية، منها ما تعلق بالنساء على وجه العموم، كنظرية السقف الزجاجي[10]، التي تشير إلى

(8) سُجّلت المقابلات التي جرت في أماكن عامة متفرقة (منها المقاهي في العديد من الحالات)، وتفريغها حرفيًا (بما فيها المصطلحات والكلمات والعبارات التي انسابت تلقائيًا باللغة الأجنبية)، وراوح عدد كلماتها بين 2881 في الحد الأدنى و9787 كلمة في الحد الأقصى. وقد حملت هذه الشهادات تجارب الأستاذات الفردية في بُعديها الشخصي والعام، وذهبت في مناحٍ متنوعة، وعبّرت فيها العديد منهن عن أن إجراء مثل هذا الحديث جعلهن يدركن أشياء في تجاربهن لم تكن واضحة لهنّ من قبل، وتضمّن كلامهن الحر العديد من القضايا تجاوزت ما يمكن توظيفه في الدراسة، وذكرن بعض الأمور التي طلبن صراحة عدم نشرها. وقد جرى الاتفاق مسبقًا بيني وبينهن على عدم ذكر الأسماء لإتاحة مجال واسع لحرية التعبير. وعلى الرغم من عدم معرفتي الشخصية المسبقة بمعظم صاحبات الشهادات، فإن المقابلات ساد فيها جوٌّ من الصداقة والزمالة والتضامن.

(9) Titus Utibe Monday, "Impacts of Interview as Research Instrument of Data Collection in Social Sciences," *Journal of Digital Art & Humanities*, vol. 1, no. 1 (2020), pp. 15–24.

(10) David Purcell, Kelly Rhea MacArthur & Sarah Samblanet, "Gender and the Glass Ceiling at Work," *Sociology Compass*, vol. 4, no. 9 (2010), pp. 705–717.

أن النساء، على الرغم من مؤهلاتهن وإنجازاتهن، يواجهن حواجز غير مرئية تمنعهن من الصعود إلى أعلى المستويات، بما فيها المستويات الأكاديمية. وترتبط هذه العوائق بالتحيز على أساس الجنس، وبالقوالب النمطية، وعدم تكافؤ الفرص؛ أو ترتبط بدينامية السلطة، تحديدًا، كما تقدمها النظرية النسوية[11]، التي تدرس النظام الأبوي، وأدوار الجنسين، وكيفية تأثير البنى الاجتماعية التقليدية في تصورات النساء، وانعكاس ذلك على أدائهن، وتقدمهن، والتوازن الذي يُقِمنه بين العمل والحياة؛ أو ترتبط كذلك بالتغليف الاجتماعي للجنس البيولوجي، كما في نظرية النوع الاجتماعي[12]، التي ترى أن الأفراد يطوّرون أطرًا ذهنية، أو "مخططات" إدراكية، لفهم أدوار الجنسين وما يتوقعونه منهما، بما يسهم في تكوين القوالب النمطية والتحيز الجندري، ويؤثّر في الطريقة التي يُنظر بها إلى النساء (وإلى الرجال أيضًا)، وطرائق التعامل معهن في الأوساط المهنية المختلفة.

أما في الجانب الأكاديمي حصرًا، فقد طور المشتغلون نظرية "الأنبوب" Pipeline[13] التي تصف الخسارة التدريجية للنساء في مراحل مختلفة من الحياة الأكاديمية، وهي خسارة ناجمة عن التحديات التي يواجهنها، مثل التمييز، والمسؤوليات الأسرية، ونقص الدعم، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تمثيلهن اطّرادًا مع الصعود في السلّم الوظيفي الأكاديمي. ففي مرحلة الإجازة والدراسات العليا، قد يكون هناك تمثيل متساوٍ نسبيًا للرجال والنساء في مجالات معينة، ولكن مع الانتقال إلى مستويات أكاديمية أعلى، غالبًا ما يتناقص عدد النساء اللواتي يسعين إلى الحصول على درجات علمية متقدمة، ولا سيما في مجالات العلوم الطبيعية، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات. أما بعد الانتهاء من درجة الدكتوراه، وعندما يتنافس الأفراد على المناصب البحثية لما بعدها، يصبح تسرب النساء من المسار أكثر وضوحًا؛ إذ قد يواجهن تحديات، من قبيل التحيز بين الجنسين، وقضايا التوازن بين العمل والحياة العائلية، ولا سيما أن الوظيفة الجامعية تتطلب التزامًا زمنيًا طويلًا للبحث والتدريس والخدمة. وكذلك يكون الأمر عندما تصبح النساء أعضاء في هيئات التدريس؛ إذ تُطرح قضايا، مثل التحيزات الضمنية، والافتقار إلى التنوع في الأدوار القيادية، وعدم كفاية الدعم، وكلها كفيلة بأن تجعل تقدمهن الوظيفي أبطأ من تقدم الرجال[14].

(11) Manjari Johri, "Feminist Perspective on Patriarchy: Its Impact on the Construction of Femininity and Masculinity," *New Literaria*, vol. 4, no. 2 (2023), pp. 1–9.

(12) Sehida Rizvance Masan, "The Concept of Gender and Related Theoretical Framework," *International Scientific Journal Vision*, vol. 7, no. 2 (2022), pp. 49–64.

(13) ينظر:

Karen Ollrogge, Malte Roswag & Bettina Hannover, "What Makes the Pipeline Leak? Women's Gender–based Rejection Sensitivity and Men's Hostile Sexism as Predictors of Expectations of Success for their Own and the Respective other Gender Group," *Frontiers in Psychology*, vol. 13 (October 2022), pp. 1–10; Heather L. Johnson, "Pipelines, Pathways, and Institutional Leadership: An Update on the Status of Women in Higher Education," *American Council on Education* (2017), pp. 1–28.

(14) Linda Schweitzer et al., "Exploring the Career Pipeline: Gender Differences in Pre–Career Expectations," *Relations Industrielles/ Industrial Relations*, vol. 66, no. 3 (2011), pp. 422–444.

2. على صعيد الوسط الأكاديمي في الجامعة اللبنانية

لطالما لقيت قضايا النساء اهتمامًا واسعًا من جمعيات مختلفة[15]، ويوجد كذلك نضال نسوي في المجتمع اللبناني ضد الإجحاف اللاحق بالنساء، جرى تناوله في العديد من الدراسات. وثمة مؤشرات عديدة، على صعيد الاقتصاد والسياسة والشأن العام، تؤكد التمييز ضدهن في لبنان[16] (تمثيل ضعيف في المواقع الوزارية والنيابية والسياسية العامة، وقوانين أحوال شخصية مجحفة في حقهن، والنقطة الأقوى رمزيًا في التمييز هي عدم تمتع النساء اللبنانيات بحق إعطاء جنسيتهن لأطفالهن ... إلخ).

ويعكس المجال الأكاديمي في لبنان، على العموم، صورة المجتمع باتساعه؛ فالجامعات مؤسسات اجتماعية تتأثر، مثلها مثل سائر المؤسسات، بنمط العلاقات الاجتماعية السائد في المجتمع. والجامعة اللبنانية، التي ندرس أوضاع أستاذاتها، جامعة حكومية يخضع أساتذتها، بخلاف الجامعات الخاصة، لأنظمة وقواعد مقننة بمراسيم وقوانين وأنظمة داخلية منشورة، ويجري تداول قضاياها جهارًا في وسائل الإعلام. وبحسب القانون، توجد قواعد مقررة للترقية، وأخرى لانتخاب رؤساء الأقسام، واختيار المديرين والعمداء ورئيس الجامعة، بما يحوّل هذه الأمور سريعًا إلى شأن عام، تُطرح فيه قضايا المساواة والحقوق وحدود السلطة بين المراتب والمواقع. وبحسب منطق الوظيفة العامة، ثمة مساواة أمام القانون بين الذكور والإناث، ولا يوجد في الجامعة تمييز بينهم في الأمور المتعلقة بالترقية الأكاديمية أو الترقية الوظيفية[17].

وتحمل نشأة الجامعة اللبنانية دلالة على وظيفتها ومسارها؛ فقد نشأت عام 1951 نتيجة نضال خاضه الطلاب اللبنانيون الذين لم يكن في إمكانهم استكمال تعليمهم العالي في الجامعات الخاصة بسبب ارتفاع تكلفته[18]. وهذا النشوء، بفعل ضغط اجتماعي طويل وصعب، جعلها بحق "ثمرة نضال الطلاب والأساتذة"[19]، وولّد لدى جمهورها شعورًا بأنها إنجاز خاص بهم، وأنها تدين لهم في وجودها. وربما كانت المؤسسة العامة الوحيدة التي تثير مثل هذا الشعور، لأنها لم تأتِ تلبيةً لمقتضيات بناء الدولة أساسًا، وإنما جاءت تلبيةً لحاجة عبّر عنها المواطنون، فهي وليدة حراك اجتماعي أراد، في لحظة معينة، أن تكون له جامعته، على الرغم من وجود جامعات أخرى

(15) يمكن العودة في هذا الصدد إلى أعمال لجنة حقوق المرأة، والتجمع النسائي الديمقراطي، ودراسات تجمع الباحثات اللبنانيات حول هذه القضايا. ونجد في موقع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة ثبتًا للدراسات التي يعرضها مركز المعلومات، ومنها أن 1459 دراسة أجريت حول أوضاع النساء، والأقدم فيها تعود إلى عام 1909. ينظر: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، شوهد في 2026/6/14، في: https://acr.ps/hBxVKcv

(16) "الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2022–2030"، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، شوهد في 2026/6/13، في: https://acr.ps/hBxVK8M

(17) يُنظر: "قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم 75 للعام 1967 وتعديلاته"، في: **تنظيم الجامعة اللبنانية**، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، شوهد في 2026/7/3، في: https://acr.ps/hBxVKYF

(18) محمد مهدي، **ذاكرة أهل الجامعة اللبنانية** (بيروت: [د. ن.]، 2021)، ص 28.

(19) إميل شاهين، **الجامعة اللبنانية ثمرة نضال الطلاب والأساتذة** (بيروت: دار الفارابي، 2011)، ص 1.

رأى أنها لا تمثله بكليته، فقام بالتظاهرات والتحركات لفرض إنشائها. إذًا، لم تنشأ الجامعة نتيجة قرار فوقي، كما حدث في الدول العربية الأخرى التي أنشأت جامعاتها من أجل تغذية إداراتها العامة بالكفايات المهنية المطلوبة[20]. فقد كانت الجامعات الخاصة موجودة، وكان مفترضًا أن تقوم هي بهذا الدور، وأن تتحكم، بوساطته، في مفاصل الدولة. غير أن التحرك الشعبي فرض على الدولة إنشاء جامعة حكومية تكون مفتوحة أمام جميع الناس، بمختلف طبقاتهم ومنابتهم. وقد ترتبت على هذه النشأة مفاعيل عديدة ومتناقضة؛ فهي قامت من لدن "مجتمع منقسم وفي حالة دائمة من التفاوض والتسويات السياسية الهشة، وهذا ما جعل الجامعة الحكومية مشرعة الأبواب أمام القوى السياسية، وأعطى الطلاب والهيئة التعليمية، في الوقت نفسه، قدرًا واسعًا من حرية التعبير"[21].

لم تستطع هذه النشأة القائمة على تضافر جهود أبناء الجامعة اللبنانية وبناتها أن تحميها من تأثير الثقافة الاجتماعية السائدة، التي تحمل انحيازًا ذكوريًا في كثير من مناحيها. فإذا كانت الجامعات، بوجه عام، تتجه نحو تكريس الثبات أكثر من سعيها إلى التغيير، فإن الجامعة اللبنانية، مع الاعتراف بالدور الريادي الكبير الذي اضطلعت به على صعيد النظام الاجتماعي العام، أسهمت هيمنة القوى السياسية عليها في التأثير في نوع القضايا المطروحة فيها، وخفوت الصوت النسائي إزاء المؤشرات الدالة على التمييز الجندري فيها، سواء على صعيد البروز، أو الرتب الأكاديمية، أو اتخاذ القرار. ويمكن ملاحظة هذه اللامساواة في ثلاثة مستويات.

أ. اللامساواة في المنظور العام

كانت الإناث جزءًا من المشهد منذ اللحظة الأولى لقيام الجامعة، مشاركاتٍ في التظاهرات من أجل إنشائها، ومرافقات دائمات لها، طالباتٍ وأستاذاتٍ وإداريات. ولكن، مع ذلك، ندر الحديث عن النساء وأدوارهن في الجامعة[22]. ولم تحظَ أحوال الأستاذات الجامعيات باهتمام كافٍ من الباحثين عمومًا، ولا سيما من الأستاذات الجامعيات أنفسهن، مع أن البحث في صلب عملهن.

وربما كان مردّ ذلك عدم اهتمام الجامعة اللبنانية نفسها بالموضوع؛ إذ يغيب اختصاص دراسات المرأة عن كلياتها. ففي دراسة حول أستاذات كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، تبيّنت ندرة تطرق مناهج الجامعة إلى القضايا الفكرية الراهنة أو قضايا العيش. وكذلك الحال في أقسام الآداب، حيث تكرر انتقاد خلو البرامج من الكتابات النسائية، مع أن غالبية الطلاب من الإناث، وهو ما يحرم المعرفة الجامعية من إمكانات التجديد الفكري التي تحملها هذه الكتابات. ويبين واقع

(20) **سِيَر عشر جامعات حكومية عربية**، عدنان الأمين (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

(21) عدنان الأمين، "الجامعة اللبنانية تحت وطأة التحولات السياسية"، في: **سِيَر عشر جامعات حكومية عربية**، ص 22.

(22) على سبيل المثال، في كتاب **ذاكرة أهل الجامعة اللبنانية**، أحصينا 897 اسمًا ورد في وثائق الكتاب، ولم يكن بين هؤلاء سوى ما يقارب 90 اسمًا أنثويًا، الأكثرية الساحقة منها ورد ورودًا عابرًا، ينظر: مهدي.

الحال أن الأستاذات الجامعيات اهتممن بقضايا النساء عمومًا، إلا أنهن غفلن عن تناول أوضاعهن الأكاديمية الخاصة[23].

ب. اللامساواة في التمثيل الأكاديمي

ازداد عدد الطالبات في الجامعة اللبنانية على نحو مطرد على امتداد السنوات. فبحسب إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء لعام 2020–2021، بلغ عدد طلبة الجامعة اللبنانية 86752 طالبًا، موزعين على 60548 من الإناث (70%) و26204 من الذكور (30%)؛ أي إن ثلثَي طلبة الجامعة اللبنانية من الإناث. ونرى الإناث متفوقات عدديًا في جميع كليات الجامعة اللبنانية، ما عدا كلية الهندسة، حيث بلغت نسبتهن فيها 37%، وكلية التكنولوجيا 39%. وتدل النسبتان الأخيرتان على استمرار وجود نوع من الطابع الذكوري لاختصاصي الهندسة والتكنولوجيا، غير أن الفارق بين الذكور والإناث ليس كبيرًا، من جهة، ويمكن القول، من جهة أخرى، إنه يتناقص اطّرادًا؛ إذ زاد عدد الإناث في معاهد الدكتوراه الثلاثة على عدد زملائهن الذكور (69% في المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا، و55% في المعهد العالي للحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، و61% في المعهد العالي للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)[24].

وفي مقابل هذا العدد الكبير من الطالبات في الجامعة اللبنانية، نلاحظ أن عدد الأستاذات فيها ما زال أقل من عدد الأساتذة. لكن تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث من مجموع الأساتذة ارتفعت اطّرادًا، من 23% عام 2004 إلى 39% عام 2014، لتصل إلى 43% عام 2023[25].

أما الاختصاصات التي استحوذت على أكبر تزايد في نسبة الإناث، ما بين عامي 2004 و2023، فهي كليات التربية (من 30% إلى 61%)، ومعهد العلوم الاجتماعية (من 19% إلى 61%)، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية (من 26% إلى 60%)، وكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال (من 11% إلى 39%)، ومعهد الفنون الجميلة (من 20% إلى 49%)، وكلية الإعلام والتوثيق (من 22% إلى 44%)؛ أي إن الزيادة الأكبر، في الإجمال، كانت في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ج. اللامساواة في مراكز القرار الأكاديمي

على الرغم من التزايد في مشاركة النساء في التدريس، فإن هذا الأمر لم ينعكس ارتفاعًا في تبوئهن مراكز القرار. فحتى اليوم، لم تتبوأ امرأة رئاسة الجامعة اللبنانية، من بين أربعة عشر رئيسًا تعاقبوا عليها. أما في مراكز العمادة والإدارة، فتُظهر أرقام عام 2023 وجود ثلاث عميدات مقابل ستة عشر عميدًا، وست عشرة مديرة مقابل ثلاثة وثلاثين مديرًا.

(23) نهى بيومي، "الأستاذات الجامعيات في كلية الآداب ودورهن الثقافي"، في: **الجامعات في لبنان والعالم العربي** (بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 2000–2001)، ص 99.

(24) ينظر: الملحق 1.

(25) ينظر: الملحق 2.

ويتفق هذا المنحى مع منحى توزّع المسؤوليات الإدارية في الجامعات والكليات والمعاهد بين النساء والرجال في العديد من الجامعات العربية[26]، وكذلك مع منحى الجامعات في الولايات المتحدة، حيث نجد اتجاهًا مشابهًا يتسنم فيه الذكور المراكز الأكاديمية والإدارية العليا أكثر من الإناث. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة تمثيل الإناث عام 2012، فإن 86% من رؤساء الجامعات ونوابهم كانوا من الذكور، كما كان 75% من حاملي رتبة أستاذ من الذكور أيضًا[27].

ومهما يكن وضع الأكاديميات في مختلف الجامعات، في لبنان أو في الخارج، فإن نسبة حاملات رتبة الأستاذية تبقى قليلة، مقارنة بالنسب الأخرى. ويجري الحديث عن المعوقات التي توضع أمام النساء للحصول على هذه الرتبة بوصفها خطة لحماية حقل "الأستاذية" Professoriate الذي كان، وما زال، ميدانًا أكاديميًا ذكوريًا، ويُنظر إلى النساء اللواتي يتقدمن نحو المراكز العليا باعتبارهن يخرقن النظام الأكاديمي السائد[28]. إن "تدني تمثيل النساء في رتبة الأستاذية ظاهرة معقدة، معروفة دوليًا، وتمثل عدم اعتراف ثقافيًا، وقمعًا ماديًا وفكريًا"[29].

وهذا "الضيم" على صعيد رتبة الأستاذية ليس بالشدة التي وصفناها للتو. فقد بلغت نسبة حاملات رتبة أستاذ في الجامعة اللبنانية، بحسب إحصاءات صادرة عن الجامعة، 36.7% من مجموع حملة هذه الرتبة في العام الجامعي 2022–2023. ويبدو أن صنع القرار الإداري فيها شأن أكثر أهمية من صنع القرار الأكاديمي؛ لأنه أقرب إلى الشأن السياسي. لذلك، نجد أن السد أمام تبوّؤ المراكز الإدارية العليا أشد صلابة وأصعب اختراقًا بالنسبة إلى النساء، في حين يبدو السد الذي يقف أمام دخولهن إلى رتبة الأستاذية، على الرغم من وجوده البيّن، أقل سماكة. وربما كان "التساهل" بشأنه ناجمًا عن اطمئنان المؤسسة إلى رسوخ بنية المجتمع الثقافية البطريركية، التي ستنتهي، من تلقاء نمط اشتغالها، إلى فرض سد آخر يحقق مبتغى الخطاب الجامعي المحكوم "بالخضوع لخطاب المعلم، سواء أكان هذا الخطاب دينيًا أم علمويًا يساوي بين الجميع، من دون أن يأخذ في الاعتبار تلك الكائنات البشرية الحاملة تاريخًا وثقافة ولغة وهمومًا"[30].

إذًا، ثمة دلائل عديدة على أن اللامساواة الجندرية واضحة وجلية في الجامعة اللبنانية. فكيف ترى الأستاذة الجامعية فيها هذا الواقع؟ وما المعاني التي تعطيها لتجربتها الأكاديمية؟ وكيف يظهر التمييز ضمن طبقات هذه المعاني؟ وفي أيّ اتجاه يندرج وعيها بهذه التجربة؟

(26) M'hammed Sabour, "Women in the Moroccan Academic Field: Respectability and Power," *Mediterranean Journal of Educational Studies*, vol. 1, no. 1 (1996), p. 75.

(27) Patsy Parker, "The Historical Role of Women in Higher Education," *Administrative Issues Journal: Connecting Education, Practice, and Research*, vol. 5, no. 1 (2015), p. 9.

(28) Carmel Diezmann & Susan Grieshaber, *Women Professors, Who Makes it and How?* (Singapore: Springer, 2019), p. 93.

(29) Harford, p. 1.

(30) أنيسة الأمين مرعي، "الخطاب الجامعي والدراسات النسائية"، في: **الجندر في التعليم العالي: وقائع ندوة إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانية**، فادية حطيط [وآخرون] (محررون) (بيروت: مكتب اليونسكو؛ تجمع الباحثات اللبنانيات؛ الجامعة اللبنانية، 2005)، ص 91.

ثانيًا: مؤشرات حول مواقف أستاذات الجامعة اللبنانية من التمييز الجندري

ذكرنا سابقًا أن ثمة دراسات عديدة أُجريت في لبنان، وبيّنت مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع وعمقها. والأستاذات في عينة الدراسة هن بنات هذه الثقافة، التي ما زالت مسيطرة، على الرغم من التقدم في تحسين أوضاع النساء اللبنانيات. وفي عينة الدراسة الحالية، نجد عددًا من الأستاذات المتقاعدات اللواتي تجاوزن سن الخامسة والستين، وكنّ من أوائل طالبات العلم خارج البلاد في بيئتهن، وواجهن تحديات في سبيل استكمال تعليمهن لم تعد قائمة اليوم. ونذكر ذلك لنشير إلى أن وعي الأستاذات بمسألة التمييز ضد النساء كان ظاهرًا بوضوح من خلال التنشئة الاجتماعية التي تلقينها، كما وصفنها في المقابلات. وثمة مؤشرات عديدة تدل على ذلك الوعي، يمكن توزيعها على مستويين.

1. إدراك اللامساواة في المجتمع

عانت العديد من أستاذات العينة بسبب اللامساواة بين الجنسين في حياتهن، وعبّرن عن مناحي التمييز بأشكاله المختلفة. ومن بين هؤلاء أستاذة أدب عربي، من وسط اجتماعي ميسور، تنقل تجربتها حول عدم تكافؤ الفرص، فتقول: "إخوتي درسوا بمدرسة الراهبات الفرير، ولكن، كما تعلمين، أهل مدينة طرابلس يضعون البنات بالمدارس الرسمية، فقط يصرفون المال على الذكور. وقد تلقيت صفعة نتيجة رغبتي في استكمال تعليمي الجامعي في بيروت"[31]. وكان على أستاذة متقاعدة أخرى من طرابلس، هي أيضًا، ومن وضع اجتماعي ميسور كالأولى، تعلمت في مدرسة الراهبات، ثم انتقلت، بسبب وفاة الأب، إلى بيروت، حيث تقيم عائلة الأم، واستكملت تعليمها في مدرسة خاصة مرموقة أيضًا، أن تتحلى بصفات المتمردة المعاندة لكسر رفض العائلة فكرة سفرها لنيل الدكتوراه في الخارج والعيش بمفردها، لأن الأمر لم يكن شائعًا وقتها[32]. وثمة أستاذة من صيدا فرض عليها أهلها الزواج مبكرًا، خوفًا عليها لأنها وحيدة الأسرة، ولكنها اشترطت الموافقة على استكمال تعليمها لقبول من يتقدم إليها، فكان عليها أن تقوم بكل مسارها الأكاديمي، بدءًا من المرحلة الثانوية، وهي زوجة وأم[33]. وتشير شهادة أستاذة أخرى إلى المعاناة التي عاشتها؛ إذ هجر الزوج المنزل، فتحملت وحدها عبء أسرتها، ومن بقي من أهل الزوج المسنين معها، وجاهدت لاستكمال تعليمها[34]. أما أستاذة أخرى من بيروت، فقد توفيت والدتها، وتزوج والدها من امرأة أخرى، ولم يستطع الإخوة التكيف مع الزوجة الجديدة، فاضطرت إلى الاضطلاع بدور الأم منذ بلوغها المرحلة المتوسطة من تعليمها[35].

(31) أستاذة متقاعدة 1، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/12/18.

(32) أستاذة متقاعدة 2، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/2/3.

(33) أستاذة حالية 3، مقابلة شخصية، صيدا، 2023/5/22.

(34) أستاذة حالية 4، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/10/4.

(35) أستاذة حالية 5، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/10/3.

ومن بين الأستاذات وجدنا ثلاث حالات رائدات؛ إذ كنّ أول من سافرن خارج لبنان لنيل شهادة الدكتوراه في مناطقهن. وكانت معاناتهن كبيرة، ليس بسبب الأشخاص المحيطين بهن فحسب، بل لأن المجتمع نفسه كان يضع عراقيل تؤدي إلى شعورهن بالغبن: "لأن المرأة ليست لديها الإمكانية، لأن 'سيستام' المجتمع هو هكذا. أنا في الخارج لم أشعر بهذا الغبن، فحتى المرأة المتزوجة ولديها أطفال، يساعدها المجتمع. هنا لا يوجد"[36]. وفي شهاداتهن عبرن عن حجم كبير من المعاناة، إما من عدم الاعتراف بالجهد النسائي: "تشعرين أن مجتمعنا ما زال بطريركيًا، أي أن الرجل ما زال هو المسيطر، مع أن المرأة تشتغل بنفس القدر، وأكثر منه مرة واثنتين وثلاثًا"[37]؛ أو من اتسام المجتمع اللبناني بهيمنة ذكورية، وعدم الترحيب بالمرأة ذات الحضور المستقل: "نحن مجتمع 'ماتشو' (ذكوري)، لا يقبل المرأة التي تفرض حالها"[38]؛ أو من تجذّر الأعراف والتقاليد: "أشعر بأن موقفي متأثر بتربيتي. ما زالت لدينا هذه الثقافة التقليدية. لا أعتقد أنها ستخلص سريعًا. إنها ثقافة، لديك بيئة اجتماعية، يجري فرضها عليك، هذا نحن"[39]. والملاحظ من عبارات الأستاذات أنه لا فرق بين الأستاذات الحاليات والمتقاعدات في الشكوى من تحيز المجتمع ضدهن، مع التذكير بأن أيّ أستاذة تمارس التدريس حاليًا لم تعرف مثل المواجهات التي خاضتها المتقاعدات قبلهن؛ إذ بات التعليم والسفر أمرين معتادين. ولكن يبدو أن التمييز ضدهن اتخذ أشكالاً أخرى، تختلف عما كان عليه.

تحمل قصص الأستاذات الكثير من آثار ضغوط المجتمع الذكوري المسلطة على النساء، حتى تكاد كل قصة، بذاتها، أن تكون شاهدة على صعوبة المسار الذي وجدن أنفسهن مضطرات إلى عبوره لتجاوز تلك الضغوط. ولأن الجامعة اللبنانية ميدان تتشابك فيه آثار أفعال القوى الاجتماعية المتناقضة حول حقوق النساء، فلا بد، والحال هذه، من أن تحمل الثقافة الجامعية شيئًا من ترسبات الضغوط الاجتماعية المسلطة عليهن، إضافة إلى ما استعرضناه سابقًا من إشارات إلى التمييز ضدهن على صعيد الحياة الاجتماعية عامة.

2. إدراك اللامساواة في الجامعة

تعميقًا لفهم هذا الوعي الواضح والصريح باللامساواة بين الذكور والإناث، على الصعيد الاجتماعي، لدى الأستاذات الجامعيات، سعينا إلى استكناه وعيهن بشأن ممارسات ذات طابع تمييزي جندري داخل الجامعة، وفي شبكة العلاقات الأكاديمية السائدة فيها. وللمفاجأة، وجدنا أن نسبة كبيرة من الأستاذات لم تلحظ أيّ تمييز ضدها. وتبيّن من المقابلات التي أجريناها معهن أن أجوبة الأغلبية (18 أستاذة من أصل عشرين) كانت نافية لذلك: "تعرفين، هناك شيء مهم في الجامعة. إنهم لا يتعاملون معك كامرأة، يتعاملون معك من ضمن شغلك. على مستوى الأساتذة والإدارة ليس هناك تمييز على

(36) أستاذة حالية 6، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/10/5.

(37) أستاذة حالية 7، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/5/25.

(38) أستاذة متقاعدة 8، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/9/5.

(39) أستاذة حالية 9، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/5/10.

الصعيد العلمي"[40]. وتعزو بعضهن ذلك إلى كثافة الوجود الأنثوي في الجامعة: "لا. ليس هناك تمييز ضد النساء، لأن النساء صرن على مقاعد الجامعة أكثر. وحتى بالسلك التعليمي صرن تقريبًا أكثر. ليس هناك تمييز. لا أبدًا"[41]. وتربط أستاذة الأمر بالشعور بالحرية الذي يمنحه الوسط الأكاديمي: "لم أشعر أن هناك تمييزًا (امرأة/ رجل). أحسست بحريتي"[42]. وتردّه أخرى إلى الشعور بالاحتضان الذي يؤمّنه الانتماء إلى المؤسسة: "كنت أحس أن الجامعة اللبنانية حاضنتي، وأنني محاطة، حتى بأساتذة ذكور كانوا يحترمونني كثيرًا"[43]؛ أو إلى أن التطور المهني كان سلسًا، حيث سنحت لها فرص عديدة للمشاركة: "أكيد، أنا بتطوري ولا مرة وقف بوجهي إني كنت أنثى"[44]. في حين تحيل أستاذة الأمر إلى اعتبارات شخصية: "ما أحسست بالتمييز، ربما لأنني أنا لا أفكر به. لم أنتبه له"[45]؛ أو قد يكون السبب، في نظر أخرى، طبيعة الجامعة الحكومية: "لا أعرف. نحن ليس لدينا هذا الفارق ما بيننا وبين الذكور. أعتقد في الجامعات الخاصة وفي الشركات هناك تمييز. لا أعرف، معي أنا لم أر تمييزًا"[46]. وربما يعود ذلك، أيضًا، إلى خلط الأستاذة بين التمييز والتنافسية؛ ففي رأيها أن الأساتذة مرتاحون لأنهم ممسكون بالقرار، ومن ثم هم غير خائفين من الوجود الأنثوي: "أنا لم أحس بهذا الأمر مع الأساتذة الزملاء. أنا أعرف أن هناك بيئة ذكورية. أعرف أنهم يعتبرون أنفسهم أنهم يديرون اللعبة"[47]. ولم يتوقف الأمر عند عدم الشعور بالتمييز السلبي، بل رأت بعض الأستاذات فيه امتيازًا: "أبدًا أبدًا. بالعكس، أنا مدللة. مع أن هذا الاختصاص (الإعلام) صار أنثويًا. أبدًا ليس هناك أيّ تمييز. بالعكس"[48]، وتوافقها أستاذة أخرى: "لا، على العكس، أحسست أنه امتياز لي أني أنثى. كتمييز؟ لا أعتقد. المرأة عندها حقوق أكثر"[49].

لا تعير أستاذات الجامعة الواقع التمييزي في الجامعة اعتبارًا كبيرًا، أو بالأحرى هن يُدرن الطرف عنه، علمًا بإقرار بعضهن بوجوده: "أنا أعرف أن هناك بيئة ذكورية"[50]. ولا يبدو أنه يشكّل تهديدًا لمكانتهن الاجتماعية أو الأكاديمية. فمن جهة، هو انعكاس لثقافة خارجية سائدة، ومن جهة أخرى، هناك تسييج غير معلن لمساحات الفاعلية بين الجنسين، حيث يختفي الصراع في المواقع التي لا تؤدي إلى التمتع بالنفوذ، وهي، على العموم، مواقع تشغلها الأستاذات. وفيها يستطعن تأكيد ذواتهن من خلال القيام

(40) أستاذة متقاعدة 10، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/9/23.
(41) أستاذة حالية 7.
(42) أستاذة 11، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/9/15.
(43) أستاذة متقاعدة 1.
(44) أستاذة متقاعدة 12، مقابلة شخصية، بيروت، 2024/1/12.
(45) أستاذة حالية 4.
(46) أستاذة حالية 5.
(47) المرجع نفسه.
(48) أستاذة حالية، 13، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/5/22.
(49) أستاذة حالية 4.
(50) أستاذة حالية 5.

بأنشطة أكاديمية وغير أكاديمية، على نحو حر ومن دون منافسة مع الزملاء، من قبيل خدمة الجامعة، ودعم الطلاب، والمشاركة في جمعيات تحقق لهن الرضا عن الذات، وتلبّي تطلعهن إلى المشاركة والعطاء[51].

وفي مقابل "الاستخفاف" بالهيمنة الذكورية، تُفاجئنا شهادات بعض الأستاذات، التي كشفت عن ميول تنافسية بين الأستاذات أنفسهن، وليس بينهن وبين الذكور: "التمييز ضد المرأة؟ لم أحسّ به. أصلاً نحن معظمنا نساء. صارت الصراعات شخصية بيننا"[52]. وأدى الأمر كذلك إلى بروز مشاعر الغيرة: "حينما كنت مديرة، سمعت أستاذة تقول: أنا أصلاً لا أحب أن يكون لدينا مديرة، لا أحب أن يكون هنالك امرأة فوقي"[53]. ويبدو الأمر كما لو أن التنافس مع الزملاء استُبدل بصراع بين الزميلات أنفسهن، وكأن تبوّؤ الأساتذة الذكور موقعًا نافذًا هو من طبيعة الأمور، أما أن تشغله امرأة، فهذا يستدعي النفور، حتى من زميلاتها النساء أنفسهن.

وتدل هذه المواقف، على تباعدها وتناقضها، على أن ثمة تدرجًا في إدراك اللامساواة، يمرّ من إنكار وجودها أصلاً، إلى عدم رؤيتها، إلى رؤيتها مع التقليل من شأنها، وصولاً إلى تأكيد تجسدها في ممارسات وأقوال محددة، مع انحراف ناحية التضاد مع الجنس نفسه أكثر منه ضد الجنس الآخر.

ومع ذلك، برزت، من بين هذه الأصوات، أصوات تقر بوجود حالة التمييز: "الجامعة اللبنانية فيها، ليس في قوانينها، وإنما في معيشها، ذكورية. أكيد تعرضتُ لتمييز جندري. تعرضت للتحرش. ويكفي أن أذكر كيف تعلو أصوات الذكور في الاجتماعات"[54]. في حين أفصحت أستاذة أخرى: "نعم، رأيت الكثير [...] يقولون عن أستاذة إنها كل عمرها في حضن فلان"[55]. وقالت أستاذة، كانت قد ذكرت في حديثها أنه لا تمييز ضد النساء في كليتها، إنها، عندما ترشحت لعضوية رابطة الأساتذة، اعترض عليها عدد من أساتذة المنطقة (البقاع) بالقول: "نحن لا يناسبنا أن تكون أستاذة ممثلة لنا بالرابطة، وهناك أساتذة رجال"[56]. ويشير الأمر إلى اعتراضات على ممارسات فردية للزملاء، أكثر مما يشير إلى اعتراضات على إجراءات مرتبطة بالمؤسسة.

ويكتسي إنكار اللامساواة، أحيانًا، لبوس الرغبة الشخصية، فتقول إحدى الأستاذات: "أنا لا أريد أن أكون عميدة"[57]، كما لو أن الأستاذات يُخرجن أنفسهن، إراديًا، من دائرة المنافسة، فلا يكون الوصول إلى المواقع الأكاديمية العليا هدفًا أوليًا بالنسبة إلى العديد منهن، بما يشكّل استراتيجية لعدم دفع ثمنه في وسط أكاديمي تتحكم فيه الغايات السياسية الفئوية، التي تصبّ في مصلحة الذكور في غالب

(51) فادية حطيط، "الأستاذات الجامعيات وممارسة النفوذ في الجامعة اللبنانية"، **عمران**، مج 13، العدد 52 (ربيع 2025)، ص 73.

(52) أستاذة 14، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/8/31.

(53) أستاذة متقاعدة 15، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/8/26.

(54) المرجع نفسه.

(55) أستاذة متقاعدة 16، مقابلة شخصية، طرابلس، 2023/9/4.

(56) أستاذة متقاعدة 10.

(57) أستاذة متقاعدة 1.

الأمر. فكأن الأستاذات، بتخليهن عن "الحق" في المنافسة على أدوار يتسابق الذكور على شغلها، يساهمن في عملية الاستبعاد، من خلال الإقرار بالإدارة السياسية لعملية المنافسة باعتبارها احتكارًا ذكوريًا، وأيضًا من خلال حصر المنافسة بين الذكور، وهو احتكار ذكوري أيضًا.

ولكن، في خضمّ تلك المواقف المتعامية عن التمييز، لا تغفل بعض الأستاذات عن الإشارة إلى التحديات والصعوبات التي واجهنها، على الرغم من شعورهن بالإنجاز: "أقول إن هذا المسار يحصل بعرق جبين، ليس سهلًا. فيه كبوات (سقطات). لا يمكنكِ أن تصلي إلى محل إلا بشق النفس"[58]. فمن أين أتى ذلك الشعور بالمجاهدة للوصول إلى الهدف؟ تشير الشهادات إلى قوى خفية تقف في وجه الأستاذات، لكنها لا تحددها. وبالتأكيد، يكون الصراع صعبًا حين لا تكون استراتيجيات الأطراف الفاعلة واضحة ومعلومة.

وإذا كان من المتوقع وجود نوع من اللامساواة في الجامعة اللبنانية، أسوةً بالجامعات أينما كانت، ونتيجة وضع عام يتسم بالتمييز، فكيف نفسر الموقف السائد بإنكار وجود هذا التمييز، وعدم تعيين القوى المواجهة؟ لا شك في أن ثمة عوامل أدت إلى هذا الموقف المتجاوز لمسألة اللامساواة، منها ما يتعلق بالبيئة الأكاديمية نفسها، ومنها ما يتعلق بالمواصفات الشخصية للأستاذات أنفسهن.

ثالثًا: سياقات تشكّل مواقف الأستاذات من التمييز الجندري

1. علاقة خاصة بالوسط الأكاديمي

تتخفى مظاهر اللامساواة في الوسط الأكاديمي. فالمستوى التعليمي للأساتذة يشكّل تهذيبًا للشخصية، ويسهّل إدراك مظاهر التمييز، ويعطي من ثم القدرة على تجنّبه أو إخفائه: "الأساتذة زملائي كانوا على مستوى جيد كثيرًا من الناحية الفكرية، وزميلاتي من الأسماء المحترمة، فلم نكن نحس بوجود موقف تمييزي"[59]. وتساعد على هذا التخفي الكثافة النسائية الطاغية على الحياة الجامعية[60]. ولكن هذه الأسباب لا تكفي لتفسير عدم اعتراف النساء بالتمييز ضد النساء. فهي ليست حكرًا على الجامعة اللبنانية، بل هي خصائص عامة في الجامعات كافة، ومع ذلك ارتفعت أصوات النساء في كثير منها، كما سبق القول. لذلك، يبدو لنا أن ثمة عوامل أخرى دفعت ذلك الشعور بالتمييز السلبي إلى مكان عميق يخفيه، بحيث لم يظهر على سطح الوعي النسوي لدى معظم الأستاذات. وتقديرنا أن الامتيازات التي يمنحها الموقع الأكاديمي نفسه لأستاذات الجامعة اللبنانية تبدو موازية للضيم الذي يلحق بهن من جراء الانتماء الجندري؛ ذلك أن "الاستقلالية والتقدير اللذين يصاحبان موقع الأستاذ يُعزيان إلى المستوى العالي من التعليم الذي أتمّ إنجازه، والتكوين المتخصص الذي تابعه يسمح له بمدى واسع من المعرفة"[61].

(58) أستاذة متقاعدة 10.

(59) المرجع نفسه.

(60) ينظر: الملحق 1.

(61) Parker, p. 3.

وإضافة إلى اندراج ما كنا نصفه ضمن خصائص عامة، نلاحظ أنه يرتبط كذلك بظاهرة تبدو خاصة بالجامعة اللبنانية، حيث تعبّر الأستاذات عن نوع من التماهي معها بسبب تكوينها نفسه. فقد نشأت، كما أسلفنا القول، نتيجة حراك أبنائها، والكثير منهم كانوا طلابًا فيها قبل أن يصيروا أساتذتها، وعايشوا نهضتها. وقد أدى هذا الأمر إلى شعورهم بأنهم بناتها، وأنها قامت من أجل جميع فئات المجتمع، خصوصًا غير الميسورة منها، وتوارثوا الشعور بالانتماء إليها، وبالأحقية في أن يكونوا مشاركين في قرارها، معتبرين إياها جامعة نشأت نتيجة إرادة أبنائها، وابنة حقيقية لمجتمعها. فإذا كانت لكل واحدة من الجامعات الخاصة في لبنان غاية ومهمة وهدف (تبشيري أو تنويري أو تجاري أو سياسي)، فإن الجامعة اللبنانية تعرّف نفسها، على موقعها الرسمي، بأنها "جامعة الوطن، جامعة المواطنين". ومن هنا تتوالى تعبيرات الأستاذات من قبيل: "أنا شعرت بأن ثمة التزامًا أخلاقيًا تجاه الجامعة"[62]، وتعلن أستاذة أخرى تعلّقها القوي بالجامعة قائلة: "الجامعة جزء من حياتي. ينتابك شعور بالذنب لو فكرتِ بترك الجامعة اللبنانية"[63]. ويمكن أن نستشف سبب هذا الالتزام وهذا التعلق مما ورد في شهادة إحدى الأستاذات: "أنا ربّ عملي الدولة"[64]. وكأن هذا الموقف المتماهي مع الجامعة يعطي الأستاذات شعورًا بأنهن لا يقمن بوظيفة في مؤسسة تابعة لأحد، بل يمارسن واجبًا يحتّمه الانتماء. وتقول أستاذة: "أعطيت الجامعة أحلى، أو أهم، شعور لازم على الإنسان أن يكون لديه، هو الانتماء"[65]. كما تنمّ شهادات الأستاذات عن "اتجاه للتماهي مع الجامعة بوصفها مكانًا وفّر لبعضهن مساحة للتألق والنمو، أو لأنها 'ببساطة' موقع يمارسن فيه مواطنيتهن والتزامهن. وثمة منحى يرافق هذا التماهي، غالبًا، ويشير إلى التزام الجامعة التزامًا شبه 'نضالي'، وسعي إلى جعلها موقعًا مرحّبًا بمبادراتهن"[66].

لا شك في أن حالة التماهي هذه تضفي على موقف الأستاذات نوعًا من القبول والتسامح، يشبه إلى حد بعيد موقف الفرد من أسرته، حيث يبدو أيّ نقد يوجّه إليها كأنه نقد للشخص نفسه. ويجعل غياب المسافة بين الذات والموضوع من الصعب النظر إلى التجربة بموضوعية، فكأن الجامعة هي "أنا" الأستاذات، يرين فيها فضائلهن.

2. آثار الحراك الاجتماعي الصاعد

كثيرًا ما يقال إن الجامعة اللبنانية هي جامعة الفقراء: "يقولون الجامعة اللبنانية هي جامعة الفقراء، أنا أكره كثيرًا هذا التصنيف"[67]، وعلى الرغم من عدم قبول البعض بهذا التعريف، فإن الجامعة، منذ نشأتها، اندرجت في إطار سياسة تعميم التعليم، التي هي "من إنجازات المرحلة الشهابية، وساهمت

(62) أستاذة حالية 11.

(63) أستاذة حالية 4.

(64) أستاذة حالية 7.

(65) أستاذة حالية 11.

(66) عزة شرارة بيضون ومارلين نصر، "بين التذمر المطلبي والالتزام الفاعل"، في: **الجامعات في لبنان والعالم العربي**، ص 364.

(67) أستاذة متقاعدة 10.

في كسر الاحتكار الطائفي، وفتح الباب أمام انضمام أفراد من طوائف ومناطق محرومة إلى طبقات أرقى، مستفيدين من رأس المال البشري"[68]. وقد أدت الجامعة اللبنانية دورًا أساسيًا في تعزيز الحراك الاجتماعي في لبنان؛ أي الانتقال من مواقع طبقية أو مهنية فئوية محددة إلى مواقع أعلى في سلم التراتب الاجتماعي.

في المقابل، من المعلوم أن أساتذة الجامعة يتمتعون، عمومًا، بمكانة مرموقة، ويُفترض أنهم مرّوا بنجاح بآليات للتصفية الاجتماعية قبل بلوغها. ويأتي معظم النساء الأكاديميات في الدول العربية من الطبقات الوسطى والعليا. لكن ما لاحظناه في المنشأ الاجتماعي لأستاذات عينة الدراسة أنه كان، في معظم الحالات، قريبًا من منشأ طلابهن، وهن، على العموم، أقرب إلى الطبقات الوسطى والفقيرة الشعبية. فمن أصل عشرين أستاذة أجرينا معهن المقابلة، كان آباء أربع عشرة منهن يعملون في مهن ليست ذات مكانة عالية في السلّم الاجتماعي، في حين كان والد أستاذة طبيبًا، ووالد أخرى مدير بنك، أما الأخريات فقد قدّمن أوضاع آبائهن على أنهم من "الطبقة الوسطى مكتفية الحال" أو "الميسورة نسبيًا". أما من ناحية التعليم، فنرى أن ستة آباء فقط كانوا من المستوى الجامعي، أما الباقون فمن مستوى التعليم الثانوي وما دون. وفي المقابل، فإن معظم أمهات أستاذات العينة لا يعملن خارج البيت (خمس عشرة من أصل عشرين)، في حين تعمل أم واحدة منهن أستاذة جامعية. أما من جهة تعليم الأمهات، فلدينا أم واحدة حاصلة على الدكتوراه، وثلاث من المستوى الثانوي، وثلاث عشرة ذوات مستوى تعليمي متوسط فما دون، وثلاث غير متعلمات. وإذا نظرنا إلى تعليم أستاذات العينة أنفسهن، وجدنا أنه، على صعيد التعليم ما قبل الجامعي، توزّع بين ست مدارس خاصة مدفوعة، وست مدارس راهبات، وثماني مدارس رسمية كليًا أو جزئيًا. وأغلبية الأستاذات (ست عشرة من أصل عشرين) نلن تعليمهن العالي في الجامعة اللبنانية.

وقد يفسّر هذا المنشأ الاجتماعي القريب من الطبقات الوسطى والفقيرة الشعبية، والمسار التعليمي المديد الذي كوّنت أستاذات العينة من خلاله رؤوس أموالهن المدرسية والاقتصادية، ذلك التقارب أو الاستيعاب الذي لمسناه في أحاديثهن عن علاقتهن بطلابهن، من حيث تفهّم أوضاعهم الدراسية: "أضطر أن أحكي بالصف باللغة العربية. الطلاب يجيبونني باللغة العربية. ومع أني أصرّ عليهم كثيرًا، ولكن أحيانًا أشعر أنهم لا يفهمون عليّ. أفسر لهم"[69]، أو حاجتهم إلى الدعم: "عندهم مشاكل وأنا أساعدهم. عندهم شخص لديه مشكلة، مريض مثلًا، أقول لهم ماذا يفعلون"[70]، أو التعاطف معهم: "لماذا يجب أن يطلع طلاب الجنوب عدم. أنا يهمني أهل الجنوب"[71]، أو تحفيزهم: "أتابعهم،

(68) عبد الحليم فضل الله، "جذور التباين الاجتماعي والاقتصادي في لبنان: من نهاية القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب الأهلية"، **بحوث اقتصادية**، العدد 76–77 (خريف 2016–شتاء 2017)، ص 23–46.

(69) أستاذة حالية 14.

(70) أستاذة متقاعدة 2.

(71) أستاذة حالية 11.

مثلاً هناك طلاب تركوا الجامعة، قمت بإرجاعهم"[72]، أو إرشادهم: "أهتم بالطلاب كما لو إني أمارس الإرشاد. أنت مع الطلاب عليك التشديد على البعد الإنساني، وليس على البعد العلاجي ولا المهني"[73]، أو العمل على التأثير فيهم: "بعد عشرات السنين يرسل لي الطلاب الذين علّمتهم، أو يلتقون بي ويشكرونني. أرى أين صاروا، وهم آتون من أيّ بيئة وأيّ معاناة، وشقّوا طريقهم. يقولون لي: شكرًا. هذا هو الأثر"[74]، وحتى التعلق بهم: "هنالك طالبة عرّفتني على خطيبها قبل أن توافق على الارتباط به. جاءت إليّ في البيت وقالت: أهلي راضون، ولكني أريد موافقتك قبل ذلك"[75].

وتنعكس هذه الخلفية الاجتماعية على شعور الأستاذات، القادمات من الجامعة نفسها، بالانتماء العميق إليها وإلى أبنائها. فهي بالنسبة إلى إحداهن كالجيش للوطن: "أنا من عمر ثماني عشرة سنة بالجامعة اللبنانية، وبناتي لم أعلّمهن سوى في الجامعة اللبنانية. أنا كنت أقول: الجيش الجامعة، الجامعة الجيش"[76]. وهي بالنسبة إلى أخرى سلّم مواطنة: "إنها جامعة وطنية، جامعة كل الناس، وصرح أكاديمي مهم كثيرًا"[77]. وهي، من ناحية أخرى، صاحبة جميل ينبغي رده: "أنا بالنسبة إليّ الجامعة اللبنانية هي مكان مهم كثيرًا. أنا تعلمت فيه، وكان عندي إحساس أني سأرجع لأخدمه"[78].

حققت أستاذات الجامعة اللبنانية حراكًا اجتماعيًا صاعدًا، وشغلن مواقع مهنية وفئوية وطبقية غير تلك التي كانت لآبائهن وأمهاتهن، بفضل هذه الجامعة اللبنانية ذاتها. وقد عانين، في الطريق إلى مواقعهن، أوضاعًا اجتماعية صعبة، وثقافة بطريركية أرادت قمع تطلعاتهن، لكنها لم تمنع شعورهن القوي بالانتماء إليها. وقد يكون هذا المسار سببًا رئيسًا في غضّ نظرهن، عمومًا، عما يمكن أن يشكّل، لفئة أخرى من بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، داخل لبنان أو خارجه، سببًا للتذمر والاحتجاج. فإزاء انغلاق المناصب الأكاديمية العليا في وجوههن، تدير الأستاذات لها الظهر، ويجعلن علاقتهن بالطلاب النقطة المركزية في مهنتهن. وبذلك، لا تعود لمسألة التمييز الجندري الأهمية ذاتها التي تشعر بها الأستاذات في جامعات أخرى. فليس محور حياتهن الجامعية منافسة الرجال، بل التأثير في مسارات طلابهن.

3. المحفزات الأسرية

يُظهر الإصغاء إلى الأستاذات أن للبعد الأسري أثرًا مهمًا في خيارهن الأكاديمي، ويبدو الأب مصدر الدفع الأول: "أقنعني والدي بأن أتخصص في الأدب الفرنسي"[79]، ومحفزًا: "الرغبة بالعلم جاءت من

(72) أستاذة حالية 4.
(73) أستاذة متقاعدة 12.
(74) أستاذة 8، مقابلة شخصية، بيروت، 2023/6/5.
(75) أستاذة حالية 9.
(76) أستاذة حالية 4.
(77) أستاذة متقاعدة 10.
(78) المرجع نفسه.
(79) أستاذة متقاعدة 14.

الوالد، كان منفتحًا جدًا. ليس متعلمًا، لكنه يقرأ ويكتب"[80]، ومساندًا: "والدي استدان حتى أرسلني إلى فرنسا [...] وكانت لديّ علاقة خاصة به"[81]. ونجد للأم دورًا مهمًا، هي أيضًا، في هذا المسار: "كانت أمي تقرأ كثيرًا، حرصت على القول إن سلاح المرأة هو شهادتها، ربما لأنها لو كانت لديها شهادة لكان بإمكانها أن تدعم أو تساعد. كانت دائمًا تقول لنا إن المرأة يجب أن تكمل تعليمها"[82]، و"الوالدة كانت حريصة جدًا على أن هذه البنت الوحيدة لديها تتعلم"[83]. وفي السياق نفسه، ثمة أستاذات ذكرن تأثير الإخوة فيهن، أو تقديس العائلة للعلم.

وبهذا، يبدو كأن المسار الذي قطعته الأستاذات هو، في جزء منه، تحقيق لطموحات تتخطى فردانيتهن بوصفهن إناثًا. فالأهل هنا، وفيهم رجال مثل الآباء والإخوة، يسيّرون، ويوجّهون، ويتوقعون، ويقدّمون الدعم المادي والمعنوي من أجل تحقيق التعلم. وهو اتجاه لا يظهر في لبنان فحسب، وإنما تشترك فيه الأسر العربية؛ إذ يتبين أن الأب "هو الدافع إلى التحرر والاستقلال والتقدم المهني. ولئن لم تلعب الأم دور المعيق، بل لعبت في بعض الحالات دور الدافع، إلا أنها بدت أكثر محافظة منه"[84]. ولا يمنع هذا أن هذا الإنجاز "الأسري" استند إلى مواصفات فردية، أولها النبوغ في المدرسة والرغبة في النجاح: "أنا منذ صغري كان حلمي أن ينادوني دكتورة. أنا كنت شاطرة كثيرًا"[85]، وثانيها القيادة: "كنت الأولى في دفعتي خلال أربع سنوات [...] وقد أكون أنا من فتحت الباب لكثير من بنات العائلة"[86]، بل إن المواصفات الفردية تجاوزت، أحيانًا، أهداف الأسرة؛ فقد رأينا كيف أن بعض الأستاذات واجهن صعوبةً حين أردن السفر إلى الخارج والحصول على الشهادات العليا: "أنا حينما أنجزت الدكتوراه لم أنجزها من أجل المال، وإنما من أجل الرضا الذاتي Self Satisfaction"[87].

ولأنه مسار مبنيّ على مشروع أسري محفز، ومرتكز على قدرات فردية واضحة، فإن الشوط الذي قطعته الأستاذات، وحجم العراقيل التي تجاوزنها للوصول إلى مكانتهن، يجعلان مظاهر عدم المساواة غير ذات بال، ولا تُقارن بالجهد الذي بذلنه للوصول إليه.

4. آثار تمثّل الأدوار الاجتماعية غير المهنية

من القضايا الرئيسة المطروحة عالميًا حول وضع الأستاذات الجامعيات، يحضر موضوع إنجابهن الأبناء باعتباره من أهم عوائق تقدّمهن في عملهن الأكاديمي. وبحسب نظرية الأنبوب، ثمة في العمل

(80) أستاذة متقاعدة 17، مقابلة شخصية، الشوف، 2023/9/19.

(81) أستاذة حالية 6.

(82) أستاذة حالية 4.

(83) أستاذة حالية 3.

(84) مارلين نصر، "المرأة والسلطة في الدائرة العائلية المنزلية وفي دائرة العمل"، في: **طاولة مستديرة: المرأة والسلطات** (بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 1994–1995)، ص 117.

(85) أستاذة حالية 11.

(86) أستاذة متقاعدة 2.

(87) أستاذة حالية 9.

الأكاديمي سيطرة لمعيار "العامل المثالي"، الذي يفرض متطلبات صارمة ووتيرة عمل ضاغطة ومؤثّرة في التطلعات الأكاديمية، بحيث يبدو إنجاب الأطفال ورعايتهم مهمّتين غير متناسبتين مع العمل الأكاديمي[88]. ويتمثل المأزق في تحديد الأولوية بين الواجبات والمهمات الأسرية والاجتماعية وتحقيق المسار الأكاديمي الأمثل. وعندما تُوصف مسارات النساء من منظور هذا المأزق، كثيرًا ما يحدث أن يصرفن الوقت في تربية الأطفال أو دعم الزوج للصعود في السلم المهني. ويمكن، إما بسبب تفضيلهن الشخصي أو بسبب مسؤوليات الأمومة، أن يقنعن باختيار مهنة ذات دخل ضئيل. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من النساء كانت أمهاتهن وجداتهن ربّات منازل، لذا يشعرن بالفرح لإنجاز مسار مهني ناجح، وإن لم يكن متفوقًا[89].

تبدو هذه "القناعات" قريبة من وصف حال أستاذات العينة، اللواتي عبّرن عن خيارهن بعدم التفريط بمتطلبات حياتهن الأسرية: "أنا أولادي أولوية عندي. هم الأهم، علمهم وتعليمهم، وكذلك بيتي"[90]. ولكن شهاداتهن لم تشدد على الشكوى من هذا الموضوع؛ إذ يبدو أنهن استطعن، بفضل عوامل مختلفة (مساعدة الأهل والزوج، وتوافر المساعدة المنزلية، وليونة الدوام الجامعي)، أن يجمعن بين المهمتين من دون صعوبة كبيرة، على حد تعبيرهن. وفي هذا السياق، تبنى سرديات متكاملة، من قبيل: "لا، لم تكن لديّ صعوبة في التنسيق بين التعليم وإنجاب بنتين. أعطيتهما رضاعة وأعطيتهما وقتًا. كانت تأتي مساعدة منزلية ثلاث مرات في الأسبوع، وكانت لديّ جليسة أطفال أيضًا. مع البنت الثانية، كان الظرف أسهل أيضًا، لأن الفتاة التي كانت تساعدني كان يمكنني أن أثق بها وأترك ابنتيّ معها، ولم أكن أتغيب كثيرًا. في هذا الوقت أيضًا كنت أحضّر أطروحة دكتوراه – دولة، كنت أقعد في البيت وأغلق الباب عليّ، وأترك البنتين مع المساعدة، وأعطي حالي خمس ساعات شغل، ومن ثم أخرج. كنت أعلّم وأحضّر الدكتوراه، وعندي بنتان، وعليّ أن أوصلهما إلى المدرسة، وآخذهما إلى النشاطات. عملت الدكتوراه اللبنانية في خمس سنوات. كانت ابنتي ما تزال صغيرة. عملت شغلي الميداني وقتها على الأرض، وكنت آخذ ابنتي وأتركها عند بيت أختي، وأحيانًا مع زوجي. وأكيد زوجي ساعدني كثيرًا"[91].

وتجدر الإشارة إلى وجود عدد من الأستاذات غير المتزوجات ضمن العينة، بلغ سبعًا من أصل عشرين. فهل كانت المهنة الأكاديمية بذاتها من أسباب ذلك؟ نستدل من أجوبة الأستاذات على أن انغماسهن في تحضير الدكتوراه والبحث والعمل جعلهن منشغلات عن أنفسهن: "ربما الشغل جعلني أنسى، ومن ناحية ثانية ربما كنت متطلّبة قليلًا من الشخص الآخر"[92]، و"حينما تقومين بالبحث، تقعدين بالمكتبة ساعات، لا تتكلمين مع أحد. أشياء كثيرة تتخلين عنها"[93]. ثم إن مكانتهن الأكاديمية،

(88) Seher Ahmad, "Family or Future in the Academy?" *Review of Educational Research*, vol. 87, no. 1 (2017), p. 207.

(89) Parker, p. 5.

(90) أستاذة متقاعدة 1.

(91) أستاذة متقاعدة 12.

(92) أستاذة متقاعدة 17.

(93) أستاذة حالية 5.

ووعيهن بالبعد الثقافي/ الفكري في حياتهن، صعّبا، في أحيان أخرى، بناء علاقة مرغوب فيها: "لدي شروط للعلاقة. عندي مفهوم للعلاقة بين الزوج والزوجة مختلف عن المفاهيم التقليدية"[94]. وإضافة إلى ذلك، ثمة أثر لمترتبات الثقافة التقليدية الذكورية: "الرجال بلبنان، لا يقبلون بالنساء اللواتي يحاججن"[95]. وباختصار، فإن "أخلاقيات التعليم العالي نفسه، وإجراء البحوث، بما تحمله من منافسة فردية ومؤسساتية"[96]، وارتفاع معايير الأداء والرضا والاختيار، كلها عوامل تساهم في زيادة طلب الاستقلالية لدى الأستاذة.

كل ما تقدّم يشير إلى أن مهنة الأستاذة الجامعية تعطي شعورًا بالتمكن، والفرادة، والاستقلالية. فثمة، من جهة، تدبير للعيش، وتجاوز للصعوبات، واستخدام للسبل المتاحة بالنسبة إلى الأمهات، في حين يبرز، من جهة أخرى، التمسك بقناعات ومواقف متفردة، حتى إن كانت على حساب الحياة الشخصية بالنسبة إلى العازبات. وفي الحالتين، يقوّي هذا الشعور الظن بأن المكتسبات المتحصَّلة من الموقع تجعل فكرة التمييز الجندري ضدهن ضئيلة الأثر في تصوراتهن عن أنفسهن وأوضاعهن، وتمثلهن لأدوارهن، وفعلهن في المجتمع والجامعة.

5. أثر الرضا المهني

وجدنا، من خلال المقابلات، أن معظم الأستاذات أبدين رضاهن عن مسارهن؛ لأنه شكّل فرصة: "أنا راضية عن مساري. مساري وصل إلى مكان متطور إداريًا وأكاديميًا"[97]، ولأنه تحقيق للذات: "أنا أكثر شيء طمعت به، أن أكون أستاذة بالجامعة اللبنانية"[98]، ولأنه مهنة: "أنا من الجامعة لا أريد الكثير. أريد أن أدرّس وأقوم بدوري بهذه المهنة"[99]، ولأنه يؤمن الاستقرار الوظيفي: "أنا جئت إلى الجامعة اللبنانية لأحصل على الاستقرار الوظيفي، ولأني أستطيع أن أكون مع الأولاد أكثر"[100].

وفي دراسات سابقة، أمكن جمع العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ستة عوامل، هي: الأجر، والترقية، ونمط الإشراف، والعلاقة بين الزملاء، وظروف العمل، وأخيرًا إنجاز المهمات[101]. أما في حالة أستاذات الجامعة اللبنانية، فتبدو ظروف العمل العامل الأكثر تحديدًا؛ فهي تؤمّن الاستقرار الوظيفي الذي سعين إليه، حيث يمكن الأستاذة (وكذلك

(94) أستاذة حالية 6.

(95) أستاذة حالية 5.

(96) Miriam David et al., "Mothering and Education: Reflexivity and Feminist Methodology," in: Louise Morley & Val Walsh (eds.), *Breaking Boundaries: Women in Higher Education* (London: Routledge, 1996), p. 211.

(97) أستاذة متقاعدة 12.

(98) أستاذة حالية 6.

(99) أستاذة حالية 7.

(100) أستاذة حالية 18.

(101) عبد المنعم صالح أبو نيران قريرة وأنبية صالح علي الفيض، "العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها"، **مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية**، مج 20، العدد 1 (2021)، ص 147.

الأستاذ) الاطمئنان إلى استقرارها المهني؛ إذ لم تعهد الجامعة فك عقد أستاذ بسبب عدم إجرائه البحوث، بحيث يمكن أن تكتفي الأستاذة، والحال هذه، بالتدريس إن أرادت، أو أن تؤجل القيام بالأبحاث إلى الوقت الذي تراه مناسبًا.

ويأتي، لاحقًا، عامل الإنجاز؛ فمهنة التعليم، في ذاتها، كانت سببًا أولاً للرضا، بغضّ النظر عن السياق الذي تتم فيه: "أنا أحلى شيء بتجربتي هو التدريس. تتفاجئين كم كنت أحب التدريس. لم أكن أعرف أني أحبه بهذا القدر. كنت أحس بالمتعة"[102]. ويظهر التدريس على أنه مهمتهن الأساسية، وأن له الأولوية على وظيفة البحث، مع الإشارة هنا إلى أن هذا الميل إلى التدريس يبدو شبيهًا بالدور الأمومي الذي تعتبره الأستاذات أساسيًا في سلّم القيم، ومحققًا لهويتهن المهنية، كما بدا في شهاداتهن عما يعتبرنه معرّفًا لهوياتهن المهنية (مرشدة، محفزة، ناصحة، داعمة ... إلخ).

أما بالنسبة إلى نمط الإشراف فيكون من خلال إدارة رسمية تعتمد أنظمة وقواعد عامة للمسار الأكاديمي. وإضافة إلى ذلك، كان عامل العلاقة بين الزملاء عاملاً مؤثرًا في مواقفهن، وقد أتينا سابقًا على ذكر العلاقة القائمة على الاحترام في أوساطهن الأكاديمية. وقد يكون من المفاجئ أن الأستاذات لم يشرن، بتاتًا، إلى عامل الأجر في مواقفهن من الجامعة، علمًا أن المجتمع اللبناني عرف انهيارًا ماليًا كبيرًا تسبّب في تدهور الأجور، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة.

إن هذه الأسباب مجتمعة توحي بأن لدى الأستاذات تصورًا للوظيفة الأكاديمية يرتكز، من جهة، على أنها مهنة ذات اعتبار اجتماعي، ومن جهة أخرى، أقرب إلى الخدمة الاجتماعية، تحقق الأستاذة من خلالها رضًا ذاتيًا. ولكن، في المقابل، تتراجع فكرة الدور البحثي والفكري الذي يُفترض أن تضطلع به الأستاذات في الجامعات.

خاتمة

على الرغم من توافر مؤشرات عديدة على وجود تمييز جندري في الممارسات العامة للجامعة اللبنانية، لا في نصوصها، فإن شهادات الأستاذات، اتجهت، عمومًا، نحو رسم صورة إيجابية عن أوضاعهن، مع عدم إغفال الشهادات التي وضعت اليد على مواقف ذكورية خاصة وواضحة ضد النساء. ويوحي ذلك بأن الأستاذات يملن إلى تخفيف أثر تلك الذكورية، لاعتبارها، من جهة، جزءًا من ثقافة سائدة، ولأنها، من جهة أخرى، لا تؤثر مباشرة في مساراتهن الأكاديمية والشخصية.

ليس هذا الموقف "المسالم" من قضية التمييز ضد النساء جديدًا، ولا يتعلق بأستاذات الجامعة اللبنانية فحسب. ففي دراسة حول الأستاذات في الجامعات العربية[103]، ظهر أن الشعور بالتمييز "غير قوي ولا يأخذ مواصفات محددة". وإذًا، لم يأخذ موضوع التمييز، لدى أستاذات الجامعة اللبنانية

(102) أستاذة متقاعدة 2.

(103) فادية حطيط وروز دباس، "هل هناك تمييز ضد النساء في الجامعات العربية؟ دراسة حول أوضاع الأستاذات والأساتذة ومواقفهم"، في: **الجامعات في لبنان والعالم العربي**، ص 50.

والجامعات العربية الأخرى، الحجم نفسه الذي أخذه في مجتمعات أخرى. أتكون فاعلية هذا المفهوم التفسيرية غير قابلة للتعميم عالميًا، أم أنها تستأهل إعادة النظر وفقًا للسياق؟

تؤكد التقاطعية Intersectionality الطبيعة المترابطة للعوامل الاجتماعية، مثل الجندر، والمنشأ الاجتماعي، والمنطقة أو الطائفة. وهي توجب الأخذ في الاعتبار كيفية تقاطع هذه العوامل لخلق تحديات فريدة تجد النساء أنفسهن إزاءها. وفي الأوساط الأكاديمية، تساعد التقاطعية على فهم كيفية اختلاف تجارب النساء بناءً على عوامل تتجاوز التمييز الجندري، بمعناه الكلاسيكي، وحده. ويدل ذلك على أن التمييز الجندري يتفاوت في الأهمية من مجتمع إلى آخر، كما يتباين في مظاهره وآلياته، وأن البطريركية ليست نظامًا كونيًا واحدًا؛ بل هناك أنظمة بطريركية، ويختلف العيش في ظلها تبعًا لأنواع الضغوط التي تتعرض لها النساء، وأحجامها، ومصادرها. وبناء عليه، يختلف مفهوم النسوية، هو أيضًا، من مجتمع إلى آخر[104]، حيث تختلف النساء في ردود أفعالهن، أو في متطلباتهن، بحسب أنواع الدعم الذي يتلقينه، والفرص التي تتاح أمامهن، والمعايير التي، على أساسها، يُقبل أو لا يُقبل أن يشغلن بعض المواقع ويضطلعن ببعض الأدوار. ومن ثم، نفهم موقف الأستاذات في الجامعة اللبنانية، الذي التقى مع موقف زميلاتهن في الجامعات العربية، في التعبير "عن واقع مقبول عمومًا، بالرغم من وجود تفاوت في المكانة وفي المسار، إلا أنه تفاوت لم يستدعِ موقفًا رافضًا بوضوح، وذلك عكس ما تبديه الأستاذة في الجامعات الغربية من عدم رضا، واعتراض، ومحاولة تغيير. والسبب، في رأينا، أن الضغوط التي تتعرض لها الأستاذة الجامعية العربية في مسارها المهني أقل مما تتعرض له زميلاتها الغربيات، كما أن لديها إمكانية لتلقي المساندة، وبالتالي لمواجهة الضغوط، أكبر من زميلتها أيضًا"[105]. مع التذكير هنا بأن الأستاذات يعملن في جامعة حكومية؛ أي إن الدولة هي ربّ العمل فيها، بما يعنيه ذلك من سيادة للقواعد العامة، لا الشخصية. وثمة دراسات أكدت هذا التقاطع الخاص بين الجندر والأسرة والمجتمع لدى موظفي القطاع العام في لبنان، حيث يؤدي الجندر دورًا ثانويًا في التقدم المهني[106].

استفادت الأستاذات من ليونة نظام الجامعة، الذي يسميه البعض تراخيًا، ولم يسعين إلى المطالبة بتغييره؛ إذ أتاح لهن أن يبقين قادرات على تبنّي سلّم قيم خاص بهن، يضع الأمومة، والرعاية، والأسرة في رأس القائمة، ما جعلهن يرضين، عمومًا، بمكانة أكاديمية أدنى من مكانة الرجال، مقابل الحصول على مكتسبات يحققها التوافق مع دورهن الأسري، الذي ما زال يتمتع بجاذبية وبتقدير اجتماعي عالٍ نسبيًا، تأتي في ظله المراتب الأكاديمية العليا في مرتبة أدنى. صحيح أن هذا السلّم من القيم ليس من صنع النساء أنفسهن، بل هو وليد ثقافة اجتماعية ما زالت تتسم بتوجهات تقليدية، غير أن النساء يلاحظن بوضوح أن ثمة اتجاهًا نحو التغيير. وللتذكير، كان ثمة جيل أول من الأستاذات

(104) Breda Gray & Louise Ryan, "Irish Women in Higher Education in England: From Invisibility to Recognition," in: Morley & Walsh (eds.), p. 114.

(105) حطيط ودباس، ص 99.

(106) "المرأة في القطاع العام: الملخص التنفيذي"، الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال (بيروت: 2021)، ص 4، شوهد في 2024/11/9، في: https://acr.ps/hBxVK53

الجامعيات شقَّ طريقه إلى التعليم العالي، وسافر إلى الخارج في سبيل ذلك، وهو ما أصبح اليوم أمرًا اعتياديًا. وقد حققت هؤلاء الأستاذات تقدمًا واضحًا مقارنةً بما كانت عليه أمهاتهن، وهو ما من شأنه أن يمنحهن شعورًا حقيقيًا بالإنجاز. وبناء عليه، ربما كان موقف الأستاذات، في عمقه، قبولاً بالاتجاه نحو التدرج الإيجابي في تحسين أوضاعهن، أكثر منه قبولاً بالواقع السائد، الذي يمكن هو ذاته أن يكون محل تغيير، خاصة أن الاستثمار الكبير في الأمومة من شأنه تعبيد الطريق لمصلحة جيل قادم من الشابات. وبهذا نفهم غياب خطاب الضحية في كلام أستاذات الجامعة اللبنانية. والأمر لا يقتصر على الوسط الأكاديمي في لبنان، بل نرى مثيلاً له حتى في بعض الأوساط الجامعية في الخارج، حيث تنسحب الأستاذات من سباق "الأنبوب" تجنّبًا للصراع بين المهنة والأسرة، ويبدون مقتنعات بأنهن لا يستطعن الحصول على كل شيء[107]. ومهما يكن الأمر، فلا شك في أن الأستاذات خضن معاركهن الشخصية، واستفدن مما أتاحه النظام لهن من مكانة، ورتبة، ودور، وتنعّمن بالحرية الفردية، وشكّلن نماذج اقتداء لطالبات كثيرات. غير أن خفوت أصواتهن نجم عن واقع اجتماعي ينعكس في مؤسسات المجتمع اللبناني، ومنها الجامعة اللبنانية، حيث السلطة السياسية ذكورية، وهي، عندما تُلقي بظلها على الجامعة، تضع أعضاء الهيئة التعليمية في خضمّ نزاعات سياسية وتوزيع حصص، ما زال كثير من النساء اللبنانيات يتجنّبن الخوض فيها. أضف إلى ذلك أن لعبة السلطة في لبنان تتخذ من النزعة العائلية معبرًا للهيمنة[108]؛ إذ يؤدي شرط الانضواء في مجموعات فئوية إلى أن يصبح الزملاء الذكور أعضاء في الجماعة نفسها التي تنتمي إليها الأستاذات، فلا تعود المنافسة ذات أهمية فعلية في كثير من الأحيان. وينسحب على ذلك أن تصبح الجامعة أسرةً كبيرةً يقع على عاتق الأستاذات فيها أداء الدور الرعائي الذي درجن على الاضطلاع به.

وحتى الآن، يُنشر الرضا غلافًا على مشهد الأستاذات في الجامعة اللبنانية، ولكن أيّ غرض يؤديه هذا الغلاف؟ ألا يحجب الأفق أمام دور نسائي فاعل ومؤثر في تغيير النظام الاجتماعي البطريركي القائم، الذي اشتكين هن أنفسهن منه؟ وإذا كانت الأستاذات الجامعيات، بما يمتلكن من قدرات وإمكانات، يحصرن أنفسهن تحت السقف الزجاجي الذي تسعى حركات التحرر النسوي في العالم إلى كسره، فهل يعني ذلك أن السقف الزجاجي ليس هو نفسه من مجتمع إلى آخر؟ أم أن الرهان على التغيير ينبغي أن يبدأ من مكان آخر غير الجامعة، ومن فئة أخرى غير الأستاذات الجامعيات؟ أم أن مقاربة التحرر النسوي يجب أن تأخذ شكلاً مغايرًا؟

تلقي مثل هذه الأسئلة ظلالاً على ما يبدو أنه قناعات الجامعيات اللبنانيات، حتى الآن، تجاه التمييز الجندري؛ ذلك أن مواجهة التمييز، والدخول في لعبة المنافسة الأكاديمية، يشكّلان، هما أيضًا، معبرًا للتغيير، لا الأكاديمي فحسب، بل الاجتماعي أيضًا. فالتواطؤ، والاطمئنان إلى ما يؤمّنه الاحتضان

(107) Samantha Olarsch, "Women Faculty's Perceptions of Departmental Belonging Across Academic Disciplines," *Sociology Senior Seminar Papers*, no. 25 (December 2018), p. 6, accessed on 11/11/2024, at: https://acr.ps/hBxVK1k

(108) سارة المصري ومنار زعيتر، "خرق الحاجز غير المرئي السياسي: تعزيز مشاركة النساء السياسية في لبنان"، ترجمة رندة بعث، **موجز السياسات**، مركز دعم لبنان (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018)، ص 5.

والاستقرار، لن يساعدا على تطوير الشأن النسائي الخاص فحسب، بل سيمنعان أيضًا الجامعة، التي تتماهى صاحبات هذا الموقف معها بما فيها من موازين القوى الجندرية، من التطور والتجدد. وبناء على ذلك، ربما كان على مثل هذه الدراسة أن تُستكمَل بالبحث في أثر وصول الأستاذات إلى المراكز القيادية، من حيث إن تمكينهن من التأثير في القرار الجامعي قد يجعل الجامعة معبّرة، على نحو أكثر أمانة وتمثيلاً، عن طموحات أهلها، وأكثريتهم من الإناث.

تنويه وتقدير

هذه الدراسة مستلّة من مشروع بحثي أوسع بعنوان "دور الأستاذات الجامعيات وقضاياهن: الجامعة اللبنانية نموذجًا" حاصل على منحة بحثية من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ونتج من هذا المشروع أيضًا دراسة أخرى بعنوان "الأستاذات الجامعيات وممارسة النفوذ في الجامعة اللبنانية"، نُشرت في العدد 52 (ربيع 2025) من دورية **عمران**.

الملاحق

الملحق (1)

أعداد طالبات الجامعة البنانية ونسبهن من مجموع طلبتها موزعين على الكليات للسنة الجامعية 2020–2021

الجنس / الكليات والمعاهد	ذكور	إناث	مجموع
كلية العلوم	(%37) 7188	(%63) 12496	19684
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية	(%39) 4652	(%61) 7236	11888
كلية التربية	(%23) 616	(%77) 2104	2720
معهد العلوم الاجتماعية	(%17) 1043	(%83) 5053	6096
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	(%17) 3729	(%83) 17710	21439
كلية الفنون الجميلة والعمارة	(%30) 881	(%70) 2077	2958
كلية الإعلام والتوثيق	(%24) 446	(%76) 1449	1895
كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال	(%37) 2679	(%63) 4517	7196
كلية الزراعة	(%37) 368	(%63) 637	1005
كلية الهندسة	(%64) 1705	(%36) 985	2690
كلية الصحة العامة	(%16) 678	(%84) 3523	4201
كلية العلوم الطبية	(%45) 674	(%55) 827	1501
كلية الصيدلة	(%19) 81	(%80) 318	399

كلية التكنولوجيا	–	–	1247
كلية السياحة والفنادق	(%61) 170	(%39) 253	423
كلية طب الأسنان	(%50) 136	(%60) 244	380
المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا	(%31) 73	(%69) 166	239
المعهد العالي للحقوق والعلوم السياسية	(%45) 107	(%55) 129	236
المعهد العالي للآداب والعلوم الإنسانية	(%39) 214	(%61) 341	555
المجموع	(%30) 26204	(%70) 60548	86752

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادًا إلى إحصائيات المركز التربوي للبحوث والإنماء.

الملحق (2)

نسبة الإناث إلى الذكور من أساتذة الجامعة اللبنانية بحسب إحصاءات الجامعة اللبنانية

	2004		2014		2023	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
كلية العلوم	(%75) 224	(%25) 76	(%64) 408	(%36) 234	(%63) 312	(%37) 186
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية	(%80) 86	(%20) 22	(%71) 117	(%29) 47	(%65) 70	(%35) 37
كلية التربية	(%70) 47	(%30) 20	(%43) 62	(%57) 82	(%39) 36	(%61) 56
معهد العلوم الاجتماعية	(%81) 103	(%19) 25	(%55) 70	(%45) 58	(%39) 24	(%61) 38
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	(%74) 333	(%26) 120	(%48) 224	(%52) 241	(%40) 104	(%60) 158
معهد الفنون الجميلة	(%80) 96	(%20) 24	(%60) 135	(%40) 91	(%51) 71	(%49) 69
كلية الإعلام والتوثيق	(%73) 38	(%22) 11	(%59) 41	(%41) 29	(%56) 20	(%44) 16
كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال	(%89) 70	(%11) 9	(%68) 117	(%32) 56	(%61) 77	(%39) 50
كلية الزراعة	(%59) 10	(%41) 7	(%63) 55	(%37) 32	(%58) 39	(%42) 28
كلية الهندسة	(%91) 99	(%9) 10	(%81) 127	(%19) 29	(%73) 79	(%27) 29
كلية الصحة العامة	(%50) 22	(%50) 22	(%55) 43	(%45) 35	(%54) 26	(%46) 22
كلية العلوم الطبية	(%57) 4	(%43) 3	(%50) 4	(%50) 4	(%25) 1	(%75) 2
كلية الصيدلة	(%72) 13	(%28) 5	(%57) 12	(%43) 9	(%37) 4	(%63) 7

المعهد الجامعي للتكنولوجيا	(%92) 23	(%8) 2	(%89) 63	(%11) 8	(%89) 50	(%11) 6
كلية السياحة والفنادق	(%60) 3	(%40) 2	(%61) 11	(%39) 7	(%89) 8	(%11) 1
كلية طب الأسنان	–	–	(%79) 21	(%22) 6	(%76) 16	(%24) 5
المجموع	(%73) 1171	(%23) 358	(%61) 1510	(%39) 968	(%57) 937	(%43) 710

المصدر: المرجع نفسه.

المراجع References

العربية

أبو نيران، عبد المنعم صالح قريرة وأنبية صالح علي الفيض. "العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها". **مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية**. مج 20، العدد 1 (2021).

"الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2022–2030". الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. في: https://acr.ps/hBxVK8M

أيوب، لور. "الأساتذة الجامعيون في لبنان: لسنا موظفين والإعلام هو السبيل الأخير". **المفكرة القانونية**. 2018/12/3. في: https://acr.ps/hBxVKge

الجامعات في لبنان والعالم العربي. بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 2000–2001.

الجندر في التعليم العالي: وقائع ندوة إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانية. فادية حطيط [وآخرون] (محررون). بيروت: مكتب اليونسكو؛ تجمع الباحثات اللبنانيات؛ الجامعة اللبنانية، 2005.

حطيط، فادية. "الأستاذات الجامعيات وممارسة النفوذ في الجامعة اللبنانية". **عمران**. مج 13، العدد 52 (ربيع 2025).

سِيَر عشر جامعات حكومية عربية. عدنان الأمين (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

شاهين، إميل. **الجامعة اللبنانية ثمرة نضال الطلاب والأساتذة**. بيروت: دار الفارابي، 2011.

طاولة مستديرة: المرأة والسلطات. بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 1994–1995.

فضل الله، عبد الحليم. "جذور التباين الاجتماعي والاقتصادي في لبنان: من نهاية القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب الأهلية". **بحوث اقتصادية**. العدد 76–77 (خريف 2016–شتاء 2017).

"المرأة في القطاع العام: الملخص التنفيذي". الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال (بيروت: 2021). في: https://acr.ps/hBxVK53

المصري، سارة ومنار زعيتر. "خرق الحاجز غير المرئي السياسي: تعزيز مشاركة النساء السياسية في لبنان". ترجمة رندة بعث. **موجز السياسات**. مركز دعم لبنان (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018).

مهدي، محمد. **ذاكرة أهل الجامعة اللبنانية**. بيروت: [د. ن.]، 2021.

الأجنبية

Ahmad, Seher. "Family or Future in the Academy?" *Review of Educational Research*. vol. 87, no. 1 (2017).

AlMaadeed, Mariam AlAli. "Human Development and Impact for Sustainability: A New Pipeline Theory in Academia." *Euro–Mediterranean Journal for Environmental Integration*. vol. 9 (December 2023).

Diezmann, Carmel & Susan Grieshaber. *Women Professors, Who Makes it and How?* Singapore: Springer, 2019.

Do Nascimento, Daniele Vieira, Takudzwa Mutize & Jaime Félix Roser Chinchilla. "Women in Higher Education: Has the Female Advantage Put an End to Gender Inequalities?" UNESCO International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean (2021). at: https://acr.ps/hBxVKjX

Elliott, Marta & Sarah J. Blithe. "Gender Inequality, Stress Exposure, and Well–being among Academic Faculty." *International Journal of Higher Education*. vol. 10, no. 2 (2021).

Fagan, Colette & Nina Teasdale. "Women Professors across STEMM and non–STEMM Disciplines: Navigating Gendered Spaces and Playing the Academic Game." *Work, Employment and Society*. vol. 35, no. 4 (2021).

Harford, Judith. "The Perspectives of Women Professors on the Professoriate: A Missing Piece in the Narrative on Gender Equality in the University." *Education Sciences*. vol. 8, no. 2 (April 2018).

Johnson, Heather L. "Pipelines, Pathways, and Institutional Leadership: An Update on the Status of Women in Higher Education." *American Council on Education* (2017).

Johri, Manjari. "Feminist Perspective on Patriarchy: Its Impact on the Construction of Femininity and Masculinity." *New Literaria*. vol. 4, no. 2 (2023).

Masan, Sehida Rizvance. "The Concept of Gender and Related Theoretical Framework." *International Scientific Journal Vision*. vol. 7, no. 2 (2022).

Monday, Titus Utibe. "Impacts of Interview as Research Instrument of Data Collection in Social Sciences." *Journal of Digital Art & Humanities*. vol. 1, no. 1 (2020).

Morley, Louise & Val Walsh (eds.). *Breaking Boundaries: Women in Higher Education*. London: Routledge, 1996.

Olarsch, Samantha. "Women Faculty's Perceptions of Departmental Belonging Across Academic Disciplines." *Sociology Senior Seminar Papers*. no. 25 (December 2018). at: https://acr.ps/hBxVK1k

Ollrogge, Karen, Malte Roswag & Bettina Hannover. "What Makes the Pipeline Leak? Women's Gender–based Rejection Sensitivity and Men's Hostile Sexism as Predictors of Expectations of Success for their Own and the Respective other Gender Group." *Frontiers in Psychology*. vol. 13 (October 2022).

Parker, Patsy. "The Historical Role of Women in Higher Education." *Administrative Issues Journal: Connecting Education, Practice, and Research*. vol. 5, no. 1 (2015).

Purcell, David, Kelly Rhea MacArthur & Sarah Samblanet. "Gender and The Glass Ceiling at Work." *Sociology Compass*. vol. 4, no. 9 (2010).

Rosa, Rodrigo & Sara Clavero. "Gender Equality in Higher Education and Research." *Journal of Gender Studies*. vol. 31, no. 1 (2022).

Sabour, M'hammed. "Women in the Moroccan Academic Field: Respectability and Power." *Mediterranean Journal of Educational Studies*. vol. 1, no. 1 (1996).

Schweitzer, Linda et al. "Exploring the Career Pipeline: Gender Differences in Pre–Career Expectations." *Relations Industrielles/ Industrial Relations*. vol. 66, no. 3 (2011).

"The Changing Academic Profession in Asia: The Formation, Work, Academic Productivity, and Internationalization of the Academy." *RIHE International Seminar Reports*. no. 22 (February 2014). at: https://acr.ps/hBxVKnG

White, Judith S. "Pipeline to Pathways: New Directions for Improving the Status of Women on Campus." *Liberal Education*. vol. 91, no. 1 (Winter 2005).

المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/REIH1874
القبول Accepted 2026–5–20
التعديل Revised 2025–12–16
التسلم Received 2025–7–11

سجود عوايص | Sujoud Awais*

هندسة التهميش: الاقتصاد السياسي للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين الفلسطينيين ما بعد اتفاقية باريس

The Architecture of Marginalization: Post–Paris Agreement Economic and Social Exclusion of Palestinian Farmers

ملخص: تتناول الدراسة أثر اتفاقية باريس الاقتصادية (1994) ودورها في ترسيخ نظام إقصاء اقتصادي واجتماعي في حق المزارعين الفلسطينيين، وذلك من منظور الاقتصاد السياسي. وقد بيّن تحليل نصوص الاتفاقية، ومقارنتها بالبيانات والمؤشرات الزراعية والاجتماعية خلال الفترة 1994–2022، الصادرة عن جهات دولية (البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد") ومحلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومؤسسات فلسطينية متخصصة في القطاع الزراعي) أثر بنود الاتفاقية وما تفرضه من قيود على الاستيراد والتصدير ونظام الجمارك المزدوج، في تآكل مكانة المزارع الفلسطيني اقتصاديًا واجتماعيًا. وتخلص الدراسة إلى أن الاتفاقية، بما تتضّمنه نصوصها المنحازة إلى منفعة الاقتصاد الإسرائيلي وهيمنته، لم تكن أداة تنظيم اقتصادي، بل كانت آلية استعمارية أعادت إنتاج التبعية، وأفقرت المزارعين الفلسطينيين تنمويًا، ورسخت أسس نظام إقصاءٍ زاد من إضعاف دورهم في تحقيق السيادة الغذائية الفلسطينية.

كلمات مفتاحية: الإقصاء الاقتصادي، الإقصاء الاجتماعي، اتفاقية باريس الاقتصادية، المزارع الفلسطيني، الاستعمار.

Abstract: This article explores how the Paris Economic Protocol established a system of economic and social exclusion against Palestinian farmers from a political economy perspective. By analysing the agreement's provisions and comparing them with agricultural and social data (1994–2022) collected by international organizations (the World Bank, FAO, and UNCTAD) and local institutions (the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestinian institutions specialized in the agricultural sector), it demonstrates how restrictions on imports, exports, and the dual customs system have eroded farmers' status. The article concludes that the protocol shifted from a regulatory framework to a colonial tool that reinforces dependency, developmentally impoverished farmers, and deepens the weakness of their role in food sovereignty.

Keywords: Economic Exclusion, Social Exclusion, Paris Economic Protocol, Palestinian Farmer, Colonialism.

* باحثة، حاصلة على الدكتوراه في الإعلام والاتصال من جامعة العلوم الماليزية.
Researcher, holds a PhD. in media and communication from the University of Science and Islamic Malaysia (USIM).
Email: sujod.awaies.edu@gmail.com

مقدمة

في 29 نيسان/ أبريل عام 1994، وقّع وزير المالية الإسرائيلي وممثل منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية باريس الاقتصادية (المعروفة رسميًا باسم "بروتوكول باريس الاقتصادي"، ولاحقًا "الاتفاقية")، التي أصبحت الإطار الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي والمنظومة الدولية. وعلى الرغم مما حمله العمل على الاتفاقية من آمال فلسطينية في بناء اقتصاد مستقل، فإن بنودها أثرت في هيكل الاقتصاد الفلسطيني الناشئ تأثيرًا سلبيًا.

تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس، هو: ما أثر اتفاقية باريس الاقتصادية في أوضاع المزارعين الفلسطينيين؟ يتأسَّس السؤال على اعتبار الاتفاقية جزءًا من اتفاق أوسلو، وقد تحوّلت إلى ركيزة اقتصادية لاتفاق أوسلو 2 الذي جرى توقيعه في أيلول/ سبتمبر 1995، والذي "نظم" العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووضع أطرًا محددة للحياة اليومية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن منظور مصلحة المزارعين في المجتمع الفلسطيني، يُطرَح السؤال التالي: هل تُعدّ الاتفاقية إطارًا يضمن تمكينهم من أدوات اقتصادية تتيح لهم بناء اقتصاد زراعي فلسطيني مستقل يستجيب لاحتياجاتهم، أم إنها تمثل إطارًا يؤسس لجملة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الإقصائية تجاههم، من خلال بنودها وبنيتها وآليات تطبيقها وأدواتها الاقتصادية؟

ومن خلال تحليل أثر الاتفاقية في أوضاع المزارعين الفلسطينيين، عبر تفكيك آلياتها وتحديد طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة منها، تحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال، معتمدةً تحليل المحتوى منهجيًا؛ نظرًا إلى ملاءمته لقراءة نصوص الاتفاقيات الرسمية من منظورٍ نقدي، وإلى ما يوفره من إمكانيات استخلاص غير المُعلن من ديناميكيتها، وفهم الآليات التي تضعها موضع التفعيل، سواء أكانت مادية أم رمزية[1]. وتُطبّق الدراسة هذا المنهج على مستويَين: يُعنى المستوى الأول بتحليل بنود اتفاقية باريس المرتبطة بالمزارعين، أمّا المستوى الثاني فيركز على تحليل محتوى البيانات الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية، بما يُتيح تتبع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المزارعين الفلسطينيين بعد بدء تطبيق الاتفاقية.

تضمنت الوثائق المعتمدة بيانات إحصائية وتقارير رسمية ودراسات قطاعية صادرة عن مؤسسات دولية ومحلية، تمتد فتراتها الزمنية من مرحلة ما بعد عام 1967 إلى ما بعد توقيع اتفاقية باريس عام 1994، وانتهاءً بعام 2022. وقد جرى اختيار هذه الوثائق وفق ارتباطها المباشر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، وصلتها بالقطاع الزراعي الفلسطيني، ومدى تناولها للسياسات الاقتصادية والإجراءات ذات الصلة ببنود اتفاقية باريس وآثارها. واعتمد تحليل المحتوى على استخراج المؤشرات والأنماط المتكررة المتعلقة بالتحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي، ثم تصنيفها وربطها بالبُنى والآليات المستخلصة في المستوى الأول من التحليل. وباعتبار

(1) Carol Cardno, "Policy Document Analysis: A Practical Educational Leadership Tool and a Qualitative Research Method," *Educational Administration: Theory & Practice*, vol. 24, no. 4 (2018), pp. 623–640.

أن الدراسة تهدف إلى التثبّت من صحة ربط هذه التحولات بالبُنى المستخلصة من المستوى الأول، فقد اعتمدت، حيثما أمكن، على مقارنة طولية بين وضع القطاع الزراعي والمزارعين قبل توقيع اتفاقية باريس وبعده، استنادًا إلى بيانات إحصائية وتقارير رسمية تعود إلى ما قبل عام 1994 بوصفها وضعًا مرجعيًا يساعد على تفسير التغيرات اللاحقة.

تعتمد الدراسة مقاربة الاقتصاد السياسي في السياق الاستعماري، باعتباره المدخل الأكثر قدرة على تأطير العلاقات بين السياسة والاقتصاد ضمن منظومة الهيمنة الاستعمارية. وبهذا التأطير النظري، تنسجم الدراسة مع بحوث نقدية جمعت بين الاقتصاد السياسي والسياقات الاستعمارية المختلفة، مثل دراسة طارق دعنا، التي استخدمت الاقتصاد السياسي منظورًا لفهم الاستراتيجيات الاستعمارية في السيطرة على السكان والأراضي الفلسطينية[2]، ودراسة إبراهيم الشقاقي التي استخدمت التبعية منظورًا لفهم الاقتصاد الفلسطيني، والآثار الاقتصادية والتحولات الطبقية الناشئة عن السياسات الإسرائيلية[3]، ودراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) التي تصدت لدور السياسات الإسرائيلية الاستعمارية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الضفة وتجاوزها مرحلة الكارثة في القطاع[4].

تُوظف الدراسة مفهوَمي الهيمنة Domination والتهميش Marginalization أداتين تحليليتين متداخلتين، لفهم كيفية تشكيل بنية اقتصادية ما وإعادة إنتاجها. فبينما يحيل مفهوم الهيمنة على عدد من عمليات السيطرة الاقتصادية المنظمة التي تمارسها فئات اقتصادية – اجتماعية على موارد فئات اقتصادية – اجتماعية أخرى ومقدّراتها وإمكانياتها المادية والرمزية[5]، يحيل مفهوم التهميش على تفعيل آلية يتم من خلالها دفع فئات اقتصادية – اجتماعية إلى أقصى أطراف الاقتصاد الرسمي، بحيث تُقصى من دائرة توزيع الموارد والفرص[6]. وإذ تسجل الدراسة أن هذين المفهومين وما يرتبطان به من نظريات غالبًا ما استُخدما على نحو تجريدي، فإنها تأخذ في الاعتبار ضرورة العمل على تحديد ما يمكن أن يفيدا به في تحليل نصوص الاتفاقيات الاقتصادية، بحيث تتمكن من استنتاج إن كانت هذه الاتفاقيات تكرس الإقصاء الاقتصادي. ولاستكمال الدراسة جهاز أدواتها المفهومية، تعتمد تعريف الأمم المتحدة للإقصاء الاقتصادي، وهو "عملية متعددة الأبعاد تُحرم فيها فئات أو مجموعات من

(2) طارق دعنا، "مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة"، **عمران**، مج 8، العدد 30 (صيف 2019)، ص 57–80؛
Tariq Dana, "Dominate and Pacify: Contextualizing the Political Economy of the Occupied Palestinian Territories Since 1967," in: Alaa Tartir, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.), *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives* (Cham: Palgrave Macmillan, 2021), p. 33.

(3) Ibrahim Shikaki, "The Political Economy of Dependency and Class Formation in the Occupied Palestinian Territories Since 1967," in: Tartir, Dana & Seidel (eds.), pp. 49–80.

(4) *The Political Economy of Palestinian Nationhood, Independence and Development in the Wake of War* (Jerusalem/ Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute – MAS, 2025).

(5) Taher Al–Labadi, "From Dispossession to Economic Integration: Political Economy of Colonialism in Palestine," PhD. Dissertation, Graduate School of Social Sciences, Middle East Technical University, Ankara, 2015, p. 27.

(6) Leila Farsakh, "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada," *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 2 (Winter 2016), pp. 55–71.

الأفراد من الفرص المتاحة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية؛ ما يعوّق قدرتهم على المساهمة في الاقتصاد أو الاستفادة من موارده وعوائده"[7]. أما الإقصاء الاجتماعي فهو "الحالة التي يعجز فيها الأفراد عن المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواء بسبب غياب إمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات، أو بسبب البنى الناظمة للعلاقات التوزيعية في المجتمع"[8].

بناءً عليه، تُقارب الدراسة اتفاقية باريس ضمن منظور الاقتصاد السياسي، بحيث لا تتناولها بوصفها إطارًا اقتصاديًا عامًا فحسب، بل باعتبارها أيضًا منظومة قانونية – سياسية يمكن أن تُنتج (وتعيد إنتاج) الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي ضمن الهيمنة الاستعمارية، أو ضمن أنماط الحكم الاستعماري غير المباشر؛ إذ تُدار الشؤون اليومية والاقتصادية للسكان المحليين عبر مؤسسات حكم ذاتي محدودة الصلاحيات، تعمل بوصفها وسيطًا إداريًا داخل بنية الهيمنة الاستعمارية، من دون أن تمسّ السلطة الفعلية للقوة المستعمِرة أو تنتزع منها أدوات السيادة الأساسية. وبهذا، لا تُمارَس الهيمنة من خلال السيطرة العسكرية المباشرة فحسب، بل أيضًا عبر ترتيبات قانونية واقتصادية تُعيد إنتاج التبعية تحت غطاء الإدارة الذاتية والتنسيق المؤسسي[9]. وضمن هذا التأطير المفهومي – النظري، يكون المزارعون الفلسطينيون هم الفئة الاقتصادية – الاجتماعية التي تمثل أوضاعُها المقياسَ الذي يسمح لنا بالحكم على آثار الاتفاقية.

تُقسَم الدراسة إلى قسمين رئيسَين: يُركز أولهما على تحليل نصوص اتفاقية باريس الاقتصادية، لتحديد دورها في بناء هيكل اقتصادي يؤطر الفعل/ النشاط الاقتصادي للمزارعين الفلسطينيين ومواقعهم من نظام توزيع الموارد والمقدرات والإمكانيات والفرص، أمّا الثاني فيتناول أوضاع المزارعين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد توقيع الاتفاقية، من خلال تحليل البيانات التي تصفها.

أولًا: أوضاع المزارعين الفلسطينيين حتى عشية اتفاقية باريس وفحوى بنودها

1. أوضاع المزارعين الفلسطينيين حتى بداية التسعينيات

قبل توقيع اتفاقيتَي أوسلو (1993) وباريس الاقتصادية الملحقة بها (1994)، شكّل القطاع الزراعي أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في الأراضي الفلسطينية، ومصدرًا أساسيًا للدخل والتشغيل. فقد بلغت

(7) Patricia Justino & Julie Litchfield, "Economic Exclusion and Discrimination: The Experiences of Minorities and Indigenous Peoples," Minority Rights Group International, 16/8/2003, p. 7, accessed on 4/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKPL

(8) United Nations, "Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development (Report on the World Social Situation 2016)," (2016), p. 18.

(9) غادة السمّان، "الحكم الاستعماري المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية خلال مرحلة ما بعد أوسلو"، **عمران**، مج 13، العدد 52 (ربيع 2025)، ص 84.

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 37 في المئة خلال منتصف سبعينيات القرن العشرين[10]، وراوحت معدلات مساهمته بين 13 و14 في المئة مع مطلع التسعينيات، بنسبة وصلت في بعض السنوات إلى 20.2 في المئة في الضفة الغربية، و16.6 في المئة في قطاع غزة[11].

وقد قدرت الأونكتاد، وفقًا للإحصاء الزراعي الفلسطيني، انخفاض المساحة الزراعية الفلسطينية من 240 ألف هكتار (2.400 مليون دونم) عام 1980 إلى 183 ألف هكتار (2.038 مليون دونم) عام 1996[12]، قبل أن ترتفع بهامشٍ بسيط عام 1998 لتصل إلى نحو 185 ألف هكتار (1.058 مليون دونم) عام 1998[13]، لتنخفض منذ ذلك الحين وصولًا إلى 1.21 مليون دونم بنهاية عام 2021[14]. ومن ناحية التشغيل، شكّل القطاع الزراعي مصدر دخل لنحو 42 في المئة من الأسر في الضفة، و14 في المئة من الأسر في القطاع، ووفّر فرص عمل لما لا يقل عن 27 في المئة من إجمالي القوى العاملة فيهما[15]. أمّا على صعيد الملكية الزراعية، وخلال مطلع التسعينيات، فقد كان نحو 70 في المئة من المزارعين الفلسطينيين يمتلكون أراضيهم، على الرغم من صغر الحيازات[16]. وتشير التقديرات إلى أن نحو 30–35 في المئة منهم مارسوا الزراعة من أجل تسويق منتجاتهم، بينما اتجه الباقون نحو نمط الزراعة المعيشية أو محدودة الارتباط بسوق الاتجار في المواد الزراعية[17].

ديموغرافيًا، وفي الفترة نفسها التي سبقت توقيع اتفاقية باريس، راوح متوسط أعمار المزارعين الفلسطينيين بين 42 و45 عامًا بنسبة 60 في المئة، في حين شكّل الذين تراوح أعمارهم بين 25

(10) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*, TD/B/40(1)/8, Trade and Development Board, Fortieth Session, First Part (Geneva: UNCTAD, 26 July 1993), p. 14.

(11) أسامة نوفل، "القطاع الزراعي الفلسطيني: تحليل للمؤشرات"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، مج 2، العدد 7 (2002)، ص 4–14.

(12) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر" (نيويورك وجنيف: 2015)، ص 8، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKhe

(13) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام: استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة – 2008"، **تقرير المياه 34** (روما: 2010)، ص 327، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKkX

(14) "إحصائيات زراعية 2020–2021"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، شوهد في 2026/6/11، في: https://acr.ps/hBxVKv8

(15) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990–2010: A Quantitative Framework*, TD/UNCTAD/DSD/SEU/Misc.2 (Geneva: United Nations, November 1992), p. 16.

(16) Juman Simaan, "Olive Growing in Palestine: A Decolonial Ethnographic Study of Collective Daily–Forms–of–Resistance," *Journal of Occupational Science*, vol. 24, no. 4 (2017), p. 32.

(17) *Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory* (Jerusalem: Applied Research Institute – ARIJ, 2007), p. 82.

و35 عامًا نحو 30 في المئة[18]، وهو ما عزز الطابع التقليدي للزراعة بوصفها مهنة متوارثة عائليًا. وضمن هذا النظام، تمتّع المزارع الفلسطيني بمكانة رمزية تتجاوز وزنه الاقتصادي؛ إذ اعتُبر رمزًا لـ "الصمود المجتمعي"، و"حارس الأرض والهوية"، خاصة في البيئات المهددة بالاستيطان، كالأغوار والقرى المحاصرة بالمستوطنات. في المقابل، وعلى المستوى الكلي، يعمد الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي إلى تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني، والقطاع الزراعي، عبر "التراكم من خلال الانتزاع"[19]. فبعد أن تسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 في افتكاك الأراضي الزراعية وغير الزراعية، ظهرت تحديات بنيوية إزاء القطاع الزراعي الفلسطيني بعد عام 1967، ناتجة من السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، مثل مصادرة الأراضي، وتقييد الوصول إليها، والتحكم في مصادر المياه لتجفيفها والإضرار بها، وتمزيقها نتيجة شق الطرق الالتفافية والتوسع الاستيطاني، وتقييد وصول المزارعين بمنتجاتهم إلى الأسواق. إضافة إلى ذلك، أدى فرض الاحتلال العمل بالاتحاد الجمركي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وتراجع الأرباح؛ نتيجة السيطرة الإسرائيلية على جميع المعابر والضرائب غير المباشرة، والمواصفات الإسرائيلية العالية[20].

وقد فرض الاحتلال هذه التغيّرات القسرية على الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، ووضع له إطارًا استعماريًا تقييديًا شاملاً. غير أنّ هذه التغيّرات لم تُفضِ إلى إعادة هيكلته الداخلية أو إلى نشوء نمط إنتاج جديد مستقل بذاته، وإن كانت قد دفعت المزارعين إلى اتخاذ إجراءات للتأقلم مع القيود المفروضة والتحوّلات القسرية، لكنها لم تُمكّنهم من إعادة هيكلة قطاعهم داخليًا أو من إنشاء أنماط إنتاج جديدة مستقلة ومنفصلة عن تلك التحوّلات. ومع ذلك، ظلّ القطاع الزراعي قائمًا بوصفه قطاعًا مقاومًا؛ فقد شهد خلال الانتفاضة الأولى (1987–1993) انتعاشًا ملحوظًا، لا سيما في قطاعات الزيتون والحبوب والخضروات، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتثبيت المزارع الفلسطيني في أرضه.

وبناءً على ما سبق، انطلقت ضمن مسار أوسلو، وبالتزامن مع المفاوضات الرئيسة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مفاوضات اقتصادية رديفة أسفرت عن اتفاقية منفصلة عُرفت بـ "بروتوكول باريس الاقتصادي" أو "اتفاقية باريس الاقتصادية"، التي وُقعت في 29 نيسان/ أبريل 1994، لتعدّ

(18) مروان حداد ونعمان مزيد، "أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 14 (ربيع 1993).

(19) التراكم عبر الانتزاع Accumulation by Dispossession هو مفهوم طوّره ديفيد هارفي في إطار نقده للرأسمالية النيوليبرالية، ويشير إلى آليات تراكم رأس المال من خلال نزع الملكية والموارد وسبل العيش من الفئات الضعيفة، عبر أدوات قانونية ومؤسسية وسياسية، مثل الخصخصة، ونزع الأراضي، وتقويض الإنتاج المحلي، بدلًا من التراكم عبر التوسّع الإنتاجي. في السياق الفلسطيني، يُستخدم المفهوم لتحليل كيف تُنتزع الأرض والمياه والقدرة الإنتاجية من المزارعين، ويُعاد إدماجها في منظومة اقتصادية مهيمنة تخدم السوق الإسرائيلية. يُنظر:

David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 145.

(20) نتالي سلامة، "البرجوازية الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: وطنية أم كمبرادورية أم تابعة مستفيدة من تبعيتها؟"، **عمران**، مج 13، العدد 52 (ربيع 2025)، ص 122.

ملحقًا اقتصاديًا لاتفاقية أوسلو الأم، ومنظمًا للتعاقد بين المتفقين في مجال العلاقات الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل والمنظومة الاقتصادية الدولية[21].

وتمثّل هدف الفلسطينيين من الاتفاقية في إحداث تحوّلٍ حاسم في الاقتصاد، عبر بناء مقومات بنية تحتية تتيح له النمو والتطوّر المستقلَّين ضمن وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودمجهما في نظام اقتصادي واحد يكفل إعادة التوازن وتعزيز سيادة القرار[22]. لكن ما أحاجّ به هنا، هو أن تحوّلاً بنيويًا طرأ على الاقتصاد الفلسطيني عامة، والزراعي منه خاصة، بعد توقيع اتفاقية باريس وتنفيذها. فقد كان من شأنها أن وضعت الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الزراعي الفلسطيني منذ عام 1967 نتيجة الاحتلال، ضمن منظومة قانونية – اقتصادية رسمية؛ ما حوّل الاستجابات الاضطرارية المتفرقة التي كان المزارعون الفلسطينيون مجبرين على اتخاذها تجاه السياسات الإسرائيلية إلى منظومة سياسية – قانونية تمثّل بنية إقصاء مستقرة ومؤسسية. ومن مقوّمات هذه البنية وضعها أساسًا متينًا للدمج بين الأثر السياسي – المجالي لاتفاقية أوسلو، وعلى الأخص من حيث عدم تنصيصها على وقف الاستيطان ومصادرة الأراضي، وما ترتّب عليها من تقلّص المساحات الزراعية التي كانت بحوزة المزارعين الفلسطينيين وتحت تصرفهم، وما وضعته اتفاقية باريس من ترتيبات قانونية – اقتصادية لإدارة الواقع الاقتصادي الفلسطيني ما بعد أوسلو.

2. مضمون اتفاقية باريس

تضمنت اتفاقية باريس ديباجة و12 فصلاً وأكثر من ثمانين بندًا (فقرة جزئية)، بدءًا من إطار عملها وأهدافها ومداها الزمني الذي يقترن بانتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، والمحددة بخمس سنوات، وصولاً إلى إنشاء لجنة اقتصادية فلسطينية – إسرائيلية مشتركة Joint Economic Committee – JEC، إضافةً إلى مجموعة من اللجان المشتركة المرتبطة ببقية قطاعات الاتفاقية. وقد عالجت الاتفاقية عددًا من القطاعات، وهي سياسة الاستيراد والتصدير، والسياسة المالية والنقدية، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والعمل، والزراعة، والصناعة، والسياحة، والتأمين، والقضايا النقدية والمالية، والبنوك والصرف الأجنبي، واللجنة الاقتصادية المشتركة[23].

تمسّ بنود الاتفاقية أكثر من قطاعٍ اقتصادي، وعلى الرغم من أن معالجة القطاع الزراعي ترِدُ على نحوٍ رئيس في الفصل الثامن منها، فإن الإشارة إليه تتكرر في أكثر من فصلٍ وفي سياقات مختلفة. وعلى ذلك، تقتضي الدراسة قراءة كل المواد التي تتناوله على نحوٍ مباشر وغير مباشر. ويمكن تفصيل ذلك في الشكل التالي.

(21) Leila Farsakh, *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation* (London: Routledge, 2005), p. 45.

(22) سمير صرّاص، "أربعة اقتصاديين من الأراضي المحتلة يناقشون: الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 17 (شتاء 1994)، ص 152.

(23) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)," 29/4/1994, accessed on 5/6/2025, at: https://acr.ps/hBxVKqG

شكلٌ يوضّح بنود اتفاقية باريس المرتبطة بالقطاع الزراعي الفلسطيني

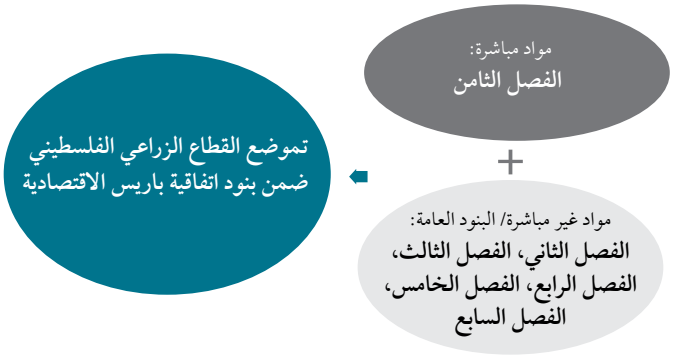

المصدر: من إعداد الباحثة.

أ. محتوى الفصل الثامن من الاتفاقية

يتضمن الفصل الثامن من الاتفاقية المتعلق بالزراعة، ست فقرات داخلية هي: التعاون العام في الزراعة، والترتيبات الصحية البيطرية والنباتية، وتسويق المنتجات الزراعية، والاستيراد والتصدير وقوائم المنتجات، والمدخلات الزراعية، والترتيبات الخاصة بالرقابة واللوائح. في الفقرة الأولى الخاصة بالتعاون الزراعي، تنص الاتفاقية على التعاون والتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل تطوير الإنتاج الزراعي. وفي الفقرة الثانية المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية، تنص الاتفاقية على أنه يحق للفلسطينيين تسويق منتجاتهم الزراعية داخل مناطق السلطة الفلسطينية بحرية، ويحق لهم تصديرها وتسويقها في إسرائيل، ولكن ضمن سلسلة من الترتيبات التنظيمية المُتفق عليها مسبقًا، والمتعلقة بفحوصات صحية نباتية وبيطرية. أمّا الفقرة الثالثة، فتُتيح للسلطة الفلسطينية استيراد منتجات زراعية محددة على نحوٍ مستقلٍ من الخارج، بينما تخضع بقية المنتجات الزراعية المستوردة للاتفاق الجمركي الموحّد. وتُعيد الفقرة الرابعة تأكيد معايير الصحة النباتية والبيطرية، وأهمية التزام الصادرات والواردات بمعايير السلامة النباتية والحيوانية، التي يتم التأكد منها بالتنسيق بين الطرفين في مجالات الحجر الصحي، وإجراء فحوصات المختبر، وإصدار شهادات السلامة والمطابقة الصحية[24]. وتسمح الاتفاقية، في فقرتها الخامسة، للفلسطينيين بالحصول على المدخلات الزراعية سواء من إسرائيل أو من الخارج، لكن وفق قوائم تحددها السلطات الإسرائيلية، مع الالتزام بمعاييرها الخاصة بالسلامة النباتية والبيطرية، وهو ما تؤكده الفقرة السادسة التي تشدد على أن استخدام المدخلات الزراعية يستلزم موافقات إسرائيلية مسبقة، وتنسيقًا بشأن الأصناف المسموح بها وكميتها[25].

وتنص فقرات الفصل الثامن على إجراءات يمكن أن تؤثّر تأثيرًا مباشرًا في القطاع الزراعي الفلسطيني. فهي، للمرة الأولى، تمنح المزارعين الفلسطينيين حرية دخول الأسواق الإسرائيلية والعالمية وتسويق

(24) Ibid., p. 6.

(25) هالة الشعيبي، **بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2013)، ص 31.

منتجاتهم والمنافسة فيها، وتوفر لهم بوابة للحصول على المدخلات الزراعية؛ ما يدفع القطاع الزراعي الفلسطيني إلى التطور ليتلاءم مع المعايير الدولية. لكن تفكيك بنية الفصل يُظهر تفعيل أربع ديناميكيات ذات أثر مباشر في القطاع الزراعي الفلسطيني، هي: 1. وضع آلية للسيطرة على المعابر، 2. إنشاء عدد من اللجان الفرعية المشتركة، 3. تفعيل المعايير الدولية، 4. تبادل المعلومات بانتظام وتنسيقها. ولفهم الكيفية التي أنتج بها الفصل الثامن ديناميكيات إقصاء في حق المزارعين الفلسطينيين، لا بد من قراءتها من خلال عدسة الاقتصاد السياسي.

ب. آلية السيطرة على المعابر: حرية شكلية

وفقًا لنص الاتفاقية، "سيكون هناك نقل حر للمنتجات الزراعية، ومن دون جمارك وضرائب استيراد بين الجانبين"[26]. ولا يمكن أن يتحقق النقل الحر إلا بسيطرة متبادلة ومتساوية، في حين لا يسمح اتفاق أوسلو الإطاري للفلسطينيين بامتلاك القدرة التنظيمية أو المادية أو العسكرية للتحكم في المنافذ، أو لمنع دخول المنتج الزراعي الإسرائيلي إلى الأسواق الفلسطينية. وقد واصلت إسرائيل التحكم الفعلي في المعابر والحدود والمنافذ الجوية والبرية والبحرية؛ فحرمت بذلك المزارع الفلسطيني من نقل منتجاته الزراعية في حال قررت إغلاقها، أو أغلقت حدودها مع الدول المحيطة. وبهذا، تتجسد الهيمنة في تبعية المزارع الفلسطيني للقرار الإسرائيلي، وهشاشة السيادية الزراعية الفلسطينية. وينص الفصل، أيضًا، على أن "لكل طرف الحق في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع أي ضرر قد تُسببه زراعته في بيئة الطرف الآخر"[27]. ووفقًا لذلك، يُتاح للمزارع الفلسطيني، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية الفلسطينية، المطالبة بمنع المنتجات الزراعية الإسرائيلية من إغراق أسواقه خلال الموسم الزراعي؛ ما سيؤمّن له تسويق منتجه، والمنافسة في تغطية احتياجات السوق المحلية من إنتاجه الزراعي[28].

غير أن هذا البند لا يقترن بآلياتٍ تتيح للفلسطينيين تنفيذه على نحو مباشر؛ إذ تحتفظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية والأمنية والرقابية على المعابر والحدود، وتعزّز ذلك بسنّ سياسات استيراد وتصدير حمائية لمنتجاتها، وبمنظومة معلومات وإدارة تتيح إنتاج معايير تُقصي بها المنتِج الزراعي الفلسطيني من إمكانية الولوج إلى الأسواق[29]. وبهذا، تترافق هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي مع تهميش المزارعين الفلسطينيين بما يؤسس لبنية تبعية مقننة ومعترف بها فلسطينيًا، تؤدي إلى غياب القدرة على ممارسة أي سلوك سيادي يحقق للفلسطينيين توازنًا في السيطرة مع الإسرائيليين، أو منافسة عادلة معهم.

(26) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)," p. 16.

(27) Ibid., p. 20.

(28) وليد حباس، "الاقتصاد السياسي للتهريب: تجارة الضفة الغربية تحت نظام الحدود الإسرائيلي"، **عمران**، مج 13، العدد 49 (صيف 2024)، ص 38.

(29) Nur Arafeh, "Long Overdue: Alternatives to the Paris Protocol," *YPLUS*, 27/2/2018, accessed on 5/6/2025, at: https://acr.ps/hBxVKmX

ج. اللجان الفرعية: أدوات هيمنة ناعمة

في الفقرة الجزئية الأولى من الفصل الثامن، ثمة إشارةٌ إلى "خدمات البيطرة والحماية النباتية"، وقد تكرر ذكرها 12 مرة في الفصل، لتأكيد التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بالقطاعَين الزراعي والحيواني. وقد رُبِط هذا التكرار بتعبير "الترتيبات المتبادلة" Mutual Arrangements التي تمثّل إطارًا عامًّا للعلاقة بين الإسرائيلي والفلسطيني فيما يخص القطاع الزراعي؛ بما يوحي بأنه مبني على مبدأ المعاملة بالمثل Based on Mutuality. وبحسب نص الاتفاقية، يندرج ذلك كلّه ضمن عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، التي تتكرّر الإشارة إليها في الفصل؛ إذ تُحال إليها الخلافات بين اللجان الفرعية التي سيأتي ذكرها لاحقًا، إضافةً إلى التحقّق من تنفيذ الاتفاقية عبر آلية تفضي إلى دعم الطرف الأكثر تشددًا The Most Stringent One، وهو الجانب الإسرائيلي.

نادرًا ما اجتمعت هذه اللجنة، وقد أحالت معظم صلاحياتها إلى الإدارة المدنية؛ ما زاد من بيروقراطية "التنسيق" وعمّق تكريسه لهيمنة الجانب الإسرائيلي، نتيجة هيمنته المعرفية – المعلوماتية، ومتانة أدواته التقنية، وقوة سيطرته الإدارية، واتساع علاقاته الدولية وتشعّبها[30]. فإذا ما أراد مزارع فلسطيني أو جمعية تعاونية زراعية فلسطينية استيراد بذورٍ جديدة أو مبيدات زراعية، كان عليهما أن يخضعا لشروط فنية وضعها الخبير المهني الإسرائيلي عضو اللجنة بحيث لا تمس القطاع الزراعي الإسرائيلي المعنيّ بأي سوء. وفي حال لم تتمكن "لجنة الحماية النباتية أو البيطرية"، مثلاً، من الحسم في إقرار استيراد المواد الزراعية من عدمه، واختُلف بين أعضائها، يُرفع طلب الاستيراد إلى اللجنة المشتركة التي تشتغل بآلية إرضاء الطرف الأكثر تشددًا (بدعوى أنه سوف يكون متضررًا في حال إقرار الطلب). والسؤال هاهنا: أيُعدّ هذا المضمون إيجابيًا بالنسبة إلى المزارع الفلسطيني؟ فعليًا، لا. فإبان توقيع الاتفاقية كان القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني فجوتين عميقتين مع القطاع الزراعي الإسرائيلي: إنتاجية، ومعرفية. فقد كان يعاني انخفاض إنتاجية المزروعات، وتقلص حصته من الأرض والمياه نتيجة سياسات النزع الإسرائيلي، في مقابل ما حققه القطاع الزراعي الإسرائيلي في الفترة 1948–1967 من قفزة إنتاجية هائلة واختراق منتجاته للسوق العالمية، ضمن زيادة مطردة لجودة مخرجاته وتنامي قدرته على المنافسة في ظل دعمٍ حكومي ثابت ومتزايد[31].

وفي ظل مثل هذا التفاوت تنتهي التبادلية فعليًا إلى سيطرة سيادية إسرائيلية على المستويين المعرفي والإنتاجي. ومما يحيل آلية إنشاء اللجان المشتركة إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية الإسرائيلية، أن الجانب الفلسطيني فيها لم يكن، تنظيميًا، كيانًا حكوميًا، بل كان يتكئ على جمعيات تعاونية اقتصرت مهماتها حتى ذلك الحين على ترتيب العلاقات الداخلية للمزارعين على نحوٍ أساسي، ورصد التغيرات العامة على مواسمهم[32]. وليس لهذا المظهر من نتيجة إلا تهميش المزارع الفلسطيني ضمن سيرورة التنسيق واتخاذ القرار داخل هذه اللجان. إن غياب أي تمثيل للمزارعين

(30) Sahar Taghdisi–Rad, *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?* (London: Routledge, 2011), pp. 87–88.

(31) Eran Feitelson & Itay Fischhendler, "Spaces of Water Governance: The Case of Israel and its Neighbors," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 99, no. 4 (2009), p. 730.

(32) يوسف عدوان وسارة نوفل، **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2010)، ص 34.

الفلسطينيين أو للجمعيات التعاونية في اللجان الفرعية[33]، واستبدالهما بخبراء رسميين، يعني أن الفئات الاقتصادية – الاجتماعية الأكثر تماسًا مع قرارات اللجان، والأكثر عرضة لآثارها، تُهمّش وتوضع خارج آلية صياغة القرار الزراعي، واتخاذه.

من منظور الاقتصاد السياسي لعلاقات القوة والهيمنة، يمكن التأكيد أن هذه اللجان ليست إلا أدوات هيمنة إسرائيلية نتيجة سيادتها المعرفية وحيازتها للمعلومات واتكائها على تفوق سياسي إسرائيلي مدعوم أمنيًا وعسكريًا ولوجيستيًا، وهي بذلك تستولد من مظاهر التعاون الزائفة المزيد من الهيمنة المكرسة لتبعية اقتصادية مدعومةً بانعدام التكافؤ[34]. ولئن كان لمثل هذه المظاهر وجود سابق بين الاقتصادين الزراعيين الفلسطيني والإسرائيلي، فإنها صارت ضمن هذه اللجان بنيوية ومؤسسية؛ إذ صارت محاطة بصيغة تفاوضية قانونية تمنحها إمكانيات هائلة لإعادة إنتاج نفسها بأشكالٍ مختلفة.

د. المعايير الدولية: آلية إقصاء مخفية

وفقًا للنقطة الأولى في الفقرة الجزئية السادسة من الفصل الثامن، فإن تصاريح الاستيراد للمنتج الحيواني مرهونة بالشروط البيطرية المعمول بها في إسرائيل والمتوافقة مع المعايير الدولية الخاصة بالمنتج الزراعي والحيواني، استيرادًا وإنتاجًا وتصديرًا، مثل معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان World Organisation for Animal Health، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات International Plant Protection Convention[35]. هذه الشروط معتمدة ومطبّقة في إسرائيل منذ سنوات، والقطاع الزراعي الإسرائيلي متكيفٌ ومتوافق معها. في المقابل، وفي ضوء التفاوت بين القطاعين الزراعيين الإسرائيلي والفلسطيني من منظور هذه المعايير، ينتهي المطاف بتكريس نوعٍ غير مباشر من الرقابة الإسرائيلية على السوق والمنتجات الفلسطينية، خاصةً مع هشاشة القطاع الزراعي الفلسطيني ومحدودية مستويات تطوره مقارنة بالقطاع الإسرائيلي، وبالنظر إلى القيود الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية المفروضة عليه، فضلاً عن عدم مراعاة الشروط للفوارق البنيوية بين القطاعين أو لخصوصية القطاع الزراعي الفلسطيني.

وليس أمام المزارع الفلسطيني إلا الالتزام بالمعايير الدولية والخضوع للمعايير الإسرائيلية، غير أن الالتزام بهذه الشروط لا يمنح منتجاته حرية دخول الأسواق الإسرائيلية بالضرورة؛ إذ ليست معايير السلامة والصحة الدولية وحدها المتحكمة في تصدير المنتج الفلسطيني إلى الأسواق الأخرى، بل هي مقرونة بالتحكم السياسي الإسرائيلي في الحدود والمعابر، وبالسياسات الحمائية الإسرائيلية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية، وبصعوبة حصول المزارع الفلسطيني على المعدات والمدخلات التي تضمن احترام معايير وشروط الإنتاج الدولية، فائقة التصنيع والتعقيد التكنولوجي وباهظة الثمن

(33) المرجع نفسه، ص 40.

(34) Raja Khalidi & Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement," *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 2 (2011), p. 11.

(35) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)," pp. 18–19.

مقارنةً بظروف الإنتاج الزراعي الفلسطيني الفقير، وعدم قدرته على التحكم في مدخلاته ومخرجاته في ظل الهيمنة الإسرائيلية على الأرض والبنى التحتية والمياه.

في الواقع، أدّت القيود والمعايير البيطرية والزراعية المفروضة على القطاع الزراعي الفلسطيني – كما سيتضح في القسم الثاني – إلى تقويض مبدأ "النقل الحر". ومع تزايد صعوبات التسويق، تراجعت جاذبية العمل الزراعي لدى الفلسطينيين. وبالتزامن مع مصادرة الأراضي والموارد المائية الفلسطينية، والتحكم في الأسواق بما يخدم المستوطنات والمنتج الإسرائيلي، لم تعد آلية الامتثال للمعايير الدولية تمثّل سوى وجهٍ آخر من وجوه ترسيخ التراكم عبر الانتزاع، بما يخدم هيمنة الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي على نظيره الفلسطيني، ويمنحه مزيدًا من أدوات القوة ومقومات السيطرة وفرص التفوق، في مقابل تجريد المزارع الفلسطيني من هذه المقومات وإقصائه عن شروط الاستمرار وإعادة إنتاج قدرته الإنتاجية.

هـ. تبادل المعلومات: تعميق الفجوة المعرفية

تكرر الاتفاقية عبارة "تبادل وتنسيق المعلومات بانتظام"[36]، في سياق تتميز فيه البنية المعلوماتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وللسلطة الفلسطينية المتولدة عنها بمختلف مؤسساتها ومصالحها، بالضعف والتشتت وعدم امتلاك المقدّرات المعرفية والتقنية والتكنولوجية والتنظيمية الضرورية لتطويرها. وهو ما مثّل فجوة هائلة بين طرف قوي يملك مقومات الهيمنة كلها وطرفٍ ضعيف يفتقر إلى مقومات السيطرة. وفي رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية في القطاع الزراعي وفي غيره، اعتمدت جهات دولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على البيانات الإسرائيلية التي تكثفت وتزايد تنظيمها وتعززت آليات استخدامها في الصراع ضد الفلسطينيين، منذ تعداد أيلول/ سبتمبر 1967 وتحديثاته المستمرة عبر مصالح الإدارة المدنية، وتطوير سجلات الضرائب[37]. ويصح ذلك، سواء تعلق الأمر بتسجيل حجم القوى العاملة وتوزيع السكان وأعدادهم، أو بسائر ما يهم القطاع الزراعي الفلسطيني.

لكن، كيف يؤثر ذلك في المزارع الفلسطيني؟ يتسبب انعدام السيادة الفلسطينية في حقل البيانات والأرقام في سوء تقديرٍ لاحتياجات المزارع الفلسطيني؛ فمن ناحية يغدو تخطيط المزارع لإنتاج أرضه المستقبلي مخاطرة؛ لأنه لا يستطيع ضمان سياسات استيراد البذور أو تصدير المنتجات، سواءً إلى السوق الإسرائيلية أو إلى الخارج، ومن ناحية أخرى تطوير محصوله أو استصلاح أراضٍ جديدة أو الاعتماد على تقنيات مختلفة في الزراعة. فهو لا يملك حرية الوصول إلى التقنيات والموارد؛ فيضطر إلى زراعة محاصيل ذات ربحية أقل لكن حاجتها إلى التقنيات والتكنولوجيا الزراعية أقل، وإلا فإنه مضطر إلى الخضوع لاتجاهات المزارع الإسرائيلي وسوقه للحفاظ على وجوده في السوق وقدرته على التسويق لإنتاجه وتصديره، وحصوله على البذور المناسبة. وهذا يعني أن انعدام السيادة الفلسطينية على البيانات لا ينتج فجوة معلوماتية أو يعبر عن انفصام بين الجهات الرسمية المرتبطة

(36) Ibid., pp. 3, 7, 9, 17, 29.

(37) "Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank," *Report*, B'Tselem (May 2002), p. 45, accessed on 1/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKje

بالقطاع الزراعي والمزارع فحسب، بل يتسبب أيضًا في ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتسويق والتصدير، وتكبّد المزارع خسائرَ نتيجة غياب المعلومات، وانخفاض قدرته على التخطيط لمواسمه الزراعية، وضعف قدرته على منافسة الزراعة الإسرائيلية، لينتهي بالتبعية لها ولسياساتها.

ومع الإقرار بمسؤولية الجانب الفلسطيني عن هذه الفجوة، من الضروري كذلك الإقرار بأنها ليست مسألة معرفية – تقنية؛ إذ هي ذات علاقة مباشرة بعمل الاحتلال الإسرائيلي، منذ عام 1967 على الأقل، على إيجاد هذه الفجوة وتعميقها وتعزيز نتائجها. وذلك من خلال توسيع قدراته على النفاذ إلى أدق تفاصيل أوضاع المزارعين الفلسطينيين، وبناء سياساته المهيمنة على أساس المعرفة بها وحجبها عن الفلسطينيين، بالتوازي مع التراجع المستمر لمعرفة "المسؤولين" الفلسطينيين بتلك الأوضاع وتقادمها؛ ما جعل القرار الزراعي الفلسطيني يترك المزارع وحيدًا في أرضه، بلا صانع قرار قادر. وبهذا، غابت القدرة على معرفة ظروفه واحتياجاته وفهمها وتحليلها؛ ما أدى إلى تهميشه وإقصائه.

ومن منظور الاقتصاد السياسي للهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، فإن ما يغيب عن الفصل الثامن أكثر مما يحضر فيه؛ إذ تغيب السيادة الفلسطينية على المعابر والمنافذ، والعدالة في تبادل المعلومات وآليات التنسيق، ومراعاة خصوصية المزارع الفلسطيني. ويغيب عنه كذلك أيّ ذكرٍ للأرض، أو حمايةٍ لحق المزارع في الوصول إليها وحصاد مزروعاته في موسمها، أو آلياتٍ للاعتراض على انتهاك هذا الحق. ولا يتضمن ما يعزز بقاء المزارع في أرضه أو يمكّنه من مقومات الصمود والاستمرار، بما يحول دون انتقاله إلى مهنٍ أخرى أكثر استقرارًا وربحية وأقل مخاطرة. وبذلك، يرسم الفصل مسارًا من شأنه الإسهام في تفكك المجتمعات الزراعية وتراجع العمل في الأرض لمصلحة وظائف ومهنٍ توفر عوائد أعلى ومكانة اجتماعية أكبر، ولا سيما في قطاعي الخدمات والأمن[38].

وليست هذه الصورة إلا تجسيدًا لكل مقومات الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، ولتهميش المزارع الفلسطيني، وقد تحوّلا إلى مقومَين في منظومة قانونية – اقتصادية متكاملة، يكرسها الفصل الثامن، ذات طابع بنيوي، وهي قادرة على إعادة نفسها بنفسها، وعلى تعزيز إمكانيات التراكم من خلال الانتزاع لفائدة الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي عامة والمُنتِج الزراعي الإسرائيلي خاصة، وإقصاء اجتماعي مباشر وغير مباشر للمزارعين الفلسطينيين، وعزلهم، بوصفهم أفرادًا ومجموعات وفئة اجتماعية، عن السياقَين الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني.

ووفقًا للفصل الثامن، يتشكل قطاعٌ زراعي فلسطيني محكوم بمعايير إسرائيلية تُقدَّم بوصفها معايير دولية، ومقيّد نتيجة السيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر. وتتشكل أرضٌ زراعية تفتقر إلى الموارد المائية الكافية وتخضع لقيود على المدخلات الزراعية، بما فيها البذور والمبيدات؛ ما يُفضي إلى إنتاجٍ ضعيف ومتأخر وغير قادر على المنافسة حتى داخل سوقه المحلية. وفي المقابل، يجد المزارع الفلسطيني نفسه من دون حمايةٍ لأرضه أو لمحصوله أو لعمليات تسويقه وتصديره، ومعزولاً أمام خيارات تتضاءل باستمرار مع اتساع نطاق الهيمنة الإسرائيلية وتراكم مكاسبها على حساب

(38) Alaa Tartir, *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994–2008* (Saarbrücken: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2011), p. 36.

خسائره. وهكذا يُحاصر بين ضيق مساحة الأرض المتاحة له وبين القيود المفروضة على الحدود والمعابر، التي تحدّ من وصوله المنتظم إلى الأسواق الإسرائيلية، بل إلى السوق الفلسطينية نفسها[39].

وهذه هي بنية الهيمنة الاقتصادية التي يتولى الفصل الثامن تقديمها في إطار يبدو توافقيًا وتفاوضيًا. غير أنه، في الواقع، لا يعدو أن يكون ذا وظيفة استعمارية؛ إذ يؤسس لتهميش بنيوي؛ اقتصاديٍّ تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني، واقتصادي – اجتماعي تجاه المزارع الفلسطيني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الجوانب التي يتناولها الفصل في الجدول (1).

الجدول (1)

تحليل الفصل الثامن من اتفاقية باريس الاقتصادية من منظور الاقتصاد السياسي

مضمون الفصل	الأثر المباشر	الأثر البنيوي
"نقل حر بدون جمارك" و"حق كل طرف باتخاذ تدابير حمائية".	غياب السيطرة الفلسطينية على المعابر ووضعها تحت رحمة القرار الإسرائيلي.	حرمان المزارع الفلسطيني من ممارسة قراره السيادي في نقل منتجاته ومدخلاتها إلى الخارج ومنه.
تشكيل لجان فرعية "تعاونية" تحت إشراف اللجنة الاقتصادية المشتركة.	علاقة غير متكافئة في المداولة والقرار مع غياب ممثلين عن المزارعين الفلسطينيين في اللجان.	منح الهيمنة شكلاً ناعمًا وشكلاً تفاوضيًا مزيفًا يُخفي علاقات القوة.
إلزام المنتجات الفلسطينية بمعايير مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، واشتراط موافقة إسرائيلية.	تحكّم إسرائيل وسيطرتها بسبب احتكارها المعرفة بالمعايير وقدرتها على ضبطها، في مقابل استحالة بنيوية لدى المزارع الفلسطيني في تبني هذه المعايير، سواء على مستوى معرفتها أو على مستوى القدرة على مراعاتها خلال العملية الإنتاجية.	إقصاء ممنهج للمنتجات المحلية الفلسطينية، وتحقيق تراكم الثروة الاستعمارية على حساب الاقتصاد الفلسطيني.
التنسيق وتبادل البيانات الزراعية.	تحكّم إسرائيل وسيطرتها بسبب احتكارها معرفة كيفية إنشاء قواعد البيانات الزراعية واستخدامها وتبادلها، في مقابل وجود استحالة بنيوية لدى الجانب الفلسطيني في امتلاك هذه القدرة أو تطويرها. ويؤدي ذلك إلى توجيه القرارات بما يفضي إلى تجاهل احتياجات القطاع الزراعي الفلسطيني.	هيمنة معرفية تعيد إنتاج تبعية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني للاقتصاد الزراعي الاستعماري الإسرائيلي، ومنع المزارع الفلسطيني من ممارسة زراعة مستقلة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

(39) Leila Farsakh, *Rethinking Statehood in Palestine: Self–Determination and Decolonization Beyond Partition* (Albany: SUNY Press, 2021), p. 144.

3. فصول أخرى تمس مصالح المزارعين الفلسطينيين

ثمّة نصوص أخرى من الاتفاقية تتعلق بالزراعة، يُجملها الجدول (2)، وما ينتج منها من ديناميكيات في ضوء الاقتصاد السياسي، وأثر هذه القيود في المزارع الفلسطيني.

الجدول (2)

تحليل الفصول 2-5 و7 من اتفاقية باريس الاقتصادية من منظور الاقتصاد السياسي

الفصل	المجال	المضمون المرتبط بالزراعة	الأثر المباشر	الأثر البنيوي
الثاني	سياسة الاستيراد	- تحديد المنتجات التي يمكن استيرادها مباشرة من دون موافقة إسرائيل، ولكن من دون أن تضر بمنتجاتها. - تقنين استيراد المستلزمات الزراعية عبر ثلاث قوائم (أ، ب، ج).	- ينشأ، من اشتراط الموافقة الصحية والبيطرية الإسرائيلية على البضائع المستوردة، تقييد كمّي ونوعي لاستيراد المواد الزراعية التي يحتاج إليها المزارع مع إلزامية الموافقة الإسرائيلية المسبقة؛ ما يمحو هامش المنافسة بين الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والاقتصاد الزراعي الاستعماري الإسرائيلي نتيجة افتقار الأول إلى البنى التحتية والدعم، ولتطابقه مع المواصفات والمعايير. - يؤدي تحديد السلع التي تُستورد حصرًا عن طريق إسرائيل - وهي تشمل معظم المستلزمات الزراعية الضرورية (البذور المحسنة، المبيدات الآمنة، معدات الزراعة) - إلى لجوء القطاع الزراعي الفلسطيني إلى استيرادها من الأسواق الإسرائيلية؛ وهو ما يحرم السلطة الفلسطينية من عوائد فرض رسوم على منتجات زراعية إسرائيلية تدخل أسواقها.	- التحديد الاستعماري لسلاسل الإمداد هو ضبطٌ للسوق، من خلال التحكم في التكنولوجيا والموارد الإنتاجية الأساسية. - إن إنشاء "سوق مفتوحة" تغيب عنها آليات السيادة التجارية الوطنية (الفلسطينية)، يؤدي إلى إغراقها بالمنتجات الاستعمارية (الإسرائيلية)، ولا ينسجم مع اقتصاد ناشئ هشّ. - حرمان الإنتاج الزراعي المحلي من حرية الحركة والتسويق في سوقه الوطنية وفي الأسواق الخارجية. - فصل المزارع الفلسطيني عن اقتصاده الوطني، وربطه بتبعية بنيوية مستدامة للاقتصاد الإسرائيلي.

الثالث	ضريبة القيمة المضافة	تطبيق نظام موحد للضرائب غير المباشرة على المنتجات الزراعية.	- يتم تحميل المنتج الزراعي الفلسطيني العبء الضريبي نفسه المفروض على المنتج المستورد، وذلك عبر إدراجه ضمن شروط إنتاجية وتسويقية غير تنافسية، بما يهدد قدراته الإنتاجية إلى حدود الكفاف، ويحرم المزارعين من مرونة التسويق والتصدير، ويقيد حقهم في الدعم والإعفاء من خلال حرمان السلطة من إمكانية تقديم هذه الامتيازات لهم.	- إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية، وتقييد أدوات السيادة المالية المحلية، وإعاقة سياسات الدعم الحمائية.
الرابع	الضرائب المباشرة والنقد	لا توجد صلاحية للسلطة في إصدار عملة فلسطينية.	اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الشيكل الإسرائيلي في تعاملاته النقدية يؤدي إلى بقاء السيادة النقدية بيد إسرائيل؛ وهو ما يفرض قيودًا على حركة النقد وضبط الأسعار في السوق، ويحرم السلطة حرية التمويل الحكومي المساند ويحرم المزارعين من فرصهم في الدعم.	أداة رقابة اقتصادية تعطل بناء الاقتصاد الوطني المستقل، وتراكم الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، وتمنع تشكّل قوى مُنتِجة بسبب الاحتلال.
الخامس	العمل	- تنظيم عمل الفلسطينيين في إسرائيل، ووضع نظام تأمين وتعويض وضمان صحي لهم.	- يؤدي اعتماد سياسة حمائية (انتقائية ومنقوصة) لحقوق العمال في إسرائيل والمستوطنات، مقابل حرمان السلطة والقطاع المحلي الزراعي المنتج من موارد انتهاج السياسة نفسها، إلى تعميق التفاوت بين قدرة الاقتصاد الاستعماري على استيعاب الأيدي العاملة وقدرة القطاعات المحلية المنتجة على الاستفادة منها. ويتسبب في حرمان القطاع الزراعي الفلسطيني من الأيدي العاملة وخاصة خلال المواسم الزراعية، وتهميش طبقة المزارعين نتيجة الفوارق الاقتصادية بين عوائد العمال المزارعين الفلسطينيين في إسرائيل ونظرائهم العاملين في أراضيهم.	- إعادة توجيه القوى العاملة بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي، على حساب الاقتصاد الفلسطيني وإنتاجه المحلي.

السابع	الصناعة	دمج المنتجات الزراعية المصنعة في السلاسل التصنيعية.	وضع معايير مجحفة لاستيراد المعدات الزراعية الصناعية يؤدي إلى ارتباط القطاع الزراعي المصنع الفلسطيني باقتصاد إسرائيل، ومنع تطور القيمة المضافة الزراعية ضمن الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الكلي.	تعطيل بناء صناعات وطنية مستدامة، عبر محاصرة القطاع الصناعي والزراعي في المعدات والأدوات.

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادًا إلى تقارير دولية وبيانات إحصائية محلية مرتبطة بالمزارع وقطاع الزراعة الفلسطيني.

بناءً عليه، يمكن القول إن اتفاقية باريس تتجاوز أن تكون إطارًا قانونيًا لتنظيم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية فحسب، لتكون آلية نموذجية للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي عبر أدوات ولغة تبدو توافقية ناتجة من اتفاق تبادلي تفاوضي. فهي تعيد إنتاج هيمنة مباشرة وغير مباشرة على الموارد، ضمن بنية استعمارية خشنة وناعمة في آن معًا، تمثّل أداة سياسية تُقصي المزارع الفلسطيني من دائرة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وتضعه في حالة من الانكشاف والتبعية التعاقدية المفروضة.

ثانيًا: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المزارعين الفلسطينيين بعد توقيع الاتفاقية

لأغراض المقارنة التحليلية، تنطلق قراءة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شملت المزارعين بعد توقيع اتفاقية باريس من وضعهم قبل عام 1994، حين ظلّ القطاع الزراعي الفلسطيني، على الرغم من القيود الاحتلالية المفروضة منذ عام 1967، أحد مصادر الدخل والعمل الأساسية لشريحة واسعة من الفلسطينيين. ويصل السقف الزمني للبيانات إلى عام 2022، غير أنّ هذا لا ينطبق على جميع المعطيات؛ إذ يعود بعضها إلى نهاية الألفية الماضية، بينما يتوقف بعضها الآخر عند حدود عام 2010. إن السؤال الذي يوجه قراءة هذه البيانات هو التالي: ما أوضاع المزارع الفلسطيني بعد عام 1994؟ وللوصول إلى فهمٍ أعمق لاتجاه البيانات من منظور السؤال واستنادًا إلى مفهوم الإقصاء، تُقسّم البيانات المتاحة إلى ثلاثة أقسام: الإقصاء الاقتصادي عبر التحكم في الأسواق وحرية التسويق الشكلية، والإقصاء الاجتماعي عبر فقدان الأرض وتهميش العمل الزراعي، والإقصاء المزدوج عبر التهميش الاجتماعي والهيمنة الاقتصادية.

1. ديناميكيات الإقصاء الاقتصادي للمزارعين الفلسطينيين

تتخذ هذه الديناميكيات ثلاثة اتجاهات أسهمت في إيصال المزارع الفلسطيني إلى خانة الإقصاء الاقتصادي المباشر، وهي: 1. قيود التسويق والتصدير، 2. غياب السيطرة على مستلزمات الإنتاج الزراعي، 3. تآكل القدرة التنافسية. فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بقيود التسويق والتصدير، وعلى الرغم من تأكيد نصوص الاتفاقية حريةَ التصدير المتاحة للمزارعين الفلسطينيين، فإن ما لا يتجاوز 10 في المئة من الإنتاج الزراعي الفلسطيني السنوي يُوجَّه إلى التصدير الخارجي،

من أصل 250 ألف طن. ويعود ذلك إلى الصعوبات التي يواجهها المزارع الفلسطيني في الوصول إلى الأسواق العالمية[40].

وتشمل هذه الصعوبات التأخير على المعابر، والفحص المتكرر للبضاعة، والحجر الصحي، وهي صعوبات خاصة بالمزارع الفلسطيني فقط. فعمليات التخليص الجمركي للمنتج الفلسطيني تستغرق مدةً تراوح بين 5 و10 أيام، في مقابل يوم أو يومين للمنتج الإسرائيلي؛ وهو ما يتسبب في خسائر تراوح بين 25 و30 في المئة من القيمة الأصلية للمنتج المُعدّ للتصدير. ومن الأمثلة على ذلك، خسائر قطاع الحمضيات الفلسطينية، التي تُقدر سنويًا بنسبة 30 في المئة، نتيجة التلف بسبب التأخير والإغلاق المفاجئ[41]. وفي بعض الأحيان، يتسبب إغلاق المعابر في خسارة الموسم بأكمله؛ ففي عامَي 2014 و2018، أغلق الاحتلال بصفة مفاجئة معبر كرم أبو سالم، بعد تجمع الشاحنات الممتلئة بالثمار المعدة للتصدير، فتسبب ذلك في خسائر موسمية وصلت إلى 10 ملايين دولار أميركي لكل موسم[42]. نذكر أيضًا التسويق الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي حالت عمليات الإغلاق والفصل الجغرافي دونه، ورفعت تكاليفه بنسبة تصل إلى 60–80 في المئة مقارنةً بالتصدير إلى السوق الإسرائيلية؛ ما دفع قرابة 70 في المئة من المزارعين إلى تصدير منتجاتهم إلى السوق الإسرائيلية[43].

وامتدت قيود الحركة التجارية إلى الاستيراد؛ فقد دفع غياب السيطرة الفلسطينية على استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، والقيود الإسرائيلية المتكررة، المزارعين إلى استيراد ما نسبته 65 في المئة من المستلزمات من إسرائيل؛ ما وضع المزارع الفلسطيني في تبعية كاملة للقطاع الزراعي الإسرائيلي الذي تحكّم في نوعية أنابيب الري التي يصدّرها إلى الفلسطينيين، وكمية الأسمدة والمبيدات والبذور المطورة ونوع كل منها[44]. وقد تفاقم ذلك منذ عام 2002، حينما منعت إسرائيل إدخال 37 صنفًا من المبيدات والبذور بحجة "ازدواجية الاستخدام". وفي عام 2008، وُضعت في قانون مراقبة الصادرات الدفاعية قائمة جديدة تضم 56 مادة، مثل الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية. ونتيجة لذلك، لا يُسمح للمزارعين الفلسطينيين إلا باستيراد أنواع محددة من الأسمدة، وهي أنواع غير مثالية وأحيانًا غير فعّالة؛ ما جعل بعض المنتجات الفلسطينية أقل قدرة على المنافسة من المنتجات الإسرائيلية نظرًا إلى قصر مدة صلاحيتها. ولذلك، انخفضت الإنتاجية الزراعية للأرض الفلسطينية بنسبة تراوح بين 20 و33 في المئة منذ تطبيق قيود استيراد الأسمدة[45]. وفي كثير من الحالات، أجبرت القيود

(40) حمدي علي حسين، "تبعية الاقتصاد الفلسطيني ومسار حل الدولتين"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2023/7/13، شوهد في 2026/5/31، في: https://acr.ps/hBxVKfv

(41) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development – UNCTAD, Seventy–second Executive Session, 17–21 October 2022), p. 63.

(42) Hana Hussain, "The Paris Protocol and the Impoverishment of the Palestinian People," *Middle East Monitor*, 20/9/2018, accessed on 31/5/2026, at: https://acr.ps/hBxVKbM

(43) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء القطاع الزراعي الفلسطيني: التحديات والآفاق** (رام الله: 2018)، ص 27.

(44) الشعيبي، ص 45.

(45) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 5.

المفروضة على واردات الفلسطينيين، من المواد الخام والمدخلات الصناعية، المنتجين الفلسطينيين على الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية المخصصة للمستهلكين النهائيين، وقد أدى ذلك إلى توليد تبعية تجارية وزراعية[46].

تُنتج هذه الحلقة المفرغة غيابًا للقدرة التنافسية، ومن ثمّ إقصاءً اقتصاديًا؛ فالمزارع الفلسطيني يتحمل تكاليف إنتاج وتسويق ونقل أعلى بـ25–35 في المئة من المنتِج الزراعي الإسرائيلي[47]، بسبب التحكم في المعابر، ثم إن القيود الفنية والجمركية، وإعادة منتجه عدة مرات لفحصه، دفعته خارج السوق. ووفقًا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن نمط السوق الموحدة الذي تروّج له اتفاقية باريس هو نمط شكلي؛ فالمنافسة بين المزارع الفلسطيني والإسرائيلي تحوّلت إلى وسيلة لإقصاء الأول، إضافة إلى أن عدم قدرة المزارع على التخطيط لموسمه تدفعه إلى تغيير عمله نحو آخر أفضل مردودًا، كالعمل في إسرائيل أو في القطاع الخدماتي الفلسطيني[48].

في ضوء البيانات السابقة، يتضح كيف تحوّل النص القانوني، الذي يُفترض أن يضمن حرية التبادل التجاري، إلى آلية تقييد وإعادة إنتاج الإقصاء الاقتصادي. وبهذا، دفعت الاتفاقية بالمزارعين نحو حالة من الانكشاف الاقتصادي، بما يؤسس لتبعية قسرية للنظام الاقتصادي الإسرائيلي.

2. ديناميكيات الإقصاء الاجتماعي لفئة المزارعين الفلسطينيين

يُعرَف المزارع الفلسطيني بأرضه، وتُعرَف أرضه به. وعلى مدى عقودٍ من التاريخ ارتبط العلو الاجتماعي – الاقتصادي بالمساحات الواسعة من الأراضي التي تمتلكها العائلة؛ ما جعل فقدان الأرض يتجاوز خسارة الدخل إلى فقدان المكانة الاجتماعية والهوية المرتبطة بها. ويبيّن بلال سلامة أن الأرض بالنسبة إلى الفلسطينيين تتجاوز مفهومها القانوني القائم على الوثائق والملكية إلى مفهومٍ وجودي قائم في كيانهم ووعيهم الجمعي الذي يحوّل العلاقة بالأرض والارتباط بها إلى اختزانٍ لحياة الفلسطيني وموته[49].

يتقاطع هذا الجزء من الدراسة مع طرح سلامة بالنظر إلى البيانات والسياسات الاقتصادية والسيطرة على أدوات الإنتاج الزراعي وقواه وسوقه، بوصفها جزءًا من الهندسة الاجتماعية التي تعكس السيادة الاستعمارية على الجسد الفلسطيني والسعي إلى ضبطه[50]، وتحديدًا عندما يُضطر المزارع الفلسطيني إلى الانتقال إلى قطاعات أخرى، يتحول فيها من مالكٍ وسيّدٍ إلى أجيرٍ بأجرٍ منخفض،

(46) المرجع نفسه، ص 23.

(47) Ibid.

(48) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People*, TD/B/EX(72)/2, Trade and Development Board, Seventy–Second Executive Session (Geneva: UNCTAD, 17–21 October 2022), p. 65.

(49) أحمد إدريس، "في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية"، **عمران**، مج 12، العدد 45 (صيف 2023)، ص 212.

(50) المرجع نفسه، ص 215.

وكرامةٍ أقل، وقدرٍ أكبر من العوز والتهميش. ويكمن تمظهر ديناميكيات الإقصاء الاجتماعي لفئة المزارعين من خلال اتجاهين: الأول، فقدان الأرض ومحدودية الوصول إليها، وهو ما يصفه سلامة بالهندسة المكانية. والثاني، تهميش الإنتاج والعمل الزراعي إجرائيًا وحكوميًا (الهندسة الاقتصادية – البيوسياسية وفقًا لسلامة).

بالنسبة إلى البيانات الخاصة **بفقدان الأرض ومحدودية الوصول إليها**، يتبين أن إسرائيل تسيطر على أكثر من 60 في المئة من أراضي الضفة الغربية (معظمها أراضٍ زراعية أو فضاءات ملحقة بالقرى الفلسطينية) ضمن ما عرفته الاتفاقية بمناطق "ج"[51]؛ ما أنتج تقلصًا مطّردًا للأراضي الزراعية الفلسطينية، من 1.1 مليون دونم قبل عام 1994[52] إلى 940 ألف دونم عام 2000 (منها 826 ألفًا في الضفة، و114 ألفًا في القطاع)[53]، لتتراجع مجددًا إلى 911.6 ألف دونم خلال العام الزراعي 2009–2010[54]؛ أي إن نسبة الهبوط في المساحات المزروعة خلال خمسة عشر عامًا بلغت أكثر من 49 في المئة[55]، ثلثها في الضفة الغربية[56].

ثمة أسباب عديدة لانخفاض مساحة الأراضي الزراعية، وحتى عام 2020 كان 13 في المئة من المساحات الزراعية في الضفة الغربية قد ضُمت فعليًا إلى المستوطنات، بينما 9.4 في المئة من الأراضي الزراعية حُجزت خلف الجدار العازل، وأضحى الوصول إليها مرتبطًا بتصاريح أمنية[57]،

(51) دعنا، ص 69.

(52) "الإحصاءات الزراعية: 1993/ 1994"، **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية** (أيار/ مايو 1997)، شوهد في 2026/5/31، في: https://acr.ps/hBxVKVW

(53) "A Review of the Palestinian Agricultural Sector," *Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)* (2007), p. 21.

(54) "الإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة يعلنان النتائج الأولية للتعداد الزراعي 2021 في دولة فلسطين"، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، 2022/6/16، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVK33

(55) جورج كرزم، "هزيمة الزراعة وتهافُت الأوهام...ما العمل؟"، **مركز العمل التنموي (معًا)**، 2018/11/1، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVJZk

(56) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 16. تختلف الأرقام بين مصدرٍ وآخر. ومعظم الأرقام الحكومية الفلسطينية تُصر على الوقوف عند عتبة 900 ألف دونم، لكن هذا الرقم لم يتغير منذ عام 2020، وهو ما اضطرني إلى إعادة تقدير المساحة الحقيقية للأراضي الزراعية خلال الأعوام الأخيرة، خاصة مع ارتفاع نسبة المصادرات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية. ففي عام 2022، بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة المصادرة من الضفة 26 ألف دونم. وفي عام 2023، صادرت إسرائيل مجددًا 50.526 ألف دونم. ينظر: " الإحصاء في يوم الأرض.. الاحتلال يستولي على 50 ألف دونم في الضفة عام 2023"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**، 2024/3/28، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVJVB. ولا تتطرق هذه الأرقام إلى ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، فقد صادر الاحتلال من 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى حزيران/ يونيو 2025، ما لا يقل عن 40000–45000 دونم رسميًا. أمّا في القطاع، فإن انخفاض مساحة الأراضي الزراعية في الفترة 2000–2022، يأتي بسبب التوسع في المنطقة الحدودية العازلة. ويُلاحظ أن الأرقام الأخيرة لعام 2023 – حتى منتصفه – لا تمثّل المساحة الحقيقية للأراضي الزراعية، بل هي تقديرات "ظاهرية" نتيجة زيادة في كثافة الاستغلال أو احتساب الزراعات المحمية، أو مشاريع الزراعة المائية. جمال أبو عمر وحسان أبو قاعود، "تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية"، **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آب/ أغسطس 2013)، ص 26، شوهد في 2026/6/5، في: https://acr.ps/hBxVKEA

(57) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2021: النتائج الأولية** (أيار/ مايو 2022)، ص 14، شوهد في 2026/5/31، في: https://acr.ps/hBxVK4k

إضافةً إلى تكاثر الحواجز العسكرية في الضفة. فوفقًا لمسحٍ أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، في الربع الأول من عام 2025، بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية 849 حاجزًا، 36 منها أُضيفت بين كانون الأول/ ديسمبر 2024 وشباط/ فبراير 2025، علاوة على 29 بوابة جديدة في أنحاء مختلفة من الضفة تُضاف إلى 288 بوابة سابقة، يُغلق 60 في المئة منها بصفة متكررة[58]؛ ما يتسبب في إخضاع ما بين 80 ألف و100 ألف أسرة فلسطينية في الضفة الغربية لأذونات تصاريح خاصة من الجانب الإسرائيلي لدخول أراضيهم[59]، ومعظمهم ينتمون إلى أكثر من 150 تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا جلّ أراضي مزارعيه خلف الجدار العازل[60]، وتفصلهم عنها 84 بوابة بعضها يُفتح بضع ساعات أسبوعيًا، وكثيرٌ منها موسمية[61].

ويُشير التعداد الزراعي الفلسطيني إلى أن المستعمرات الإسرائيلية تعوّق أصحاب أكثر من 13 ألف حيازة من استغلال أراضيهم، بينما يُعوّق جدار الضم والتوسع العمل الزراعي والتسميد في أكثر من 6945 حيازة، وتتسبب المناطق العسكرية المغلقة في حرمان المزارعين من الوصول إلى 6463 حيازة أخرى، يُضاف إليها أكثر من 8 آلاف حيازة محاصرة بالحواجز العسكرية، و28.2 ألف حيازة تعوّق الخنازير البرية التي يُطلقها المستوطنون زراعتها والاعتناء بها، بينما تخنق إجراءات إسرائيلية أخرى 15794 حيازة إضافية[62].

ولا يقتصر هذا التعويق على النشاط الزراعي، بل يمتد أيضًا إلى الإنتاج الزراعي؛ إذ ترتفع تكاليف النقل والشحن والتوزيع على المزارع الفلسطيني، نتيجة تأخيرات الحواجز وتعقيدات عمليات النقل، واحتياجها في بعض الأحيان إلى ثلاجات خاصة لحماية المواد الغذائية من التلف بسبب طول فترة الانتظار على الحواجز والبوابات. فقد تأثرت قدرة الوصول إلى الأسواق والعملاء والموردين لدى 50 في المئة من المنشآت الإنتاجية الفلسطينية، وأشارت 48 في المئة من المنشآت إلى أن الحواجز أثرت في قدرة الزبائن على الوصول إلى الأسواق، بينما انخفضت إنتاجية 51 في المئة من المنشآت، وأشار النصف الآخر إلى تأثيرات سلبية في المبيعات[63]. تزامن ذلك مع حصصٍ مائية فلسطينية متناقصة باطّراد؛ إذ يُعدّ عدم كفاية حصة مياه الري للاحتياج الزراعي العائق الأكبر أمام تنمية الإنتاج والقطاع، فمن أصل

(58) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "West Bank Movement and Access Update – May 2025," 28/5/2025, accessed on 31/5/2026, at: https://acr.ps/hBxVKIj

(59) "الأمم المتحدة: الاعتداءات على موسم قطف الزيتون تهدف إلى فصل الفلسطينيين عن أرضهم"، **أخبار الأمم المتحدة**، 2025/10/21، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKdv

(60) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "The Humanitarian Impact of 20 Years of the Barrier – December 2022," 30/12/2022, accessed on 9/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVK9M

(61) "Israel Tightens Restrictions for Palestinian Farmers Accessing Land across the Wall," *The Palestine Chronicle*, 25/11/2019, accessed on 9/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVK63

(62) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2021: النتائج النهائية – فلسطين** (كانون الثاني/ يناير 2023)، ص 44، 160، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVK2k

(63) طارق صادق وأحمد علاونة، "حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023"، **عمران**، مج 14، العدد 54–55 (شتاء 2026)، ص 215.

675 إلى 794 مليون متر مكعب من المياه الجوفية يستخدم الفلسطينيون في الضفة الغربية 15–20 في المئة[64]، بما يُقدر بـ226 مليون متر مكعب[65]. بينما تُسيطر إسرائيل على 500 مليون متر مكعب؛ إذ يقع 70 في المئة من مستوطناتها في الضفة على حوض الخزان الشرقي، بينما يقع 45 في المئة منها على مناطق متاخمة للخزان الجبلي[66]؛ ما يؤمن سحب كمياتٍ من المياه عبر 40 بئرًا استيطانية لمصلحة المستوطنين[67]. لهذا، يضطر الفلسطينيون إلى الاعتماد على المياه الإسرائيلية من شركة المياه "ميكوروت"[68]، ومياه الصرف الصحي المعالجة، وتتضاعف الفجوة بين نسبة ما يُروى (19 في المئة من إجمالي المساحة الزراعية) مقارنةً بحجم احتياجٍ زراعي يصل إلى 45 في المئة من المياه[69]. مع ذلك، لا يكشف سرد الأرقام المتعلقة بالمياه حقيقة الوضع، فالسيطرة الإسرائيلية على المنطقة "ج"، تقف في وجه محاولة الفلسطينيين تمديد شبكات المياه والري إلى الأراضي الزراعية. ويتشابه الوضع في قطاع غزة، حيث يعتمد القطاع الزراعي على المياه الجوفية من الحوض الساحلي الذي يرتفع فيه تركيز الأملاح والنترات؛ ما يجعل 97 في المئة من المياه غير صالحة للشرب؛ لذلك يضطر المزارعون إلى استخدام مياه مالحة للري، وهو ما ينعكس سلبيًّا على الإنتاجية الزراعية وكفاءة التربة[70].

ونتيجة تقلص مساحة الأراضي الزراعية ومحدودية وصول المزارعين إلى أراضيهم وانخفاض كمية المياه في مقابل ازدياد ملوحتها، انخفضت مساحة زراعة الخضروات، وهي الأكثر دورية وإنتاجية في الضفة والقطاع، من 197.8 ألف دونم في موسم 1994–1995 إلى 173.8 ألف دونم في موسم 1999–2000، ثم انخفضت مجددًا في موسم 2010–2011 إلى 129.5 ألف دونم[71].

إن حلقات المحاصرة المفروضة على المزارع الفلسطيني، من استلابٍ للأرض الزراعية، ونقاط إغلاق، وتحكمٍ بالمياه، ومنعٍ للمزارع من الوصول إلى أرضه، عوامل أدت تدريجيًا إلى فقدانه مكانته

(64) جميل حرب وحسام الدين السعيد وطلعت التميمي، **الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في فلسطين وتوزيعها الجغرافي** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2021)، ص 21.

(65) تكفي كمية المياه التي تستولي عليها إسرائيل (حوالى 500 مليون متر مكعب) لزراعة مليون دونم إضافي، وتوفير فرص عمل لـ 80 ألف فلسطيني. ينظر: المرجع نفسه، ص 26.

(66) عبد الغني سلامة، "الصراع على المياه في فلسطين ... واقع وحلول"، مركز الأبحاث الفلسطيني، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVJYB

(67) أبو عمر وأبو قاعود، ص 26.

(68) 79 في المئة من المياه المتاحة في فلسطين مصدرها المياه الجوفية، ولتعويض النقص يشتري الفلسطينيون قرابة 20 في المئة من مياه شركة ميكوروت. ينظر: "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي 2022/03/22"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/3/22، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBxVKAR

(69) Ahmad Alsa'di, Nidal Mahmoud & Issam A. Al–Khatib, "Utilization of Treated Municipal Effluent for Irrigating Agricultural Land in Palestine: The Driving Factors and Existing Practices," *Environmental Research*, vol. 242 (2024).

(70) "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي 2022/03/22".

(71) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The Besieged Palestinian Agricultural Sector," (2015), p. 23, accessed on 31/5/2026, at: https://acr.ps/hBxVK0B

الاجتماعية، في إطارٍ مركبٍ وتدريجي. ويُعبِّر عن هذا الإطار عددٌ من المؤشرات، من بينها مؤشرات التعليم والتدريب مقارنةً بالقطاعات الأخرى؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن 91.1 في المئة من مُلّاك الحيازات الزراعية لم يحصلوا على تعليمٍ أو تدريبٍ زراعي، وأن 81.2 في المئة من المزارعين وأصحاب الحيازات لا يتلقون إرشادًا زراعيًا منظمًا، بينما لا تتجاوز نسبة الحاصلين على تعليمٍ ثانوي أو جامعي بين فئة المزارعين نسبة 15–21 في المئة[72]؛ ما يعني أن هذه الفئة لا تتمتع بالمعرفة الكافية لتنمية قطاعها ووضعها الاجتماعي، وأنها محرومة من الفرص والمعلومات التي تتيح لها الاستمرار في العمل في القطاع الزراعي اقتصاديًا واجتماعيًا.

يرتبط ذلك بالضعف المؤسسي للقطاع الزراعي، ومن أبرز مظاهره انخفاض عدد المؤسسات المرتبطة به، التي تحفظ للمزارعين قدرتهم على التنظيم والإنتاج والعمل الجماعي، مثل المشاتل والجمعيات التعاونية. فقد انخفض عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من 240 جمعية عام 2010 إلى 149 جمعية عام 2023، وانخفض عدد المشاتل الزراعية من 145 مشتلاً عام 2010 إلى 133 مشتلاً عام 2023[73]، ويُعدّ ذلك تآكلاً للهياكل أو الأطر الوسيطة التي تمنح المزارعين وزنًا تمثيليًا، وإمكانية الوصول إلى الجهات الرسمية والحكومية، وقدرةً تفاوضية. وقد تجلّى ذلك في إضعاف قدرة المزارعين الفلسطينيين على التفاوض التجاري والشراء الجماعي للمعدات والبذور وتحسين ظروف إنتاجهم؛ ما جعلهم رهائن للمنتجات الإسرائيلية ذات الأسعار المرتفعة. فالمزارعون يستوردون 97 في المئة من المبيدات والأسمدة، و70 في المئة من بذور الخضروات، بينما تشكّل تكلفة الأسمدة والمبيدات في الضفة الغربية نحو 20 في المئة من تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي الفلسطيني[74].

يوجد، أيضًا، تغيرٌ بنيوي في طبقة المزارعين والفلاحين الفلسطينيين؛ فقد تراجع اهتمام الشباب بالحيازة الزراعية، في مقابل تركز 57 في المئة من الحيازات الزراعية بيد الفئة العمرية التي تبلغ 50 عامًا فأكثر[75]. وانخفضت نسبة مشاركة الذكور من 12.6 في المئة عام 2006 إلى 6.7 في المئة عام 2016[76]، ومن ثم 6 في المئة عام 2017[77]. أمّا الإناث، فقد انخفضت نسبة مشاركتهن

(72) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي – 2010: النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية** (كانون الأول/ ديسمبر 2011)، ص 36–40، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVKx8

(73) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاءات الزراعية السنوية 2023"، 2025/9/21، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKtp

(74) رابح مرار ووفاء البيطاوي، **القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعّالة** (القدس/ رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2022)، ص 12، 14.

(75) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2021: النتائج الأولية**، ص 45.

(76) عمر طبخنا، "الشباب والقطاع الزراعي الفلسطيني"، **آفاق البيئة والتنمية**، 2018/4/1، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVJUS

(77) بدر الأعرج، "واقع الشباب في فلسطين، 2007، 2017"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، ص 40، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKpG

من 36 في المئة عام 2007[78]، إلى 9 في المئة عام 2016[79]، وإلى 1 في المئة عام 2017[80]. أضف إلى ذلك نزوح 49 في المئة من الشباب العامل في الريف إلى المدن أو إلى العمل في إسرائيل لانخفاض جدوى الزراعة[81]؛ ما أدى إلى تراجع نسبة العمالة الزراعية من 22 إلى 25 في المئة مطلع التسعينيات[82]، وإلى 6 في المئة عام 2021[83]، لتُشكل نسبة لا تتجاوز 6.7 في المئة من إجمالي العمالة الفلسطينية[84]. وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة الإنتاج الزراعي من نحو 635 مليون دولار عام 1998 إلى نحو 275 مليون عام 2000. ولم تتعدّ مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الفلسطينية نسبة 30 في المئة، بعد أن بلغت 80 في المئة عام 1998، وقد أدى ذلك إلى زيادة الواردات الزراعية من إسرائيل، خاصة من المواد الغذائية الأساسية، لتشكل نسبة 70 في المئة من إجمالي الواردات الفلسطينية[85].

تعدّ هذه المؤشرات دلائل على أن الزراعة لم تعد قادرة على إنتاج الاستقرار الاجتماعي أو الحفاظ على موقع المزارع فاعلاً اقتصاديًا مستقلاً، بل أصبحت نشاطًا محدود الجدوى يدفع الأجيال الجديدة إلى الابتعاد عنه. ولا تعكس هذه المؤشرات انتقالاً مهنيًا من قطاعٍ إلى آخر فحسب، بل تشي أيضًا بتفريغ الجغرافيا الريفية من فئتها الأكثر قدرة على العمل والإنتاج، فضلاً عن ضمور تدريجي لاستمرارية النشاط الزراعي وانتقاله عبر الأجيال؛ بما يؤسس لتراجع الإنتاج الزراعي بصفته قطاعًا اقتصاديًا. وهو ما تثبته المؤشرات؛ إذ إن جزءًا كبيرًا من إنتاج الأراضي الزراعية لا يصل إلى الأسواق، بل يُخصَّص 70.8 في المئة من الإنتاج للاستهلاك الذاتي للعائلة بدلاً من التسويق والإنتاج التجاري، بينما لا تستطيع 87 في المئة من الحيازات الزراعية توفير دخلٍ يغطي 25 في المئة من حاجة الأسر[86]، في حين لا تعتبر الزراعة المهنة الرئيسة لـ 73.3 في المئة من مُلّاك الحيازات الزراعية[87].

---

(78) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاءات الزراعية – بيانات متنوعة، 2007"، أيلول/ سبتمبر 2008، ص 19، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVKSd

(79) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التغيرات الأساسية على العمالة الزراعية في فلسطين، 2009–2023"، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVKOu

(80) الأعرج.

(81) جميل الريماوي وبيان عساف، **تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني** (2022)، ص 14، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKVd

(82) "الاقتصاد الفلسطيني"، في: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000** (2001)، ص 335، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBybGv3

(83) وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع، **تقرير الإنجاز السنوي 2021** (حزيران/ يونيو 2022)، ص 10، شوهد في 2026/6/11، في: https://acr.ps/hBxVKrp

(84) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين**، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2021، إعداد مأمون أبو عليا (كانون الأول/ ديسمبر 2023)، ص 26، شوهد في 2026/6/5، في: https://acr.ps/hBxVKlX

(85) "الاقتصاد الفلسطيني"، ص 335.

(86) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي – 2010: النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية**، ص 32.

(87) المرجع نفسه، ص 30.

وهو ما يمكن اعتباره مؤشرًا دالًا على بداية تضاؤل طبقة المزارعين المرتبطين بالمهنة واختفائها من مؤشرات الإنتاج الاقتصادي الفلسطيني العام.

يتعزز هذا المسار مع اتساع العجز التقني والإنتاجي للقطاع الزراعي؛ إذ يعتمد 95 في المئة من المزارعين على أدوات زراعية تقليدية[88]، في حين يعتمد 81 في المئة منهم على مياه الأمطار بدلًا من نظم الري الحديثة[89]. ومع تقييد إدخال المعدات الزراعية الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة 35 في المئة، وانخفاض الإنتاجية بنسبة تراوح بين 20 و30 في المئة[90] مقارنةً بالإنتاج الإسرائيلي، يصبح المزارع أقل قدرة على التطور والمنافسة، وأكثر عرضة للتهميش والخروج التدريجي من النشاط الزراعي. أمّا المخرج النهائي للإقصاء الاقتصادي في المجال الاجتماعي، فيظهر في مؤشرات الحالة الاقتصادية لطبقة المزارعين؛ إذ تبلغ نسبة الفقر بينهم 32 في المئة[91]، وهم الطبقة الأدنى في متوسط الأجور اليومية، بمتوسط 80 شيكلًا في الضفة الغربية و20 شيكلًا في غزة في الفترة 2020–2021[92]. ويُقدّر متوسط الطلب السنوي على القروض الزراعية من المزارعين الفلسطينيين بـ150 مليون دولار[93]، بينما ترتفع تكلفة تحديث أنظمة الري لتتجاوز 350–400 دولار للدونم الواحد، وهي قابلة للارتفاع نتيجة قيود التصدير ومشكلات التسويق وتذبذب الأسعار[94].

وبهذا، يصبح استمرار المزارع في أرضه خيارًا مرتفع التكلفة، قد يدفعه إلى بيع الأرض أو تأجيرها أو هجرها. فلا تقتصر المؤشرات على تأكيد التراجع الاقتصادي، بل تشير، أيضًا، إلى إعادة إنتاج طبقة من المزارعين، بحيث تكون أكثر هشاشة وأكبر سنًا وأكثر انقطاعًا عن التطورات في محيطها، وأكثر تبعية للمحتل؛ ما يضطر المزارع إلى الانتقال من موقع المنتج والمالك إلى موقع العامل المحدود الدخل والقدرة على التأثير.

نستنتج مما سبق أن القطاع الزراعي الفلسطيني، بعد اتفاقية باريس، لم يعد كما كان قبلها؛ إذ تشير البيانات والمؤشرات إلى خسائر متصاعدة ومتراكمة لحقت بالمزارع الفلسطيني وأرضه ومياهه وإنتاجه، وصولًا إلى أسواقه. وقد أسهم ذلك في دفع أعدادٍ متزايدة من الشباب إلى العزوف عن العمل

(88) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نسبة استخدام التطبيقات الزراعية في حيازات البستنة الشجرية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التطبيق الزراعي والمنطقة، 2/2005"، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKie

(89) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "كفاءة المياه والإنتاجية والاستدامة في مناطق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKNL

(90) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 5.

(91) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021** (نيسان/ أبريل 2022)، ص 20، شوهد في 2026/6/5، في: https://acr.ps/hBxVKev

(92) المرجع نفسه، ص 32.

(93) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 25.

(94) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام"، ص 337؛ أمّا بالنسبة إلى أنظمة التنقيط، فتراوح التكلفة بين 3 آلاف و4 آلاف شيكل. ينظر: عبد العزيز الصالحي، **تقرير حول البيوت البلاستيكية في الضفة الغربية**، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2025/1/4، ص 11، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKK2

الزراعي، وما يمثله من ارتباطٍ بالأرض، والانتقال إلى قطاعات اقتصادية أخرى توفر لهم قدرًا أكبر من الاستقرار الاقتصادي والأمن المعيشي. غير أن هذا الانتقال لم يقتصر أثره على البعد الاقتصادي، بل امتد، أيضًا، إلى الهوية الوطنية الفلسطينية التي تختزن في الأرض حياة الفلسطيني وموته وكينونته الجماعية، وقد أثّر كذلك في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لفئة المزارعين الفلسطينيين بوصفهم مُلّاكًا ومنتجين، مع تحوّل نسبةٍ كبيرة منهم إلى عمّال في المستوطنات أو موظفين في قطاعات خدمية هامشية توفر لهم الدخل، لا المكانة المرتبطة تاريخيًا بالمزارع وأرضه. وتُمثّل هذه الاتفاقية ذروة إعادة تشكيل بنية التبعية الاستعمارية التي انطلقت منذ احتلال عام 1967 بحق المزارعين الفلسطينيين، الذين بدؤوا بالابتعاد التدريجي عن الزراعة مصدرًا للدخل، وصولًا إلى هجر الأرض بوصفها امتدادًا للهوية الفلسطينية.

خاتمة

بعد تفكيك بنود اتفاقية باريس المتعلقة بالقطاع الزراعي، وتحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على فئة المزارعين الفلسطينيين التي ارتبطت ببنودها، توصّلت الدراسة إلى أن الاتفاقية أسهمت في إعادة إنتاج بنية التبعية الاقتصادية التي تشكّلت منذ احتلال عام 1967، وتقنينها ضمن إطار قانوني – اقتصادي تعاقدي أسس هذه التبعية عبر إعادة تنظيم علاقات السيطرة الاقتصادية وإعادة توزيع مواقع الفاعلين داخلها. وهو ما أدى إلى تعميق هشاشة المزارع، ودفعه تدريجيًا إلى الخروج من مجاله الحيوي في الأرض، نحو قطاعات أخرى أكثر ارتباطًا بالسوق الإسرائيلية.

وأظهرت الدراسة أن الإقصاء الذي تعرّض له المزارعون الفلسطينيون لم يكن نتيجةً اقتصاديةً مباشرة، بل عمليةً مركبة تقاطعت فيها الهيمنة الاقتصادية مع التهميش الاجتماعي، ضمن منظومة استعمارية أعادت تشكيل شروط الإنتاج الزراعي الفلسطيني وآفاق استمراره، وتقاطعت فيها بنود الاتفاقية وآليات تطبيقها مع سياسات الاحتلال؛ فأفضى ذلك إلى انكشافٍ اقتصادي مزمن، وإلى إفقار تنموي أبقى المزارعين في موقع التبعية والضعف.

في هذا الإطار، استعانت الدراسة بالقيمة التفسيرية لمفاهيم الهيمنة والتهميش والإقصاء الاجتماعي في تحليل أوضاع المزارعين الفلسطينيين. فقد ساعد مفهوم الهيمنة في تفسير كيفية إعادة تنظيم الاقتصاد الزراعي الفلسطيني ضمن منظومة تتحكم فيها القوة الاستعمارية، ليس من خلال السيطرة العسكرية المباشرة فحسب، وإنما أيضًا عبر أدوات قانونية وإدارية وتجارية تُعيد إنتاج التبعية باستمرار. في حين أتاح مفهوم الإقصاء الاجتماعي فهم التحولات التي دفعت المزارعين إلى التراجع عن أدوارهم الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وتحولهم إلى فئة أكثر هشاشة داخل البنية الاجتماعية الفلسطينية. ومع ذلك، تكشف الدراسة أيضًا حدود هذه المفاهيم؛ إذ إنّها على الرغم من قدرتها على تفسير أنماط السيطرة والتفاوت، قد لا تكون كافية وحدها لفهم أشكال المقاومة والتكيّف التي طورتها بعض الفئات الزراعية الفلسطينية في مواجهة شروط الهيمنة والتبعية.

وقد أكدت الدراسة أهمية المقاربة المستندة إلى الاقتصاد السياسي في تحليل اتفاقية باريس، بوصفها

إطارًا لا يقتصر على تنظيم التبادل التجاري أو العلاقات الجمركية، بل يتجاوزه إلى إعادة تشكيل علاقات القوة والتحكم في الموارد والأسواق والحركة. فقد كانت هذه الاتفاقية وسيلةً للسيطرة على الأرض والمياه والمعابر والمدخلات الزراعية، وإعادة إنتاج الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية الإسرائيلية؛ ما حدّ من قدرة القطاع الزراعي الفلسطيني على التطور المستقل.

مع ذلك، تدرك الدراسة حدود هذا الإطار التحليلي، فتركيزها على المزارعين بوصفهم حالة دالّة على أثر الاتفاقية لا يعني الإحاطة بتأثيرها في بقية الفئات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية الأخرى، ثم إن الفصل بين أثر اتفاقية باريس وأثر السياسات الاستعمارية الإسرائيلية الأوسع يظل مسألة تحليلية معقدة، بسبب التداخل البنيوي بين الاتفاقية ومنظومة الاحتلال ذاتها. ومن هنا، فإن الدراسة لا تدّعي الإحاطة الكاملة بكل مستويات التحوّل التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني، بقدر ما تسعى لتقديم مساهمة لفهم الدور الذي تؤديه الاتفاقيات الاقتصادية الاستعمارية في إعادة إنتاج التبعية وتفكيك الفئات المنتجة اجتماعيًا.

بناءً على ذلك، تأملُ الدراسة فتح الباب أمام مسارات بحثية لاحقة، يمكن أن تتناول العلاقة بين أنماط الحكم الاستعماري غير المباشر وبنية الاقتصاد الفلسطيني، أو أن تُقارن بين أثر اتفاقية باريس في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن دراسة أشكال التكيّف والمقاومة الاقتصادية التي طورتها الفئات الزراعية الفلسطينية في مواجهة سياسات الهيمنة والإقصاء.

المراجع References

العربية

أبو عمر، جمال وحسان أبو قاعود. "تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية". **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آب/ أغسطس 2013). في: https://acr.ps/hBxVKEA

"الإحصاءات الزراعية: 1993/ 1994". دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. أيار/ مايو 1997. في: https://acr.ps/hBxVKVW

إدريس، أحمد. "في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية". **عمران**. مج 12، العدد 45 (صيف 2023).

الأعرج، بدر. "واقع الشباب في فلسطين، 2007، 2017". الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشرين الأول/ أكتوبر 2020. في: https://acr.ps/hBxVKpG

الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام: استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة – 2008**، تقرير المياه 34. روما: 2010. في: https://acr.ps/hBxVKkX

_____. "كفاءة المياه والإنتاجية والاستدامة في مناطق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". في: https://acr.ps/hBxVKNL

الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**. نيويورك وجنيف: 2015. في: https://acr.ps/hBxVKhe

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "نسبة استخدام التطبيقات الزراعية في حيازات البستنة الشجرية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التطبيق الزراعي والمنطقة، 2/2005". في: https://acr.ps/hBxVKie

_____. **أداء القطاع الزراعي الفلسطيني: التحديات والآفاق**. رام الله: 2018.

_____. "الإحصاءات الزراعية السنوية 2023". 2025/9/21. في: https://acr.ps/hBxVKtp

_____. "الإحصاءات الزراعية – بيانات متنوعة، 2007". أيلول/ سبتمبر 2008. في: https://acr.ps/hBxVKSd

_____. "التغيرات الأساسية على العمالة الزراعية في فلسطين، 2009–2023". في: https://acr.ps/hBxVKOu

حباس، وليد. "الاقتصاد السياسي للتهريب: تجارة الضفة الغربية تحت نظام الحدود الإسرائيلي". **عمران**. مج 13، العدد 49 (صيف 2024).

حداد، مروان ونعمان مزيد. "أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 14 (ربيع 1993).

حرب، جميل وحسام الدين السعيد وطلعت التميمي. **الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في فلسطين وتوزيعها الجغرافي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2021.

حسين، حمدي علي. "تبعية الاقتصاد الفلسطيني ومسار حل الدولتين". مركز الجزيرة للدراسات. 2023/7/13. في: https://acr.ps/hBxVKfv

دعنا، طارق. "مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة". **عمران**. مج 8، العدد 30 (صيف 2019).

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021** (نيسان/ أبريل 2022). في: https://acr.ps/hBxVKev

_____. **تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين**. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2021. إعداد مأمون أبو عليا (كانون الأول/ ديسمبر 2023). في: https://acr.ps/hBxVKlX

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة. **التعداد الزراعي 2021: النتائج الأولية** (أيار/ مايو 2022). في: https://acr.ps/hBxVK4k

_____. **التعداد الزراعي 2021: النتائج النهائية – فلسطين** (كانون الثاني/ يناير 2023). في: https://acr.ps/hBxVK2k

الريماوي، جميل وبيان عساف. **تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني**. الإدارة العامة للدراسات والبحوث ونظام معلومات سوق العمل (2022). في: https://acr.ps/hBxVKVd

سلامة، عبد الغني. "الصراع على المياه في فلسطين ... واقع وحلول". مركز الأبحاث الفلسطيني. في: https://acr.ps/hBxVJYB

سلامة، نتالي. "البرجوازية الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: وطنية أم كمبرادورية أم تابعة مستفيدة من تبعيتها؟". **عمران**. مج 13، العدد 52 (ربيع 2025).

السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة. **التعداد الزراعي – 2010: النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية.** كانون الأول/ ديسمبر 2011. في: https://acr.ps/hBxVKx8

السمّان، غادة. "الحكم الاستعماري المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية خلال مرحلة ما بعد أوسلو". **عمران**. مج 13، العدد 52 (ربيع 2025).

الشعيبي، هالة. **بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2013.

صادق، طارق وأحمد علاونة. "حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023". **عمران**. مج 14، العدد 54–55 (شتاء 2026).

الصالحي، عبد العزيز. **تقرير حول البيوت البلاستيكية في الضفة الغربية**. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. 2025/1/4. في: https://acr.ps/hBxVKK2

صرّاص، سمير. "أربعة اقتصاديين من الأراضي المحتلة يناقشون: الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 17 (شتاء 1994).

صندوق النقد العربي. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000** (2001). في: https://acr.ps/hBybGv3

طبخنا، عمر. "الشباب والقطاع الزراعي الفلسطيني". **آفاق البيئة والتنمية**. 2018/4/1. في: https://acr.ps/hBxVJUS

عدوان، يوسف وسارة نوفل. **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2010.

مرار، رابح ووفاء البيطاوي. **القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعّالة**. القدس/ رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2022.

نوفل، أسامة. "القطاع الزراعي الفلسطيني: تحليل للمؤشرات". **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**. مج 2، العدد 7 (2002).

وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع. **تقرير الإنجاز السنوي 2021**. حزيران/ يونيو 2022. في: https://acr.ps/hBxVKrp

الأجنبية

Al–Labadi, Taher. "From Dispossession to Economic Integration: Political Economy of Colonialism in Palestine." PhD. Dissertation. Graduate School of Social Sciences. Middle East Technical University. Ankara. 2015.

Alsa'di, Ahmad, Nidal Mahmoud & Issam A. Al–Khatib. "Utilization of Treated Municipal Effluent for Irrigating Agricultural Land in Palestine: The Driving Factors and Existing Practices." *Environmental Research*. vol. 242 (2024).

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). "A Review of the Palestinian Agricultural Sector." (2007).

Arafeh, Nur. "Long Overdue: Alternatives to the Paris Protocol." YPLUS. 27/2/2018. at: https://acr.ps/hBxVKmX

Cardno, Carol. "Policy Document Analysis: A Practical Educational Leadership Tool and a Qualitative Research Method." *Educational Administration: Theory & Practice*. vol. 24, no. 4 (2018).

Farsakh, Leila. *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*. London: Routledge, 2005.

_____. "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada." *Journal of Palestine Studies*. vol. 45, no. 2 (Winter 2016).

_____. *Rethinking Statehood in Palestine: Self–Determination and Decolonization Beyond Partition*. Albany: SUNY Press, 2021.

Feitelson, Eran & Itay Fischhendler. "Spaces of Water Governance: The Case of Israel and its Neighbors." *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 99, no. 4 (2009).

Harvey, David. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Hussain, Hana. "The Paris Protocol and the Impoverishment of the Palestinian People." Middle East Monitor. 20/9/2018. at: https://acr.ps/hBxVKbM

Justino, Patricia & Julie Litchfield. "Economic Exclusion and Discrimination: The

Experiences of Minorities and Indigenous Peoples." Minority Rights Group International. 16/8/2003. at: https://acr.ps/hBxVKPL

Khalidi, Raja & Sobhi Samour. "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement." *Journal of Palestine Studies*. vol. 40, no. 2 (2011).

"Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank." *Report*. B'Tselem (May 2002). at: https://acr.ps/hBxVKje

Simaan, Juman. "Olive Growing in Palestine: A Decolonial Ethnographic Study of Collective Daily–Forms–of–Resistance." *Journal of Occupational Science*. vol. 24, no. 4 (2017).

Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory. Jerusalem: Applied Research Institute – ARIJ, 2007.

Taghdisi–Rad, Sahar. *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?*. London: Routledge, 2011.

Tartir, Alaa. *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994–2008*. Saarbrücken: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2011.

Tartir, Alaa, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Cham: Palgrave Macmillan, 2021.

The Political Economy of Palestinian Nationhood, Independence and Development in the Wake of War. Jerusalem/ Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute – MAS, 2025.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990–2010: A Quantitative Framework*, TD/UNCTAD/DSD/SEU/Misc.2. Geneva: United Nations, November 1992.

_____. *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory, TD/B/40(1)/8, Trade and Development Board, Fortieth Session, First Part*. Geneva: UNCTAD, 26 July 1993.

_____. "The Besieged Palestinian Agricultural Sector." (2015). at: https://acr.ps/hBxVK0B

_____. *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People, TD/B/EX(72)/2, Trade and Development Board, Seventy–Second Executive Session. Geneva: UNCTAD, 17–21 October 2022*.

United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)." 29/4/1994. at: https://acr.ps/hBxVKqG

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "West

Bank Movement and Access Update – May 2025." 28/5/2025. at: https://acr.ps/hBxVKIj

_____. "The Humanitarian Impact of 20 Years of the Barrier – December 2022." 30/12/2022. at: https://acr.ps/hBxVK9M

United Nations. "Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development (Report on the World Social Situation 2016)." (2016).

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/PELQ8272
القبول Accepted
2026–6–28
التعديل Revised
2025–11–30
التسلم Received
2025–7–16

عمر الحمداني | Oumar El hamdani*

سياسات التجديد الحضري في مدينة الرباط بين تسليع العقار والاستبعاد المجالي

Urban Renewal Policies in Rabat: Real Estate Commodification and Spatial Exclusion

ملخص: تسعى الدراسة لتحليل تحوّلات التعمير بمنطقة السانية الغربية في مدينة الرباط، من منظور الاقتصاد السياسي النقدي. وقد جُمعت معطيات البحث الميداني، اعتمادًا على المقابلة والملاحظة وتحليل مضمون عدد من الوثائق الرسمية. وتتتبّع الدراسة مؤشرات التحول في سياسات التعمير في المغرب عامةً، وذلك في انتقالها من تبني نمط يهدف إلى استيعاب الوافدين إلى المدينة، وإعادة هيكلة الأحياء السكنية العشوائية مع احتفاظ سكانها بالاستقرار في المنطقة نفسها، إلى اعتماد تخطيط من الأعلى قائم على إعادة تملك العقار الحضري، وهدم العديد من البنايات السكنية ولو كانت حديثة البناء. وبالتركيز على مدينة الرباط، ومن خلال توظيف مفهوم "التراكم عبر الانتزاع"، ونظرية "فجوة الإيجار"، توصلت الدراسة إلى أن نمط التخطيط المعتمد في المدينة يترتب عليه استبعاد اجتماعي ومجالي للفئات الاجتماعية التي كانت تملك وثائق الملكية الخاصة بالعقارات.

كلمات مفتاحية: التجديد الحضري، التخطيط من الأعلى، الاستبعاد المجالي، الرباط، المغرب.

Abstract: This article analyses transformations in urban planning policies in the Rabat neighbourhood of Elsania Al–Gharbia through a critical political economy perspective. It relies on field data gathered from interviews, observation, and content analysis. The article tracks indicators of a shift in urban planning policies from approaches aimed at accommodating newcomers and restructuring informal neighbourhoods while preserving residents – stability within the same area, toward a top–down planning model based on the reappropriation of urban land, and the demolition of numerous residential buildings, including recently constructed ones. Drawing on the concepts of accumulation by dispossession and rent gap theory, the article finds that the planning model adopted in Rabat produces social and spatial exclusion, affecting even residents with formally titled homeowners.

Keywords: Urban Renewal, Top–down Planning, Spatial Exclusion, Rabat, Morocco.

* أستاذ متعاون في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط.

Adjunct professor at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Agdal, Rabat. Email: omarxe@gmail.com

مقدمة

ليس انتهاج سياسات تعميرية محددة الأهداف مسألة مستجدة في المغرب، فقد سبق أن وضعت السلطات الاستعمارية الفرنسية محددات توجيهية عامة للاستراتيجية التعميرية، التي كانت تحتاج إليها بداية من إصدارها ظهير سنة 1914[1]. وقد كانت تلك الاستراتيجية مرتبطة بحاجات المستعمرين إلى الرصيد العقاري، وعلى الأخص في المناطق التي كانوا يوجدون فيها بكثافة وتتركز فيها مصالحهم. وفضلاً عن أن تلك الاستراتيجية انتهجت "التراكم عبر الانتزاع" الاستعماري لتكوين الرصيد العقاري وتوجيهه لفائدة المستعمرين، فإنها أوجدت العديد من مظاهر الاختلال الجغرافي والتضخم الحضري غير المتوازن؛ ما كان له أثر واضح في الأوضاع العقارية والتعميرية اللاحقة، التي وجد مغرب ما بعد الاستعمار نفسه مجبرًا على الوقوع تحت أثر نتائجها والتعامل معها.

وخلال العقود الأخيرة، عرفت المدن المغربية الكبرى تحولات في أنماط التوسع الحضري، ارتبطت بارتفاع الطلب على العقار الحضري للسكن ولغيره من الاستعمالات. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تغيّر ديناميات الهجرة الداخلية من الوسط القروي نحو المدن، ومن المدن الصغرى والمتوسطة نحو المراكز الحضرية الكبرى، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من الهجرة الدولية نحو المدن المغربية. وقد أسهمت هذه التحولات الديموغرافية، إلى جانب عوامل اقتصادية وسياسية أخرى، في إعادة توجيه سياسات الدولة في مجال التهيئة الحضرية والتخطيط العمراني.

وفي مدينة الرباط انتقلت تحولات التهيئة الحضرية، عبر أنماط تخطيط مختلفة، ركزت على إعادة هيكلة الأحياء العشوائية وإدماجها في النسيج الحضري للمدينة. وهذا قبل اعتماد نماذج متباينة من تمليك المجال الحضري وإعادة تمليكه عبر مشاريع كبرى أعادت توجيه استعمالات العقار الحضري نحو السكن وأنشطة أخرى. ففي مراحل تاريخية سابقة، استُقبل الوافدون على المدينة داخل أحياء محددة لحاجة الأنشطة الاقتصادية الحضرية آنذاك إلى اليد العاملة. أمّا السياسات الراهنة، فتتخذ اتجاهَين أساسيَين؛ يمثّل الأول منهما امتدادًا لمشاريع سابقة مثل إحداث شركة تهيئة حي الرياض[2]، ثم مشروع تهيئة ضفة أبي رقراق[3]. أمّا الاتجاه الثاني، فهو جديد ويقوم على عدم الاقتصار على الرصيد العقاري الحضري الذي كانت به مساكن قبيلة الكيش أحياء الصفيح (حي كيش الوداية)، أو العقار الذي لم يكن مدرجًا ضمن المجال الحضري (هضبة أبي رقراق)، بل عمم ملامح التوجه الأولى على مناطق شاسعة بالمدينة.

(1) محمد الكنوني، "الوكالات الحضرية وتدبير ميدان التعمير: حالة الوكالة الحضرية لسطات"، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، 2007–2008.

(2) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، **التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014: شركة تهيئة الرياض** (الرباط: 2014)، شوهد في 2026/6/30، في: https://acr.ps/hBybGFy

(3) لحسن أمزيان، "السياسات الحضرية الجديدة في المغرب"، **إضافات**، العددان 53–54 (صيف–خريف 2021)، ص 107.

ترصد الدراسة التحولات المجالية الكبرى التي تشهدها مدينة الرباط، بهدف الوصول إلى إجابة عن السؤالين الآتيين: كيف يساهم تصميم التهيئة بمدينة الرباط في توجيه الاستجابة للحق في الاستقرار بالمدينة؟ وما الذي يمثله هدم عدد كبير من البنايات السكنية التي كانت تؤوي فئات اجتماعية محددة، وتعويضها بأنماط سكنية وسياحية تناسب احتياجات فئات اجتماعية أخرى، من منظور الاستبعاد الاجتماعي والمجالي؟

تركز الدراسة خاصةً على التجديد الحضري الذي مسّ حيًّا من مدينة الرباط، في إطار سعي السلطات لتوفير رصيد عقاري حضري، يُمكّنها من تطبيق سياسات التجديد الحضري على مناطق شاسعة. وقد بُنيت إشكالية الدراسة على اعتبار أن غزارة الإنتاج النظري، حول ما أفرزته السياسات النيوليبرالية في ميدان تدبير المجال الحضري في المغرب من تحولات اجتماعية ومجالية، لم تواكبها بالقدر الكافي بحوث ميدانية لتحليل الواقع المترتب على هذه السياسات. وبناء على ذلك، تسعى الدراسة لجعل المعطيات الميدانية منطلقًا لإبراز بعض هذه النتائج. واستجابةً للمقتضيات المنهجية لهذا الاختيار، تقتصر الدراسة على تحليل أحد أهم ملامح التغيرات المجالية التي لحقت منطقة السانية الغربية، التابعة إداريًا لحي المحيط بمقاطعة حسان، والتي تعيش ساكنتها على واقع تدخل عمومي أفضى إلى "إخلاء" بناياتهم السكنية "بالتراضي" لهدمها كليًّا، مقابل تعويضات ومنح مالية، هي عبارة عن حصة من قيمة سكن اجتماعي أُعِدّ بعضه في تاريخ سابق، في مناطق مجاورة لمدينة الرباط.

وقد اعتمدت الدراسة، في جمع المعطيات الميدانية اللازمة لتحليل هذا النمط من التدخل العمومي، على منهج كيفي يمزج بين ثلاث تقنيات. ولضمان الدقة في التوثيق، اعتمدت الدراسة على نظام تسجيل مزدوج؛ فقد جرى الجمع بين التدوين الكتابي في سجل خاص، والتوثيق البصري عند الضرورة لرصد التحولات المورفولوجية للمجال. وامتد هذا العمل سبعة أشهر (من أول تشرين الأول/ أكتوبر 2024 إلى نهاية نيسان/ أبريل 2025)، لرصد مجموع التغيرات العمرانية والمجالية التي لحقت بالمنطقة موضوع الدراسة. وامتدت المعاينة إلى رصد الديناميات الاجتماعية المصاحبة لهذه العمليات، مثل أشكال مقاومة السكان التي تشكلت من ممارسات يومية تفادت أحيانًا التعبير الصريح عن رفض إجراءات البيع بالتراضي بالنسبة إلى مالكي الأرض أو الشقق السكنية، والترحيل بالنسبة إلى المكترين. وقد تميزت فترة المعاينة الميدانية بتسارع وتيرة عمليات الهدم والترحيل؛ ما مكّن من رصد العديد من التعبيرات الفردية الصامتة عن رفض هذه الإجراءات زمن حدوثها. وقد أدّت المعاينة الميدانية دورًا محوريًا في كشف استراتيجيات المقاومة، من خلال تتبع ممارسات يومية للسكان ذوي الشأن.

أمّا تحليل المضمون، فقد ركز على تحليل كل من "قانون المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري"[4] و"مشروع نظام تصميم تهيئة مدينة الرباط" الذي صدر في **الجريدة الرسمية** في

(4) المملكة المغربية، "ظهير شريف، رقم 1.16.48، صادر في 19 من رجب 1437 (27 أبريل 2016)، بتنفيذ القانون، رقم 94.12، المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري"، **الجريدة الرسمية**، العدد 6465، 2016/5/16، ص 3772.

24 شباط/ فبراير 2025[5]، بوصفهما خطابًا رسميًا ذا طبيعة قانونية وإجرائية تقنية، وهما يلخصان سياسات التجديد الحضري المغربية الرسمية. إلى جانب ذلك، جرى تحليل مضمون بعض المقاطع المصورة التي توثّق عمليات الهدم، وتنقل في الوقت ذاته تصريحات بعض المتضررين والمتضررات وأشكال تجاوبهم مع السلطات العمومية خلال المراحل الأولى من هذه العملية[6].

واعتمدت الدراسة خمس مقابلات حرة أجريت في فترة الملاحظة نفسها، مع عينة متنوعة من ساكنة المنطقة (ثلاثة رجال، وامرأتان)، اختيروا بطريقة قصدية من ضمن المشمولين بقرارات الهدم والترحيل، وممن كانت لهم "تجارب تفاوضية" مع السلطات العمومية حول "مقترحاتها" وشروطها. وقد أُتيح للمشاركين والمشاركات في المقابلات التعبير الحر عن تخوفاتهم وآمالهم وانتظاراتهم، بعيدًا عن أعين رجال السلطة وموظفي المصالح ذات العلاقة بالمشروع، وحتى عن أعين "الجيران" من المشمولين به[7]. فقد أُجريت المقابلات بأسلوب حر وغير موجّه، بدأ بسؤال عام حول تجربة المشارك(ة) بدءًا بتلقي خبر قرار الهدم من ممثل السلطات العمومية، لتتطور في انسجام مع ما تم الإدلاء به، إضافة إلى تدخلات محدودة هدفت على الخصوص إلى استكشاف جوانب معينة ذات صلة بمسار الهدم والترحيل، أو توضيح معلومات أو تدقيق بعضها.

وقد اكتُفِي بهذا العدد من المقابلات، بعد ملاحظة تكرار المعطيات وعدم ظهور عناصر تفسيرية جديدة مرتبطة بأسئلة البحث، وهو ما يُعد مؤشرًا دالاً على تحقق الإشباع في حدود الأهداف المعرفية للدراسة. وارتبط إنجاز البحث الميداني بسياق معقد، تتجلى أهم ملامحه في تردد المكترين في الإدلاء بأي تصريح نظرًا إلى غياب أي توضيح رسمي سواء حول الهدف الحقيقي من التدخل العمومي بالمنطقة أو بخصوص طريقة التعامل مع الكثيرين، وهو ما شكّل خوفًا إضافيًا لدى المكترين نظرًا إلى عدم حصولهم على التعويضات المقترحة شفويًا؛ ما استدعى اعتماد مقاربة مرنة في جمع المعطيات. وتتكامل المقابلات مع الملاحظة الميدانية وتحليل المضمون، باعتبارها أدوات متكاملة لإنتاج المعطيات؛ إذ أتاحت رصد تصورات المعنيين بالتحولات الجارية وآثارها الاجتماعية المرتبطة بالسكن والاستقرار المجالي. وهي معطيات يصعب استخلاصها من الوثائق القانونية أو من الملاحظة الخارجية وحدها.

(5) ينظر: المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مشروع تصميم تهيئة الرباط، نظام التهيئة، آب/ أغسطس 2023؛ المملكة المغربية، "مرسوم رقم 1158 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2025/2/20، بشأن الموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة جماعة الرباط بعمالة الرباط وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة"، **الجريدة الرسمية**، العدد 7381، السنة 114، 2025/2/24.

(6) ينظر: "عمليات الهدم تتواصل في الرباط.. سانية غربية في طريقها للزوال بحي المحيط"، هسبريس، يوتيوب، 2025/3/2، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVKDj؛ نيشان، "هدم عمارات وشقق بالرباط.. احتجاجات أمام الجماعة ضد الترحيل القسري"، يوتيوب، 2026/4/8، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVKzA

(7) مع عدم الإشارة إلى أسماء المشاركين/ المشاركات الذين أُجريت المقابلات معهم لدواع إيتيقية وأمنية. يقتصر استغلال معطيات البحث الميداني في النص على إيراد عدد محدود من المقتطفات، في حين يعوّل أكثر على تحويل المعطيات والمعلومات التي أُدلي بها إلى مواقف واتجاهات نموذجية ومقولات ومفاهيم تحليلية.

أولاً: في مقاربة الاقتصاد السياسي للاستبعاد السوسيومجالي

لفهم الديناميات التي تربط بين الحق في المدينة وإعادة إنتاج المجال عبر آليات التخطيط الحضري، تستعين الدراسة بالرؤى النقدية للاقتصاد السياسي، التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن سياسات التجديد الحضري لا تُبنى على تخطيط تشاركي ناتج من مفاوضات وتوافقات بين مختلف الفاعلين المعنيين، بما يضمن، ولو في الحدّ الأدنى، حقّ السكان في الاستقرار داخل المدينة، بل بُنيت على اعتبارات استثمارية واقتصادية، تستهدف تحويل المجال الحضري إلى رصيد عقاري، لإنتاج أنماط من السكن والإقامات تمكّن أصحاب رؤوس الأموال من توطين استثماراتهم في ذلك المجال لغايات إنتاجية للربح في قطاعات الإسكان والتجارة والسياحة والترفيه.

وتمتد هذه الفرضية لتشكل إطارًا نظريًّا متكاملاً، يمكّن من تحليل إنتاج المجال الحضري وإعادة إنتاجه، من خلال مفهوم "التراكم عبر الانتزاع"؛ إذ تُستخدم التشريعات القانونية بوصفها آليات لنقل ملكية العقار المعني بهذه السياسات من فئات، هي على الأغلب محدودة الدخل، إلى فئات أخرى، هي على الأغلب من النخب الرأسمالية من أصحاب رؤوس الأموال الكبرى والنخب السياسية[8]. وتتمثل الفعالية التحليلية لهذا المفهوم في مساعدته على بناء رؤية نقدية تستلهم التحاليل الماركسية التي تعتبر أن البنية التحتية للمجتمع - أي قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج - هي التي تحدّد بنيته الفوقية، بما في ذلك السياسات والتشريعات المرتبطة بها. ومن هذا المنطلق، يمكّن الإطار التحليلي المبني من فهم مسار عمليات الهدم والبناء التي تعرفها المجالات الحضرية، على أنها مؤشر على سعي النشاط الاقتصادي للحفاظ على ديناميكيته، عبر تشجيع الطلب العمومي عليه، وتجديد الأسطول السكني وتقوية البنية التحتية اللازمة له، وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين المطوّرين العقاريين وتمكينهم من منتجات جديدة تتلاءم مع حاجيات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع.

ولاستكمال مكونات الإطار التحليلي الذي نعتمده في الدراسة، وإلى جانب اعتبار المدينة، بوصفها مجالاً حضريًا، حقلاً تتفاعل داخله مختلف القوى الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل قدرات وسيطة متعددة ومعقدة[9]، تكسبها القدرة على احتلال موقع ضمن دورة إنتاج الثروة وتوزيعها، نستعين بما أبرزه نيل سميث من خلال نظرية فجوة الإيجار Rent Gap Theory. فقد بيّن كيف يمكن أن يتيح تطبيق إجراءات التجديد الحضري، داخل مناطق معينة بالمدينة للمطورين العقاريين، تحقيق أرباح إضافية، ناتجة من استثمارهم في الفرق بين قيمة العقارات قبل هدمها وقيمتها المحتملة بعد إعادة بنائها[10]. وتقوم هذه النظرية على وجود فجوة بين قيمة الإيجارات أو

(8) ينظر:

David Harvey, "The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession," *Socialist Register*, vol. 40 (2004).

(9) Saskia Sassen, *The Global City: New York, London, Tokyo* (Princeton: Princeton University Press, 1991), pp. 3–6.

(10) Neil Smith, "Gentrification and the Rent Gap," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 77, no. 3 (1987), p. 462.

العقارات في منطقة معينة، والقيمة التي تبلغها بعد خضوعها لسياسات التجديد الحضري وتقوية بنيتها التحتية. وغالبًا ما تستهدف هذه العمليات الأحياء العشوائية أو الناقصة التجهيز؛ نظرًا إلى انخفاض قيمة العقار والإيجار فيها مقارنةً ببقية الأحياء السكنية. وقد توجد في مناطق ذات جذب حضري نتيجة توفر مؤهلات طبيعية فيها مثل الشواطئ أو القرب من شبكة النقل؛ ما يغنيها عن بقية عناصر الجذب التي تتطلب استثمارات بعيدة الأمد. وفي ظل التحولات النيوليبرالية الرامية إلى تعزيز جاذبية المجال الحضري عبر برامج التجديد الحضري، يبرر أنصار التوجه إلى مثل هذه الاختيارات موقفهم بضرورة رفع القدرة التنافسية الاقتصادية للمدن، مقابل إعادة توجيه تدخل الدولة من دعم مباشر للعمال إلى دعم شروط الاستثمار من خلال تهيئة المدن وغيرها من الإجراءات الموازية[11]. وليست هذه الاختيارات بمعزل عن تكلفة انخراط الاقتصاد المحلي في الاقتصاد المعولم؛ إذ تكفّ الحكومات عن الاضطلاع بدور الضامن المباشر للحقوق الاجتماعية – بما فيها الحق في السكن والحق في المدينة والحق في الحفاظ على الانتماء إليها – ليتحوّل دورها إلى توفير الموارد الملائمة لتسهيل شروط الاستثمار وتوجيه الموارد العمومية إلى تحسين "جاذبية" المجال الحضري، من أجل إنشاء مشاريع عقارية واستثمارية كبرى، وتحديث البنية التحتية، وإعادة تأهيل النسيج المعماري والسكني وفق سياسات التجديد الحضري[12].

تُظهر الدراسات أن النتائج المترتبة على مثل هذا الاختيار غالبًا ما تفضي إلى إحداث تراتبات مجالية جديدة، لا على مستوى الأحياء أو المناطق المعنية داخل المدينة الواحدة فحسب، بل بين المدن كذلك. فاستبعاد ذوي الدخل المحدود خارج مناطق التجديد العمراني نتيجة الإجراءات الإدارية التي تحوّل الملكيات العقارية إلى آخرين (تراكم عبر الانتزاع) من جهة، وتجاوز أثمانها قدراتهم الإنفاقية (فجوة الإيجار) من جهة أخرى، هو استبعاد مجالي واجتماعي في الآن نفسه؛ ذلك أن من نتائجه حرمان الساكنة من المرافق والخدمات المُحدَّثة من جرّاء اعتماد التجديد الحضري، وكذلك حرمانها من ممتلكاتها. وقد تنتقل الساكنة بسبب هذه السياسات، من العيش في أحياء ناقصة التجهيز إلى مدن ناشئة (غير مكتملة التجهيز)؛ ما يجعلها تشهد تدنّيًا في مستوى عيشها. وبهذا الفهم، يقدم بول دافيدوف تحليلاً لمسارات الاستبعاد الاجتماعي المجالي باعتبارها تغيّب البعد الاجتماعي لدى تطبيق برامج التخطيط من الأعلى وفق توجهات السياسات النيوليبرالية. وهو يعتبر، بمعية طوماس رينر، أن هذه النماذج في التخطيط، بقدر تركيزها على الفوائد الاقتصادية وما تجلبه من استثمارات، تهمش السكان وتحرمهم من أحد أهم الحقوق؛ وهو الحق في الحفاظ على الملكية الخاصة للسكن. وكثيرًا ما ينتج من هدم الأحياء السكنية، ذات معدلات الكراء المتدنية، استبعاد سكانها إلى خارج

(11) Costanzo Ranci, "Neoliberalism and the European City: Reshaping the Competitiveness/ Social Cohesion Nexus," in: Gilles Pinson & Cristelle Morel Journel (eds.), *Debating the Neoliberal City* (London: Routledge, 2017), p. 139.

(12) ينصّ قانون المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري على أن المناطق المعنية بهذا التجديد لا تقتصر على المجال الحضري للمدينة العتيقة وحده، بل يمكن أن يتخذ رئيس مجلس الجماعة قرارًا يقضي بتعيين حدود مناطق أخرى يمكن أن يشملها، بهدف تثمينها وتحسين ظروف العيش والسكن فيها، وغيرها من الأهداف الواردة في المادة الثانية والعشرين من النص القانوني.

المدينة، وجعلهم زبائن للشركات العقارية التي تستفيد من إعادة إنتاج المجالات الطبيعية وتحويلها إلى مجالات حضرية؛ أي جعلها سلعًا قابلة للبيع والشراء وفق منطق السوق[13].

ويندرج هذا التحول في التخطيط، من وجهة نظر جيمي بيك وآدم تيكل، ضمن الاختيارات النيوليبرالية على مستوى تهيئة المجال، تلك التي تزيد من حدة التفاوتات الاجتماعية سواء بين الأحياء السكنية داخل المدينة نفسها أو بين المدن. وفي الحالتين، تؤكد استبعاد الفئات الاجتماعية المنخفضة الدخل إلى خارج المدن التي شملتها سياسات التجديد الحضري. وتعتبر مثل هذه الاختيارات نيوليبرالية؛ لأنها تجعل تدخل الدولة لا موجَّهًا نحو حماية الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، بل نحو تأمين شروط تراكم رأس المال، سواء عبر صياغة الأطر القانونية الملائمة، أو عبر المساعدة على انتزاع ملكيات العقار الخاصة، التي تعتبرها الحكومات عائقًا أمام تدفق الاستثمار، وتقوية البنى التحتية[14].

وفي هذا السياق، بالنسبة إلى ما يهم المغرب، تستند الدراسة إلى خلفية تاريخية تفسر سياسات التعمير الحديثة فيه، بداية من سنة 1912، وهو تاريخ إنشاء إدارة استعمارية للتعمير خلال فترة حكم المقيم العام هوبير ليوطي، وإن كانت موجهة أساسًا إلى تعمير المدن الأوروبية في المغرب والحفاظ على مدنه العتيقة[15]. أمّا ظهير 16 نيسان/ أبريل 1914، فقد تعلق أساسًا بتنظيم الأبنية والتصاميم الموضوعة لتهيئة المدن وتوسيعها والجبايات المفروضة على الطرقات[16]. ثم أسّس ظهير 13 آب/ أغسطس من السنة نفسها لانتزاع الملكية مستندًا إلى قانون فرنسي في الغرض صدر بتاريخ 21 نيسان/ أبريل 1914. وفي ظهير 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1920، جرى التنصيص على إيجاد أقسام ضمن مديرية الشؤون المدنية، تُعنى بإعداد مخططات المدن وإنجازها، بحيث تعاضد المديرية العامة للأشغال العمومية التي ظلت هذه المهمات حكرًا عليها حتى ذلك الحين[17]. وقد فتحت هذه التدابير والتنظيمات القانونية والإدارية الباب للانتزاع، لتكوين الرصيد العقاري والمضاربة به، وتحويل ملكيته من أيدي السكان المحليين إلى أيدي المستعمرين. ويشير أحمد مالكي إلى أن هذا السياق اتسم بأزمة في التخطيط العمراني، استغله المضاربون لاقتناء أراضٍ من الفلاحين غير العارفين بالقانون وبالتراتيب وبأحوال السوق العقارية وتزايد الطلب على السكن، ثم تجزئتها وبيعها قطعًا صغيرة بأثمان أعلى بكثير من سعرها الأصلي؛ أي باعتبار فجوة الإيجار والتملك، ومن دون أن تتدخل السلطات الفرنسية

(13) ينظر:

Paul Davidoff & Thomas A. Reiner, "A Choice Theory of Planning," *Journal of the American Institute of Planners*, vol. 28, no. 2 (1962), p. 103–115; Paul Davidoff, "Advocacy and Pluralism in Planning," *Journal of the American Institute of Planners,* vol. 31, no. 4 (1965), pp. 331–338.

(14) Jamie Peck & Adam Tickell, "Neoliberalizing Space," *Antipode*, vol. 34, no. 3 (2002), p. 389.

(15) أحمد مالكي، "التدخل العمومي في ميدان التعمير في المغرب"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2007–2008، ص 5.

(16) المرجع نفسه.

(17) المرجع نفسه، ص 6.

في ذلك، على الرغم من مخالفته للتراتيب القانونية التي كان يجري بها العمل آنذاك[18]. ومع إحداث مجلس أعلى للتعمير (قرار المقيم العام في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1945)، ونقل الإدارات المسؤولة عن التعمير والتهيئة الترابية والحضرية من إشراف إلى آخر (مديرية الشؤون السياسية، قرار المقيم العام بتاريخ 10 [كانون الثاني/] يناير 1946)، وإحداث إدارات مختصة (إحداث مديرية عامة للتعمير سنة 1955)، توالت التشريعات الخاصة بالتعمير وتدبير الرصيد العقاري (ظهير 30 [تموز/] يوليو 1952، ثم ظهير 30 أيلول[/ سبتمبر] 1953)، وجرى ترسيخ التوجهات التي أرستها مختلف القوانين السابقة (1914، 1933، 1937) فيما يهم انتزاع الملكية وفتح الأبواب لتسليع الملك العقاري، والمضاربة به والاستفادة من فجوات الاتجار والتمليك، وملاحقة تزايد الطلب على المجال للتحضر ومواكبة تضخم المدن وآثار الهجرة القروية[19]. وقد انتهت كل هذه التحولات التشريعية والتنظيمية وتطورات الاقتصاد السياسي للتصرف في الرصيد العقاري إلى وراثة مغرب ما بعد الاستعمار لهذه الظواهر المجالية الاجتماعية وكذلك الرؤى التدبيرية للمجال والتعمير الحضري. وتدل هذه المعطيات على أن الإطار النظري الذي وضعنا فيه دراستنا له مجسّدات تاريخية واجتماعية متجذرة ومتواترة في الواقع.

ثانيًا: سياسة التعمير في المغرب: من التشجيع على السكن في المدينة إلى تسليع العقار

أحلل في هذا القسم من الدراسة بعض قوانين التعمير وأمثلة التهيئة الحضرية الرسمية المغربية مستهدفين فهم تطور تعامل السلطات العمومية مع تدبير المجال. ويمكن توزيع تطور سياسات التعمير بالمغرب على ثلاث مراحل كبرى، وإبراز أهم عناصرها على مستوى المغرب. وأحلل في القسم الموالي من الدراسة ما يميز منها المرحلة الثالثة على مستوى مدينة الرباط التي تعتني بها الدراسة بصفة رئيسة. وسوف يكون التأطير الزمني لكل مرحلة معتمدًا على تواريخ إصدار مجموعة من القوانين والقرارات المرتبطة بالتعمير، ومدى تعميم تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، وعلى وقائع اجتماعية معينة مثل الهجرة الداخلية المغربية نحو المدن، وتزايد الطلب على الرصيد العقاري وتنوعه، والانتفاضات الحضرية، والانخراط المتزايد للاقتصاد المغربي في الاقتصاد الدولي المعولم. ولا ينبغي أن تُفهم تحولات السياسات الحضرية، باعتبارها تغيرات تقنية مرتبطة بأدوات التخطيط أو تحولات قانونية وتشريعية فحسب، بل باعتبارها، أيضًا، علامات على محطّات محددة على طريق تصاعد القيمة العقارية والاستثمارية للمجال الحضري، وتزايد الحاجة إلى اعتماد سياسات الاستحواذ على الرصيد العقاري وإنتاجه وإعادة إنتاجه ومراجعة الاعتراف الرسمي بالحق في ذلك المجال والتمتع به فعليًا. ولذلك، ومع أهمية التأطير الزمني، لا ينبغي رؤية هذه المراحل على أنها منفصلة عن بعضها، سواء من حيث سمات التعمير أو مدى

(18) المرجع نفسه، الهامش 21.

(19) المرجع نفسه، ص 6-8.

تعميمها على مجموع تراب المدينة المغربية، بل على أساس أن ما ترسمه من حدود هو تقسيم منهجي نضعه لإبراز أنماط التعمير المهيمنة خلال كل مرحلة، والوقوف على القرارات الكبرى التي ساهمت في الانتقال منها إلى أخرى.

1. المرحلة الأولى: التعمير القائم على التسامح مع الطلب الاجتماعي على الاستقرار في المدينة

تمتد المرحلة الأولى من سياسات تدبير المجال المغربية الرسمية من تاريخ الاستقلال (1956) إلى سنة 1984، ويمكن تسميتها مرحلة "التعمير القائم على التسامح مع الطلب الاجتماعي على الاستقرار في المدينة"؛ إذ قامت على منطق غير معلن، يمكن تلخيصه في سياسة "دع المهاجر القروي يستقر في المدينة". ففي ذلك الحين الذي كانت فيه المدن المغربية خاضعة لصيرورة التمدن السريع، سمحت السلطات بتأسيس أحياء سكنية بأكملها من دون أن تفرض على شاغلي عقاراتها اتّباع المساطر القانونية أو الضوابط التقنية الخاصة بالتهيئة والبناء. من منظور سوسيولوجي، وُصِف هذا النمط بـ"التعمير العفوي"، على حدّ تعبير عبد الرحمان رشيق؛ إذ لم يكن يتطلب أي تخطيط أو تهيئة مسبقة، بقدر ما كان تدبيرًا استعجاليًا استجابةً لطلب متزايد على السكن[20]. وبذلك كان خيارًا مبنيًّا على منطق تيسيري لما كان يحدث على الأرض، وينجزه فاعلون اجتماعيون مختلفون خارج نطاق قرار الهيئات الرسمية والسلطات العمومية ذات العلاقة. وقد زاد من الإقبال على هذا النمط من التعمير عدم رصد السلطات الإمكانيات المالية الكافية لتدبير قطاع السكن بالمدن من "جراء تقليص الميزانية المخصصة لدعم السكن خلال المخطط المعتمد خلال الفترة 1968–1972"، وبروز "المضاربات العقارية والارتفاع الحاد في أسعار الرصيد العقاري الحضري". وإزاء هذه الضغوط، اعتمدت السلطات استراتيجية التريث مع تفادي تشجيع معلن للاستقرار الحضري، وذلك حتى لا يتم تمكين كل الوافدين الجدد على المدينة من السكن القانوني الذي قد ينتج منه نشوء "بروليتاريا حضرية متمردة"، تصعب السيطرة عليها سياسيًا وأمنيًا[21].

في أواسط هذه المرحلة، انتقلت الدولة إلى منطق التدخل المباشر في إنتاج العقار الحضري عبر اقتناء الأراضي وتجهيزها، من خلال إحداث الصندوق الوطني لشراء وتجهيز الأراضي FNAET بموجب قانون المالية لسنة 1973. حاول الصندوق استثمار الأراضي المسترجعة والمشتراة الموجودة بضواحي المدن، لتلبية الطلب المتزايد على العقار والسكن فيها، وتشجيع الراغبين فيه باعتماد نظام التسبيق عبر دفعات مالية لاقتناء القطع التي جُهّزت لهذا الغرض. ولكن، على الرغم مما دل عليه هذا الصندوق من مؤشرات على بداية تدخل الدولة في تدبير المجال الحضري والتصرف في العقارات

(20) Abderrahmane Rachik, *Casablanca: L'Urbanisme de l'urgence* (Casablanca: Impr. Najah el jadida, 2002).

(21) ينظر:

Mohamed Naciri, "L'aménagement des villes et ses enjeux," *Maghreb–Machrek*, no. 118 (1987); Mohamed Naciri, "Politique urbaine et 'politiques' de l'habitat au Maroc: Incertitudes d'une stratégie," in: Françoise Métral (ed.), *Politiques urbaines dans le monde arabe* (Lyon: Maison de l'Orient, 1985).

القائمة فيه أو المبرمج إقامتها، فإنه لم يؤدِّ إلى قطيعة في نمط التدبير القائم. فقد استمرت دينامية التوسع الحضري قائمة على استيعاب الطلب الاجتماعي على السكن والرغبة في الاستقرار في المدينة، مع عدم إخضاعهما لمنطق تخطيط صارم، وخاصة ذلك المنطق الذي يشتغل من الأعلى إلى الأسفل. ولم تحقق هذه الخطوة "النتائج المنتظرة"؛ إذ لم يتجاوز الإنجاز الفعلي لهذا الصندوق، خلال المخطط الانتقالي (1978–1980)، تجهيز 5470 قطعة أرض صالحة للبناء من بين 43500 قطعة كانت منتظرة تهيئتها[22]. وفي المقابل، تشير بعض الدراسات إلى أن الإقدام على هذا الاختيار جعل الدولة، في وقت وجيز، أكبر مالك للرصيد العقاري الحضري، ولكن من دون قدرة على تجهيزه أو توفير شروط ميسرة للحصول على التمويلات المالية اللازمة له[23]. ومن منظور الاقتصاد السياسي للتدبير المجالي، كان الباب قد فُتِح، ولو على نحوٍ غير مباشر أو غير مقصود، لتشجيع الاحتكار والمضاربة؛ ما جعل حتى الطبقة الوسطى مضطرة إلى السكن في مجالات حضرية لا تستجيب لشروط التعمير ومساطره القانونية والتقنية[24].

من هذا المنظور، يمكن اعتبار انتفاضة 1981[25] بمنزلة نقطة تحول في علاقة الدولة بالسكن العشوائي وبتدبير التعمير. وقد تجلى ذلك عبر إحداث الوكالة الحضرية للدار البيضاء (1984) التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة الداخلية؛ وهو مؤشر دال على تبني مقاربة أمنية في تدبير المجال مع ميل أكثر إلى المواكبة والمراقبة، من دون التخلي عن نمط التعمير العفوي المسموح به. ونتيجة لذلك، وبالموازاة مع هذه الإجراءات الرقابية، ظل النمو الحضري والتهيئة المجالية يتمّان عفويًّا وبمبادرة من السكان استجابة لحاجاتهم الطبيعية سواء في مجال السكن أو في ضمان الانتماء إلى المدينة، بصرف النظر عن مدى احترام المقتضيات القانونية أو الشروط التقنية المطلوبة رسميًا. أما بالنسبة إلى السلطات، فبقدر ما كان الهاجس الأمني هو المحدد لمعظم تدخلات أجهزة الدولة في النسيج العمراني، فإنه لم يكن لديها أيّ تصور للتخطيط الحضري في المدينة[26].

ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات لم تكن إشارة إلى تعديلات في منطق تدخل السلطة في التدبير المجالي الحضري فحسب، بل شكّلت، أيضًا، علامات على بداية التفكير في إحداث أدوات جديدة

(22) Michel Chretien, "Le Financement de l'Habitat au Maroc," *World Bank*, Report, no. UDD 32 (June 1981) p. 18.

(23) Abdelghani Abouhani, "Le pouvoir local et l'espace urbain au Maroc: Le cas de Tabriquet–Nord à Salé," Thèse de doctorat d'Etat en droit public, Université Mohammed V, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales – Rabat (1988) p. 162.

(24) Mohamed Naciri & Mohamed Ameur, "Urbanisation clandestine au Maroc: Un champ d'action pour les classes moyennes," *Revue Tiers–Monde*, vol. 26, no. 101 (1985), p. 83.

(25) خلال حزيران/ يونيو 1981، أعلنت الحكومة المغربية فرض زيادات في أسعار المواد الأساسية من دقيق، وسكر، وزيت، وحليب، وزبدة، وذلك بعد زيادات أخرى كانت على التوالي في سنتَي 1979 و1980. ودعا المكتب التنفيذي للكونفدرالية المغربية للشغل إلى إضراب عام احتجاجًا على الزيادة في أسعار عدد من السلع الغذائية، فردت الحكومة باعتقال الكاتب العام للنقابة ومعه بعض أعضاء المكتب التنفيذي، ومناضلين نقابيين آخرين. وفي يوم 20 حزيران/ يونيو، واجهت الفرق الأمنية والعسكرية المتظاهرين في الدار البيضاء، واستخدمت الرصاص الحي، فسقط كثير من الموتى والجرحى في صفوف المتظاهرين.

(26) عبد الرحمان رشيق، "السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب"، **عمران**، مج 5، العدد 18 (خريف 2016)، ص 18.

للمراقبة المجالية الحضرية والضبط العقاري، وذلك على خلفية مشاركة أبناء الأحياء الفقيرة وغير المهيَّأة والعشوائية في انتفاضة الدار البيضاء سنة 1981.

2. المرحلة الثانية: تعمير المراقبة والضبط الاجتماعي

مثّلت هذه الإجراءات إرهاصات أولى للانتقال إلى المرحلة الثانية من تاريخ التعمير في المغرب ما بعد الاستعماري، والتي بدأت سنة 1984 مع تأسيس الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق ANHI وإلحاق تدبير قطاع التعمير برمته بوزارة الداخلية سنة 1985. وبذلك تكون كل هذه الإجراءات قد دشّنت انتقالاً نحو "تعمير المراقبة والضبط الاجتماعي"، فقد أصبح السكن الصفيحي أو العشوائي إحدى أولويات التدخل المباشر للدولة؛ لأنها فضاءات محتملة للتوتر الاجتماعي، على حد تعبير عبد الغاني أبو هاني[27].

وقد اتّسم هذا السياق بزيادة الطلب على السكن الحضري لا سيما في مدينة الرباط؛ إذ قُدّرت الحاجة الإضافية بنحو 50 ألف وحدة سكنية، من بينها 42 ألف وحدة موجهة إلى السكن المنخفض التكلفة[28]. وضمن هذا الإطار، تبنّت السلطات العمومية مبدأ الحفاظ على النسيج المعماري القائم، من خلال إدماج الأحياء غير المهيكلة في النسيج الحضري بدلاً من تعويضها بمجالات عمرانية جديدة[29]. واعتمدت خيار إعادة هيكلة الأحياء السكنية "العشوائية" بدلاً من الاقتصار على هدمها أو إزالتها، والبحث عن حلول تقنية وإدارية مبتكرة لمواجهة التوسع العمراني غير المنظم، والسعي لخفض تكاليف إنتاج السكن والتجهيزات الأساسية. وكان هذا التوجه مُتَّسقًا مع توصيات الإعلان العالمي للمستوطنات البشرية الذي انعقد سنة 1976، وسُمّي بإعلان فانكوفر Déclaration de Vancouver[30]، ولكنه وفي الآن نفسه، مثّل مدخلاً آخر لتعزيز دور السلطة المركزية في تدبير المجال الحضري. ولم يعتمد هذا الاختيار منطق التراكم عبر مصادرة أراضي سكان هذه الأحياء، أو ترحيلهم إلى خارج المدينة، بل تُركوا بمناطق سكناهم مع السماح لهم بإدخال التجهيزات اللازمة لتحسينها[31].

وعلى الرغم ممّا حققه هذا البرنامج الذي سُمّي "برنامج التنمية الحضرية" وجرى اعتماده على مستوى أربع مدن مغربية، فإنه لم يحقق كل أهدافه المعلنة، فقد نُفِّذ البرنامج في مدينة الرباط على

(27) Abdelghani Abouhani, "Urbanisation, habitat spontané et mouvement sociaux au Maroc," in: sous la Abdelghani Abouhani (dir.), *L'État et les quartiers populaires au Maroc: De la marginalisation à l'émeute, Habitat spontané et mouvements sociaux* (Dakar: Codesria, 1995).

(28) Banque Mondiale, *Projet d'aménagement urbain à Rabat. Rapport de la mission d'évaluation*, Rapport no. 1800–40R (1978), p. 5.

(29) Ibid., pp. 55–57.

(30) انعقد مؤتمر المجتمعات الإنسانية، أول مرة، بمبادرة من الأمم المتحدة لمناقشة قضايا السكن والتعقيدات التي ترافقه سنة 1976 بالمدينة الكندية فانكوفر، وسُمّي الإعلان الصادر عن المؤتمر إعلان فانكوفر ويتداول تحت تسمية الإسكان 1، Habitat I.

(31) Mohamed Benlahcen Tlemçani & Rufin Missamou, "Habitat clandestin et insalubre au Maroc: Vers une stratégie d'intervention plurielle," *Les Annales de la recherche urbaine*, no. 86 (2000), pp. 114–115.

مستوى أحياء سكنية عشوائية ثلاثة هي: الرشاد، والفرح، وأبي رقراق. وجرى إلزام كل من يرغب في البناء الحصول على تصميم ورخصة. وشهد الحي تطويرًا ملحوظًا في بنيته التحتية، وتغيير شكل المساكن من البناء الصفيحي إلى البناء بالإسمنت، وربطها بشبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية. وفي منطقة التقدم، أُنشئ حي صناعي لتوفير فرص الشغل للسكان، وجرى تمكينهم من قروض ومساعدات لبناء مساكنهم بأنفسهم. ولكن، بدعوى عدم استكمال الإجراءات الإدارية، ظلت التسوية القانونية لأوضاع الحي السكني العقارية، وخصوصًا تمكين ساكنته من الحصول على شهادات نهائية لملكية الأرض ورخصة السكن، من دون إنجاز[32]. وبذلك اقتصر دور الجهات المختصة على منح الرخص والتصاميم، من دون متابعة تنفيذ المشاريع أو تمويلها[33]. ونتيجة لذلك، بقيت الأحياء السكنية الثلاثة خارج الأسطول السكني الرسمي؛ نظرًا إلى عدم تسوية أوضاعها العقارية من الناحية القانونية[34]. وحتى على المستوى الرمزي، بقي تغيير اسم أحد الأحياء من دوار الدوم، إلى حي أبي رقراق إجراءً لطمس الدلالة السيميولوجية للاسم القديم، من دون تحسينات ملحوظة.

ولم يكن هذا يعني أن مقاربة جديدة اعتُمِدت، وأن السلطات كفّت عن النظر إلى الحي العشوائي على أنه مجال يوفر سكنًا بصفة استعجالية للوافدين من أجل تيسير الاعتماد عليهم بوصفهم قوة عمل داخل المدينة، بل تواصل التعامل معه على أنه بؤرة توتر اجتماعي محتملة؛ ما قاد إلى تركيز الخيارات الجديدة على تعزيز إمكانيات السلطة في ممارسة الرقابة على البناء داخل المدينة. وذلك هو ما نسميه التعمير بحسب منطق المراقبة والضبط الاجتماعي. وفي هذا الصدد، عُمِّم إحداث الوكالات الحضرية على المراكز الحضرية الكبرى بالمغرب[35]، وأُخضعت كبرى قرارات التعمير والتخطيط لوصاية وزارة الداخلية بالتوازي مع جعل فرض النظام والأمن من أجل تحقيق السلم الاجتماعي إحدى أولويات السياسات العمومية الحضرية، وتُركت مسألة التخطيط الحضري جانبًا[36].

في هذا السياق، كانت تجربة إعادة هيكلة دوار الكورة تجربة استثنائية، على الرغم من إهمال دور الاقتصاد غير المهيكل فيها في تأمين دخل للسكان[37]. فقد مكّنت السلطات العمومية الساكنة من

(32) Ali Guiri, "Restructuration et intégration: Le cas de l'habitat dans le projet de développement urbain de Rabat," Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme d'étude supérieures en Aménagement et Urbanisme, sous la direction du professeur Mohamed Naciri, Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, Rabat, Janvier, 1986, p. 12.

(33) بوجمعة رويان، "من تاريخ الأحياء الهامشية لمدينة الرباط: دوار الدوم من النشأة إلى مستهل الثمانينات من القرن العشرين"، في: عبد الرحمن المودن [وآخرون]، **دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب** (الدار البيضاء: منشورات المختبرات، 2011)، ص 220.

(34) Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) & Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), *Le droit au développement au Maroc: Entre Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels et Objectifs du Millénaire pour le Développement* (July 2010), p. 20, accessed on 14/7/2025, at: https://acr.ps/hBybH6h

(35) الكنوني.

(36) Abouhani, p. 5.

(37) Françoise Navez–Bouchanine, "Évolution de la politique urbaine et résorption des bidonvilles au Maroc: Succès et avatars de la maitrise d'ouvrage sociale, " *Revue internationale des sciences sociales*, no. 193–194 (2007), p. 419.

الحفاظ على سكنها بالمنطقة نفسها، ولم تلجأ إلى ترحيلها إلى الضواحي أو إخراجها من المجال الترابي لمدينة الرباط، كما كان الأمر بالنسبة إلى سكان دوار الكرعة المجاور له. وبقي سكان الأحياء الثلاثة المذكورة يعيشون في ظروف سكنية غير لائقة، تتميز بالكثافة المرتفعة، والأزقة الضيقة، والوضع القانوني غير الواضح الذي يُقيّد إمكانيات المطالبة بالحق في السكن الدائم بالمنطقة نفسها. ومع أن قانون 1992[38] كان إحدى علامات هذه المرحلة على مستوى الضبط المحكم لسياسات التعمير ومساطره القانونية، فقد ظل أكثر من نصف المساكن التي أُنجزت بين سنتَي 1994 و2004، يفتقر إلى التجهيزات الأساسية، وشُيّد أكثر من ثلاثين في المئة من البنايات المنجزة سنويًا في المجال الحضري فوق أراضٍ فلاحية بضواحي المدن من دون أي إطار للتهيئة أو التخطيط[39]. وبذلك، ظلّ التعامل مع التخطيط الحضري في جوهره بمنزلة ردٍّ الفعل على الانتفاضات الحضرية أو تحسبٍ لها، وانحصر في تشديد المراقبة على البناء العشوائي وحصر انتشاره في مناطق محددة، على الأقل كما تظهره بعض المناطق كابن مسيك – سيدي عثمان بمدينة الدار البيضاء[40]. وقد دفعت هذه النتائج السلطات العمومية إلى التفكير في إعلان تأسيس مدن جديدة، تُخصّص لاستيعاب الطلب المتزايد على العقار الحضري للسكن ولغيره من الاستعمالات معًا. وتعني هذه النتائج أن سياسات التعمير ظلت حبيسة منطق آحادي لم يضف إلى منطق تعمير الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على الحق في السكن في المدينة إلا مشروطية مضاعفة الإكراهات؛ بما جعله آلية من بين آليات أخرى للسيطرة الاجتماعية، وفق ما ذهبت إليه لمياء زكي[41].

3. المرحلة الثالثة: التعمير المخطط من الأعلى

جرى الإعلان عن مبادرة تأسيس خمس عشرة مدينة جديدة (2004)[42]، ثم عن برنامج وطني لـ "مدن من دون صفيح" (2006)[43]، وهما أهم برنامجين تأسيسيّين لمرحلة جديدة من التعمير وفق منطق التخطيط من الأعلى Top–down Planning. وتتمثّل الخصائص الرئيسة لهذا النمط من التعمير في حرص المصالح الرسمية على حصر كل سياسات تدبير السكن وتوظيف الرصيد العقاري الحضري

(38) المملكة المغربية، "القانون رقم 90–012 المتعلق بالتعمير"، **الجريدة الرسمية**، العدد 4159، 1992/7/15، ص 887.

(39) Banque Mondiale, Royaume du Maroc, ministère de l'Intérieur & ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace, *Manifeste pour la ville: Stratégie Nationale pour le Développement Urbain* (Septembre 2008), p. 9. (Unpublished)

(40) Abderrahmane Rachik, "Ben M'Sik–Sidi Othmane: De l'urbanisation subie à l'urbanisation volontaire," *Lamalif*, vol. 185 (1987), pp. 42–43.

(41) Lamia Zaki, "L'action publique au bidonville: L'état entre gestion par le manque, 'éradication' des kariens et accompagnement social des habitants," *L'Année du Maghreb*, II (2005–2006), p. 1.

(42) Oumnia Dib, "Villes nouvelles: Entre aspirations et enjeux," *Revue Droit et Société*, no. 4 (2021–2022), pp. 22–35, 30.

(43) Banque mondiale, Maroc, *Programme 'Villes sans bidonvilles'* – Rapport de l'analyse d'impact social et sur la pauvreté (Washington/ Rabat: juin 2006), p. 3.

بين يديها[44]، إضافة إلى الحرص على محو السكن الصفيحي وإعادة إنتاج المجال الحضري نفسه وفق رهانات جديدة لها علاقة بتقوية التنافسية الحضرية، وجذب الاستثمار، وإعادة النظر في الأدوار التي يمكن أن يساهم بها العقار الحضري في ذلك. وقد تعزز هذا التوجه، مع صدور القانون المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري (2016)[45]، الذي وسّع نطاق التدخل ليشمل الأحياء غير القانونية، ومجالات حضرية قائمة وكانت قد خضعت لإعادة الهيكلة وإعادة التملك العقاري. ويمثل هذا التحوّل انتقالاً من تركيز الاستراتيجية الحكومية على إدارة أزمة السكن إلى إعادة إنتاج المجال الحضري، من خلال إعادة صياغة المدينة نفسها وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية، تضعها السلطات الرسمية المسؤولة، وتفرضها على مختلف القوى الاجتماعية والسياسية.

ولا يقتصر هذا النمط من التخطيط على تأهيل حي سكني كان يُصنّف ضمن النسيج الحضري العشوائي أو الناقص التجهيز، بل إنه يعيد النظر في مورفولوجية المدينة كلها، وبما يشمل مثل هذه الأحياء السكنية، وكذلك بعض المناطق الحضرية التي كانت غير معنية بأي برنامج تأهيل حضري سابق. وبذلك عبّر هذا التحول عن تغيّر نوعي في تصور الدولة لوظائف المجال الحضري ولتلك التي يمكن أن تؤديها المدينة المغربية بصفة عامة، من خلال إعادة النظر في نمط التهيئة وفي ملكية الأرض، وفي توظيفها ضمن رؤية اقتصادية سياسية محددة. وقد حدث هذا التحول في الاقتصاد السياسي للتعمير من خلال تعزيز المنطقَين الأساسيين اللذين تضعهما هذه الدراسة في قلب التحليل؛ وهما: "التراكم عبر انتزاع الملكية" من جهة، وتجسيد "نظرية فجوة الإيجار" من جهة أخرى. وهذا ما يميز المرحلة الحالية من التعمير في المغرب، التي بدأت تتضح ملامحها على نحوٍ جلي، بعد فترة الحجر الصحي الذي عرفته البلاد من جرّاء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) (سُجّلت أول إصابة في 2 آذار/ مارس 2020).

أمّا بالنسبة إلى مدينة الرباط، فقد عكس تصميم التهيئة الذي صدر في 24 شباط/ فبراير 2025[46]، على نحو جليّ أن هذا الاختيار يشملها؛ إذ ينصّ على أن مجموعة من أحيائها ومناطقها السكنية تشملها برامج إعادة الهيكلة وسياسات التجديد الحضري، عبر طرائق مختلفة، وسواء أكانت ساكنتها تمتلك وثائق قانونية تُثبت ملكيتها للعقارات والمساحات التي تشغلها أم لا. وفي ما يخصّ الأحياء

(44) على الرغم من تعدد المتدخلين في مجال التعمير بين الوزارة الوصية والوكالات الحضرية والجماعات الترابية والسلطات المحلية، فإن آليات إعداد وثائق التعمير والتصديق عليها تكشف استمرار تمركز القرار العمراني لدى الدولة، بما يجعل إنتاج المجال الحضري أقرب إلى نموذج "التعمير من الأعلى" منه إلى تدبير ترابي قائم على اللامركزية الفعلية. وندرج على سبيل المثال نموذج بناء مدينة تامسنا؛ إذ أُحدثت هذه المدينة "في غياب أي اتساق مع توجهات وثائق إعداد التراب الوطني والتعمير، وذلك لكون المخطط الوطني لإعداد التراب، الصادر سنة 2002، لم يوصِ بإحداثِ مدنٍ جديدة، كما أن التصاميم الجهوية لإعداد التراب، لم تأخذ هذه المدن الجديدة بعين الاعتبار في توجهاتها وإسقاطاتها المجالية". ينظر: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات، "المحاور الرئيسية للتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024"، (تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)، ص 60، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVKs8

(45) المملكة المغربية، وزارة العدل، مديرية التشريع، "المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري"، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVKop

(46) المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية، النشرة العامة**، السنة 114، العدد 7381، 2025/2/24، في: https://acr.ps/hBxVKkG

السكنية "غير القانونية"، فقد نصّ تصميم التهيئة على ضرورة التدخل الحكومي القوي والعاجل فيها من شأنه أن "يُحسّن من جودة الحياة ويُعزّز الأمن المجالي، مع الحرص على احترام مصالح الساكنة الأصلية وعدم الإضرار بحقها في الاستقرار"[47].

ثالثًا: مختبر الرباط للتجديد الحضري: من تمليك العقار للخواص إلى تأميمه

يقتضي اتخاذ مدينة الرباط مثالاً للتحليل توفير عناصر إثبات تُبيّن أن التحولات التي تشهدها تجسد المرحلة الثالثة من التعمير في المغرب، فضلاً عن التحقق مما إذا كانت الإجراءات المعتمدة في هذا السياق قد قوّضت السيرورات التقليدية لإنتاج المجال، التي كانت تتم بوسائل ذاتية، وإن كانت غير قانونية أو غير رسمية، عبر الضغط المباشر أو غير المباشر على السلطات المعنية، أو التحايل على القانون، أملاً في الحصول لاحقًا على التسوية القانونية للعقار أو السكن، بما يضمن الاستقرار النهائي في المدينة.

فهل كفّ المجال في المنطقة التي ندرسها من مدينة الرباط عن أن يكون ناتجًا من سيرورة مجتمعية تخضع لأشكال متعددة من التفاوض حول شكل متوافق عليه للتهيئة يستوعب حاجات مجموع الفاعلين فيه، الرسميين وغير الرسميين، على حد السواء أو حد التقارب على الأقل؟[48] ومن منظور الاقتصاد السياسي لحركة تملك الفئات الاجتماعية للمجال واستغلالها له، هل كفّ عن أن يكون منتجًا اجتماعيًا، يخضع للتفاوض من أجل التوفيق بين حاجيات قاطنيه وحاجيات مختلف القوى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ذات المصلحة فيه؟

1. الملامح العامة للتجديد الحضري في الرباط

أظهرت سياساتُ التهيئة الحضرية في مدينة الرباط، التي تتجسد في تصميم التهيئة، ملامحَ شكل جديد من تدبير المجال الحضري، يهدف إلى استعادة جزء من العقار الحضري الخاص، وإدراجه ضمن أملاك الدولة (سواء ملكها الخاص أو ملكها العمومي)، وتغيير مورفولوجية المدينة بالسماح في الزيادة في عدد الطوابق المبنية في مناطق معينة إلى حدود ستة طوابق. ويمكن حصر أهم محددات هذا الاختيار في بعدَين أساسيَين:

- يرتبط البعد الأول بتوسيع الوعاء العقاري المخصص للملك العمومي بتوسعة الشوارع العمومية أو إحداث شوارع أو أزقة جديدة أو مساحات خضراء. فعلى سبيل المثال سيتم ضمن هذا البعد انتزاع ملكية خمسة عشر هكتارًا من الملكية الخاصة وإدراجها ضمن الملك

(47) المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مشروع تصميم تهيئة الرباط، ص 49.

(48) Henri Lefebvre, "Réflexion sur la politique de l'espace," *Espaces et sociétés: Revue critique internationale de l'aménagement de l'architecture et de l'urbanisme*, no. 1 (1970), p. 4.

العمومي للدولة من جرّاء توسعة شارع رئيس واحد بالمدينة[49]. وهي العملية نفسها التي سيعرفها أكثر من عشرين شارعًا ستشملها، على مراحل، التوسعة أو الإحداث وفق تصميم التهيئة الجديد.

• يرتبط البعد الثاني بانتزاع ملكية عقار حضري من الخواص بحيث يتحول إلى الملك الخاص للدولة أولاً، ثم تتم إعادة رصده لتوطين استثمارات ومشاريع عقارية وسياحية جديدة كلّيًّا. وضمن هذا البعد سيتم، مثلاً، تحويل سبعة هكتارات وستين آرًا من أراضٍ كانت في ملكية الخواص إلى الملك الخاص للدولة على مستوى حيز مجالي بمنطقة السانية الغربية بحي المحيط على الشاطئ الأطلسي[50]، وهدم العمارات المشيدة بها (كما توضح الصورة 1). وقد بُرّر ذلك باعتبارها منطقة استراتيجية يمكن أن تساهم في جلب الاستثمار وإحداث بنية إنتاجية تلائم الهوية المرتجاة لمدينة الرباط، و"إعادة التصالح مع البحر" على غرار مشروع تهيئة ضفة أبي رقراق الذي كان من بين أهدافه مصالحة المدينة مع النهر الذي استُخدم اسمه في تسمية المنطقة–المشروع.

وتطبيقًا لمقتضيات تصميم تهيئة مدينة الرباط، تتميز الإجراءات التي بدأ تطبيقها في منطقة السانية الغربية، بتجاوز إعادة تهيئة المجال، لتمتد إلى توفير الشروط المجالية المناسبة لبناء هويات سوسيومجالية مغايرة للتي كانت، ومراجعة ما كانت فئات سكانية عريضة تعتبره "حقوقها" سواء في الحفاظ على السكن أو في الانتماء إلى المدينة. وقد طبّق ذلك على الرصيد العقاري الحضري الذي كانت به أحياء الصفيح (حي كيش الوداية) التي يعود أغلبها إلى ملكية قبائل كيش الوداية، حيث هجّرت منها 3300 أسرة، من بينها 1415 أسرة كانت بدور الصفيح[51]. وتنسحب هذه الإجراءات أيضًا على تهيئة ضفة أبي رقراق[52] التي ترتب عليها تغيير في تركيبة مالكي المجال أو مستغليه الأصليين وترحيلهم إلى المنطقة الخلفية لواجهة هذا المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن حي العكاري، المجاور لمنطقة السانية الغربية، سيتم إخضاعه هو أيضًا لبرنامج التجديد الحضري، كما تشير إلى ذلك الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، وذلك على مساحة تُقدّر بـ 65 هكتارًا[53].

(49) ينظر: المملكة المغربية، "إعلان عن إيداع ونشر مشروع قرار يعلن أن المنفعة العامة تقضي بتخطيط حدود الطرق العامة المعينة فيها الأراضي المراد نزع ملكيتها لإحداث وربط وتوسعة الطرق والأزقة"، **الجريدة الرسمية**، العدد 5861، 2025/2/26، ص 5348–5375.

(50) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية أملاك الدولة، "إعلان بإيداع ونشر مشروع قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية يقضي بالتخلي عن ملكية العقارات اللازمة لتطوير المجال الحضري بجماعة الرباط"، **جريدة العلم**، العدد 26077، 2025/8/6.

(51) Soraya El Kahlaoui, "Claiming Their Right to Possess: The Guich Oudaya Tribe's Resistance to Land Grabbing," *The Journal of North African Studies* (January 2022), p. 8.

(52) أمزيان، ص 107.

(53) ينظر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، التجديد الحضري لحي العكاري بمدينة الرباط، شوهد في 2026/7/9، في: https://acr.ps/hBy9aIp

الصورة (1)
هدم جزئي لجميع الشقق بالعمارة في انتظار هدم العمارة كلها

المصدر: من تصوير الباحث، 2025/12/11.

إن ما نتج من هذه الإجراءات هو إعادة تحديد هوية المنتفعين منها، اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وهم بالضرورة ليسوا أصحاب الملكيات الحالية أو قدامى القاطنين بهذه المناطق أو مالكي أراضيها. إنه انتزاع للملكية أو لحق التمتع بالحق في الإقامة، يُنتج استبعادًا مجاليًا تدريجيًا للفئات الاجتماعية التي ليست قادرة على مواكبة هذه التحولات لما سينتج منها من ارتفاع في أسعار العقار؛ أي فجوة التملك أو الإيجار. ويمكن أن يفهم من ذلك أن برامج التخطيط والتجديد الحضريَين الأخيرة، لا تندرج فقط ضمن منطق إعادة تصميم مدينة بمواصفات معينة وبشوارع كبيرة وجعلها منصات لاستقبال استثمارات جديدة، بل بوصفها أيضًا مسارًا يعاد من خلاله تحديد من يستطيع الاستمرار في السكن والعيش بمدينة الرباط، ومن يجد نفسه مجبرًا على السكن خارجها؛ إذ سوف تنتزع منه ملكيته، فيتم تجريده منها لتتحول إلى رصيد مالك آخر يتراكم رأس ماله العقاري من خلال مصادرته من بين أيدي الأول. وذلك هو ما مورس ضمن ما عرفته تهيئة ضفة أبي رقراق من إجراءات؛ ذلك أن توفير الوعاء العقاري "الضروري" لإنجاز مخطط تهيئتها تطلّب تهجير ما لا يقل عن 22000 نسمة من المجال[54].

2. تسليع الرصيد العقاري وإعادة النظر في الحقوق

وضع تصميم التهيئة تحت عنوان برنامج للتنمية الحضرية. وتظهر ملامحه العامة كما رسمناها متساوقة، في بعض جوانبها، مع تأكيد هيرناندو دي سوتو أهمية حصول سكان الأحياء العشوائية

(54) أمزيان، ص 101.

على وثائق الملكية الخاصة، باعتبار ذلك مدخلاً لتحويل أصولهم العقارية "الميتة" إلى رأس مال قابل للتداول ضمن سوق العقار الرسمي[55]. وتسمح هذه الوثائق بدمج الأصول العقارية الموجودة في هذه الأحياء السكنية، ضمن المنظومة الاقتصادية وتداولها وفق قيمتها الحقيقية؛ ما يترتب عليه توليد عائدات مالية إضافية قد تمكّن الساكنة من تحقيق الحراك السكني. غير أن هذا ليس ما يحدث في إطار تطبيق سياسات التجديد الحضري على مستوى حي المحيط بمنطقة السانية الغربية، كما تُبيّنه الصورة (2)، أو كما ترد الإشارة إليه في الوثيقة الرسمية لتصميم التهيئة بشأن الأحياء السكنية المصنفة عشوائية، مثل حي أبي رقراق، وحي الرشاد، وحي الفرح؛ إذ تُعد هذه الأحياء، وفق الوثيقة، مناطق تستدعي تدخلاً قويًا من الدولة من أجل ما يُسمى "تسوية أوضاعها"، وتهيئة الفرصة لإعادة إسكان سكانها في مدن بعيدة، مثل تامسنا، والفردوس، وعين عودة.

الصورة (2)

مشروع الشريط الساحلي بمنطقة السانية الغربية بالرباط

المصدر:

"Projet de la Corniche – Rabat, Morocco," Base 4, accessed on 5/6/2025, at: https://acr.ps/hBxVKKL

يشمل مثال التصميم عمليات الهدم داخل مناطق التجديد الحضري، والانتقال من الانتشار الأفقي للمدينة إلى التعمير العمودي بالمناطق القريبة من أغلب شوارعها الكبرى، عبر السماح ببناء ستة طوابق بدلاً من طابق واحد أو ثلاثة حاليًا، واعتماد تقسيم مجالي جديد يميز بين مناطق حضرية مختلطة، ومناطق مشمولة بسياسات التجديد الحضري، ومناطق خاصة بالأنشطة الاقتصادية والخدماتية، ومناطق للتنمية المندمجة[56].

(55) Hernando de Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books, 2000), p. 50.

(56) تجدر الإشارة إلى أن تصميم التهيئة يستثني بعض المناطق التي لها تصاميم تهيئة خاصة بها، كالمدينة العتيقة ومناطق التوسع العمراني في اتجاه جنوب مدينة الرباط على طول وادي أبي رقراق وصولاً إلى الجماعة الترابية أم عزة، والمناطق المدرجة ضمن إطار التراث العالمي. ينظر: المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مشروع تصميم تهيئة الرباط، ص 7.

وضمن تصميم التهيئة الجديد، تمثّل إعادة تهيئة منطقة السانية الغربية ZP1 أحد التدخلات المرتبطة بالتجديد الحضري، وهي تشمل إنشاء مركب عمراني يمتد على مساحة 20 هكتارًا وبرامج متعددة الوظائف تشمل مباني سكنية مصنفة ضمن المباني العالية الجودة البيئية، ومرافق فندقية، ومساحات خضراء وتجهيزات عمومية. ويُرتقب أن تُسهم هذه المشاريع في الرفع من قيمة المنشآت العقارية بالمنطقة، سواء على مستوى أسعار البيع أو الإيجار. وفي مقابل ذلك، لاحظنا، من خلال الشهادات الميدانية، أن هذا التحول يثير العديد من المخاوف عند ساكنة المنطقة كما لدى هذه السيدة التي غادرت المسكن الذي كانت تؤجره وقطنت به أكثر من ثلاثين سنة: "كيف يمكنني أن أجد مسكنًا آخر بمدينة الرباط؟ لن أستطيع إيجاد مسكن للإيجار بنفس الثمن الذي كنت أدفعه كل شهر، وأداء في نفس الوقت أقساط الدين لتسديد المبلغ التكميلي مقابل الشقة التي وعدونا بالحصول عليها. أنا لا أستطيع العيش في مدينة أخرى لا أعرف فيها أيّ أحد. حياتي كانت بمدينة الرباط، وأولادي يدرسون هنا، وعملي هنا وعلاقاتي الاجتماعية كلها مرتبطة بهذا المكان"[57].

كانت بوادر هذا الاختيار قد بدأت وإن بكيفية مختلفة، مع مشروع تهيئة حي الرياض (انطلق في سنة 2025 ويستهدف أفق سنة 2030، تاريخ تنظيم كأس العالم لكرة القدم في المغرب)، وهو ما يمكن اعتباره تطبيقًا لآلية "التراكم عبر الانتزاع"؛ إذ نُزعت أراضٍ من قبيلة الكيش مقابل تعويضات إمّا مادّية أو عبارة عن بقع أرضية أو شقق سكنية خارج مدينة الرباط[58]؛ ذلك أن سمات التعامل مع العقار الحضري بمنطقة السانية الغربية، سيشمل العقار الحضري الذي يضم عمارات سكنية حديثة البناء، والذي يتمتع بملكية خاصة لا لبس فيها.

ويهدف هذا الاختيار، وفق ما ينص عليه تصميم التهيئة، إلى "تعزيز المهام الإدارية والثقافية والسياحية والخدمية والتجارية والبحثية والابتكارية والمعرفية للعاصمة"[59]. ولكن في الحقيقة ينتج منه تسليع العقار الخاص الموجود بالمناطق المشمولة ببرامج التجديد الحضري، لإعادة بناء مساكن ومشاريع استثمارية بدلًا من البنايات التي هُدمَت. ويتولى هذه المشاريع، في الغالب، المطورون العقاريون، بما يخدم مصالح رأس المال بصنفَيه العمومي أو الخاص سواء عبر إضافة زبائن جدد أجبروا في النهاية ولو "بالتراضي" على المغادرة إلى مدن أخرى خارج الرباط، أو لفائدة شركات الأشغال الكبرى التي ستسند إليها إعادة تهيئة البنى التحتية بالمناطق التي خضعت للتجديد الحضري. ومما يؤكد ترابط مصالح رأس المال العمومي ورأس المال الخاص أن التجديد يتم بتمويل مالي عمومي وقروض مالية دولية، وغالبًا ما تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، عبر نقل المزيد من الخدمات الاجتماعية في المدينة إلى القطاع الخاص؛ أي عبر تسليعها أيضًا. ويعني ذلك، أن إعادة تهيئة المجال الحضري تنطوي، من منظور الاقتصاد السياسي النقدي، على تعزيز سلطة رأس المال لفائدة تحقيق المزيد من

(57) المرجع نفسه، ص 29.

(58) El Kahlaoui, p. 7.

(59) Ibid., p. 15.

النفوذ والأرباح[60]. إضافة إلى ذلك، إنها تعمل على توسيع الفجوة الطبقية، بإعادة إنتاج المزيد من التفاوتات الاجتماعية؛ إذ يدفع بالفئات الفقيرة نحو السكن في أطراف المدينة، ودمجها في الاقتصاد الرسمي بشروط تسهم في استمرار تبعيتها الاقتصادية[61].

3. منطق دفاع الساكنة عن الحق في الحفاظ على الملكية الخاصة

تزامن إصدار تصميم التهيئة الجديد في **الجريدة الرسمية** مع بدء المفاوضات بين السلطات المحلية والسكان المقيمين في المناطق المعنية بتطبيق التجديد الحضري. وقد اتخذت هذه المفاوضات صيغة مباشرة، فقد طُلب من ملاّك الأحياء المشمولة بسياسات التجديد الحضري بيع أراضيهم للدولة، وذلك ضمن إطار قانوني لا يستند بوضوح إلى انتزاع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة بمعناها القانوني المعروف[62]. وعُرض على المستأجرين الانتقال إلى وحدات سكنية بديلة، تقع بمدن أخرى قريبة من مدينة الرباط، مع منحهم حصة مالية تساوي 40 في المئة من ثمن هذه الشقق.

ورفض السكان هذا القرار، وقاوموا تنفيذه عبر أشكال مختلفة. فقد بقوا في سكنهم على الرغم من وجود منازل مهدمة بالجوار (الصورة 3)، وشاركوا في لقاءات للترافع والضغط من أجل وقف عمليات الهدم، وأدلوا بتصريحات للقنوات الإعلامية للتعبير عن رفض عمليات التفاوض من أجل بيع العقار تحت تهديد الجرافات[63]، وذلك في غياب أي قرار إداري مكتوب أو وثيقة قانونية تشرح أسباب الهدم أو تفاصيل المشروع[64]. وتجمّع السكان تلقائيًّا للمطالبة بتأخير أجل القبول بقرار البيع للإفراغ أو أشكال الضغط الذي مارسته السلطات العمومية، كالشروع في الهدم الجزئي لبعض العمارات وما ترتب عليه من قطع الماء والكهرباء على ساكنة الشقق التي لم تظهر بعدُ قبولاً بالعرض الحكومي. إلا أن السلطات العمومية عمدت إلى هدم الشقق التي تم الاتفاق سواء مع ملاكها على البيع بالتراضي، أو مع المكترين بالانتقال إلى الشقق السكنية المدعمة؛ ما أدى إلى وضع ساكنة بقية الشقق في ظروف غير مواتية للعيش لإجبارها على القبول بالعرض "المقترح" وإتمام عملية البيع من أجل إخلاء المسكن.

إن ما عرفته مدينة الرباط، من جرّاء تطبيق سياسات التجديد الحضري هذه، لا يختلف عمّا خلصت إليه نجاة أبو اللغد، في تحليلها السياسات العمرانية خلال المرحلة الاستعمارية وما بعدها، وإن جرت

(60) Sami Zemni & Bogaert Koenraad, "Urban Renewal and Social Development in Morocco in an Age of Neoliberal Government," *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 129 (2011), p. 404.

(61) Ibid., p. 414.

(62) ابن صاحب سكن بمنطقة السانية الغربية، عمره 44 سنة، مقابلة شخصية في منطقة السانية الغربية، 2025/1/22.

(63) صوت المغرب، "سكان حي السانية الغربية بالرباط يحتجون ضد هدم السلطات لبيوتهم"، يوتيوب، 2024/7/2، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVKde

(64) ينظر: "بلاغ: البيجيدي يعتبر عمليات الهدم والترحيل التي تشهدها الرباط لا سند قانوني لها ويعلن تضامنه مع الساكنة"، حزب العدالة والتنمية، 2025/3/15، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVK9v؛ "ساكنة حي المحيط بالرباط يُهجّرون دون سند قانوني.. حزب 'الرسالة' يترافع على الساكنة محليًا وداخل قبة البرلمان"، فيدرالية اليسار الديمقراطي، 2025/3/13، شوهد في 2026/6/28، في: https://acr.ps/hBxVK5M

في سياق اقتصادي وسياسي مختلف، بجعل كل موجة عمرانية جديدة تفرض سرديتها الخاصة على المجال، وغالبًا ما تقود إلى استبعاد الطبقات الاجتماعية السابقة إلى أطراف المدينة أو عزلها في أحياء سكنية معينة، بينما يتم تجهيز مناطق حضرية لاستقبال نخب أخرى وتوطين وظائف محدثة[65].

صحيح أن السلطات العمومية عملت على تقديم "حلول تعويضية"، عبر مَنح تعويضات مالية للملاك أو إعادة إسكان المستأجرين في مدن "الجوار"، ولكن تلك الإجراءات لم تخفِ سياسة الاستبعاد المجالي للساكنة من مناطقها الأصلية، وإجبارها على القبول بقيمة تعويضٍ غير كافية لشراء شقق فيها؛ ومن ثم إجبارها على الانتقال نحو مدن لا تزال في طور النمو؛ أي ضعيفة التجهيزات أو عسيرة الربط بشبكة النقل العمومي على الرغم من مرور أكثر من عشرين سنة على الشروع في بنائها، كما في مثال مدينة تامسنا، أو لافتقارها إلى المرافق العامة ونقص في فرص العمل[66].

الصورة (3)
الشروع في الهدم الجزئي في انتظار موافقة ملاك بقية الشقق بالعمارة أو مكتريها من أجل هدم العمارة كليًّا

المصدر: من تصوير الباحث، 2025/9/30.

تفيد مختلف هذه المعطيات التي عاينا بعضها، واستقينا بعضها الآخر من تحليل مضامين الوثائق الإدارية ذات الصلة، وبعضها الثالث من مقابلات البحث، أنه يمكن النظر إلى ما يُقدّم على أنه "عرض لسكن بديل بمدن أخرى" على أنه يُخفي في طياته منطقًا جديدًا لتدبير العقار الحضري، لا يكتفي

(65) ينظر:

Janet Abu–Lughod, *Rabat: Urban Apartheid in Morocco* (Princeton: Princeton University Press, 1980), ch. 11.

(66) Ali Devrim Işıkkaya & Mouad Yaakoubi, "Satellite City Dilemma in Post–Colonial Morocco: A Study of Tamesna Town, a Big Empty Residence or a Failed Urban Settlement?" *Journal of Inclusive Cities and Built Environment*, vol. 2, no. 4 (November 2022), p. 7.

بتحديد من له الحق في المدينة، ولكنه يحدد أيضًا من يستطيع الحفاظ على امتلاك سكن بالمدينة التي وُلد بها ونشأ فيها، ويتوفر على عمل قارّ بها، ومن سيجد نفسه مجبرًا على مغادرتها والسكن بالمدن المجاورة. وقد عبرت العديد من الشهادات التي جمعناها من ميدان البحث عن تحفظها عن القرارات المتضمنة في تصميم التهيئة؛ ذلك أن المدلين بها (الشهادات) يرون أنه ستترتب عليها صعوبات جمّة في الحصول على عقار حضري في متناول الأفراد، ومجابهة الارتفاع في أسعار السكن[67]. ويعني هذا أن الارتباط بالمجال غير قابل للاختزال في البعد السكني، بل له امتدادات أخرى تشمل العلاقات الاجتماعية، والممارسات اليومية. فالروابط الاجتماعية للأسر التي تنتمي إلى منطقة السانية الغربية، تمتد على مدد طويلة من الزمن، وتُشكّل جزءًا لا يتجزأ من هويتها الاجتماعية ومن ذاكرتها المجالية. وقد ساهم في ترسيخ هذه العلاقة ما عرفه الشريط الساحلي، قبل بروز عمليات التجديد الحضري، من إنشاء ملاعب رياضية ومساحات خضراء على امتداده، بما وفّر متنفسًا إضافيًا لفائدة شباب الحي وساكنته عامةً.

وبهذا، لا تقتصر عملية تهيئة المجال على هدم مساكن وإعادة بناء أخرى بدلاً منها، في مقدور السكان الأصليين اقتناؤها أو كراؤها، بل هي، كذلك، حرمان للساكنة من الاستفادة من هذه المرافق التي جُهِّزت مؤخرًا، وقطع للروابط الاجتماعية التي نُسِجت فيها ومن خلالها عبر الزمن، وقطع للعلاقة بذاكرة الحي. وقد استُعيض عن كل هذا الاقتصاد العاطفي والعلائقي بمنطق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالي لتصميم التهيئة المبني على عمليات التبادل وإخضاع جميع الأصول المادية وغير المادية إلى البيع والشراء والمبادلة، بغض النظر عن النتائج المترتبة عليها. إن وضع شروط جديدة للمنافسة على الكراء أو امتلاك السكن أو العقار بالمنطقة نفسها، والذي غالبًا ما يؤدي إلى استقطاب فئات اجتماعية ذات موارد أو دخل مالي أعلى، يجعل العلاقات الاجتماعية عرضة لتدخل الشركات العقارية، وتوطين الاستثمارات الوطنية والدولية الكبرى.

تقول إحدى السيدات معنية بالترحيل من المنطقة: "أنا مستقرة هنا لأكثر من خمس وثلاثين سنة، وأولادي يدرسون في الحي، ولي علاقات صداقة مع الجيران. من الصعب عليّ السكن في مدينة تبعد عن هذا المكان بثمانية وعشرين كيلومترًا، ولا أعرف فيها أحدًا". وتضيف: "مهما قدمت السلطات المحلية من تحفيز مالي أو وعود بتوفير عقارات بديلة في مدن أخرى، تظل هذه المقترحات، في النهاية، مجرد وسائل لإقناع السكان بمغادرة مساكنهم الموجودة في منطقة السانية الغربية والانتقال إلى السكن بمنطقة أخرى"[68].

تُبرز هذه الشهادة جوهر التوتر القائم بين منطق الدولة في تدبير المجال عبر "التخطيط من الأعلى"، وما يترتب عليه من استبعاد مجالي، ورغبة السكان في الحفاظ على مساكنهم وانتمائهم إلى مناطق سكنهم بمدينة الرباط. فهذه السيدة لا تكتفي بالدفاع عن حقها في السكن في منطقة السانية الغربية، بل

(67) سيدة متزوجة وأم لثلاثة أولاد، عمرها ست وخمسون سنة، مقابلة شخصية في منطقة السانية الغربية، 2024/12/10.

(68) عاملة منزلية بمدينة الرباط، عمرها خمس وخمسون سنة، مقابلة شخصية في بمنطقة السانية الغربية، 2025/3/15.

تدافع، أيضًا، عن حاجتها إلى التمسك بشبكة علاقات اجتماعية ومهنية، واستقرار سكني راكمته عبر عقود؛ وهو ما يتجاهله التخطيط النيوليبرالي الذي يختزل السكن في قيمته المادية العقارية، ويحصره في إمكانية استبدالها بتعويض مالي، غالبًا ما يكون عاجزًا عن توفير بديل سكني ضمن المدينة نفسها. إلى جانب ذلك، فإن هذا النمط من التخطيط يتجاهل القيمة الاستعمالية للعقار السكني؛ وهي قيمة اجتماعية تمثل أساسًا لتشكّل النسيج الحيوي للمدينة، وتتضمن حقوق الإقامة والانتماء والتنقل في محيط مألوف للسكان يعملون فيه ويتسوقون ويقضون حاجاتهم وحاجات أبنائهم، ويتمتّعون فيه بفوائد الجيرة وتكوين رؤوس الأموال العلائقية والاجتماعية. وبذلك، تكشف هذه الحالة عن الفجوة العميقة بين "التعويض المادي" و"الاستقرار المجالي"؛ إذ تبدو الحلول المقترحة (كالترحيل إلى خارج مدينة الرباط بالنسبة إلى المكترين) آلية لترسيخ الاستبعاد المجالي والاغتراب الاجتماعي في آنٍ واحد. وينتج هذا النمط ما يُسمّى "الاستبعاد المجالي الناتج عن التجديد الحضري".

4. إعادة صياغة العلاقة بين المدينة وأهلها والدولة في أفق نيوليبرالي معولم

لا تقتصر التدخلات العمرانية المبرمجة ضمن تصميم التهيئة، والتي تشهدها مدينة الرباط، على إعادة تنظيم المجال وتحسين البنية التحتية أو توفير منشآت معمارية كبرى، بل تتجاوز ذلك لتعيد صياغة علاقة جديدة بين الدولة وصيرورة التمدن، متجاوزةً ما وصفه رشيق بضعف تحكّم السلطات العمومية في هذه الصيرورة. فإذا كانت الدولة في السابق، وبكل قطاعاتها، من وجهة نظره، "لم تلعب دورًا فعالًا في تصميم المدن، ولا في ضبط صيرورة التمدن، ولا في توجيه حركته الفعلية"[(69)]، فإن الاختيار الحالي يؤسس لعلاقة جديدة تتميز باعتماد تصميم من الأعلى يعيد النظر، ليس فقط في السكن العشوائي عبر مشاريع إعادة الهيكلة، بل أيضًا في بعض الأحياء السكنية التي كانت بمنأى عن أي نقاش حول إعادة التهيئة أو الإجراءات المشابهة. إن التحول الذي طرأ على علاقة الدولة بصيرورة التجديد الحضري للمدن يتمثل في إشرافها على مخططات تُصمّم وتُنفّذ لفائدة فئات اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانت في السابق تبحث عن دعم الدولة دون أن تجده في سياق غياب التخطيط الحضري، ويختلف أيضًا عن الفئات التي كانت تستفيد من تدخل الدولة لمساعدتها على تأهيل مساكنها وأحيائها وربطها بشبكات البنية التحتية، أو لمواكبة جهودها في تحسين ظروف السكن ضمن مرحلة اتسمت بتعمير يقوم على الرقابة والضبط الاجتماعي.

وهكذا، ليس التنافس على امتلاك المجال، كما كان يُسمّى في أدبيات مدرسة شيكاغو، بين مجموعات اجتماعية وإثنية وافدة على المدينة، نتيجة طبيعية لمسارات الهجرة والتحولات الديموغرافية، بل هو، في السياق المغربي، نتيجة مباشرة لخيارات سياسية واقتصادية رسمية يخطط لها بيروقراطيًا، وتتخذ أشكالًا مختلفة في التنفيذ، لا تقوم على تنافس حرّ بين المجموعات الاجتماعية بوصفها مجموعات سكنية أو مجالية، بل تُدار بطريقة مؤسساتية رسمية ومخطط لها من فاعلين اقتصاديين وسياسيين

(69) عبد الرحمان رشيق، "الإيكولوجيا العمرانية وعلاقات الجوار والهاجس الأمني: مدينة الدار البيضاء نموذجًا"، **السفير العربي**، 2021/11/28، شوهد في 2026/7/5، في: https://acr.ps/hBy9aFL

رسميين وغير رسميين، عبر أدوات مثل برامج التجديد الحضري، أو تصميم التهيئة أو المشاريع العقارية الكبرى. إن السياق الذي يتم فيه هذا التنافس على رأس المال العقاري وعلى الحق في المدينة والحق في السكن في شكله الجديد يتضمن إعادة إنتاج المجال الحضري، وإعادة تشكيل له ولاستخداماته من خلال توليد عروض جديدة للاستهلاك العقاري، وتأسيس علاقات جديدة بين المدينة وأهلها. وتعتبر ساسكيا ساسن قوى العولمة، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، ورؤوس الأموال المتنقلة، والاستثمارات العابرة للحدود، فاعلين مركزيين في إعادة تشكيل المدينة، وتحويلها من فضاء مخصص لعيش سكانها إلى واجهة للاستهلاك والسياحة، ومجال لتوطين الأنشطة المالية الضخمة[70].

ضمن هذا الإطار، لا يمكن قراءة ما يجري في مدينة الرباط عمومًا وفي منطقة السانية الغربية خصوصًا، على أنه عملية "إعادة هيكلة للمجال أو تجديد له" بهدف تحسين جودة الحياة، بل بوصفه جزءًا من سيرورة أوسع تهدف إلى إعادة تملّك المدينة وإعادة إنتاجها من الأعلى وفق منطق العرض والطلب. فلا تعدو عمليات إعادة الإسكان التي استفادت منها بعض الأسر، تحت مسمّى "التعويض" أو "السكن البديل"، أن تكون إحدى آليات الاستبعاد المجالي. وفي المناطق المشمولة بسياسات التجديد الحضري، لن يوجد مثيل للأحياء المعروفة في الرباط الحالية، "غير المجددة حضريًّا"، بل إقامات سكنية مغلقة، بما يكسب العزل المجالي مظهرًا آخر وبعدًا إضافيًا من خلال سياسات التهميش والإقصاء داخل المدينة نفسها. ولكن هذه المرة لضمان حماية أمن هذه الجماعات السكانية ضد "تهديد" مفترض كامن لدى جماعات سكانية أخرى متخيّلة، وفق نمط يسمى المجموعات السكنية المسيجة Gated Communities[71]. ويؤدي هذا التحول في بنية المجال نفسه إلى إعادة تشكيل تركيبته الاجتماعية والاقتصادية، ووضع السكان المقيمين فيه منذ عقود أمام شروط معيشية جديدة، غالبًا ما تتسم بارتفاع ملحوظ في تكاليف الإيجار وأسعار العقار؛ ما يحدّ من قدرتهم على الاستمرار في الإقامة بالمنطقة السكنية نفسها. ولم يعد هذا الاستبعاد المجالي مقتصرًا على ساكنة دور الصفيح (حي الكرعة بمنطقة يعقوب المنصور) أو المناطق الحضرية التي لا تتوفر على سندات رسمية للملكية (حي أولاد مبارك التابع لجماعة المنزه والموجود بالجهة الجنوبية لمدينة الرباط)، بل صار يشمل أيضًا فئات سكانية تتوفر على سندات ملكية خاصة أو عقود كراء؛ ما يشير إلى توسيع دائرة الاستبعاد المجالي لتشمل شرائح أوسع من السكان، من خلال تفعيل فجوة الإيجار وإعادة إنتاجها.

وأظهر تحليل ديناميات تسليع العقار الحضري في مدينة الرباط أنه لا يمكن قراءة السياسات المجالية التي تبنّتها الدولة خلال العقود الأخيرة، من زاوية التخطيط أو التهيئة فحسب، بل يتعيّن تفكيكها أيضًا ضمن منطق الاقتصاد السياسي النقدي لتدبير المجال؛ أي باعتبارها تجسيدًا لتحوّل في طبيعة العلاقة المركبة بين المجال وشاغليه وأصحاب مشاريع الاستثمار العقاري المحليين والدوليين والدولة.

(70) Sassen.

(71) Laurence Costes, "Le Droit à la ville de Henri Lefebvre: Quel héritage politique et scientifique?" *Espaces et sociétés*, no. 140–141 (2010), p. 186.

وضمن السياق نفسه، يمكن تعميق التحليل استنادًا إلى أطروحة نزار الصياد الذي يرى أن هذا النمط من "التخطيط من الأعلى" لا يمثّل إجراء سياسيًّا – قانونيًّا – تنظيميًّا، بل يجسد توجهًا استراتيجيًا يهدف أساسًا إلى زيادة إدماج المدن المعنية في النظام الاقتصادي العالمي واستمرار تراكم المزيد من رأس المال. إن تحويل مناطق السكن في الرباط إلى مشاريع استثمارية هو، بتعبير الصياد، محاولة لنزع التسييس عن مسألة الإسكان، وتحويل دور الدولة إلى وسيط تقني وإداري[72]؛ ما يُنهي قدرة الفئات الهشة على الاستمرار في ممارسة "استراتيجيات غير تصادمية لضمان البقاء في المدينة"، ويضعها في مواجهة مباشرة مع منطق السوق الذي لا يراعي إمكاناتها المالية أو مكتسباتها التاريخية.

وهكذا، يمثّل التحول من أنواع منطق التعمير المغربية القديمة إلى التعمير المخطط له من الأعلى، تخلّيًا نهائيًّا عن إدماج مقترحات الساكنة ومطالبها الرامية إلى تحسين شروط العيش والسكن، حيث يُعوَّض ذلك بفرض حلول استباقية لمشكلات رأس المال العقاري، من دون مراعاة مصالح الفئات المجالية والسكنية الأكثر ارتباطًا بالمجال والمعنية بالحفاظ على السكن بالمنطقة نفسها. وليس هذا إلا تحوّلًا بنيويًّا في منطق التدخل العمومي على مستوى تدبير المجال، في اتجاه الإلغاء التدريجي للوساطة السياسية والمواكبة الإدارية والتقنية التي كانت تضطلع بها الدولة ومصالحها المختلفة ذات الصلة، وكذا مختلف الهيئات الناتجة من آليات التمثيل الانتخابي وغير الانتخابي للساكنة، وتوجيه ترسانتها القانونية والتدبيرية ومصالحها الإدارية والمدنية بما لا ينسجم مع حاجات السكان وتطلعاتهم.

خاتمة

استندت الدراسة إلى حالة السانية الغربية بحي المحيط في مدينة الرباط، وكشفت أن اعتماد سياسات التجديد الحضري في بعض المجالات الحضرية بالمدينة ينبئ عن تحول نوعي في تدبير المجال الحضري، بل يمكن أن يمثل "نموذجًا" للتحولات المستقبلية التي يمكن أن تشهدها المدن المغربية الكبرى أو بعضها على الأقل.

فبعد مرحلة طبعها التساهل مع البناء غير الرسمي وإعادة هيكلة الأحياء وتحسين شروط السكن فيها، تلتها مرحلة مواكبة التحولات الحضرية وتوجيهها نحو تيسير الرقابة الأمنية وإحكام الضبط الاجتماعي في المدينة، صار التوجه الحالي، الذي يميز المرحلة الثالثة من تاريخ تحولات منطق التعمير في المغرب، يرتكز على تخطيط من الأعلى لا يأخذ في الاعتبار الحق في الحفاظ على الملكية الخاصة أو السكن بالمنطقة نفسها. وإذا كان الانتقال من سياسات "تعمير التسامح" إلى "التعمير المراقب" استند إلى التفاوض غير المباشر وحفظ حق الاستقرار النسبي للسكان في أحيائهم، فإن نمط "التخطيط من الأعلى" يأخذ طريقه الآن في اتجاه أن يعم كامل المغرب، وهو يتضح على نحوٍ أكثر تجليًّا في المدن الكبرى بعامةٍ وفي منطقة السانية الغربية بخاصةٍ. ويمكن اعتباره نمط تعمير يمتد

(72) نزار الصياد، "العمران التحتي وثقافة العشوائيات: دراسة نقدية"، **عمران**، مج 10، العدد 37 (صيف 2021)، ص 87–104.

إلى إعادة النظر في طبيعة الملكية الخاصة وفق متطلبات رأس المال الاستثماري المحلي والدولي، التي تسعى لتحقيق أرباح إضافية سواء عبر ما أسماه سميث "فجوة الإيجار"، أو ما سماه هنري لفيفر "التراكم عبر الانتزاع". ويبدو أن هذا النمط يرتبط بمدى توفر بعض المناطق الحضرية وغير الحضرية، لاسيما في ضواحي المدن المغربية، على مقومات طبيعية ملائمة تجعلها منصات لاستقبال أشكال جديدة من الاستثمارات الدولية في مجالات متعددة، بما فيها قطاع السكن.

ومن خلال استعراض ما أصبح يخضع له تدبير العقار الحضري من آليات جديدة، والتي بدأت تتبلور منذ إحداث شركات عمومية مكلّفة بتهيئة بعض المناطق مثل حي الرياض، أو إنشاء وكالات متخصصة في تهيئة مناطق شاسعة كضفة أبي رقراق، يتضح أن السلطات المغربية تعتمد تدريجيًا مجموعة من الإجراءات التشريعية والقانونية والتنظيمية والتمويلية لترسيخ هذا النمط وجعله سائدًا وفاعلاً، على الرغم مما يترتب عليه من أشكال الاستبعاد الاجتماعي والمجالي لساكنة هذه المناطق، وما يصاحبه من إعادة تشكيل للهوية المجالية والاجتماعية والإنتاجية للمدينة كلها.

واتضح أيضًا أن مقتضيات تصميم التهيئة، ولا سيما الجانب المرتبط بالتجديد الحضري فيه، تستهدف إعادة تشكيل مناطق حضرية شاسعة، وعدم الاقتصار على ترحيل ساكنة دور الصفيح أو إعادة هيكلة الأحياء العشوائية وحدها، ضمن منطق يقوم على استعادة جزء من العقار الحضري الخاص وإعادة توظيفه لمشاريع سكنية واستثمارية كبرى، وتقوية البنية التحتية وتوسعة الشوارع والأزقة. وأمكن أن يقف التحليل على أن هذا المسار لا يهدف فقط إلى بناء مدينة وفق نمط التخطيط من الأعلى، وبمعايير جديدة، بل كذلك إلى إعادة النظر في الحفاظ على الحق في السكن بالحي نفسه بالنسبة إلى الساكنة التي تنتمي إلى المناطق المعنية بسياسات التجديد الحضري.

وقد هدف التحليل إلى فهم الديناميات الجديدة للتجديد الحضري بمدينة الرباط، من منظور ركز على مقولتين متقابلتين هما: "الحق في الاستقرار بالمدينة"، و"الاستبعاد المجالي" بوصفه استبعادًا اجتماعيًا. وقد استند إلى مرجعية تاريخية، راجعت تحولات منطق التدبير الحضري الرسمي في المغرب في ضوء الحراك الاجتماعي للفئات الاجتماعية المتوسطة الحال والفقيرة على الأخص، وحراكها المجالي وما فرضه من حاجة إلى المطالبة بالحق في رأس المال العقاري وفي السكن وفي الانتماء إلى المجال. وشملت المراجعة التاريخية تحوّل الحاجات العمومية والخاصة تجاه الرصيد العقاري. ولئن كشفت المراجعة التاريخية أهمية العودة إلى سياسات التعمير الاستعمارية الفرنسية منذ بدايات القرن العشرين، فإنها أظهرت، في المقابل، الحاجة إلى أدوات نظرية ومفهومية جديدة ردّت عليها الدراسة بتوظيف مفهومَي "التراكم من خلال الانتزاع" و"فجوة الإيجار". وبناء على ذلك، كان على الدراسة أن تعتمد تركيبًا منهجيًا متعدّد المكونات، حاولت من خلاله أن تعيد شيئًا من التوازن إلى الدراسات السوسيولوجية الحضرية بتأكيد الدراسات الميدانية، ولكنها قد تكون غلبت عليها قراءة المضامين المناسبة لغرض البحث في التشريعات والقوانين والتصاميم والسياسات الحضرية. فلئن أبرزت الدراسة التقابل بين المقولتين اللتين أشرنا إليهما، فإن التشديد على آليات الدفاع عن الحق في الاستقرار في المدينة واستراتيجياته ظل قليل الحضور. وهو ما يمكن أن يكون محل تطوير في دراسات لاحقة.

ويمكن الانطلاق من نتائج هذه الدراسة لتحليل طبيعة التحولات الأوسع التي ستترتب على تطبيق برنامج التهيئة الحضرية أو سياسات التجديد الحضري، لمعرفة الكيفية التي يمكن بها أن يكون ما يقع في منطقة السانية الغربية، حالة استثنائية مرتبطة بخصوصية موقعها الاستراتيجي داخل مدينة الرباط وقيمتها العقارية المرتفعة، أو يعكس بداية تشكّل نموذج جديد لإنتاج المدينة بالمغرب. إن أساس هذا السؤال هو أن المفهومَين اللذين وظفناهما يخضعان لمنطق الرأسمالية بصفة عامة؛ وهو منطق التوسّع المطرّد، الذي لا يكفّ عن توظيف رأس المال وإعادة توظيفه من أجل تحقيق المزيد من الربح. أضف إلى ذلك أن الأفق النيوليبرالي المعولم الذي وجهنا نحوه التحليل يؤكد هذا المنطق، ليجمع فيه بين المحلي والدولي. وقد يكون هذا بابًا للمقارنات بين نماذج من التجديد الحضري في جوار المغرب وفي محيطه القريب والبعيد.

المراجع References

العربية

أمزيان، لحسن. "السياسات الحضرية الجديدة في المغرب". **إضافات.** العدد 53–54 (صيف – خريف 2021).

رشيق، عبد الرحمان. "السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب". **عمران.** مج 5، العدد 18 (خريف 2016).

الصياد، نزار. "العمران التحتي وثقافة العشوائيات: دراسة نقدية". **عمران.** مج 10، العدد 37 (صيف 2021).

الكنوني، محمد. "الوكالات الحضرية وتدبير ميدان التعمير، حالة الوكالة الحضرية لسطات". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب. السنة الجامعية 2007–2008.

مالكي، أحمد. "التدخل العمومي في ميدان التعمير في المغرب". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة محمد الأول. وجدة. المغرب. السنة الجامعية 2007–2008.

المملكة المغربية، المجلس الأعلى للحسابات. **التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014: شركة تهيئة الرياض**. الرباط: 2014. في: https://acr.ps/hBybGFy

_____. "المحاور الرئيسية للتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023–2024" (تشرين الثاني/ نوفمبر 2024). في: https://acr.ps/hBxVKs8

المودن، عبد الرحمن [وآخرون]. **دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب.** الدار البيضاء: منشورات المختبرات، 2011.

الأجنبية

Abouhani, Abdelghani. "Le pouvoir local et l'espace urbain au Maroc: Le cas de Tabriquet Nord à Salé." Thèse de doctorat d'État. Université Mohammed V. Rabat. Maroc. 1988.

_____ (dir.). *L'État et les quartiers populaires au Maroc: De la marginalisation à l'émeute, Habitat spontané et mouvements sociaux*. Dakar–Sénégal: Codesria, 1995.

Abu–Lughod, L. Janet. *Rabat: Urban Apartheid in Morocco*. Princeton: Princeton University Press, 1980.

Banque Mondiale. *Projet d'aménagement urbain à Rabat. Rapport de la mission d'évaluation*. Rapport No. 1800–40R., 1978.

_____. Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur & Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de l'Aménagement de l'Espace. *Manifeste pour la ville: Stratégie Nationale pour le Développement Urbain* (Septembre 2008) (Unpublished).

Tlemçani, M. Benlahcen & Rufin Missamou. "Habitat clandestin et insalubre au Maroc. Vers une stratégie d'intervention plurielle." *Les Annales de la recherche urbaine,* no. 86 (2000).

Chretien, Michel. *Le Financement de l'Habitat au Maroc*. Report no. UDD 32. Washington, DC: The world Bank, June 1981.

Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) & Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). *Le droit au développement au Maroc: Entre Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels et Objectifs du Millénaire pour le Développement*. Rabat: Juillet 2010. at: https://acr.ps/hBybH6h

Costes, Laurence. "Le Droit à la ville de Henri Lefebvre: Quel héritage politique et scientifique?" *Espaces et sociétés*. no. 140–141 (2010).

Davidoff, Paul. "Advocacy and Pluralism in Planning." *Journal of the American Institute of Planners.* vol. 31, no. 4 (1965).

Davidoff, Paul & Thoma A. Reiner. "A Choice Theory of Planning." *Journal of the American Institute of Planners.* vol. 28, no. 2 (1962).

De Soto, Hernando. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York: Basic Books, 2000.

DIB, Oumnia. "Villes nouvelles: Entre aspirations et enjeux." *Revue Droit et Société*, no. 4 (2021–2022).

El Kahlaoui, Soraya. "Claiming Their Right to Possess: The Guich Oudaya Tribe's Resistance to Land Grabbing." *The Journal of North African Studies* (January 2022).

Guiri, Ali. "Restructuration et integration: Le cas de l'habitat dans le projet de développement urbain de Rabat." Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme d'étude supérieure en Aménagement et Urbanisme. Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme. Rabat. Maroc. 1986.

Harvey, David. "The 'New' Imperialism: Accumulation by Dispossession." *Socialist Register*. vol. 40 (2004).

Işıkkaya, Ali D. & Mouad Yaakoubi. "Satellite City Dilemma in Post–Colonial Morocco: A Study of Tamesna Town, a Big Empty Residence or a Failed Urban Settlement?" *Journal of Inclusive Cities and Built Environment.* vol. 2, no. 4 (2022).

Lefebvre, Henri. "Réflexion sur la politique de l'espace." *Espaces et sociétés: Revue critique internationale de l'aménagement de l'architecture et de l'urbanisme*. no. 1 (1970).

Métral, Françoise (ed.). *Politiques urbaines dans le monde arabe*. Lyon: Maison de l'Orient, 1985.

Naciri, Mohamed. "L'aménagement des villes et ses enjeux." *Maghreb–Machrek*. no. 118 (1987).

Naciri, Mohamed & Mohamed Ameur. "Urbanisation clandestine au Maroc: Un champ d'action pour les classes moyennes." *Revue Tiers–Monde*. vol. 26, no. 101 (1985).

Navez–Bouchanine, Francoise. "Evolution de la politique urbaine et résorption des bidonvilles au Maroc: Succès et avatars de la 'maîtrise d'ouvrage sociale'." *Revue internationale des sciences sociales*. no. 193–194 (2007).

Peck, Jamie & Tickell, Adam. "Neoliberalizing *Space.*" *Antipode.* vol. 34, no. 3 (2002).

Rachik, Abderrahmane. "Ben M'Sik–Sidi Othmane: De l'urbanisation subie à l'urbanisation volontaire." *Lamalif*. vol. 185 (Février 1987).

_____. *Casablanca: L'Urbanisme de l'urgence*. Casablanca: Impr. Najah el jadida, 2002.

G., Pinson & C. Morel Journel (eds.). *Debating the Neoliberal City*. London: Routledge, 2017.

Sassen, Saskia. *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton: Princeton University Press, 1991.

Smith, Neil. "Gentrification and the Rent Gap." *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 77, no. 3 (1987).

Zaki, Lamia. "L'action publique au bidonville: L'état entre gestion par le manque, 'éradication' des kariens et accompagnement social des habitants." *L'Année du Maghreb*, II (2007).

Zemni, Sami & Bogaert Koenraad. "Urban Renewal and Social Development in Morocco in an Age of Neoliberal Government." *Review of African Political Economy.* vol. 38, no. 129 (2011).

صدر حديثًا

رجا بهلول

التوجهات الانفعالية والثقافة السياسية

يتناول الوشائج التي تربط بين ما اصطُلح على تسميته في النقاشات الحديثة "التوجهات الانفعالية" (المشاعر والعواطف والانفعالات والحالات الوجدانية الأخرى) من جهة، والثقافة السياسية من جهة أخرى. وينظر إلى التوجّهات الانفعالية بوصفها مكوّنًا جوهريًا من مكوّنات الثقافة السياسية وحياة المجتمع السياسي، على الرغم من أن هذا المكون كان دومًا موضع شك من منطلقات تُفيد بأن الحياة السياسية ينبغي أن تكون مجالاً للحسابات العقلانية الباردة، وأن الانفعالات والمشاعر تحيد بنا عن جادة الصواب. لذا يسعى، إلى تحقيق غايات عدة؛ تتمثل أولاها في الدفاع عن وجهة نظر تقول إن في الانفعالات جانبًا إدراكيًا-عقلانيًا، وإن في هذا ما يتعارض مع القول بأنها مشاعر "صماء" تجتاحنا فتُفقدنا زمام السيطرة على أنفسنا. أما الثانية فتتمثل في توفير الدعم للقول بأن العواطف والانفعالات والتفضيلات تقبع في أعماق مفاهيمنا السياسية والأخلاقية والقيمية، وأن المعتقدات والممارسات السياسية كثيرًا ما تعبر عن توجّهات انفعالية، قوية كانت أم ضعيفة، جلية أم مستترة. أما الثالثة والأخيرة فهي مناقشة الكتاب دور الانفعالات في بلورة الدوافع للفعل (السياسي منه وغير السياسي)، مُعتبرًا أن الإنسان المجرَّد تمامًا من الانفعالات ليس أكثر من آلة حساب عقلاني قد تفكر من دون أن تقوى على الفعل بسبب غياب الدوافع. ويتوقف مطوّلاً للحديث عن دور الانفعالات في الثقافة السياسية الديمقراطية، وعن العلاقة السببية بين التوجهات الانفعالية والنظام السياسي.

المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/UQFE2405
القبول Accepted 2026–5–21
التعديل Revised 2025–10–5
التسلم Received 2025–7–6

محمد المستاري | Mohamed EL Mestari*

الغش المدرسي وتحولات معنى الاستحقاق في المدرسة المغربية: مقاربة سوسيولوجية

Cheating and the Changing Meaning of Merit in Moroccan Schools: A Sociological Approach

ملخص: تُسائل الدراسة العلاقة بين الغش المدرسي وتحولات معنى الاستحقاق داخل المدرسة المغربية، انطلاقًا من فرضية مفادها أن الغش لم يعد انحرافًا فرديًا فحسب، بل أصبح أيضًا مؤشرًا دالًّا على اختلالات بنيوية ذات صلة بمعنى الشهادة المدرسية ووظيفة المدرسة في المجتمع من منظور القيم. وتعتمد الدراسة مقاربة سوسيولوجية كيفية – تأويلية ترتكز على تحليل محتوى وثائق الإصلاح التربوي الرسمية المغربية وتقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين وبعض التقارير الدولية عن مؤشرات التعلّم وجودته في المغرب، وقراءة في خطابات مختلفة حول الغش المدرسي وتمثّلاته. وتُظهر نتائج التحليل أن منطق تدبير المنظومة التعليمية، وفق مؤشرات الأداء الكمي وسياسات تعميم التعليم وجمهرته، أسهم في إنتاج ما يمكن تسميته "الغش المؤسّس"، من خلال ترسيخ أشكال من تبرير الغش اجتماعيًّا، على نحو أفضى إلى بروز نمط من "الأمية المقنّعة".

كلمات مفتاحية: الغش المدرسي، القيم التعليمية، المدرسة، فلسفة التربية، المغرب.

Abstract: This article examines the relationship between cheating and the transformation of the meaning of merit within the Moroccan school, based on the assumption that cheating is no longer merely an individual deviant behaviour but has become an indicator of structural dysfunctions affecting the role of schooling and the meaning of academic credentials within the educational system. The article adopts a qualitative–interpretive sociological approach grounded in the analysis of official educational reform documents, reports of the Higher Council for Education, Training and Scientific Research, and selected international reports on learning indicators and educational quality in Morocco, and an analysis of several discourses on school cheating and its representations. The findings show that governing the education system through quantitative performance indicators and massification policies has contributed to the emergence of what may be termed "institutionalized cheating," as well as to the consolidation of forms of social justification for cheating, leading to the rise of a pattern of "disguised illiteracy".

Keywords: Academic Cheating, Educational Values, School, Philosophy of Education, Morocco.

* باحث دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المغرب.
PhD Researcher in Sociology, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco. Email: med.mestari@gmail.com

مقدمة

شهدت المدرسة المغربية خلال العقود الأخيرة، ولا تزال، تحولات عميقة أثّرت في ممارستها وفي علاقاتها بمنظوريها، ومحيطها، ومعايير الشرعية التي تستند إليها في إنتاج المعنى التربوي والاجتماعي للتعلم والشهادة. وبناءً على ذلك، لم يعُد ما ترصده التقارير الوطنية والدولية حول أداء المدرسة المغربية يُقرأ باعتباره مؤشرات تقنية على ضعف تحصيل تلاميذها أو محدودية نجاعتها البيداغوجية فحسب، بل أصبح أيضًا يثير أسئلة متزايدة عن طبيعة العلاقة بين وظيفتها المعرفية ووظيفتها القيمية داخل المجتمع. وفي هذا السياق، يكتسب الغش المدرسي دلالة سوسيولوجية خاصة، ليس بوصفه مخالفة لقواعد التقييم المقررة قانونًا فحسب، بل باعتباره أيضًا مدخلًا تحليليًا يسمح بمساءلة تمثّلات الاستحقاق، ومعايير النجاح، ضمن الخطابات التقييمية المختلفة بالنسبة إلى المدرسة المغربية.

وعلى الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت الغش المدرسي في سياقات مختلفة شهدتها المدرسة المغربية، فإن معظمها انشغل بتفسير أسبابه السلوكية أو النفسية أو الاجتماعية المباشرة، في حين ظل حضوره داخل الخطاب المرتبط بتقييم أداء المنظومة التعليمية أقل تناولًا. ومن هذا المنطلق، تنبني هذه الدراسة على التعامل مع الغش المدرسي، بوصفه مؤشرًا تحليليًا، يتيح استكشاف بعض التحولات التي امتدت إلى موقع المدرسة، باعتبارها مؤسسة لإنتاج الجدارة الرمزية؛ وذلك من خلال مساءلة الكيفيات التي بها توصف هذه الظاهرة داخل الخطابات التقييمية المتعلّقة بالمدرسة المغربية، معتبرة أنها كيفيات دالة على رؤية محددة للعلاقة بين الأداء المدرسي والقيم التربوية التي يفترض أن السياسات التعليمية المغربية المعاصرة تعمل على ترسيخها في المجتمع.

تطرح الدراسة السؤال المحوري التالي: كيف يُبنى المعنى الاجتماعي للغش المدرسي داخل الخطابات التقييمية للمدرسة المغربية؟ ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة: ما الموقع الذي تسنده خطابات المدرسة المغربية التقييمية إلى الغش المدرسي ضمن مؤشرات الأداء التعليمي؟ وما الذي يتيحه التوصيف الذي تمنحه له الخطابات التقييمية من إمكانات لمساءلة تمثّلات الجدارة المدرسية؟ وإلى أي حد يسمح هذا التوصيف بقراءة أولويات وظيفة المدرسة الممتدة من الاستجابة لمتطلبات القياس التدبيري للأداء التعليمي، إلى أفق التنشئة القيمية لمرتاديها؟

منهجيًا، تعتمد هذه الدراسة مقاربة كيفية تأويلية مبنية على تحليل مدونة وثائقية من التقارير الوطنية والدولية التقييمية لأداء سلكي التعليم الابتدائي والإعدادي في المنظومة التعليمية المغربية خلال العقدين الأخيرين. وتضم المدونة تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب للسنوات 2017، و2021، و2024، ودراسات البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات

Programme National d'Évaluation des Acquis, PNEA للسنوات 2008، و2016 و2019[1]. وتمثّل هذه الدراسات والتقارير الوطنية وثائق رسمية، تتضمن مؤشرات الأداء المدرسي ومعايير الجودة التعليمية وتقيّمها، وتستشرف اتجاهات الإصلاح التربوي بالمغرب. أمّا الوثائق الدولية، فتضم المدونة منها تقرير الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي الذي يركز على قدرات القراءة Progress in International Reading Literacy Study, PIRLS[2] لسنة 2021، وتقريرَي البرنامج الدولي لتقييم التلاميذ Programme for International Student Assessment, PISA (الذي يقيس قدرات التلاميذ في سن الخامسة عشرة على استعمال مهاراتهم في القراءة والرياضيات والعلوم المسماة طبيعية)[3] لسنتَي 2018 و2022، وتقريرَي الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم، Trends in International Mathematics and Science Study, TIMSS، (وهي تقيس، بطريقة مقارنة، معارف التلاميذ الذين تراوح سنّهم ما بين تسع سنوات ونصف السنة وثلاث عشرة ونصف السنة، في الرياضيات والعلوم في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من البلدان المشاركة) لسنتَي 2019 و2023[4].

لا يستهدف تحليل مضمون هذه الوثائق الكشف المباشر عن الممارسات اليومية داخل المؤسسة التربوية المغربية، بل يركز على دراسة البنى الدلالية التي تنظم خطابها التقييمي نفسه، واستكشاف موقع القيم التربوية ضمنها، ومؤشرات قياس تلك القيم ونظم أولوياتها، بوصف ذلك مدخلاً إلى فهم التحولات التي قد تكون عرفتها تمثّلات الجودة التعليمية ضمن السياسات التربوية المغربية المعاصرة. وتسمح تغطية هذه الوثائق للتلاميذ الذين تجاوزوا خمس عشرة سنة بالنظر في تلك التمثّلات، وفي تحولاتها الممكنة أيضًا.

وانطلاقًا من اعتبار الغش المدرسي ممارسة ذات صلة مباشرة بمنظومة القيم التربوية، فإن الدراسة تركز عليه في قراءة مضمون مدونة الوثائق التي تعتمدها، بحيث يكون مدخلاً سوسيولوجيًا يسمح بالوقوف على معاني الاستحقاق والجدارة المدرسية في السياق المغربي، وعلى التحولات التي قد تكون مرت بها، ويقدّم ذلك أيضًا عناصر لإعادة التفكير في العلاقة بين التقييم التعليمي وتحولات معنى النجاح المدرسي وموقع المدرسة بوصفها مؤسسة لإنتاج المعنى الاجتماعي للتعلم. وإذا

(1) Rahma Bourqia (dir.), *Programme national d'évaluation des acquis des élèves de la 6e année primaire et de la 3e année du secondaire collégial (PNEA 2019): Rapport analytique*. Institut National d'evaluation, CSEFRS (Rabat: 2021).

تصدر هذه التقارير عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب.

(2) "مدخل إلى الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي"، الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVK73

(3) "Programme for International Student Assessment (PISA)," OECD, accessed on 10/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVK3k

(4) "Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS)," National Center for Education Statistics, accessed on 10/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVJZB

وُفِّقت الدراسة في بلوغ هذه الغايات، فإنها تكون قد فتحت أفقًا تحليليًا مُجَدِّدًا لفهم العلاقة بين المؤشرات التقنية للأداء المدرسي، كما تظهر في مختلف تقييماته، وتحولات موقع القيم داخل الخطاب الإصلاحي المغربي الرسمي المعاصر.

تبدأ الدراسة بوضع توجهاتها المنهجية والنظرية، لتخلص إلى تحليل المدونة الوثائقية التي تعتمدها، وتفرد قسمها الثالث لسوسيولوجيا الغش المدرسي. ثمّ تعمل على تأويل ما وقفت عليه في أقسامها الثلاثة الأولى للتفكير فيما يجري في المدرسة المغربية من بناءٍ لمعنى التعلّم وقيمته الاجتماعية وإعادة بنائهما، منتقلة مما يهمّ الفرد إلى ما يتصل بالبنية في القسم الرابع، لتطرح في القسم الخامس سؤال القيم ضمن مشاريع الإصلاح التربوي المغربية.

أولًا: منهج مركّب ومنظور تأويلي نقدي

1. التثليث المنهجي

تتعامل هذه الدراسة مع الوثائق المعتمدة بوصفها خطابات تسهم في إنتاج تمثّلات محددة حول قضايا تعليمية وتربوية مثل النجاح والجودة والعدالة التربوية؛ ما يسمح بمساءلة العلاقة بينها وبين توصيف الأداء المدرسي، من خلال المؤشرات المعتمدة في مختلف أنواع الخطابات التقييمية للمدرسة المغربية.

وقد أُخضعت المواد الوثائقية المعتمدة في هذه الدراسة لمسار تحليلي متدرّج، ركز على قراءتها باعتماد ثلاث مراحل مترابطة. فقد جرى، أولًا، ترميز مضامين الوثائق وفق شبكة مفهومية تضمنت ثلاثة محاور تحليلية رئيسة، هي: تمثّلات الجدارة والاستحقاق كما تعكسها مؤشرات الأداء المدرسي الواردة في الخطابات التقييمية والرسمية منها على الأخص سواء أكانت وطنية أم دولية، والعلاقة التي تقيمها بين محددات الممارسة التربوية والإصلاح التربوي، انتهاءً إلى تحديد الوظيفة القيمية للمدرسة. وقد استندت هذه القراءة إلى مبادئ تحليل المضمون وتحليل الخطاب في المقاربات الكيفية التأويلية[5]. ثانيًا، قورن بين الوثائق المعتمدة، من أجل رصد تقاطعاتها وتبايناتها في توصيف المحاور الثلاثة المذكورة، مع اعتبار ما يهم منها السياق المغربي مادة التحليل الرئيسة، والتعامل مع المقارنات الدولية باعتبارها أفقًا للقراءة التحليلية، وليست نماذج تفسيرية جاهزة. ثالثًا، جرى الربط التحليلي بين المؤشرات الكمية المعتمدة في الخطابات التقييمية المدروسة، مثل نتائج التحصيل الدراسي ونسب النجاح ومؤشرات التعثر التعلّمي، وبين البنى الدلالية التي تنتظم لغتها التقييمية، مع التركيز على البعد القيمي داخلها[6].

(5) Laurence Bardin, *L'analyse de contenu*, 3ème ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 2013), pp. 125–147; Norman Fairclough, *Discourse and Social Change* (Cambridge: Polity Press, 1992), pp. 62–87.

(6) Pierre Paillé & Alex Mucchielli, *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*, 5ème ed. (Paris: Armand Colin, 2021), pp. 211–238.

وتنويعًا لمصادر المعلومات والبيانات الداعمة للتحليل، جرى الاستئناس بنتائج دراسات كيفية، سوسيولوجية أساسًا، أُنجزت حول تمثّلات المتعلّمين والمدرّسين المغاربة لممارسات التقييم والغش، باعتبارها معطيات ميدانية من خارج التقييمات الرسمية. ومن دون التعامل مع ما توفره هذه الدراسات بوصفه معطيات تفسيرية مباشرة أو بديلاً من المعطيات المستمدّة من المدوّنة الوثائقية المعتمدة، فإن هذه النتائج تساعد التحليل على قراءة العلاقة بين الخطاب المؤسسي وتمثّلات الفاعلين التربويين المباشرين للعملية التربوية، بما فيها عمليات التقييم المدرسي.

وعلاوة على ذلك، تستند الدراسة، ضمن حدود مسارها التحليلي المقارن، إلى بحوث سوسيولوجية غير مغربية قاربت تمثّلات الغش المدرسي داخل سياقات تربوية معاصرة دولية مختلفة؛ من أجل الاستفادة من أدواتها المفهومية والنظرية في التدقيق في أبعاده الاجتماعية المادية والرمزية، من دون نقل مركز التحليل إلى خارج خصوصية الحالة المغربية.

ومن خلال هذا التنظيم الإجرائي، تتبلور المقاربة التي تعتمدها الدراسة بوصفها تركيبًا بين التحليل الوثائقي الكيفي المقارن والمعطيات الميدانية الكمية والكيفية المتعدّدة المصادر، والتأليف النظري والمفهومي من داخل أطر التحليل السوسيولوجي التربوي. وفي هذا السياق، تعتمد الدراسة مبدأ التفاعل التحليلي بين مصادرها ومراجعها، بحيث تستثمر كل واحد منها وفق ما يتيحه من معطيات ومداخل، من دون عزله عن بقية المواد أو اختزاله في وظيفية توثيقية أو تفسيرية أو تأويلية مستقلة. وبذلك، تندرج المعالجة ضمن تحليلات مغربية وغير مغربية للقضايا المدروسة، تنتمي بصفة عامة إلى سوسيولوجيا التربية، وتتركز في تحليل مقارن في مستويات متعددة للمكون القيمي في الممارسة التربوية.

2. نحو تأويل سوسيولوجي نقدي للغش المدرسي

يتأسس المنظور السوسيولوجي النقدي الذي تعتمده الدراسة على تقاطعات نظرية تسمح بمقاربة الغش المدرسي بوصفه ظاهرة اجتماعية مركبة، فتتفادى إدانته الأخلاقية وتتجاوز تفسيراته السلوكية، لتركز على ممارسته كما تحدث بطريقة ملموسة ضمن إطارها التنظيمي المؤسسي؛ أي داخل البنى التنظيمية والرمزية التي تنتظم داخلها ممارسات تقييم الاستحقاق المدرسي. وفي هذا الأفق، كما سبق القول، تنظر الدراسة إلى الغش المدرسي بوصفه مدخلاً تحليليًا، يتيح مساءلة العلاقة بين تنظيم إسداء المعارف المدرسية وتقييم تلقيها وتقدير الجدارة والاستحقاق في استخدامها في الامتحانات التقييمية الإشهادية التي يعتمدها النسق التعليمي المغربي القائم.

يتقاطع هذا الإطار النظري مع تصوّر بيير بورديو للعنف الرّمزي وإعادة الإنتاج، وضمنه تُفهم المدرسة باعتبارها حقلاً اجتماعيًا تنتظم داخله آليات توزيع غير متكافئة لرأس المال الثقافي والاعتراف الرمزي؛ بسبب اختلال تموقع الفاعلين إزاء المنهاج المدرسي، ومدى قدرتهم على الخضوع لهيمنة

اللغة المدرسية المقعّدة بوصفها معيارًا لاكتساب الشرعية ضمن تحيّزات التقييم وآليات الانتقاء[7]. ويسمح المنظور الذي تعتمده الدراسة بإدراج ممارسات الغش ضمن ما تنتجه علاقة التلميذ ببنية التقييم المدرسي من توتّرات سلوكية وعلائقية لديه من جهة، واختلالات في اشتغال النسق من جهة أخرى، وما يرتبط بتلك العلاقة من أنماط تفاوتٍ تنتظم داخل المؤسسة التعليمية، أيضًا، سواء أكان تفاوتًا ماديًا أم رمزيًا. ومن شأن هذا الربط فتح أفق تحليل لشروط تنظيم التقييم وكيفيات تعامل التلاميذ معها، بما في ذلك ممارسة الغش المدرسي، بدلاً من اختزال الظاهرة في مستوى إكراهات سياقية تقابلها أفعال فردية معزولة، أو حتى منتشرة إلى هذا الحد أو ذاك. وتدعم البحوث المقارنة في علم الاجتماع التربوي الدولي هذا التوجه، من خلال إبرازها ارتباط ممارسات الغش بأنماط تنظيم التقييم، وإدراكات المتعلّمين لشروط العدالة التقييمية داخل سياقات تعليمية مختلفة[8].

وفي هذه الدراسة، يوسّع التحليل أفقه استنادًا إلى أعمال ميشيل فوكو المتعلّقة بالسلطة التأديبية وتقنيات الضبط المؤسّسي[9]. فضمن هذه الرؤية، تُدرج المؤسسة التعليمية داخل منظومات أوسع لإنتاج السلوك الاجتماعي المنضبط وتنظيمه؛ بما يسمح بمساءلة العلاقة بين أنماط المراقبة والتقييم والامتثال داخل المجال المدرسي، بوصفه مجالاً اجتماعيًا. وفي هذا الاتجاه، يساعد تحليل تحولات العلاقة بين المتعلم والسلطة التربوية على فهم ممارسات الغش داخل سياق (إعادة) تشكيل أنماط الضبط الاجتماعي كما تتجسّد في الضبط المدرسي[10].

يفتح تصوّر هنري جيرو في التربية النقدية أفقًا إضافيًا لتحليل العلاقة بين الوظيفة المعرفية للمدرسة والأبعاد القيمية للسياسات التربوية[11]؛ إذ يتيح مساءلة موقع المكوّن النقدي داخل الخطاب التربوي وتحولاته. وتأخذ الدراسة هذا التصوّر من دون إسقاطه على واقع المدرسة المغربية كما لو كان معيارًا جاهزًا. ففي هذا الاتجاه النقدي، تستفيد الدراسة من أبحاث مغربية قاربت المدرسة بوصفها مجالاً لإنتاج التمثّلات القيمية، كما جاء في أعمال محمد الشهب[12]، وعبد الله بربزي[13]،

(7) Pierre Bourdieu & Jean–Claude Passeron, *La Reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement* (Paris: Éditions de Minuit, 1970), p. 182; Pierre Merle, *L'évaluation des élèves: Enquête sur le jugement professoral* (Paris: Presses Universitaires de France, 1996), p. 45.

(8) Pascal Guibert & Christelle Michaut, "Les facteurs individuels et contextuels de la fraude aux examens universitaires," *Revue française de pédagogie*, no. 169 (2009), pp. 44–46; Laurence Mierczuk, *Réussir à tout prix: La triche à la fac* (Paris: Anthropos–Economica, 2002), p. 57.

(9) ميشال فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 150–196.

(10) Christelle Michaut, "Les nouveaux outils de la tricherie scolaire au lycée," *Recherches en éducation*, no. 16 (2013), pp. 58–69.

(11) Henry A. Giroux, *On Critical Pedagogy* (New York: Bloomsbury Academic, 2011), pp. 8–22.

(12) محمد الشهب، **المدرسة وإشكالية تحديث المجتمع المغربي: دراسة في الخطاب القيمي المدرسي** (الرباط: منشورات فكر؛ دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2019)، ص 112.

(13) عبد الله بربزي، "المدرسة والتربية على قيم التضامن والتعاون"، **قيم**، العدد 1 (2019)، ص 45–64.

ومحمد الصغير جنجار[14]، وغيرهم من الباحثين الذين اشتغلوا بتحولات القيم المدرسية ووظائف المؤسسة التعليمية في السياق المغربي المعاصر[15]. ويعزّز الاستناد إلى هذه البحوث إمكانية إدراج الغش المدرسي في سياق اجتماعي واسع، يربطه بتحوّلات موقع القيم داخل المؤسسة التعليمية كلّها وتشكيل معاني الاستحقاق المدرسي وإعادة تشكيلها؛ ليس بوصفها رهانات تربوية فحسب، بل بوصفها أيضًا رهانات اجتماعية أوسع مدى من إطارها المدرسي، وذات علاقة بقيم الاجتهاد والكفاءة والجدارة والاستحقاق والعدل وغيرها.

ويوفر هذا التأطير النظري التحليلي، التأويلي والنقدي للدراسة، في الآن نفسه، إمكان توظيف منطق التسمية النقدية، كما طوّره أوليفييه روا في أطروحة الجهل المقدّس[16]، ومحمد أركون في حديثه عن الجهل المؤسَّس[17]، من أجل اقتراح مفهومي يقوم على عنصرَين هما "الغش المقدَّس" و"الغش المؤسَّس". ويمنح هذا الاقتراح الدراسةَ أداتين تحليليتين، تساعدان على مقاربة أبعاد ممارسات الغش داخل السياق التعليمي. وعلى نحو موازٍ، يستثمر الإطار النظري الذي تعتمده الدراسة منظور "أخلاقيات المراوغة"[18]، كما طوّره كوينتن ماغوجي، بوصفه مدخلاً يسمح بتحليل استراتيجيات التحايل اليومية داخل المؤسسات التعليمية باعتبارها أنماطًا من التكيّف العملي مع شروطها التنظيمية والرّمزية؛ بما يتيح إدراج بعض ممارسات الغش ضمن أنماط التعامل مع قواعد التقييم داخل السياق المدرسي، من دون افتراض مسبق لدلالتها الاجتماعية أو طابعها الوظيفي. وتساعد الوظائف الإجرائية التي تمنحها الدراسة لمختلف اقتراحاتها المفهومية على مفهمة ما يحدث في المدرسة المغربية؛ ما يتيح الانتقال من تحليل الممارسات كما تحدث إلى مساءلة التمثّلات التي تؤطرها، ومن تتبع أنماط التكيف العملي مع قواعد التقييم إلى تفكيك تمثّلات الاستحقاق التي تمنحها معناها، فضلاً عن توسيع التحليل بالربط بين السلوك الفردي وشروطه البنيوية، وبين القضايا اليومية للمدرسة المغربية وتصورات الإصلاح التربوي الذي يُرسم لها.

ولا تضع الدراسة هذه التوجهات النظرية والاقتراحات المفهومية بصفة اعتباطية، بل تعتبر في وضعها ذاك ما سمحت باستخلاصه القراءات الاستكشافية الأولى للتقارير الوطنية والدولية عن إصلاح

(14) محمد الصغير جنجار، "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية"، **مجلة دفاتر التربية والتكوين**، العدد 5 (أيلول/ سبتمبر 2011)، ص 25.

(15) عبد الرحمان بنحمد، "المنهاج الدراسي ومدخل التربية على القيم بين الخطاب والممارسة: قراءة تحليلية لمضامين كتب المستوى السادس ابتدائي بالمغرب"، **مجلة كراسات تربوية**، العدد 16 (تشرين الأول/ أكتوبر 2024)، ص 83–93؛ محمد بوكلاح، "منظومة القيم بين الخطاب التربوي والواقع الاجتماعي"، **مجلة مسالك التربية والتكوين**، مج 3، العدد 1 (2020)، ص 12.

(16) أوليفييه روا، **الجهل المقدّس: زمن دين بلا ثقافة**، ترجمة صالح الأشمر (بيروت: دار الساقي، 2012)، ص 11–32.

(17) Mohamed Arkoun, *La construction humaine de l'Islam: Entretiens avec Rachid Benzine et Jean–Louis Schlegel* (Paris: Albin Michel, 2012), pp. 13–22.

(18) Quentin Magogeat, *La triche à l'école: Sociologie d'un comportement transgressif* (Paris: L'Harmattan, 2016), p. 152.

التعليم بالمغرب[19]. وعلى الأخص، تكرّر ما جاء فيها عن التوتر القائم بين المرجعيات القيمية المعلنة والممارسات المؤسسية الفعلية كما تحدث كل يوم في المدرسة المغربية، وكما يتمثّلها فاعلون اجتماعيون متعددون من داخلها ومن خارجها، وممن لهم بها صلة مباشرة مثل التلاميذ والمدرّسين والأولياء، وممن لهم بها صلة غير مباشرة مثل الإعلاميين والسياسيين والباحثين.

ثانيًا: نموذج تربوي متأزم وارتباك في تعريف النجاح المدرسي

ينطلق هذا المستوى من التحليل من قراءة الوثائق والتقارير التقييمية المعتمدة في الدراسة، بوصفها خطابات مؤسساتية تتضمن مؤشرات ورؤى وتوصيفات تعكس تصورات محددة لوظيفة المدرسة وما يُفترض أن يحدث فيها، والمعايير التي يفترض أن تضعها للنجاح المدرسي، وكيفية استحقاقه وإثبات الجدارة به، وما يستلزمه ذلك من إجراءات وتدابير وأنظمة وتأطيرات قانونية وسياسات ... إلخ.

1. فصل غير معلن بين التربية والتعليم

تكشف التقارير الوطنية والدولية حول المدرسة المغربية عن تباين لافت للانتباه بين نسب تمدرس التلاميذ ونجاحهم من جهة، ومستويات تملّكهم الفعلي للكفايات الأساسية من جهة أخرى. ففي نتائج PISA 2018, 2022 الخاصة بالمغرب[20]، كما في نتائج TIMSS 2023[21]، يظهر ضعف واضح في مهارات القراءة والرياضيات والعلوم مقارنة بالمستويات المرجعية المعتمدة دوليًا. وبالتوازي مع ما أبرزته التقارير الدولية، أولت السياسات التعليمية المغربية الرسمية المؤشرات الكمية، منذ تسعينيات القرن العشرين، أولويةً متزايدة. فقد تعزز حضور منطق التدبير والنجاح الامتحاني وتوسيع العرض المدرسي للراغبين في الدراسة داخل الوثائق الإصلاحية الكبرى، من الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999)[22] إلى البرنامج الاستعجالي (2009–2012)[23]، والرؤية الاستراتيجية (2015–2030) الموضوعة ضمن عنوان "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"[24]. وقد جعل حضور هذا المنطق الكمّي الإحصائي سؤال المخرجات القابلة للقياس أكثر حضورًا من سؤال التكوين حتى

(19) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي: تقرير رقم 17/ 1** (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 10–18؛

"L'évaluation de la performance des établissements scolaires au Maroc," OECD, 2024, pp. 9–15.

(20) "PISA 2022 Results: Country Notes – Morocco," OECD, 2023, pp. 2–12; "PISA 2018 Results (Volume I): What Students Know and Can Do," OECD, 2019, pp. 3–18.

(21) Matthias von Davier et al., "TIMSS 2023 International Results in Mathematics and Science," Boston College, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2024, accessed on 10/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVJVS

(22) المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، **الميثاق الوطني للتربية والتكوين**، 1999/10/8، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKWd

(23) ينظر: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، "وجهة نظر المجلس الأعلى للتعليم في البرنامج الاستعجالي المقدم من قبل القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين"، تشرين الأول/ أكتوبر 2008، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKSu

(24) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015–2030** (الرباط: 2017) شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKOL

بمعناه المدرسي، فضلاً عن معناه القيمي الاجتماعي. ومن ثم، تصير قراءة تزايد ذلك الحضور ممكنة؛ لا بوصفه خللاً تقنيًا عابرًا أخطأ النظر إلى المنطق القيمي الذي تقوم عليه المدرسة، بل باعتباره تحوّلاً في تصور الوظيفة المدرسية نفسها، بحيث يميل التعليم في هذه النصوص المرجعية إلى التحدّد بوصفه آلية لتنظيم المسارات والشهادات أكثر منه أفقًا لتكوين ذات التلميذ[25].

من منظور تربوي، يستند هذا النقد إلى تمييز مفهومي غير معلن في الوثائق بين التربية التي تحيل إلى بناء الذات الاجتماعية والأخلاقية للتلميذ والتعليم الذي يحيل، في صيغته الأداتية الضيقة، إلى ما يحصّله من معارف مدرسية تحصيلاً قابلاً للقياس، فتصنف على أنها مخرجات قابلة للترتيب التفاضلي[26]. ويتأكد هذا التوتّر عمليًا وعلى مستوى الممارسة، في ضوء ما تبيّنه التقارير الوطنية عن التربية على القيم[27]؛ إذ يظل هذا البعد (القيمي) حاضرًا داخل الخطاب التربوي الرسمي المغربي، ولكنه غالبًا ما يكون مكوّنًا مضافًا أكثر من كونه مبدأً ناظمًا لبنية التكوين نفسها، وهو ما يعمّق الفجوة بين المرجعيات المعلنة وممارسات التقييم الفعلية[28].

وفي هذه الدراسة، لا تنفصل مساءلة الفصل غير المعلن بين التربية والتعليم، في كثير من الوثائق الرسمية التقييمية لواقع المدرسة المغربية، عن مساءلة الشروط التي تجعل الغش حاضرًا داخل النسق المدرسي؛ فكلما تعزّز طابع التعليم الأداتي واتسعت المسافة بين التكوين الحاصل ومقاييس التقييم، أصبح من المشروع سوسيولوجيًا مساءلة الكيفيات التي عبرها (يُعاد) تعريف النجاح والاستحقاق داخل المؤسّسة التعليمية، وإن كان ذلك التعريف يتضمن تبريرًا ما للغش، سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر؛ بالنظر إلى خضوع الجميع لأولوية التقييم الجزائي على التكوين، وتأسُّسِ منطق اجتماعي يُعلي من قيمة النجاح على حساب قيمة التحصيل.

ويكتسب هذا المعطى دلالته السوسيولوجية، حين يُقرأ في ضوء تصورات للمدرسة التنشيئية، كما نجدها لدى إيميل دوركهايم بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، وفي تحليل بورديو لوظيفتها بوصفها موزِّعة للشرعية الرمزية. ومن خلال ذلك، لا تحيل هشاشة الكفايات المكتسبة في المدرسة إلى تعثّر بيداغوجي معزول، بل تنفتح على توتّر ممكن بين الوظيفة التكوينية المعرفية للمدرسة ووظيفتها الرمزية ذات العلاقة بإنتاج الشرعية المدرسيّة وتوزيع الاعتراف الاجتماعي على أساس التقدم في التمدرس بنجاح والحصول على أعلى الشهادات الممكنة[29].

(25) مصطفى محسن، **مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير** (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2009)، ص 42–43.

(26) Gert Biesta, *Good Education in an Age of Measurement: Ethics, Politics, Democracy* (Boulder: Paradigm Publishers, 2010), p. 45.

(27) "التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، ص 10–18.

(28) عبد الحكيم حجوجي، "التعليم بالمغرب وإشكالية القيم"، **النداء التربوي**، العدد 18 (2011)، ص 47–66.

(29) Émile Durkheim, *Éducation et sociologie* (Paris: Félix Alcan, 1922), p. 67; Bourdieu & Passeron, pp. 56–78.

2. الأمية المقنّعة: حين لا تعكس الشهادات الكفايات

واصلت المنظومة التعليمية المغربية، على امتداد عقود تكوّنها وتطوّرها منذ ستينيات القرن العشرين، توسيعًا تدريجيًا لقاعدة التمدرس الاجتماعية، من حيث تزايد طاقة استيعابها بالنسبة إلى الذين بلغوا سنّ الولوج إلى المدرسة. غير أن هذا التوسع الكمّي اقترن بتباين متزايد بين كثافة منح الشهادات ومستويات التملّك الفعلي للكفايات الأساسية. وتسمح هذه المفارقة بمحاولة استثمار مفهوم "الأمية المقنّعة"، التي تُحيل هنا إلى أنّ من يتصف بها يحصل على اعتراف مؤسّسي إشهادي بأنه تملّك كفايات دراسية (قدرة على القراءة والكتابة) من دون أن يتحقق له ذلك التملك فعليًا، على الأقل بما يتكافأ مع ما تعلنه الشهادات التي تمنحها إيّاه المؤسسة المدرسية.

تكتسب نتائج الدراسات الدولية PIRLS 2021، وTIMSS 2023، وPISA 2018/ 2022، أهمية مخصوصة في هذا السياق؛ لأنها لا تقيس النجاح المدرسي بمنطق يعتمد ما تضعه المؤسسة التعليمية لنفسها من معايير وطنية (داخلية)، بل تختبر موقع المتعلمين المغاربة بالنسبة إلى عتبات كفاية معيارية مقارنة مستقلة (دولية). وقد أظهرت نتائج PIRLS 2021 أن 59 في المئة من تلاميذ الصف الرابع المغاربة، الذين راوحت أعمارهم بين 9 و10 سنوات، يوجدون في المستوى الأدنى في تملك كفاية القراءة، بمعدل 372 نقطة مقابل 500 نقطة تُمثل المتوسط الدولي[30]. إلى جانب ذلك، كشفت دراسة TIMSS 2023 عن أداء ضعيف لهؤلاء التلاميذ في الرياضيات والعلوم، بمعدل لم يتجاوز 390 نقطة[31]، في حين أبرزت نتائج دراسة PISA 2022 أن 82 في المئة من التلاميذ المغاربة هم دون المستوى الأساسي في الرياضيات، مع تدنٍ واضح في مهارات القراءة لديهم مقارنةً بما يُفترض أن يكتسبوه على غرار أقرانهم من فئة أعمارهم نفسها في متوسط المستويات العالمية[32].

تدلّ هذه المؤشرات، عند قراءتها مجتمعة، على وجود فجوة مستقرة بين النجاح المدرسي كما تقيسه الامتحانات الوطنية، والكفايات الأساسية كما تقيسها أدوات تقييم معيارية خارجية؛ بما يجعل هذه الفجوة قابلة للاستخدام في مساءلة العلاقة بين الشهادة والكفاية بوصفها علاقة اعتراف مدرسي لا تتطابق بالضرورة مع التملك الفعلي للمعرفة المدرسية المقررة. وتدعم المعطيات الوطنية هذه القراءة؛ إذ تسجل نتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA لسنوات 2008 و2016 و2019[33]، إلى جانب المعطيات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية[34]، تفاوتًا مستمرًا بين التمدرس والتحكّم الفعلي

(30) "PIRLS 2021 International Results in Reading," Boston College, TIMSS & PIRLS International Study Center, 2023, p. 73, accessed on 10/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKL2

(31) von Davier et al., pp. 70–80.

(32) "PISA 2022 Results," pp. 7–13.

(33) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **البرنامج الوطني لتقييم التحصيل الدراسي - PNEA 2008**، التقرير التحليلي (الرباط: 2009)، ص 32–50؛ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، **البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة الجذع المشترك - PNEA 2016**، التقرير التحليلي (الرباط: 2017)، ص 21–36، 42–71؛ المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي - PNEA 2019**، التقرير التحليلي (الرباط: 2021)، ص 81–85.

(34) "Minister of Education Says 70% of Moroccan Students Face Difficulties in Mathematics, Reading and Writing," *Hespress*, 22/11/2021, accessed on 10/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKHj

في الكفايات الأساسية لدى نسب مهمة من تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي المغاربة، وخصوصًا في القراءة والرياضيات. إضافة إلى ذلك، يسمح تحليل المناهج الدراسية بإدراج هذا التفاوت ضمن مساءلة أوسع لنجاعة تنظيم إسداء المعرفة المدرسية في تحقيق غاياتها التكوينية المعلنة، وهو التحليل الذي أظهر هيمنة مقاربات تعليمية يغلب عليها الطابع التجريدي؛ بحيث تخلق تباعدًا متزايدًا بين التلميذ في محيطه المادي الاجتماعي المباشر والمحيط الموصوف في المعارف التي تقدّم له[35].

وفي الآن نفسه، تسمح هذه المؤشرات بقراءة سوسيولوجية للشهادة المدرسية؛ لا باعتبارها مؤشرًا مباشرًا دالاً على التملك المعرفي فحسب، بل بوصفها معبرًا للحصول على الاعتراف المؤسسي بالكفاية أيضًا. ومن هذا المنظور، يمكن استحضار أطروحة بورديو وجان كلود باسرون بشأن "التصديق الرمزي"؛ ومفادها أن الشهادة المدرسية تمنح الحق في الترقي المؤسسي فتنتج شرعية قابلة للتداول الاجتماعي، حتى حين تنفصل عن الرصيد المعرفي الذي يُفترض أن تؤشر إليه[36]. وتتضح هذه المفارقة على نحو أكبر في أثناء وضع مؤشرات ضعف التحصيل المدرسي للتلاميذ المغاربة في مواجهة الأهداف المعلنة للإصلاح التربوي المغربي، لا سيما ما ورد في الرؤية الاستراتيجية 2015–2030 فيما يتعلق بتكوين "مواطن فاعل ومندمج، معتز بهويته ومنفتح على العالم"[37]. وفي الاتجاه نفسه، تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى وجود حواجز فعلية مانعة من التمتع بجودة تعلّمية أمام فئات واسعة من المتعلمين؛ ما يجعل تحقيق أهداف التكوين المعلنة أقرب إلى أفق معياري مأمول منه إلى واقع تربوي متحقق[38].

وفي هذا السياق، يكتسب مفهوم "الأمية المقنّعة" دلالته التحليلية؛ إذ لا يُستعمل باعتباره توصيفًا إحصائيًا مباشرًا للأمية الأبجدية المحدّدة على أساس (عدم) القدرة على القراءة والكتابة، بل باعتباره أداةً لتقدير الفجوة بين الاعتراف المدرسي بالكفاية وتحققها الفعلي لدى المتصف بتلك الأمية المقنعة. وبهذا المعنى، فهي لا تختزل عجزًا معرفيًا فرديًا معزولاً، بقدر ما تعبّر عن اختلال بنيوي في كيفية اشتغال النسق التعليمي؛ أي إنه مؤشر دال على محدودية قدرة المدرسة على أداء وظيفتها التعليمية الأساسية؛ ومن ثم وظيفتها الأكثر جوهرية في تحقيق الاندماج الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع والتوزيع العادل لفرص الترقي الاجتماعي[39].

---

(35) مصطفى محسن، **في المسألة الشبابية: نحو سوسيولوجيا نقدية لتحولات أنساق القيم والتكوين والتوجيه والتشغيل وأسئلة الهوية واندماج الشباب في عالم متغير** (الرباط: دار الأمان، 2022)، ص 6–14؛ محمد المستاري، "الكتاب المدرسي في عصر الوفرة الرقمية: مقاربة سوسيولوجية لضرورته في التعليم الثانوي بالمغرب"، **نقد وتنوير**، العدد 25 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 52–70.

(36) Bourdieu & Passeron.

(37) "L'évaluation de la performance des établissements scolaires au Maroc," p. 10.

(38) UNESCO, *Global Education Monitoring Report 2020: Inclusion and education – All means* all (Paris: UNESCO Publishing, 2020), pp. 1–2.

(39) رشيد جرموني، **المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي: مداخل للنقد والاستشراف** (ساربروكن: دار نور بابلشينغ، 2017)، ص 156.

3. الإصلاح التربوي وأفقه الغائي

لا يغيب الوعي بهذه التحديات عن الوثائق المرجعية للإصلاح التربوي في المغرب، مثل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والبرنامج الاستعجالي، والرؤية الاستراتيجية التي أُشير إليها من قبل. إلا أن هذه المشاريع الإصلاحية، ظلّت هي ذاتها، على الرغم من اختلاف سياقاتها الزمنية، محكومة بمنطق إجرائي وتقني أكثر من استنادها إلى تصور غائي يحدّد طبيعة الإنسان المراد تكوينه ونموذج المجتمع المنشود. وتشير مثل هذه القراءة المتعلّقة بالتوجهات الإصلاحية التربوية الرسمية إلى اختلال الاتساق الرمزي للإصلاح، ولا تشير إلى نقصٍ مرحلي في تنزيله أو تنفيذ خطواته[40]. فعندما يُختزل التكوين في إعداد متعلّمين ناجحين في الامتحانات؛ ومن ثمّ مؤهلين لسوق العمل، يتراجع البعد المرتبط بتشكيل مواطن ناقد وواعٍ بارتباطاته التاريخية والثقافية، وتغدو المدرسة أبعد عن أن تكون مجالاً لإنتاج المعنى الاجتماعي للتربية[41]. وممّا ورد في تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، ولا سيما في أثناء تقييم تنفيذ الرؤية الاستراتيجية، الدعوة إلى تعزيز "الأفق الحضاري" للمناهج. ويمكن اعتبار هذه الدعوة مؤشرًا دالًّا على إدراك مؤسساتي لأوجه نقص في البناء الغائي للإصلاح نفسه، لا توصيةً تقنية ضمن إجراءات تحسين الجودة التربوية فحسب[42].

وفي هذا السياق، يشير عالم الاجتماع المغربي مصطفى محسن إلى أن غياب تصور حضاري شامل جعل عددًا من الإصلاحات يتخذ طابع "تدابير تقنية فاقدة للروح المؤطِّرة ولأفق المعنى"[43]، وهو توصيفٌ مبنيٌّ على القول باختلال العلاقة بين أدوات الإصلاح ومرجعياته الرمزية، في انسجام مع ما يبيّنه فوكو من أنّ المؤسسات التعليمية، حين تنفصل عن أفقها الغائي، تميل إلى أداء وظائف تنظيمية وتصنيفية، بمنطق تعليم الخضوع للضبط الاجتماعي، أكثر من إسهامها في بناء الذوات النقدية[44]. ويعني ذلك أن المدرّس يُختزل في منفّذ لبرامج متبدلة لا يشارك على الأغلب في وضعها، في حين يجد المتعلم نفسه أمام أهداف تعليمية مسقطة عليه وغير متجانسة، وفاقدة للأفق الرمزي الذي يمنح للجميع تصورًا متماسكًا عن معنى التعلّم ووظيفته الاجتماعية[45].

ثالثًا: سوسيولوجيا الغش المدرسي

يُقارب الغش المدرسي في هذا القسم من الدراسة بوصفه ممارسة متعددة الأشكال تتجاوز الخرق التقني لقواعد تنظيم الامتحانات، لتشير إلى جملة من الاستراتيجيات التي يعتمدها المتعلّمون

(40) مصطفى محسن، **في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002)، ص 78.

(41) المرجع نفسه، ص 19–23.

(42) Conseil supérieur de l’éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS), *Évaluation de la mise en oeuvre de la Vision Stratégique de la Réforme 2015–2030* (Rabat: 2025)., pp. 45–50.

(43) محسن، **في المسألة الشبابية**، ص 45.

(44) فوكو، ص 185–205.

(45) محسن، **في المسألة التربوية**، ص 19–23.

خلال اجتيازهم إيّاها، عبر استعمال وسائل غير مسموح بها في التراتيب المدرسية لتلقي الإجابات عن أسئلة الامتحان ونقلها وتبادلها بما في ذلك من خلال توظيف الوسائط التقنية للحصول عليها وتمريرها إلى الغير.

1. "الغش المقدَّس": حين يُعاد تأويل خرق القاعدة بوصفه "حقًا مشروعًا"

تتحدد دلالات ممارسة الغش تبعًا لمواقع الفاعلين داخل البنية المدرسية؛ إذ يختلف معناها بين تلاميذ المستويات الأولى وتلاميذ المستويات الإشهادية، وتتأثر بالوسط الأسري والاجتماعي وبالتمييزات المجالية والجندرية. ومن ثم، يُفهم الغش هنا باعتباره مؤشرًا دالًّا على تمثّل الاستحقاق داخل المنظومة التعليمية، وكيفية الحصول عليه، ومدى الجدارة به، وشرعية التمتع بمؤشراته الرمزية.

ويقارب ماغوجي الغش باعتباره آلية دفاع رمزي داخل سياقات مدرسية تتسم بهشاشة شروط الانتماء المؤسسي[46]. فداخل المؤسسة المدرسية ذاتها، ولدى التلاميذ، لا يتوقف أمر الغش عند حدود التطبيع العملي معه، بل يمتد إلى تشكيل خطاب تبريري يمنحه حضورًا متزايدَ الشرعية داخل الثقافة التلمذية المدرسية كما تمارس يوميًا. فقد وثّقت دراسات ميدانية حول الغش في التعليم الثانوي التأهيلي بالمغرب[47] تداول عبارات تبريرية من قبيل "الجميع يغش"، و"الامتحان صعب"، و"البرامج الدراسية طويلة" ... إلخ. وهذه ليست مجرد صيغ لغوية، بل هي إعادة تعريف للغش داخل الوعي المدرسي الجماعي؛ لا باعتباره خرقًا قانونيًا وأخلاقيًا قيميًّا، بل ممارسة يراد لها أن تبدو منسجمة مع شروط النجاح كما يفهمها من لا تتوافر لديهم إمكانات الإيفاء بها من خلال "الاجتهاد". وضمن هذا السياق، فإنّ الغش "استراتيجية نجاح عملية" داخل منظومة يُعاد فيها تعريف الكفاءة وفق معيار الفاعلية التي توصل إلى الغاية، بصرف النظر عن الوسيلة، وليس بحسب معيار الاستحقاق الذي يسعى للغاية نفسها، بل باعتبار أخلاقية الوسيلة، وتُعادَل فيها النزاهة بالسذاجة، ويُؤطر التحايل باعتباره مهارة تكيفية مشروعة. ويعكس تداول التلاميذ "أمثالاً" مدرسية مبتدعة من قبيل "من نقل انتقل، ومن اعتمد على نفسه بقي في قسمه"، تدرجًا في بناء ثقافة تلمذية متكاملة تشمل الممارسة والتمثل والسلّم القيمي والخطاب التبريري ضمن منطق نفعي عملي يقدّم الفاعلية على الاستحقاق، وهو ما سجلته دراسات سوسيولوجية فيما يتعلق بتمثّلات التلاميذ المغاربة للنجاح المدرسي[48].

ولهذه الثقافة وجه آخر لا يقل أهمية؛ إذ يُعاد تأويل منع الغش بالقانون المدرسي وتراتيب العمل بالمؤسسة التربوية أثناء الامتحانات وتشديد الرقابة عليها، داخل بعض التمثّلات التلمذية والأسرية،

(46) Magogeat, p. 112.

(47) الكبير الجربي، "الغش في امتحانات البكالوريا: محاولة للبحث في تحول الظاهرة وتناميها – مقاربة سوسيو سياسية"، **مجلة القانون والأعمال الدولية**، العدد 47 (آب/ أغسطس–أيلول/ سبتمبر 2023)، ص 364–387؛ نور الدين الروامي، "الغش في الوسط المدرسي بالمغرب: إمكانات وحدود المقاربة الزجرية"، **مجلة كراسات تربوية**، العدد 13 (نيسان/ أبريل 2024)، ص 39–50؛ عبد النبي لعزري [وآخرون]، "ظاهرة الغش المدرسي بالسلك الثانوي التأهيلي"، **النداء التربوي**، العدد 27 (2021)، ص 102.

(48) هاجر الحاكمي [وآخرون]، "ظاهرة الغش المدرسي بالسلك الثانوي الإعدادي"، **مجلة المعرفة**، العدد 33 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2025)، ص 160–183.

على أنه تضييقٌ لفرص النجاح المدرسي أكثر من كونه دفاعًا عن مبدأ الاستحقاق[49]. وتكشف إعادة التأويل هذه أن ممارسي الغش يعملون على بناء حصانة رمزية، من خلال جعل الاعتراض المؤسسي عليه يبدو منفصلاً عن الشروط الاجتماعية التي أنتجت مشروعيته داخل المجال المدرسي. وفي بناء هذه الحصانة الرمزية، تستحضر الحجج المشكّكة في نزاهة الامتحانات، وحيادية الإدارة، ونجاعة الإجراءات الحامية لها، وكذلك الحجج الأخرى المستندة إلى مظاهر التفاوت الاجتماعي وحظوة الأغنياء ... إلخ.

بهذا، لا يظهر الغش خرقًا للقاعدة القانونية والأخلاقية المدرسية، بل يظهر بوصفه مؤشرًا دالًّا على إعادة تشكّل معايير الانتماء إلى الحقل التعليمي نفسه في سياق يتراجع فيه تأثير المرجعية القيمية الاستحقاقية. ويسمح تصوّر أكسل هونيث للمعنى الوجودي لفقدان الاعتراف بقراءة هذا اللجوء إلى التحايل، باعتباره تعبيرًا عن اختلال علاقة الفاعلين بالمؤسسة المدرسية أكثر من كونه رفضًا فرديًا للالتزام بتراتيبها وقيمها[50]. وفي الاتجاه نفسه، يبيّن برنار شارلو أن ضعف معنى التعلّم يرتبط بإخفاق المؤسسة التعليمية في إنتاج أفق دلالي محفّز للمتعلمين، وهو ما يجعل فهم كيفيات بناء الشرعية الرمزية للمدرسة شرطًا أساسيًا لفهم تحولات تمثّلات النجاح داخلها[51].

تكشف المعطيات الواردة في تقارير الهيئة الوطنية للتقييم أنّ جزءًا مهمًا من المتعلمين يتعامل مع النجاح المدرسي، على أنه غاية غير مرتبطة بالضرورة بشرعية الحصول عليها. ومن بين هذه المعطيات أن عددًا من التلاميذ صرّحوا بتلقّي تشجيع من أسرهم على اعتماد الغش، باعتباره وسيلةً للعبور المدرسي داخل منظومة تتزايد فيها الضغوط المرتبطة بالنجاح والانتقاء[52]. ويعكس هذا المعطى تعامل المؤسسة التنشيئية الأولى (العائلة) مع متطلبات الاندماج في المؤسسة التنشيئية الثانية (المدرسة) مع الغش بمنطق تبرير ينقله من مستوى سلوك فردي قد يعتمده بعض التلاميذ في وضعيات محددة إلى إعادة تأويله، بوصفه ممارسة تعويضية أو إنقاذية داخل وضع مدرسي لا تبدو فيه شرعية معايير الاستحقاق مقبولة من الجميع؛ بسبب أنها "غير واضحة" أو "غير متكافئة". ويتيح هذا التحول فهم الغش باعتباره وسيلة لإعادة التموقع داخل نسق تعليمي تتسع فيه رهانات الشهادة والاعتراف المدرسي، في مقابل تراجع الثقة في تكافؤ شروط الاستحقاق، بوصفه أفقًا موجّهًا للتعلم. وإذا كانت التقارير الوطنية قد أبرزت أن الغش أضحى ممارسة مألوفة تُزكيها الأسر لضمان النجاح في منظومة تُفهم بوصفها مجالاً للشهادة أكثر من كونها مجالاً لاكتساب الكفايات[53]، فإن قراءة هذا المنطق في ضوء تحليل بورديو تسمح بفهم الكيفيات التي يُنتج عبرها التفاوت داخل النظام التعليمي، والقبول بمنطق ذلك البناء أو

(49) "البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي – PNEA 2019"، ص 81–85.

(50) Axel Honneth, *La lutte pour la reconnaissance: Grammaire morale des conflits sociaux*, Pierre Rusch (trad.) (Paris: Éditions du Cerf, 2000), p. 148.

(51) Bernard Charlot, *Du rapport au savoir: Éléments pour une théorie* (Paris: Anthropos, 1997), p. 58.

(52) "البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي – PNEA 2019"، ص 81–85.

(53) المرجع نفسه.

عدم القبول به، كلما وجد المتنافسون أنفسهم أمام سعي للنجاح بوسائط لا ترتبط دائمًا بشرعية الاستحقاق المدرسي[54].

في هذا الأفق، يغدو الغش، بوصفه ممارسة وتمثلاً وخطابًا تبريريًا وثقافة مدرسية، قابلاً للقراءة باعتباره شكلاً من "الغش المقدَّس"، ذلك أنه، في سياق ممارسته، يخضع باستمرار إلى تأويل وإعادة تأويل؛ لا بحسب السياقات المدرسية فحسب، بل كذلك بحسب السياقات الاجتماعية عامة، وبما فيها السياقات الأخلاقية والقيمية، بوصفه وسيلة "مبرَّرة" أو "غير مبررة" في مواجهة اختلال العدالة المدرسية وتفاوت فرص الاعتراف داخل المؤسسة التعليمية. وبهذا المعنى، يُفهم الضغط الأسري والثقافي المستمر، الذي يعمل على مجابهة "خطر الرسوب"، باعتباره مؤشر إخفاق اجتماعي أكثر من كونه تعثرًا دراسيًا، في حين يحتفظ النجاح، حتى عندما يكون مشوبًا بالغش، بقيمة اعتراف رمزية داخل المحيط الاجتماعي[55]. ومن نتائج إعادات التأويل المستمرة ألاّ تتزايد حصانة الغش فحسب، بل أن يفضي التحول من التبرير الفردي المباشر إلى إعادة تشكيل معنى الغش، ضمن تضارب ما تضعه مؤسسات التنشئة من قواعد سلوكية، إلى تجاوز فهمه بكونه انحرافًا فرديًا معزولاً قد ينتج من انتهاز فرصة خاطفة لضعف الرقابة، لينفتح على بُنى اجتماعية ومؤسسية تُسهم في إضفاء مشروعية عليه وتطبّعه. وبذلك، يكون الغش ممارسة بنيوية لا تتغذى من التمثّلات الاجتماعية السائدة في المجتمع فحسب، بل تجد ما يدعمها في السياسات التربوية الرسمية أيضًا؛ إذ سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استمرار هيمنة المنطق الإشهادي على السياسات التربوية المغربية على حساب تثمين الكفايات المكتسبة والاعتراف بها[56].

2. "الغش المؤسّس": من التساهل التنظيمي إلى التواطؤ المؤسساتي

تكشف قراءة المؤشرات التنظيمية المرتبطة بتدبير الامتحانات الإشهادية عن إعادة إنتاج للغش تتجاوز الشرعنة الذاتية التي عبّر عنها نموذج "الغش المقدّس"؛ إذ يظهر أيضًا بوصفه أثرًا ينتج من ترتيبات مؤسساتية ضمنية. وفي هذا المستوى، لا يرتبط الغش، بطبيعة الحال، بقرارات صريحة تُبيحه، بل هو – على العكس من ذلك – موضوع اهتمام تشريعي بإيجاد نصوص قانونية تزجره، بحسب عبارة "مشروع القانون رقم 02.13 المتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية الذي قدمته رئاسة الحكومة سنة 2015[57]. إنه يتشكّل عبر ديناميات تنظيمية متداخلة تتجسد في تفاوت تطبيق المراقبة، وتراجع فاعلية الردع، وتصاعد الضغوط المرتبطة بنتائج المؤسسات المدرسية ومؤشرات مردوديتها

(54) Bourdieu & Passeron, p. 24.

(55) **البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي – PNEA 2019**، ص 81–85؛ Magogeat, p. 113.

(56) المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **التعلّم مدى الحياة: طموح مغربي**، إحالة ذاتية رقم 12/ 2013 (الرباط: 2013)، ص 10–15.

(57) المملكة المغربية، رئيس الحكومة، "مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية"، الأمانة العامة للحكومة (المطبعة الرسمية)، (الرباط: 2015)، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKDA

ضمن مناخ تنافسي فيما بينها، بما يسمح بقراءته بوصفه جزءًا من توازنات الأداء المدرسي. ومن هذا المنظور، يُمكن اقتراح مفهوم الغش المؤسَّس للدلالة على انتقال الظاهرة إلى مستوى الاشتغال البنيوي، حيث يُعاد تنظيم معنى النزاهة والاستحقاق في ضوء متطلبات الضبط الإحصائي لصورة الأداء المؤسسي.

وتكشف تقارير الحكامة التربوية تداخل عوامل تنظيمية واجتماعية، تؤطر التعامل مع الغش داخل المؤسسة التعليمية. وقد أبرزت عدة تقارير صادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ولا سيما في المحاور المتعلقة بالحكامة والمناخ المدرسي وشروط الممارسة المهنية، وجود توازنات تنظيمية تتجاوز حدود الضبط التقني المباشر[58]. ففي مستوى المعطيات الرسمية الخاصة بامتحانات البكالوريا[59] بالمغرب، سُجِّلت 2769 حالة غش سنة 2025 على الرغم من تشديد إجراءات المراقبة[60]، أمّا بالنسبة إلى سنة 2026، فقد ورد في البلاغ الصحافي الرسمي لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الصادر يوم 7 حزيران/ يونيو 2026، أنّ عدد حالات الغش التي اكتُشفت بلغت 4126 حالة، وهذا يعني ارتفاعًا بنسبة 49 في المئة مقارنة بعدد حالات الغش المكتشَفة سنة 2025. وعلى الرغم من وجود آراء تعزو ارتفاع حالات الغش المكتشَفة على نحو مطّرد إلى تطور الوسائل التقنية في المراقبة، فإن الأخبار المتواترة عن تداول مواد الامتحانات وتسريبها عبر المنصات الرقمية تُظهر، كما تؤكد التقارير الرسمية، محدودية فاعلية آليات الردع في مواجهة الصفحات والمنصات الرقمية المتخصصة في نشر مضامين الاختبارات، وهو ما يعكس انتقال الظاهرة إلى مجال تنظيمي جديد، يصعب إخضاعه لآليات الضبط التقليدية.

ولكن البحوث السوسيولوجية المتعلّقة بمختلف القضايا التي تثيرها ظاهرة الغش المدرسي، في سياقات دولية مقارنة، تدفع في اتجاه قراءتها باعتبارها شكلاً من "الصفقة الصامتة" التي تعقد بين الفاعلين في المؤسسات التعليمية، حين يتحول التشدد في تطبيق الردع إلى مصدر توتر مهني وتنظيمي، في حين يُعاد تأويل التساهل باعتباره خيارًا براغماتيًا يحافظ على استقرار سيرها اليومي[61]. وفي هذا السياق، يظهر "تهاون" الأطر التربوية والإدارية في الرقابة على الامتحانات، بوصفه من صيغ التكيّف المؤسسي مع ضغوط العمل أكثر مما يعكس مواقف فردية معزولة. وفي السياق المغربي، تتخذ هذه الدينامية بعدًا أوضح عندما تُربط نتائج المؤسسات التعليمية بمؤشرات كمية في تقدير أدائها،

(58) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2018** (الرباط: 2019)، شوهد في 2025/3/4، في: https://acr.ps/hBxVKGj؛ يُنظر أيضًا: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2023** (الرباط: 2024)، ص 42–46، شوهد في 2025/3/4، في: https://acr.ps/hBxVKCA

(59) يتطلب حصر أرقام ونسب عن مدى انتشار الغش في المستويات التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية التي ركزنا عليها إلى حد الآن، تجميع إحصاءات من مدارس مختلفة ومن أوساط مدرسية واقتصادية – اجتماعية متباينة تتجاوز مدى هذه الدراسة. ولذلك، أعتمد فيما يلي على الأرقام الرسمية المتوافرة حول امتحان البكالوريا، التي تصدر عادة في بلاغات رسمية عن الوزارة.

(60) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، "بلاغ إخباري حول حصيلة الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا – دورة ماي 2025"، 2025/6/2، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKzR

(61) François Dubet & Danilo Martuccelli, À l'école: *Sociologie de l'expérience scolaire* (Paris: Le Seuil, 1996), p. 112.

وفي مقدمتها نِسبُ النجاح التي تحققها في امتحانات البكالوريا باعتبارها مؤشرًا مركزيًا لتصنيف مردوديتها. فقد أظهرت بعض المذكرات التنظيمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، والمرتبطة بتتبع نتائج هذا الامتحان، أنّ انخفاض نسب النجاح إلى مستويات "متدنية" يجعل المؤسسات التي تسجلها ضمن آليات المتابعة والمساءلة الإدارية[62]، وهو ما يعيد توجيه الممارسة التقييمية عمليًا نحو الحفاظ على الاستقرار الإحصائي، بوصفه علامة على النجاعة المؤسساتية.

وتتضح دلالة هذا التحول أكثر فأكثر، عند مقارنة تطور نسب النجاح الإشهادية بالمغرب بنتائج التلاميذ المغاربة في التقييمات الدولية الواسعة النطاق مثل TIMSS وPISA؛ إذ تكشف هذه الاختبارات استمرار صعوبات ملحوظة في اكتساب الكفايات الأساسية، على الرغم من تحسُّن بعض المؤشرات الكمية المرتبطة بالنجاح المدرسي. وتتيح هذه المفارقة قراءة الفجوة بين مؤشرات التقييم الوطنية والمؤشرات الدولية، باعتبارها أحد تجليات تحديد معنى الأداء المدرسي داخل السياسات التعليمية المعاصرة. وتتيح تقارير منظمة اليونسكو عن أنظمة التعليم في الدول المتوسطة الدخل وضع هذه المعطيات ضمن مشهد أوسع، يتمثل في اتساع المسافة بين تعميم التمدرس وتحسّن التعلّم الفعلي[63]؛ ما يسمح بقراءة الحالة المغربية، باعتبارها جزءًا من تحوّل أوسع ذي صبغة عالمية على ما يبدو في علاقة السياسات التعليمية بالمؤشرات الكمية للأداء. ومن المنظور السوسيولوجي ذاته، يمثّل استخدام المؤشرات الرقمية المتزايد آليةً تدبيرية إدارية لرسم صورة الأداء المؤسسي أكثر من كونه أداةً دقيقة لقياس جودة التعلّم؛ وهو ما وصفه ألان ديروزيير بـ"سحر الإحصاء"، بوصفه تشكيلًا لتمثّلات الواقع لا اقتصارًا على قياسه[64]. وفي هذا الأفق التحليلي، يمكن فهمُ الغش المؤسَّس على أساس أنه مؤشر دالٌّ على توتر بنيوي بين متطلبات الاستقرار الإحصائي ومتطلبات الاستحقاق المعرفي داخل المؤسسة التعليمية، وهو توتر يكشف تحولات أعمق في وظيفة المدرسة التقييمية وفي علاقتها بإنتاج معنى الشهادة داخل السياسات التعليمية المعاصرة.

3. التحوّل القيمي: من وصم الغش إلى شرعنته اجتماعيًا

تكشف قراءة الخطابات المؤسسية والتغطيات الإعلامية المرتبطة بامتحانات البكالوريا، إلى جانب بعض الدراسات السوسيولوجية المتعلّقة بتمثّلات الغش في السياق التربوي المغربي الراهن[65]، عن انتقال تدريجي في موقع الظاهرة داخل المخيال التربوي والاجتماعي؛ بحيث يفهم الغش باعتباره

(62) ينظر البلاغات الرسمية المتعلقة بامتحانات البكالوريا ونتائجها، في: المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، "بلاغات"، شوهد في 2026/6/11، في: https://acr.ps/hBxVKyR؛ "ضعف نسبة 'نجاح الباك' يدفع حصاد إلى مساءلة مؤسسات تعليمية"، **هسبريس**، 20217/6/27، شوهد في 2025/8/5، في: https://acr.ps/hBybHl0؛ هشام البوجدراوي، "إشكالية ترتيب المؤسسات التعليمية"، **هسبريس**، 2023/5/6، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKsp

(63) UNESCO, pp. 1–2.

(64) Alain Desrosières, *L'argument statistique: Pour une sociologie historique de la quantification*, vol. I–II (Paris: Presses de l'École des Mines, 2008), p. 44.

(65) الحاكمي [وآخرون]، ص 160–183؛ الجربي، ص 364–387؛ لعزري [وآخرون]، ص 108؛ الرومامي، ص 39–50.

مؤشرًا دالًّا على تحوّل قيمي يمسّ علاقة المجتمع بالمؤسسة التعليمية وبمعايير التقييم التي تنظّمها، وما يفترض أن ترمز إليه من معاني الاستحقاق والجدارة وتثمين الاجتهاد.

فعلى الرغم من تشديد التأطير القانوني للغش المنصوص عليه في القانون 02.13 الذي سبقت الإشارة إليه، المتعلق بزجره، أصدرت الوزارة، على نحو متوالٍ، بلاغات استُعرض بعضها، تدلّ على استمرار الظاهرة، بل تفاقمها وهذا يعني استمرار التوتر بين منطق الضبط القانوني ومنطق التكيّف العملي مع الامتحان الإشهادي داخل التجربة المدرسية[66]. ويعكس هذا التوتر حدود المقاربة الزجرية في محاصرة الظاهرة داخل سياق تتزايد فيه قدرات الالتفاف العملي والتقني على إجراءات المراقبة، في مقابل تراجع مشروعية الامتحانات الإشهادية ووظيفتها التقييمية داخل تمثّلات عدد من الفاعلين التربويين، ولا سيما التلاميذ وأولياءهم. فهل يدل ذلك على فقدان المدرسة قدرتها على شرعنة الضبط الاجتماعي؟

في ضوء تصوّر نوربرت إلياس لتحولات الضبط الاجتماعي، تتحدد فاعلية القواعد السلوكية بمدى اندماجها داخل شبكات التفاعل والاعتماد المتبادل التي تمنحها شرعيتها الرمزية[67]. وفي هذا الإطار، تسمح المؤشرات المرتبطة بتجربة الامتحانات الإشهادية بقراءة الغش، بوصفه ممارسة يُعاد تأويلها تدريجيًا، ولكن ذلك يكون في اتجاه متزايد الرسوخ نحو عدم كفاية الضبط القانوني والتأطير الإداري والوصم القيمي في معالجته مدرسيًا واجتماعيًا. وتقدّم أنماط مختلفة من التأطير الإعلامي للغش المدرسي دلائل واضحة على هذا الاتجاه؛ إذ تُظهر تغطيات امتحانات البكالوريا ميلاً متزايدًا لدى بعض الصحافيين إلى تفسير الظاهرة من خلال الإحالة إلى ضغط الامتحان أو اختلال شروط العدالة المدرسية؛ بما ينقل مركز الثقل من توصيف الغش باعتباره مخالفة قانونية وأخلاقية إلى تأويله بوصفه استجابة سياقية لوضعية متوترة نفسيًا وتنظيميًا واجتماعيًا. وفي هذا السياق، تسمح المقاربات السوسيولوجية المقارنة، مثل الدراسة التي أنجزها ماغوجي حول تمثّلات الغش لدى التلاميذ[68]، بفهم الكيفيات التي يُعيد من خلالها الفاعلون المدرسيون أنفسهم تأويل هذه الممارسة بوصفها استجابة تكيّفية لمنظومة تقويمية يختبرون داخلها أشكالاً من التفاوت أو نقص الاعتراف. وتتعزز دينامية إعادة التأويل القيمية والرمزية هذه من خلال ما تصفه بعض البحوث بآثار "حلزونية الصمت"[69]؛ إذ يؤدي اتساع خطاب الرغبة في النجاح، بأي وسيلة كانت، وتثمينه مهما كانت الطرق المؤدية إليه، إلى إضعاف حضور الخطابات المؤيدة للصرامة التقييمية داخل المجال العمومي التربوي، بوصفه أحد مكونات المجال العمومي في معناه الأوسع؛ ومن ثم إعادة ترتيب المكانة الرمزية للامتثال للقواعد المدرسية. ولا تعدم إعادة التأويل وسائل "إقناع" مادية، "ذات أثر ردعي"؛

(66) الجربي، ص 364–387؛ لعزري [وآخرون]، ص 106.

(67) Norbert Elias, *La civilisation des mœurs*, Pierre Kamnitzer (trad.), 2ème ed. (Paris: Calmann–Lévy, 1973), p. 123.

(68) Quentin Magogeat, "Approche compréhensive de la tricherie en milieu scolaire: La parole aux lycéens tricheurs," *Recherches en éducation*, no. 24 (2016), pp. 12–13.

(69) Elisabeth Noelle–Neumann, *The Spiral of Silence: Public Opinion: Our Social Skin* (Chicago: University of Chicago Press, 1984), p. 44.

ذلك أن بعض التغطيات الإعلامية المرتبطة بحراسة امتحانات البكالوريا تشير إلى تعرّض أساتذة التزموا تطبيق ضوابط المراقبة لانتقادات أو ضغوط رمزية على المنصات الرقمية[70]. ويعكس قلب معادلة الردع هذه هشاشة موقع السلطة التربوية وعدم قدرتها على فرض خطاب قيمي أخلاقي، في حين يراد لها كما تسعى هي ذاتها، مختارة أو مُكرهة، أن تمارس عملها على أساس أن شرعيتها تقاسُ بنتائج النجاح أكثر مما تُقاس بسلامة المسار التقييمي.

وفي هذا السياق، يُلاحظ تداخل في الممارسات وفي الخطابات المؤسسية والإعلامية والاجتماعية المرتبطة بالامتحانات الإشهادية يدفع إلى قراءة الغش، بوصفه ظاهرة تتجاوز معناها المباشر لتندرج في تحوّل أوسع، يؤثّر في موقع المدرسة داخل سلّم الشرعيات الاجتماعية. ومن معاينات نتائج التقابل بين هذه الممارسات والخطابات التقييمية تراجع مركزية الاستحقاق المعرفي لمصلحة تمثّلاتٍ للمسار الدراسي أكثر ارتباطًا بالنتيجة النهائية، بوصفها موردًا للترقي الاجتماعي. ومن هذا المنظور، يظهر الانتقال من منطق وصم الغش إلى منطق تفهّمه، بل تبريره بوصفه أحد المؤشرات الدالة على إعادة تشكّل العلاقة القيمية والرمزية بين المجتمع والمؤسسة التعليمية.

رابعًا: آليات توزيع المسؤوليات عن تأزم النموذج التربوي

في القسم الثاني من هذه الدراسة، قُرئت بعض المؤشرات على أنها دالة على تأزم النموذج التربوي المغربي. وتُظهر العديد من الخطابات المتداولة حول أزمة التعليم في المغرب ميلاً عامًّا إلى الربط بين اختلالات كثيرة فيه؛ منها تدني جودة التعلّم وانتشار ظواهر الغش، وتنامي الهدر المدرسي، وتزايد النفور من المدرسة ... إلخ. إضافة إلى ذلك، تتجه هذه الخطابات إلى تحديد مسؤوليات الفاعلين الاجتماعيين عن هذه الأوضاع؛ لذلك أوجدت آليات متباينة، ولكنها متداخلة لتحديد المسؤوليات.

أوّلُ المسؤولين المشار إليهم هم الفاعلون المباشرون في العملية التعليمية والتربوية داخل المؤسسة التعليمية، ولا سيما المدرّسين، بحجة أدائهم المتهاون وضعف تكوينهم، وعدم قدرتهم على تعليمِ تلامذةٍ يتراجع تعلّقهم بالدراسة تدريجيًا، ويزداد كسلهم. يُوجَّه تفسير هذا البعد البنيوي للأزمة إلى مستوى الفعل الفردي، ولا يسائل الشروط التنظيمية والمؤسسية التي تؤطره. وفي هذا السياق، لا يظهر المدرّس والمتعلم بوصفهما فاعلَين يتحكمان على نحو كليٍّ في شروط أدائهما، بل باعتبارهما يتحركان داخل بنية تنظيمية وقيمية تحدّ من هوامش فعلهما الممكن. ويسمح هذا المنظور بقراءة بعض أشكال تحميل المسؤولية الفردية، في ضوء ما أشار إليه بازيل برنشتاين بشأن "أنظمة التوقعات غير الواقعية"؛ أي تحميل الفاعلين نتائج لا تناسب الموارد المتاحة لهم داخل السياقات التعليمية، خصوصًا عندما يُطلب من المدرسة معالجة اختلالات اجتماعية أوسع من مجال فعلها

(70) "التحقيق في ظروف تعرض أستاذات لاعتداءات بسبب حراسة البكالوريا بطنجة"، **الأخبار**، 2023/6/20، شوهد في 2026/6/10، في: https://acr.ps/hBxVKoG

المباشر، من دون تمكينها بالوسائل المؤسسية الضرورية لتحقيق ذلك[71]. ولا تتعلق هذه السياقات التعليمية بمسؤولية المدرس والمتعلم، بل بالمؤسسة في مستوى أول، وبالسلطة التعليمية – التربوية الرسمية في مستوى ثانٍ.

1. المدرسون والمتعلمون: إدانة رمزية تتغاضى عن شروط الممارسة المؤسّسية

تشير تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى استمرار اختلال شروط ممارسة الفعل التربوي داخل المؤسسة التعليمية، خصوصًا على مستوى التكوين المستمر وتفاوت شروط الاشتغال الصفّي[72]؛ ما ينعكس مباشرة على قدرة المدرّس على أداء أدواره البيداغوجية في سياقات تشهد ارتفاعًا في سقف الانتظارات المؤسسية. ويتجلى هذا الارتفاع في تعدد المهمات المنتظرة من المدرّس؛ إذ يُطلب منه في الآن نفسه تحسين مؤشرات النجاح، وتمثيل صورة المدرسة داخل محيطها الاجتماعي، والتعامل مع أوضاع تعلّم غير متكافئة لدى فئات واسعة من المتعلمين. وتشير التقارير أيضًا إلى أن فاعلية الفعل البيداغوجي داخل هذه السياقات لا تتوافر على شروط العمل الديداكتيكية المطلوبة، بما يشمل عدم تنوع الوسائط التعليمية، وانعدام إمكانات الاشتغال ضمن مجموعات صغيرة، وعدم إتاحة موارد داعمة للتقويم التكويني. وعندما تتراجع هذه الشروط داخل الأقسام المرتفعة الكثافة التي توجد هي نفسها داخل مؤسسات محدودة التجهيز، يميل التدريس إلى اتخاذ طابع تدبيري أقرب إلى الحفاظ على انتظام السير اليومي منه إلى بناء التعلّمات المركبة، وهو ما تؤكده أدبيات الرفاه المهني للأطر التربوية التي تربط جودة الأداء التربوي بتوافر شروط العمل المؤسسي الداعمة داخل المؤسسة التعليمية[73].

في مقابل ذلك، يُفسَّر تعثّر المتعلم غالبًا في الخطابات المتداولة باعتباره نتيجة قصور فردي، في حين تُظهر سوسيولوجيا التعليم أن المسار المدرسي يتشكّل داخل تفاعل مركّب بين الخلفيات الاجتماعية والثقافية وشروط التمدرس الفعلية داخل المؤسسة[74]. ولهذا الوضع بُعد إضافي عندما تُصاغ البرامج الرسمية في مستويات مركزية بعيدة عن شروط التطبيق الصفّي؛ إذ يُطلب من المدرّس تنفيذ مضامين مكثفة ضمن آجال زمنية محدودة، وهو ما تشير إلى خطره تقارير اليونسكو عند تحليلها الفجوةَ بين مستوى تصميم البرامج التعليمية وشروط تطبيقها الصفّي؛ إذ يؤدي اتساعها إلى تحويل التدريس تدريجيًا إلى ممارسة تنفيذية يغلب عليها الامتثال التنظيمي أكثر من بناء الكفايات[75]. وتتجلى آثار

(71) Basil Bernstein, *Class, Codes and Control*, vol. 4: *The Structuring of Pedagogic Discourse* (London/ New York: Routledge, 1990), p. 63.

(72) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2023**، ص 19–35.

(73) "Teachers' Wellbeing: A Framework for Data Collection and Analysis," *OECD Education Working Papers*, no. 213, OECD, 2020, pp. 5–6.

(74) Bourdieu & Passeron, p. 186.

(75) UNESCO, *Global Education Monitoring Report 2020: Inclusion and Education – All Means All*, pp. 78–79.

هذه الفجوة في طبيعة المقررات الدراسية التي تقدّم، من منظور التلميذ المتوسط بحسب تقديرات التقييمات الوطنية للتحصيل الدراسي، بكثافة مفاهيمية مرتفعة، وفي صيغ تجريدية لا ترتبط دائمًا بخبرات المتعلمين اليومية، وهو ما يحد من إمكانات توظيف البيداغوجيا الفارقية أو التقييم التكويني داخل الزمن المدرسي المتاح، كما تشير إلى ذلك أدبيات التقييم التكويني التي تربط فاعليته بتوافر شروط زمنية وتنظيمية، تسمح بإعادة بناء التعلّم داخل القسم[76].

وينتج من هذا الافتراق بين ارتفاع سقف الانتظارات المؤسسية ومحدودية شروط الممارسة الصفية انتقال في تفسير اختلالات التعلّم من مستوى الشروط التنظيمية إلى مستوى الفاعلين المباشرين؛ بما ينحرف بتشكيل موقع المسؤولية داخل الخطاب التربوي ذاته. وضمن هذا الأفق التفسيري، تتأكد مشروعية قراءة بعض أشكال تأويل الغش، بوصفها استجابة تكيفية داخل نظام تقويمي مرتفع التوتر، وهو ما ينسجم مع التحليلات السوسيولوجية التي أبرزت كيف تعيد الأنساق التعليمية تأويل اختلالاتها البنيوية، مرّةً أخرى، بوصفها مسؤوليات فردية[77].

2. تحديد المسؤوليات بواسطة سياسة الأرقام

في القسمين السابقين من هذه الدراسة، سبقت الإشارة إلى كشف تقارير التقييم الدولية الخاصة بالمنظومة التعليمية بالمغرب عن حضور متزايد للمؤشرات الكمية، بوصفها مرجعًا رئيسًا للحكم على الأداء المؤسسي، مقابل حضور أقل وضوحًا لمؤشرات جودة التعلّمات الفعلية داخل الفصل الدراسي. واستُعرض أيضًا ما تُظهره نتائج الدراسات الدولية المقارنة من استمرارٍ لمحدودية المكتسبات الأساسية لدى المتعلمين المغاربة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، كما تكشفه تقارير PISA وTIMSS، على الرغم من التحسن المسجّل في بعض المؤشرات الكمية المرتبطة بالتعميم والنجاح المدرسي[78]. وبصفة أعم من الحالة المغربية، أشار تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن السياسات الوطنية في العالم المعاصر غالبًا ما تميل إلى تعزيز المؤشرات الإحصائية المرتبطة بنسب التمدرس والنجاح وعدد الخريجين، من دون أن يواكب ذلك إطار متكامل لتقويم جودة التعلّم نفسها[79]. فهل يكون التشديد على المؤشرات الرقمية جزءًا من منطق تدبيري أشمل؟

يمكن في هذا السياق توظيف مفهوم "محاكاة النجاح"، استلهامًا من تحليل جان بودريار لمنطق المحاكاة[80]، بوصفه أداةً تفسيرية لفهم هذا التدبير الإحصائي الكمي. وفي منطق هذا التدبير، تقدّم الأرقام بوصفها مكونات صورة شبحية توحي أنها تحاكي الواقع؛ وبذلك تُسهم في إنتاج تمثّلٍ للنجاح يستند إلى

(76) OECD, *Formative Assessment: Improving Learning in Secondary Classrooms* (Paris: OECD Publishing, 2005), pp. 47–48; "PISA 2018 Results (Volume I),"; "PISA 2022 Results."

(77) Bourdieu & Passeron, p. 186.

(78) OECD, *PISA 2018 Results (Volume I): What Students Know and Can Do* (Paris: OECD Publishing, 2019), p. 49; IEA, *TIMSS 2019 International Results in Mathematics and Science* (Amsterdam: IEA, 2020), p. 9.

(79) "L'évaluation de la performance des établissements scolaires au Maroc," pp. 9–15.

(80) Jean Baudrillard, *Simulacres et Simulation* (Paris: Éditions Galilée, 1981), p. 6.

قابلية القياس والمقارنة، في حين لا يقول شيئًا عن ديناميات التعلّم الفعلية كما تحدث داخل الفصل. ولا يقتصر أمر استخدام الأرقام لإحداث الإيحاء عند هذا الحدّ فحسب، بل يوظف أيضًا ما يصدر عنها من نتائج الدراسات الدولية في توجيه السياسات التعليمية، من خلال خطاب تقييمي ينقل مسؤولية النتائج المتدنية إلى مستوى الممارسة الصفية والمسؤول المباشر عنها باعتباره "متخلفًا" عن صفوف من أنجزوا ما يدل على أنهم ضمن المعدّلات التي تمكنه هو ومؤسسته من البقاء خارج المساءلات الإدارية والبيداغوجية والاعتبارية. ويسهم هذا النقل في إعادة توزيع المسؤولية، بما يفضي إلى إضعاف الموقع الرمزي بالنسبة إلى المدرس داخل المؤسسة التعليمية؛ ما يحدّ من قدرة المدرسة على تأطير السلوك التربوي وضبط معاييره، ويُسهم في إنتاج مناخ مهني يتراجع فيه الانتماء المؤسسي، ويتراجع الإحساس بجدوى الانخراط في مشاريع الإصلاح أيضًا. ومن هذا المنظور، يمكن فهم سياسة المؤشرات بوصفها جزءًا من إعادة تنظيم آليات الضبط داخل المنظومة التعليمية؛ بحيث تتحول الأرقام إلى وسيط مركزي في تقويم صورة الأداء أكثر من كونها أداة لتقويم شروط إنتاج التعلّم نفسه.

3. الدولة وتأطيرها لتمثّلات النجاح المدرسي ومعاييره

يتعلق الأمر، في هذا السياق، بالسلطة التعليمية والتربوية المركزية كما تهيكلها مؤسسات الدولة. ولهذه السلطة رؤى تقييمية وتصورات مرجعية تتجسد في الوثائق المرجعية للإصلاح التربوي في المغرب، ولا سيما تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في مقاطع سابقة، تبرز هذه الوثائق المكانة المركزية التي تُمنح للمدرسة، باعتبارها مجالاً لترسيخ قيم الاستحقاق وتكافؤ الفرص والنزاهة التقييمية، وهو ما يمكن اعتباره تحديدًا للإطار المعياري الذي تُصاغ فيه التمثّلات الرسمية للنجاح المدرسي ومعانيه. ولا يقتصر تحديد هذا الإطار على مستوى التشريع والتنظيم، بل يمتد أيضًا إلى تحديد المرجعيات القيمية المؤطرة لعلاقة المتعلمين بالتقييم ومعايير الإنجاز. ويعني هذا أن مسؤولية الدولة فيها مكوّن مرجعي قيمي ورمزي، ومكوّن تدبيري سياسي، ومكوّن تقويمي إصلاحي.

ويتيح هذا المنظور قراءة السياسات التربوية، بوصفها جزءًا من عملية أوسع لإنتاج المعاني الاجتماعية المرتبطة بوظيفة المدرسة؛ إذ لا تقتصر وظيفة البرامج والمذكرات التنظيمية على تأطير الممارسة الصفية، بل تسهم كذلك في تحديد صورة الفاعلين التربويين ومواقعهم داخل النسق التعليمي. ومن شأن تعارض التقييمات والصور وتباين الممارسات أن ينبئ عن التناقضات الاجتماعية التي تتخلّل إنتاج تلك المعاني وإعلاء هذه القيمة أو تلك، وإبرازه هذه المسؤولية أو تلك. وهذا يعبّر عن توترات لا تكتفي بالارتباط بظاهرة الغش فحسب، بل تمتدّ كذلك إلى المسافة التي قد تتشكّل بين القيم المعلنة في الخطاب التربوي الرسمي وشروط تحققها داخل الممارسة اليومية؛ ما يجعل تفسير النجاح المدرسي موضوعًا لتفاوض رمزي، يتجاوز حدود القسم الدراسي إلى المجال العمومي الأوسع.

ينسجم هذا التحليل مع تصور بورديو للدولة بوصفها فاعلاً مركزيًا في إنتاج السلطة الرمزية؛ أي بوصفها جهة تحدّد ما يُعدّ مشروعًا أو ذا قيمة داخل الحقول الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك الحقل

التربوي[81]. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم الخطاب التربوي الرسمي باعتباره إطارًا مرجعيًا، يُحدَّد ضمنه معنى المدرسة ووظائفها الاجتماعية، وليس باعتباره خطابًا تنظيميًا موجّهًا للممارسة الصفية فحسب، مع الأخذ في الحسبان وقوعه في صميم التناقضات الاجتماعية التي أُشير إليها. وتتقاطع هذه الدينامية النزاعية مع ما أظهرته بعض الدراسات السوسيولوجية المقارنة حول إدراك التلاميذ للغش داخل السياقات المدرسية المحدودة الإنصاف؛ فقد بيّنت أعمال ماغوجي أن بعض المتعلمين يعيدون تأويل الغش داخل التفاعلات المدرسية، بوصفه ممارسة مرتبطة بشروط النجاح أكثر مما يُنظر إليه على أنه خرق معياري خالص، وهو ما وصفه بتحييد الشعور بالذنب المرتبط داخل سياقات يُعاد فيها تعريف معايير الاستحقاق المدرسي[82].

وانطلاقًا من قضايا الغش في الأبعاد التي أوضحتها الدراسة، انتقل التحليل من المجال المدرسي إلى المجال العمومي، لمعاينة تداخل الخطابات السياسية الرسمية وغير الرسمية، والمؤسسية المحلية والجهوية والمركزية، والإعلامية، في تشكيل صورة المدرسة ومعاييرها القيمية وإعادة تشكيلها. وعلى الرغم من أن هذه الخطابات لا تظهر دائمًا منظمةً وواضحةَ الصياغة داخل المجال العمومي، فإن ما يقوله مختلف الفاعلين التربويين المباشرين للعملية التربوية، من تلاميذ ومدرّسين وأُطر إدارية ومسؤولين محليين وجهويين وأولياء، يظل ذا فاعلية في تشكيل هذه الصورة وفي بناء الشرعيات المرتبطة بها أو نزعها. وتُبرز تقارير اليونيسكو أن اتساع الفجوة بين القيم المعلنة في السياسات التعليمية وشروط تحققها داخل المؤسسات، كما أظهرته هذه الدراسة في مواقع متعددة، قد يؤدي إلى إضعاف وظيفة المدرسة بوصفها فضاءً للتنشئة القيمية[83]. وفي هذا الإطار، يسمح البحث في التعليم ضمن سوسيولوجيا التربية بقراءة التباعد بين الخطاب المؤسسي وتجربة التمدرس اليومية باعتباره عاملاً مؤثرًا في تشكيل إدراك المتعلمين لمعنى الاستحقاق ومعايير التقييم وإعادة تشكيله، وهو ما أبرزته أعمال بورديو وباسرون عند تحليلهما آليات إعادة إنتاج التفاوت الرمزي داخل المدرسة الحديثة[84]. ومن هذا المنظور، أكدت الدراسة فهم الغش، بوصفه ممارسة وثقافة ونظام تبرير ومحلَّ وصمٍ اجتماعي ومتابعة إدارية وتتبُّع قضائي، باعتباره مؤشرًا دالًا على تحولات اجتماعية قيمية ورمزية أوسع، مؤثّرة في موقع المدرسة داخل منظومة إنتاج القيم الاجتماعية.

خامسًا: من تحولات المجال إلى سؤال الإصلاح التربوي

1. سؤال الإصلاح التربوي بوصفه أفقًا قيميًا

تكشف المعطيات المستخلصة من تحليل تمثّلات الغش، كما عبّر عنها الفاعلون، أن إعادة تعريف معايير النجاح المدرسي لا تتشكّل على مستوى السلوك المرتبط بوضعيات الامتحان فحسب، بل

(81) Pierre Bourdieu, *Language and Symbolic Power* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), p. 27.

(82) Magogeat, pp. 12–13.

(83) UNESCO, *Global Education Monitoring Report 2020: Inclusion and Education – All Means All*, pp. 78–79.

(84) Bourdieu & Passeron, p. 25.

ترتبط بتحولات أوسع ذات صلة بإدراك معنى التقييم ووظيفة المدرسة داخل التجربة التربوية اليومية؛ ما يجعل سؤال الإصلاح التربوي مرتبطًا بشروط إعادة بناء المرجعية القيمية التي تؤطر شرعية الاستحقاق المدرسي، أكثر من ارتباطه بتعديل الأدوات التنظيمية أو تطوير الصيغ التقنية للتقويم.

وتبرز وثائق الإصلاح التربوي المرجعية في المغرب، التي سبقت الإشارة إليها (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، البرنامج الاستعجالي، الرؤية الاستراتيجية)، حضورًا متكررًا من أجل الارتقاء بجودة المدرسة وتعزيز أدوارها في تكوين المواطن وتنمية رأس المال البشري[85]. ولكن مختلف التحاليل التي وردت في هذه الدراسة، إلى حد الآن، تشير إلى أن مثل هذا التكرار لا يدل على قيمة التمسك بهذه الغاية بقدر ما يدل على أنها لم تتحقق، على الرغم من تتالي البرامج (1999، 2009، 2015 بوصفها تواريخ إطلاق وثائق الإصلاح المذكورة على التوالي). أفلا يكون تعثّر الإصلاح غير مرتبط بإكراهات التنفيذ أو محدودية الموارد فحسب، بل بطريقة تعريف وظيفة المدرسة داخل المجتمع أيضًا؟

أتاحت بعض مؤشرات تمثّلات الغش داخل مختلف الخطابات، والمواد التي تناولتها الدراسة، قراءة إدراك التقييم المدرسي، على أنه يجري ضمن أفق تقني تحكمه مؤشرات الأداء والنتائج القابلة للقياس أكثر مما تؤطره غايات تربوية محددة المعالم، وهو ما يحلله جيرت بيستا في أثناء حديثه عن انتقال التعليم المعاصر إلى ما يسميه "نظام القياس"، الذي يعيد تعريف جودة التعليم في ضوء قابلية مخرجاته للقياس أكثر من ارتباطها ببناء المعنى التربوي للفعل التعليمي[86]. وانطلاقًا من ذلك، يكتسب سؤال القيم داخل مشروع الإصلاح التربوي دلالة بنيوية؛ لأنه يرتبط بالطريقة التي يُعاد من خلالها تعريف معنى التعلّم نفسه داخل المؤسسة التعليمية. ففي التجربة الفنلندية مثلاً، وكما يبين باسي ساهلبيرغ، يرتكز استقرار السياسات التعليمية على بناء توافق مجتمعي واسع حول وظيفة المدرسة وحدود تدخلها وأدوارها في تكوين المواطن؛ بما يمنح الإصلاح التربوي أفقًا يتجاوز منطق التدخلات الظرفية القصيرة المدى ومحدودة المسؤولين[87]. وفي هذا المنظور، من المهم أن نقرأ قدرة السياق المغربي على إنتاج مثل هذا التوافق، في ضوء التوترات المرتبطة بتعدد المرجعيات القيمية المؤطرة للسياسات التعليمية؛ إذ تتجاور مرجعيات دينية وحداثية ومهنية وحقوقية داخل الخطابات التربوية من دون أن تنتظم دائمًا داخل تصوّر تربوي منسجم يحدّد بوضوح الغايات الاجتماعية للتعليم، وهو ما أبرزته نتائج الدراسة الوطنية المتعلّقة بالقيم وتفعيلها المؤسسي عند رصدها لتحولات تمثّلات القيم داخل المجتمع المغربي[88].

(85) Rahma Bourqia, "Repenser et refonder l'école au Maroc: La vision stratégique 2015-2030," *Revue internationale de l'éducation de Sèvres*, no. 71 (Avril 2016).

(86) Biesta, p. 22.

(87) Pasi Sahlberg, *Finnish Lessons 2.0: What Can the World Learn from Educational Change in Finland?* (New York: Teachers College Press, 2015), p. 3.

(88) **الدراسة الميدانية الوطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيّرات وانتظارات لدى المغاربة، ملخصات: التقرير الوثائقي – التقرير الكمي – التقرير الكيفي** (الرباط: المركز البرلماني للأبحاث والدراسات، 2022)، ص 8–24.

وفي هذا الإطار، يتخذ سؤال القيم داخل المدرسة معنًى يتجاوز حدود المضامين المقررة أو الأهداف الرسمية، ليشمل طبيعة التجربة المدرسية نفسها، بوصفها مجالاً لإنتاج المعنى التربوي. وفي هذا السياق، يشير إدغار موران إلى أن القيم لا تنتقل عبر التصريحات المعيارية أو النصوص المرجعية، بقدر ما تتشكّل داخل الخبرة التربوية المشتركة التي يعيشها المتعلمون في السياق المدرسي اليومي[89]. وهذا يسمح بفهم التباعد بين القيم المعلنة في الخطاب الإصلاحي وشروط تحققها داخل الممارسة التعليمية؛ باعتباره عنصرًا مفسرًا لتحولات تمثّلات القاعدة التقييمية، ومعايير الاستحقاق داخل المجال التربوي، أكثر من كونه صعوبة ظرفية في تطبيق السياسات التربوية فحسب.

وتكشف هذه الدينامية أن سؤال الإصلاح التربوي يُطرح أساسًا، بوصفه سؤالاً لإعادة بناء الثقة الرمزية بوظيفة المدرسة ومعايير التقييم التي تؤطرها؛ أي بوصفه سؤالاً يتعلق بإعادة تنظيم العلاقة بين الخطاب المؤسسي وتجربة التمدرس اليومية، أكثر من ارتباطه بإعادة ترتيب الإجراءات التنظيمية داخل النظام التعليمي. وفي هذا الشأن، من الضروري النظر إلى هذا الإصلاح "من تحت"؛ أي من منظور تقبل الفعل الإصلاحي و"الاقتناع بتبريراته"، وليس "من فوق"؛ أي من منظور السياسات الإصلاحية الرسمية.

2. تمثّلات الفعل الإصلاحي الرسمي

لا تتضح حدود الإصلاح التربوي فقط عند مستوى تصميم السياسات التعليمية أو وضوح اختياراتها التنظيمية، أو اكتسابها ما يكفي من الأدوات بحيث تتحول إلى فعل مادي ملموس يدرك غاياته، بل تظهر أيضًا عند مستوى استقبال هذه السياسات وتأويلها. ويتوزع هذا الاستقبال كما يتوزع التأويل على فاعلين اجتماعيين متعددين، ذوي مصالح متنازعة، ورؤى متباينة، وتمثّلات مختلفة للمدرسة ولموقعها من المجتمع. ولذلك لا يُدرك الإصلاح دائمًا، بوصفه معيارًا موضوعيًا للتغيير، بل يُعاد إدراجه داخل أفق تفاوضي؛ وهو ما يجعل أثره رهينًا بقدرته على ترسيخ المعنى المشترك لوجود المدرسة في المجتمع.

ويواجه الفعل الإصلاحي حدودًا مادية وحدودًا رمزية. وفي هذا السياق، يبرز بعده المؤسسي بوصفه إطارًا لإعادة تنظيم العلاقة بين القاعدة القيمية المدرسية (الجدارة، والاستحقاق، والاجتهاد ... إلخ) وتمثّلاتها داخل التجربة التربوية اليومية (كيفية تجسد القيمية في الفعل اليومي المشترك). وبذلك، ترتبط استدامة التغيير التربوي بقدرة السياسات التعليمية على بناء انخراط الفاعلين داخل الحقل التربوي أنفسهم انخراطًا فعليًّا. وفضلاً عما سبق عرضه عن التجربة الفنلندية بحسب ما بيّنه ساهلبيرغ، يُستند في هذا التصور إلى ما يبينه مايكل فولان عند تحليله لشروط استمرارية التحول داخل الأنظمة التعليمية؛ إذ يربط نجاح الإصلاح بمدى تحوله إلى ممارسة مشتركة داخل الثقافة المهنية للمؤسسة[90]. فرهان الإصلاح التربوي الحقيقي، من منظور قضايا

(89) Edgar Morin, *Les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur* (Paris: UNESCO, 1999), p. 68.

(90) Michael Fullan, *The New Meaning of Educational Change*, 4th ed. (New York: Teachers College Press, 2007), p. 43.

الغش التي يستند التحليل إليها، هو أن يكتسب سؤال النزاهة داخل المؤسسة التعليمية دلالة تتجاوز بعده الزجري لتتصل بوظيفتها الرمزية في إعادة بناء مشروعية التقييم المدرسي؛ ذلك أن إعادة بناء الثقة بالقاعدة التقييمية تمثّل شرطًا لفاعليتها، على نحو يتجاوز إعلانها المعياري إلى ترسيخها داخل تجربة مدرسية يُدرك فيها التقييم بوصفه معيارًا منصفًا للاستحقاق. وفي هذا الإطار، يشير دافيد كار إلى أن التربية الأخلاقية تكتسب فاعليتها، حين تجسد المؤسسة ذاتها القيم التي تعلنها، بحيث تصبح المدرسة إطارًا عمليًا لإنتاج المعنى القيمي، فلا تقتصر على أن تكون فضاءً لنقله خطابيًا فحسب[91].

يتيح هذا المنظور فهم الإصلاح التربوي بوصفه مسارًا مجتمعيًّا مركّبًا لإعادة بناء مشروعية المدرسة ومكناتها التعليمية، فضلاً عن مكناتها التنشيئية؛ وذلك خلال إعادة تنظيم العلاقة بين خطابها المؤسسي وتجربة التمدرس اليومية؛ أي بوصفه اشتغالاً بالشروط الرمزية التي تمنح التقييم معناه ومشروعيته داخل الحياة المدرسية. وفي هذا الأفق، يمكن أن يستفيد هذا التصوّر من مناقشة ممكنة بين تحليل فوكو للمؤسسة بوصفها إطارًا لتلقين الضبط الاجتماعي وفرضه، وإخضاع أفراد المجتمع لمقتضياتها، وتحليل أنطونيو غرامشي لدور المؤسسات في إنتاج الأطر الرمزية التي تؤسس لشرعية السلطة وقبولها الاجتماعي[92]. وفي الحالة، تغدو المؤسسة التربوية فضاءً لإنتاج معنى التعلّم والاعتراف بالجدارة والاستحقاق فيه أكثر من كونها جهازًا لتنفيذ السياسات التعليمية فحسب. ومن ثم، يظهر الإصلاح التربوي إعادة ترتيب للإجراءات التنظيمية داخل النظام التعليمي. وفضلاً عن ذلك، يغدو مسارًا طويل المدى لإعادة بناء الثقة بهذه القيم؛ لا على المستوى المدرسي فحسب، بل على المستوى الاجتماعي العام أيضًا.

خاتمة

ركّزت هذه الدراسة على سؤال متعلّق بكيفية بناء معنى الغش المدرسي داخل الخطابات التقييمية للمدرسة المغربية. وقد تفرّع هذا التركيز على أسئلة الموقع الذي تسنده الخطابات التقييمية للمدرسة المغربية إلى هذا الغش المدرسي ضمن مؤشرات أدائها التعليمي، ومدى إتاحة توصيفه لإمكانات مساءَلة تمثّلات الجدارة المدرسية؛ ومن ثم قراءة أولويات وظيفة المدرسة ممتدة من الاستجابة لمتطلبات القياس التدبيري للأداء التعليمي إلى أفق التنشئة القيمية لمرتاديها.

وقد كشفت المقاربة السوسيولوجية التي اعتمدتها الدراسة أن الغش المدرسي لم يعُد قابلاً للفهم بوصفه سلوكًا فرديًا معزولاً أو اختلالاً أخلاقيًا ظرفيًا فحسب، بل باعتباره أيضًا مؤشرًا دالاً على تحولات أوسع ذات صلة بمعنى الاستحقاق داخل المؤسسة التعليمية وطبيعة العلاقة التي تربط المتعلمين بالقاعدة التقييمية، وموقع المدرسة من المجتمع من منظور ما تعلن أنها تسعى له من غرس قيم معينة لدى الناشئة. وقد أمكن الوقوف في ذلك على خطابات تقييمية للمنظومة التعليمية المغربية،

(91) David Carr, *Professionalism and Ethics in Teaching* (London: Routledge, 2000), p. 132.

(92) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks* (New York: International Publishers, 1971), p. 80.

عرفت النجاح المدرسي على نحو متباين داخل سياق يتزايد فيه حضور مؤشرات الأداء الكمية، وتتراجع فيه مركزية المعنى التربوي للتقييم بوصفه أداةً للاعتراف بالتعلّم والكفايات المدرسية.

وفي هذا الأفق، أظهر التحليل أن الغش لا يُمارَس باعتباره خرقًا مباشرًا للقواعد المدرسية فحسب، بل إنه قد يظهر أيضًا بوصفه صيغة لإعادة التفاوض حول شروط الاستحقاق داخل نظام مدرسي، لم تعد قواعده تُدرك دائمًا باعتبارها معايير منصفة للتمتع بالاعتراف وتحقيق شروط الاندماج الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، بيّنت الدراسة أن التحولات التي عرفتها السياسات التربوية المعاصرة، خصوصًا في ظل تصاعد منطق التدبير بالمؤشرات وتوسيع التقييمات المعيارية، أسهمت في إعادة تنظيم العلاقة بين التعلّم والتقييم داخل أفقٍ يميل إلى تثمين النتيجة القابلة للقياس أكثر من تثمين المعنى التكويني للتعلم نفسه. وقد سمحت هذه النتائج بإعادة قراءة اختلالات الإصلاح التربوي في المغرب باعتبارها ليست مرتبطة بحدود أدواته التنظيمية أو بصعوبات التطبيق المؤسسي فحسب، بل بالبنية الرمزية التي يعرّف هو ذاته من خلالها المدرسة ووظائفها الاجتماعية ومعايير النجاح المشروع داخلها أيضًا. ومن هذا المنظور، تمكّنت الدراسة من أن تجعل موضوع الغش المدرسي مؤشرًا سوسيولوجيًا دالًّا على توتر عميق مؤثِّر في علاقة المؤسسة التعليمية بإنتاج الشرعية المدرسية؛ ومن ثمّ بإنتاج الشرعية القيمية لممارسات اجتماعية مختلفة.

علاوة على ذلك، أبرزت الدراسة أن التباعد بين الخطاب الإصلاحي وتجربة التمدرس اليومية هو المجال الذي تكتسب فيه إعادة تشكيل تمثّلات المتعلمين لمعنى القاعدة التقييمية، وحدود مشروعيتها الكاملة. وفي هذا السياق، أتاح تشريح ممارسة الغش في أبعاده المادية والرمزية، ومقاربة تمثّلاته المتباينة والمفاوضات المستمرة في مشروعيته والنزاع الاجتماعي بشأن حصانته الثقافية المبنية، إعادة إدراج سؤال العدالة التربوية في مساءلة المدرسة، بوصفها مؤسسة لإنتاج المعنى الاجتماعي للتعلم، وليست جهازًا لتوزيع الشهادات والمؤشرات فحسب.

يتمثّل أحد الإسهامات الأساسية لهذه الدراسة في نقل تحليل الغش المدرسي من مستوى التفسير السلوكي أو الأخلاقي المباشر إلى مستوى مساءلة الشروط الرمزية والتنظيمية التي تنتظم داخلها تمثّلات النجاح داخل المؤسسة التعليمية المغربية. وفي هذا الإطار، كان إسهامنا المنهجي تركيبًا للتحليل الوثائقي والخطابي للتقارير والمؤشرات التقييمية، بوصفها مادة تكشف تحولات شملت وظيفة التقييم المدرسي داخل السياسات التربوية المعاصرة، ومعطيات ميدانية، كمية ونوعية. وقد استكملنا الجانب التحليلي استنادًا إلى استنتاجات تحليلات مقارنة من منظور علم اجتماع التربية. وتكمن قيمة هذا التركيب في مساعدتنا على نزع الطابع الشخصي الذاتي عن ظاهرة الغش المدرسي، وإعادة إدراجها في سياقها المؤسسي المحلي فالمركزي، وسياقها الاجتماعي العام؛ في مستوياته المادية والرمزية القيمية. ولم يتح لنا هذا الإسهام إلا بإسناده، على المستويين النظري والمفهومي، باقتراحات مفهومية بعضها مبتكر وبعضها الآخر مستوحى من توجهات تحليلية اندرجت على العموم في علم اجتماع التربية.

ومع هذه المكاسب، تظل نتائج هذه الدراسة مرتبطة بحدود المتن الوثائقي المعتمد فيها وبطبيعة المقاربة التأويلية التي اعتمدتها. ومن دون شكّ، تنقصها مخرجات عملٍ ميداني مبنيٍّ على تحقيق معدّ للغرض، على نحو يجعلها تفتح أفقًا أوسع لتحليلات تكميلية، ويمكن أن تتجه لاحقًا إلى توسيع الاشتغال بتمثّلات الغش داخل أوساط مدرسية مختلفة، أو دراسة التحولات التي تعرفها العلاقة بين التقييم والتكنولوجيا الرقمية داخل التجربة التعليمية المعاصرة، فضلاً عن إمكان تطوير مقاربات مقارنة تدرس تمثّلات الاستحقاق المدرسي وتحولاتها داخل سياقات تربوية عربية ومغاربية متقاربة.

المراجع References

العربية

بربزي، عبد الله. "المدرسة والتربية على قيم التضامن والتعاون". **قيم**. العدد 1 (2019).

بنحمد، عبد الرحمان. "المنهاج الدراسي ومدخل التربية على القيم بين الخطاب والممارسة: قراءة تحليلية لمضامين كتب المستوى السادس ابتدائي بالمغرب". **مجلة كراسات تربوية**. العدد 16 (تشرين الأول/ أكتوبر 2024).

بوكلاح، محمد. "منظومة القيم بين الخطاب التربوي والواقع الاجتماعي". **مجلة مسالك التربية والتكوين**. مج 3، العدد 1 (2020).

الجربي، الكبير. "الغش في امتحانات البكالوريا: محاولة للبحث في تحول الظاهرة وتناميها – مقاربة سوسيو–سياسية". **مجلة القانون والأعمال الدولية**. العدد 47 (آب/ أغسطس–أيلول/ سبتمبر 2023).

جرموني، رشيد. **المنظومات التربوية العربية والتحدي المعرفي: مداخل للنقد والاستشراف**. ساربروكن: دار نور بابلشينغ، 2017.

الحاكمي، هاجر [وآخرون]. "ظاهرة الغش المدرسي بالسلك الثانوي الإعدادي". **مجلة المعرفة**. العدد 33 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2025).

حجوجي، عبد الحكيم. "التعليم بالمغرب وإشكالية القيم". **النداء التربوي**. العدد 18 (2011).

الدراسة الميدانية الوطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيّرات وانتظارات لدى المغاربة، ملخصات: التقرير الوثائقي والتقرير الكمي والتقرير الكيفي. الرباط: منشورات المركز البرلماني للأبحاث والدراسات، 2022.

روا، أوليفييه. **الجهل المقدّس: زمن دين بلا ثقافة**. ترجمة صالح الأشمر. بيروت: دار الساقي، 2012.

الروامي، نور الدين. "الغش في الوسط المدرسي بالمغرب: إمكانات وحدود المقاربة الزجرية". **مجلة كراسات تربوية**. العدد 13 (نيسان/ أبريل 2024).

الشهب، محمد. **المدرسة وإشكالية تحديث المجتمع المغربي: دراسة في الخطاب القيمي المدرسي**. الرباط: منشورات فكر؛ دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2019.

الصغير جنجار، محمد. "حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية". **مجلة دفاتر التربية والتكوين**. العدد 5 (أيلول/ سبتمبر 2011).

فوكو، ميشيل. **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**. ترجمة علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990.

لعزري، عبد النبي [وآخرون]. "ظاهرة الغش المدرسي بالسلك الثانوي التأهيلي". **النداء التربوي**. العدد 27 (2021).

محسن، مصطفى. **في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002.

_____. **مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير**. الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2009.

_____. **في المسألة الشبابية: نحو سوسيولوجيا نقدية لتحولات أنساق القيم والتكوين والتوجيه والتشغيل وأسئلة الهوية واندماج الشباب في عالم متغير**. الرباط: دار الأمان، 2022.

المستاري، محمد. "الكتاب المدرسي في عصر الوفرة الرقمية: مقاربة سوسيولوجية لضرورته في التعليم الثانوي بالمغرب". **نقد وتنوير**. العدد 25 (أيلول/ سبتمبر 2025).

المملكة المغربية. رئيس الحكومة. "مشروع قانون رقم 13.02 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية". الأمانة العامة للحكومة (المطبعة الرسمية). الرباط: 2015. في: https://acr.ps/hBxVKDA

المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين. **الميثاق الوطني للتربية والتكوين**. 1999/10/8. في: https://acr.ps/hBxVKWd

المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. **البرنامج الوطني لتقييم التحصيل الدراسي – AENP 2008: التقرير التحليلي**. الرباط: 2009.

_____. **التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي: تقرير رقم 17/ 1**. الرباط: 2017.

_____. **من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030**. الرباط: 2017. في: https://acr.ps/hBxVKOL

_____. **التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2018**. الرباط: 2019. في: https://acr.ps/hBxVKGj

_____. **التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2023**. الرباط: 2024. في: https://acr.ps/hBxVKCA

المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. **البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة الجذع المشترك – PNEA 2016: التقرير التحليلي**. الرباط: 2017.

_____. **البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي – AENP 2019: التقرير التحليلي**. الرباط: 2021.

المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم. "وجهة نظر المجلس الأعلى للتعليم في البرنامج الاستعجالي المقدم من قبل القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين". تشرين الأول/ أكتوبر 2008. في: https://acr.ps/hBxVKSu

المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. **التعلّم مدى الحياة: طموح مغربي**. إحالة ذاتية رقم 12/ 2013. الرباط: 2013.

المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. "بلاغ إخباري حول حصيلة الدورة العادية للامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا – دورة ماي 2025". 2025/6/2. في: https://acr.ps/hBy9aKo

_____. "بلاغات". في: https://acr.ps/hBxVKyR

الأجنبية

Arkoun, Mohammed. *La construction humaine de l'Islam: Entretiens avec Rachid Benzine et Jean–Louis Schlegel*. Paris: Albin Michel, 2012.

Baudrillard, Jean. *Simulacres et Simulation*. Paris: Éditions Galilée, 1981.

Bardin, Laurence. *L'analyse de contenu*. 3ème ed. Paris: Presses Universitaires de France, 2013.

Bernstein, Basil. *Class, Codes and Control.* vol. 4: *The Structuring of Pedagogic Discourse*. London/ New York: Routledge, 1990.

Biesta, Gert. *Good Education in an Age of Measurement: Ethics, Politics, Democracy*. Boulder: Paradigm Publishers, 2010.

Bourdieu, Pierre. *Language and Symbolic Power*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

Bourdieu, Pierre & Jean–Claude Passeron. *La Reproduction: Éléments pour une théorie du système d'enseignement*. Paris: Éditions de Minuit, 1970.

Bourqia, Rahma. "Repenser et refonder l'école au Maroc: la Vision stratégique 2015–2030." *Revue internationale de l'éducation de Sèvres*. no. 71 (Avril 2016).

Bourqia, Rahma (dir.). *Programme national d'évaluation des acquis des élèves de la 6ème année primaire et de la 3ème année du secondaire collégial (PNEA 2019): Rapport analytique*. Rabat: Institut National d' Évaluation, CSEFRS, 2021.

Carr, David. *Professionalism and Ethics in Teaching*. London: Routledge, 2000.

Charlot, Bernard. *Du rapport au savoir: Éléments pour une théorie*. Paris: Anthropos, 1997.

Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS). *Évaluation de la mise en œuvre de la Vision Stratégique de la Réforme 2015–2030*. Rabat: 2025.

Desrosières, Alain. *L'argument statistique: Pour une sociologie historique de la quantification*. Tomes I–II. Paris: Presses de l'École des Mines, 2008.

Dubet, François & Danilo Martuccelli. À *l'école: Sociologie de l'expérience scolaire*. Paris: Le Seuil, 1996.

Durkheim, Émile. *Éducation et sociologie*. Paris: Félix Alcan, 1922.

Elias, Norbert. *La civilisation des mœurs*. Pierre Kamnitzer (trad.). 2ème ed. Paris: Calmann–Lévy, 1973.

Fairclough, Norman. *Discourse and Social Change*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Fullan, Michael. *The New Meaning of Educational Change*. 4th ed. New York: Teachers College Press, 2007.

Gardner, Howard. *Frames of Mind: The Theory of Multiple Intelligences*. New York: Basic Books, 1993.

Ghouli, Abdelhak. "Évaluation internationale et régulation de la politique éducative: le cas du Maroc dans l'enquête TIMSS 2015." *Revue internationale d'éducation de Sèvres*. no. 82 (Décembre 2019).

Giroux, Henry A. *On Critical Pedagogy*. New York: Bloomsbury Academic, 2011.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks*. New York: International Publishers, 1971.

Guibert, Pascal & Christelle Michaut. "Les facteurs individuels et contextuels de la fraude aux examens universitaires." *Revue française de pédagogie*. no. 169 (2009).

Honneth, Axel. *La lutte pour la reconnaissance: Grammaire morale des conflits sociaux*. Pierre Rusch (trad.). Paris: Éditions du Cerf, 2000.

IEA. *PIRLS 2021 International Results in Reading*. Chestnut Hill, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center, Boston College, 2023.

_____. *TIMSS 2019 International Results in Mathematics and Science*. Amsterdam: IEA, 2020.

_____. *TIMSS 2023 International Results in Mathematics and Science*. Chestnut Hill, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center, Boston College, 2024.

Magogeat, Quentin. "Approche compréhensive de la tricherie en milieu scolaire: la parole aux lycéens tricheurs." *Recherches en éducation*. no. 24 (2016).

_____. *La triche à l'école: Sociologie d'un comportement transgressif*. Paris: L'Harmattan, 2016.

Merle, Pierre. *L'évaluation des* élèves: *Enquête sur le jugement professoral*. Paris: Presses Universitaires de France, 1996.

Michaut, Christelle. "Les nouveaux outils de la tricherie scolaire au lycée." *Recherches en éducation*. no. 16 (2013).

Mierczuk, Laurence. *Réussir à tout prix: La triche à la fac*. Paris: Anthropos–Economica, 2002.

Meirieu, Philippe. *L'école, le numérique et la société qui vient*. Paris: ESF Éditeur, 2012.

Morin, Edgar. *Les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur*. Paris: UNESCO, 1999.

Noelle–Neumann, Elisabeth. *The Spiral of Silence: Public Opinion—Our Social Skin*. Chicago: University of Chicago Press, 1984.

OECD. *Formative Assessment: Improving Learning in Secondary Classrooms*. Paris: OECD Publishing, 2005.

_____. *PISA 2018 Results (Volume I): What Students Know and Can Do*. Paris: OECD Publishing, 2019.

_____. *PISA 2022 Results: Country Notes – Morocco*. Paris: OECD Publishing, 2023.

_____. *L'évaluation de la performance des établissements scolaires au Maroc*. Paris: OECD Publishing, 2024.

Paillé, Pierre & Alex Mucchielli. *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*. 5th ed. Paris: Armand Colin, 2021.

UNESCO. *Global Education Monitoring Report 2020: Inclusion and Education – All Means All*. Paris: UNESCO Publishing, 2020.

مناقشات
Discussions

بلا عنوان، 30x40 سم، أكريليك على قماش (2025).
Untitled, 40x30 cm, Acrylic on canvas (2025).

عمران omran
المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/JDAU4941
القبول Accepted 2026–2–4
التعديل Revised 2026–1–19
التسلم Received 2025–9–29

عيسى الغياتي | Aissa El Ghayyati*

من المجال الوعائي إلى المجال العلائقي: مارتينا لوف وإعادة التفكير في مفهوم المجال داخل النظرية الاجتماعية

From Container to Relational Space: Martina Löw and the Rethinking of Space in Social Theory

ملخص: تعالج الدراسة مفهوم المجال في سياق النظرية الاجتماعية، عبر البحث في جينيالوجيا المفهوم وتحولات استعمالاته في العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع خاصة، كما تبلورت في السياق الأوروبي. وتستكشف التحول من فكرة المجال بوصفه وعاءً ومسرحًا للنشاط الإنساني إلى كونه إنتاجًا وبناءً اجتماعيًا؛ وهو التحول الذي حدث في أعقاب ما عُرف بـ"المنعطف المجالي"، الذي أعاد التفكير في العلاقات الأنطولوجية والإبستيمولوجية والنظرية بين المجال والزمن. وتُبيّن الدراسة أنّ توظيف منظور مارتينا لوف للمجال يسمح باعتباره ترتيبًا علائقيًا للسلع – الخيرات الاجتماعية والأشخاص في الأمكنة. وبالوقوف على تحوّلات مفهوم المجال، تسعى الدراسة إلى توضيح أنه عندما يُفهم المجال بوصفه بنية علائقية، يصبح إطارًا مرجعيًا للخيال السوسيولوجي وعدسة يمكن لعلماء الاجتماع من خلالها البحث عن رؤى جديدة وتعميق فهمهم لعدد من الأسئلة البحثية.

كلمات مفتاحية: المجال، النظرية الاجتماعية، المنعطف المجالي، الترتيب العلائقي، مارتينا لوف.

Abstract: This article examines the concept of space within social theory by tracing its genealogy and the transformations in its use across the social sciences, particularly sociology, within the European context. It explores the shift from understanding space merely as a container or stage for human activity to conceiving it as a socially produced and constructed entity. This discussion takes place in the wake of what has been called the "spatial turn," which has prompted a rethinking of the ontological, epistemological, and theoretical relations between space and time. The article demonstrates that drawing on Martina Löw's perspective makes it possible to conceptualize space as a relational arrangement of social goods and people in places. By outlining the transformations of this concept, the article argues that when space is understood in relational terms, it becomes a key frame of reference for the sociological imagination and a lens through which sociologists can develop New insights and deepen their understanding of a wide range of research questions.

Keywords: Space, Social Theory, Spatial Turn, Relational Arrangement, Martina Löw.

* باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي في المغرب.
Researcher of Sociology at Abdelmalek Essaâdi University, Morocco. Email: aissa.elghayyati@etu.uae.ac.ma

مقدمة

لطالما افترض علماء الاجتماع أنّه لا يمكن تصوّر الوجود الإنساني خارج مقولتَي "المجال" و"الزمن" Space and Time. وعلى الرغم من أهمية المفهومَين للوجود البشري، نادرًا ما جرى نقاشهما أو تحديد دلالاتهما بالتفصيل؛ نتيجة إضفاء معانٍ عامية وبديهية عليهما، باعتبارهما خاصيتين عرضيتين للفعل الإنساني[1]. فضلًا عن ذلك، لم يحظَ المفهومان بقدر متساوٍ من الاهتمام في علم الاجتماع خاصة، والعلوم الاجتماعية عامة. حتى إنّ مارتينا لوف تستغرب من تفسير الزمن بوصفه بناءً اجتماعيًا، بينما ظلّ يُنظر إلى المجال على أنه "سطح مادي" أو تراب أو مكان[2]؛ أي بوصفه معطى طبيعيًّا.

أثّر هذا المنظور للمجال في النظرية الاجتماعية وفي صياغاتها المتعددة، كما يظهر في أعمال أوغست كونت Auguste Comte، وكارل ماركس Karl Marx، وماكس فيبر Max Weber، وهربرت سبنسر Herbert Spencer، وآدم سميث Adam Smith، وغيرهم، من خلال اهتمام رواد علم الاجتماع الأوروبيين الأوائل هؤلاء بدراسة مراحل تطور المجتمعات الإنسانية وتحليلها؛ ممّا جعل تلك النظرية تميل إلى تفضيل الزمن على المجال. واستمر ذلك التفضيل حتى بداية عشرينيات القرن العشرين، حين بدأ رواد مدرسة شيكاغو الاهتمام بالمجال الحضري، وهو اهتمام استمر تأثيره إلى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية[3].

أما من منظور إدوارد سوجا Edward W. Soja، فقد ظلّ الوضع على ما هو عليه حتى أواخر ستينيات القرن العشرين. عندها، حدث ما سيُعرف لاحقًا بـ "المنعطف المجالي" The Spatial Turn في العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ نتيجة تصاعد الاضطرابات الحضرية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الانتباه إلى التأثيرات القوية للمجال الحضري في السلوك البشري والتنمية المجتمعية[4]. وقد أسهم في لفت الانتباه إلى ذلك، على نحو كبير، كلٌّ من ميشيل فوكو Michel Foucault وهنري لوفيفرHenri Lefebvre، إضافة إلى عدد من الباحثين، أمثال جان ريمي Jean Rémy، ومانويل كاستلز Manuel Castells، وبيير بورديو Pierre Bourdieu، وإلى جانبهم جغرافيون، منهم دافيد هارفيDavid Harvey، وسوجا. فقد أكّدوا، كلٌّ من منظوره، دور المجال في بناء الحياة الاجتماعية وتحويلها، عبر وضع اللبنات الأولى لفهمه بوصفه إنتاجًا وبناءً اجتماعيًا، وانتقاد تقديمه باعتباره وعاءً أو مسرحًا للنشاط الإنساني.

---

(1) ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، ترجمة محمد شيا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 239.

(2) Martina Löw, *The Sociology of Space: Materiality, Social Structures, and Action*, Donald Goodwin (trans.) (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p. 1.

(3) Barney Warf & Santa Arias, "Introduction: The Reinsertion of Space in the Humanities and Social Sciences," in: Barney Warf & Santa Arias (eds.), *The Spatial Turn: Interdisciplinary Perspectives* (London/ New York: Routledge, 2008), pp. 4–5.

(4) Ibid., p. 5.

وفي هذا السياق، أسهمت أعمال فوكو ولوفيفر، على نحو خاص، في بروز ما عُرِف بـ"المنعطف المجالي"؛ إذ دافع كلاهما عن الأهمية الأنطولوجية للمجال، من خلال إعادة التفكير في العلاقات الإبستيمولوجية والنظرية بين المجال والزمن[5]. وبالنسبة إلى فوكو، ركّزت النظرية الاجتماعية، كما تبلورت في السياق الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على التاريخ والتقدّم والتغيّر الاجتماعي والتحديث والثورة، سواء أكانت تكنولوجية أم اجتماعية أم سياسية. حتى إنّه تعجّب من اعتبار المجال فيها "ميتًا، ثابتًا، غير ديالكتيكي، ولا يتطوّر"، بينما اعتُبر الزمن، على العكس من ذلك، "ثريًا، وخصبًا، وحيًا، وديالكتيكًا"[6]. وبحسب لوف، نجد هذه النظرة الجامدة إلى المجال عند علماء الاجتماع الأوروبيين والأميركيين، القدامى نسبيًا، مثل تالكوت بارسونز Talcott Parsons، والمعاصرين، مثل بيتر بيرغر Peter Berger، وتوماس لوكمان Thomas Luckmann، وأنتوني غيدنز Anthony Giddens، الذين تصوّروه موضوعًا ماديًا في المقام الأول؛ وهو ما جعل مفهوم المجال في العديد من الأبحاث السوسيولوجية غير جدير بأيّ اهتمام خاص؛ إذ عُدَّ، في أفضل الأحوال، مجرّد "شرط بيئي"، ولم يُستخدم بوصفه مقولة تحليلية في التنظير السوسيولوجي[7].

ونتيجة لذلك، يرى فليتشي داسيتو وريمي أنّ مسألة المجال فُوِّضت إلى الجغرافيا الاجتماعية؛ وهو ما يُفسّر الغياب شبه التام للمفهوم عن القواميس والموسوعات السوسيولوجية. ففي اللسان الفرنسي، لا نجد سوى قاموس واحد يتضمّن مقالة عن مفهوم "المجال"، هو **قاموس علم الاجتماع**[8]. أمّا في اللسان الإنكليزي، فنجد مقالة أخرى من صفحة واحدة عن المجال، في **قاموس كامبريدج لعلم الاجتماع**[9]، ونجد مقالة أخرى في **قاموس علم الاجتماع** الذي حرّره جون سكوت[10]. وعلى العموم، في إمكان القارئ أن يجد، في اللسان الإنكليزي، بحسب داسيتو وريمي، مقالات تتعلق بـ"الإيكولوجيا البشرية"؛ لأنّ هذا المفهوم كان مُستخدمًا في علم اجتماع مدرسة شيكاغو، لدى روبرت إزرا بارك Robert Ezra Park، ولويس ويرث Louis Wirth، ولا سيّما رودريك ماكينزي Roderik McKenzie[11].

غير أنّ التحولات الاجتماعية، ولا سيّما الاضطرابات الحضرية التي شهدها مختلف أنحاء العالم، خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، أسهمت في إعادة التفكير في مفهوم المجال. وبالنسبة إلى لوف، كانت هذه التحولات علامات حاسمة على طريق بروز المنعطف المجالي في تسعينيات ذلك القرن والعقد الأول من الألفية الجديدة. فقد انعكس، وعلى امتداد محطات زمنية مختلفة، التصوّر

(5) Edward W. Soja, "Taking Space Personally," in: Barney Warf & Santa Arias (eds.), *The Spatial Turn: Interdisciplinary Perspectives* (London/ New York: Routledge, 2008), pp. 18–20.

(6) هارفي، ص 242–244.

(7) Löw, *The Sociology of Space*, pp. 1–2.

(8) André Akoun & Pierre Ansart, *Dictionnaire de sociologie* (Paris: Le Robert/ Seuil, 1999).

(9) Bryan S. Turner (ed.), *The Cambridge Dictionary of Sociology* (Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2006), p. 604.

(10) John Scott, *A Dictionary of Sociology,* 4th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2014), p. 988.

(11) Felice Dassetto & Jean Rémy, "La question de l'espace en sociologie," *Recherches Sociologiques et Anthropologiques*, vol. 48, no. 1 (2017), pp. 145–155.

العلائقي لمفهوم المجال على مختلف التخصصات المعرفية، كما في الرياضيات مع الأشكال الهندسية غير الإقليدية، وفي الفيزياء مع النظرية النسبية، وفي الفن والأدب مع التكعيبية ومسرح العبث، وفي الهندسة المعمارية وتصميم المجال بوصفهما فنًّا[12].

وصاحب هذه التحولات نوعٌ من الانسيابية في استعمال مفهوم المجال، سواء في اللغة اليومية أم اللغة العلمية، يصفه مارك أوجيه Marc Augé بـ "موضة الاستعمال"، كما في أمثلة "المجال الجوي" Espace aérien، و"المجال الإعلاني" Espace Publicitaire، و"المجالات الخضراء" Espaces verts، وغير ذلك. ففي هذه الاستعمالات، كان المجال، بالنسبة إليه، كلمة تجريدية تدل على الموضوعات التي يراود التفكيرُ فيها العصر الحديث، مثل الإعلانات، والدعاية، والتسلية، والتنقل، والحرية[13]. لذلك، يستخدم أوجيه مفهوم "المكان الأنثروبولوجي" في مقابل "اللامكان" للخروج من أزمة المفهوم في سياق ما يسمّيه "الحداثة المفرطة". وبسبب تكنولوجيات التنقل السريع، والاتصالات الحديثة، والنقل الفوري للمعلومات، واستعمال المجالات الافتراضية، صار المجال يُختزل في سطح مادّي بلا معنى بحسب لوف[14]، ولا سيّما في ظلّ التمييز الذي يطرحه كاستلز، في إطار تنظيره لمجتمع الشبكات، بين "مجال الأماكن" و"مجال التدفقات"[15].

تعتمد هذه الدراسة مقاربة تحليلية قائمة على مراجعة البحوث والدراسات الأوروبية والأميركية التي تناولت المجال، بحيث تتتبّع المسارات النظرية التي شَكَّلت مفهوم المجال فيها. وتستند المنهجية المتّبعة إلى مسح جنيالوجي وإبستيمولوجي للنصوص التأسيسية للمفهوم والنصوص المتضمنة لتحولاته المعاصرة، مع التركيز على المقارنات البينية بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والجغرافيا البشرية؛ للوقوف فيها على تقاطعات مفاهيم "المجال" و"التراب" و"المكان". ويهدف هذا المسح إلى فحص كيفية انتقال المفهوم ضمن هذه العلوم، كما تبلورت في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية من حيز "المعطى الطبيعي" إلى "البناء العلائقي"، وذلك عبر استنطاق مختلف المتون النظرية التي أُنتِجت حول المجال، مع التركيز على تصوّر لوف لذلك البناء.

بناء عليه، تتمثّل أسئلة الدراسة فيما يلي: ما الاستعمالات التي عرفها مفهوم المجال؟ وما تحوّلاتها؟ ولماذا اهتم علم الاجتماع بالمجال، أو، بالأحرى، لماذا عُدَّ المجال موضوعًا مهمًّا في علم الاجتماع؟ وما علاقة المجال بالمكان وبالتراب؟ أهو معطى طبيعي أم بناء وإنتاج اجتماعي؟

إنّ الغاية القصوى التي تسعى الدراسة لبلوغها هي بيان الترابط المتين بين تحولات المفهوم وتحولات العلم الاجتماعي ذاته؛ بحيث لا تسهم في قراءة تاريخ هذه التحولات ووضع علاماتها

(12) Löw, *The Sociology of Space*, p. xi.

(13) مارك أوجيه، **اللاأمكنة: مدخل إلى أنثربولوجيا الحداثة المفرطة**، ترجمة ميساء السيوفي (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018)، ص 85.

(14) Löw, *The Sociology of Space*, p. 2.

(15) Manuel Castells, "Local and Global: Cities in the Network Society," *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, vol. 93, no. 5 (2002), pp. 552–556.

الفارقة فحسب، بل تسهم أيضًا في تطوير المناقشة المفهومية حول المجال، بما يخدم إغناء العلوم الاجتماعية في منطقتنا العربية بها.

أولاً: جينيالوجيا مفهوم المجال

يُعدّ تتبع تاريخ الأفكار المتعلقة بالمجال خطوة أولى لتوضيح أهميته السوسيولوجية، في سياق معرفي متعدد التخصصات، تكوّن من تقاليد علمية استخدمت فكرة المجال بطرائق مختلفة؛ بحيث يصعب رصد معانيها المعاصرة، أو توليد رؤى جديدة لها، من دون مراجعة التقاطعات التي مرّ بها المفهوم، والتمييزات التي شهدها في علاقته بالأفكار المجاورة له. فللمجال، بحسب سيتا لو، تاريخ طويل وغامض في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والهندسة المعمارية، كما مورست في أوروبا والولايات المتحدة. وهنا، تبرز أهمية الجينيالوجيا، كما يحدّدها فوكو، بوصفها مقاربةً تتبّع علاقة الأفكار بأصولها وبداياتها، بكل تفاصيلها[16]، من أجل معرفة كيف تكوّنت الأشياء والمعاني والمفاهيم. وفي هذه الدراسة، نستخدم مصطلح "جينيالوجيا" Genealogy، بمعناه الفوكوي هذا، لتحديد مجموعة من الأفكار التي تحوم حول المجال، وتتشابه ويتأثّر بعضها ببعض، من دون الاقتصار على تأريخ صارم للمسار الخاص بكل واحدة منها منفردة[17].

1. المناظير المطلقة والنسبية للمجال في الفيزياء

جينيالوجيًا، من المهم معرفة التقاليد الفكرية الفلسفية والفيزيائية الأوروبية التي سبقت توليد مفهوم المجال، ودراسة منطلقاتها في تحديده وكيفية النظر إليه. وهي تقاليد أثّرت في دلالاته العلمية في حقول العلوم الاجتماعية، وحتى في الخطاب اليومي. لقد انطلقت تلك التقاليد من تصوّر فلسفي قائم على فكرة المجال بوصفه وعاء Container[18]، وهو تصوّر منبثق من الفيزياء الكلاسيكية في شكل "مجال (فضاء) إقليدي ثلاثي الأبعاد". ويرجع هذا التصوّر، في جانب منه على الأقل، إلى تأثير إسحاق نيوتن Isaac Newton، الذي تحدّث عن "المجال المطلق" باعتباره فضاءً مستقلاً ومتجانسًا وغير متحرك.

غير أنّ فكرة نيوتن عن المجال المطلق هذه لم تمرّ دون معارضة؛ إذ انتقد غوتفريد فيلهلم لايبنتز G. W. Leibniz، فكرة وجود مجال (فضاء) مستقل، وأكد بدلاً من ذلك "مجالية الأجسام"؛ أي تصورها في علاقتها بالأجسام الأخرى. ورفض إيمانويل كانط Immanuel Kant هو أيضًا الطرح القائل إنّ للمجال حقيقة خاصة به؛ بحيث طوّر فهمًا له باعتباره مبدأ ترتيب سابقًا لكل التجارب. ومع ذلك، فإنّ ميكانيكا نيوتن وفلسفة كانط تستندان كلتاهما إلى الافتراض الضمني بأنّ المجال يمكن تحديده عن طريق الرياضيات الإقليدية.

(16) ميشيل فوكو، "نيتشه، الجينالوجيا والتاريخ"، في: ميشيل فوكو، **جينالوجيا المعرفة**، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بن عبد العالي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988)، ص 68.

(17) Setha Low, *Spatializing Culture: The Ethnography of Space and Place* (London/ New York: Routledge, 2017), p. 11.

(18) Ibid., pp. 12–13.

وفي نحو سنة 1830، ومع ظهور الهندسة غير الإقليدية والنظرية النسبية ونظرية الكمّ، وعدد من الاكتشافات الجديدة الأخرى في الفيزياء، تغيّر الموقف تجاه المجال، خصوصًا مع أعمال ألبرت أينشتاين Albert Einstein، الذي تصوّر المجال (الفضاء الكوني)، على أنّه صفة موقعية لعالم الأجسام أو "ترتيب للأشياء". ومن خلال تأكيده وحدة المجال والزمان والمادة، أصبح ممكنًا تصوّر الكون على أنّه حالة حركة. وينسجم هذا التصوّر مع اعتبار المجال بنية علائقية قائمة بين أجسام تتحرّك باستمرار[19].

وإذا ما لخّصنا هذه التحولات، أمكن أن نخلص إلى فهمَين للمجال: يعرّفه الأول على أنّه شيء مطلق، ثابت وفارغ، ينتظر أن يُملأ، أو هو وعاء أو مسرح للحركة والنشاط، سواء أكانت هذه الحركة فيزيائية (بين أجرام)، أم إنسانية (بين ذوات وكتل بشرية). أمّا الثاني، فيراه في صيغة علائقية، لا يوجد فيها إلا في ارتباطه بالزمن والحركة والأشياء والأحداث؛ بحيث كفّ عن اعتباره مستقلاً عنها، وصار يُنظر إليه على أنّه يتكوّن من العلاقات فيما بينها، فلا يوجد خارج العمليات التي تحدّده[20]. وقد كان لهذه النقاشات في الفيزياء والفلسفة تأثير كبير في مقاربة المجال في علم الاجتماع؛ إذ يمكن التمييز بين مفاهيمه النسبية ومفاهيمه المطلقة داخل الحقل السوسيولوجي.

2. المناظير المطلقة للمجال في العلوم الاجتماعية

تلخّص لوف المقاربات العلمية الاجتماعية للمجال، المؤسسة على المناظير المطلقة الأكثر انتشارًا، في ثلاثة تصورات مختلفة. تُطلق على التصور الأول "المفهوم المكاني للمجال"، وهو يظهر عند بيرغر ولوكمان في مفهوم المجال المتطابق مع المكان، أو عند غيدنز الذي يتصوّر المجال على أنه معطى أنطولوجي ذو سياق محلي. وعلى الرغم من أنّ غيدنز يعدّ المجال والزمان بعدَين مركزيَين في النظرية الاجتماعية، فإنّ تصوّره للمجال لا يتجاوز اعتباره معطًى طبيعيًّا يحيط بالأشخاص، ووعاءً للفعل الإنساني. ويتضح ذلك في نظرته إلى المدرسة بوصفها مجالاً أو "وعاء يُوَلّد سلطة تأديبية"[21].

أمّا التصور الثاني، فتُسمّيه "المفهوم الترابي للمجال"، وهو إعادة تعريف للمجال في علم الاجتماع الحضري والجهوي خاصة، مع ما نتج من ذلك من رفض للمجال موضوعًا لعلم الاجتماع. وتتحدث لوف عن علم الاجتماع الحضري بوصفه تخصّصًا بلا مجال، نظرًا إلى تأثير الإيكولوجيا الاجتماعية لمدرسة شيكاغو، التي تعامل روادها مع المجال على أنه مناطق معطاة طبيعيًا، ومقسمة إلى أوعية ذات أحجام مختلفة. فقد كانت تلك المدرسة تضع العوامل المجالية فوق العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتعدّ البنى المجالية المعزولة أسبابًا مستقلة للعمليات الاجتماعية[22].

(19) Löw, *The Sociology of Space*, pp. 20–23.

(20) Ibid., p. 15.

(21) Ibid., p. 26.

(22) Ibid., p. 37.

وأمّا التصور الثالث، فهو التطبيق السوسيولوجي للمفهوم الكانطي عن المجال، خصوصًا مع جورج زيمل Georg Simmel، الذي يستمد مفهومه للشكل من الفلسفة الكانطية، باعتماده مبادئ الهندسة الإقليدية بوصفها مبدأ ترتيبيًا سابقًا لكل التجارب. ينظر زيمل إلى المجال على أنّه وعاء للعمليات الاجتماعية، وباعتباره شكلاً لا يملك أي تأثير في حدّ ذاته. في هذا التصوّر، لا يكون المجال منتِجًا للظواهر الاجتماعية، بل إنّ التجمعات البشرية هي التي تُنتجها. ولذلك، يرى أنّ المجال لا يتجلّى إلا من خلال إدراك الناس له، وأنّه لا وجود له في الواقع خارج الأحاسيس البشرية. وتأثرًا بكانط، يَعدّ زيمل المجال المطلق بناء فكريًا محضًا، وأنّ مجالية الأشياء لا تتحقّق إلا عبر الإدراك والخيال[23].

وتتمثّل النقطة الإشكالية في هذه المناظير المطلقة للمجال في أنه يُصوَّر فيها على أنه ثابت وجامد، فيبدو غير متحرك وبعيدًا عن سياق الفعل. وقد ترتّب على ذلك تجنّب العديد من علماء الاجتماع دراسة المجال؛ لأن المجتمع يُفسَّر فقط على أساس العمليات الاجتماعية. وفي حالات أخرى، اقتصر الأمر على تحديد نقاط الاتصال بين الواقع المجالي والفعل فحسب. وبذلك، لم يُؤخذ في الاعتبار أنّ تطوّر المجالات هو، في حدّ ذاته، جانب من جوانب العمليات الاجتماعية؛ إذ يمنع البناء المعياري للمجال، بوصفه شيئًا من المفترض أن يكون موحدًا وكليًا، رؤية عملية التغيير، لأن القول بوجود المجال المطلق لا يسمح بظهور الفكرة القائلة إن عدّة مجالات يمكن أن تتشكّل في مكان واحد[24].

3. المناظير النسبية للمجال

برزت المفاهيم النسبية للمجال في العلوم الاجتماعية بتأثير كلٍّ من فوكو ولوفيفر، إضافة إلى عدد من الباحثين الذين أسهموا في تطوّر مفهوم المجال في النظرية الاجتماعية. فقد تبلورت معظم المناظير النسبية للمجال والممارسات المجالية من خلال نقد النظام الرأسمالي، الذي يسعى للهيمنة على المجال كما بيّن لوفيفر، أو من خلال ربط المجال بالسلطة والمعرفة والجسد كما رأى فوكو، فضلاً عن فكرة الاستعارة التي طوّرها بورديو عن المجال الاجتماعي بوصفه طوبولوجيا اجتماعية.

أ. المجال والحياة اليومية والنظام الرأسمالي

طوّر لوفيفر أفكاره حول المجال على أساس نظريته في نقد الحياة اليومية في المجتمع الرأسمالي، معتبرًا أنّ الهيمنة على المجال هي الوسيلة التي تستولي بها الرأسمالية على السلطة. وقد أكّد في كتابه **إنتاج المجال** أنّ العيب الأساسي في معظم نظريات المجال يكمن في تصوّرها له على أنّه وعاء أو فراغ يجب ملؤه بالمحتويات. وخلافًا لذلك، يُعدّ لوفيفر المجال إنتاجًا اجتماعيًا. وعندما نقول إنّ المجال "مُنتَج"، فذلك يعني أنّه علاقة اجتماعية؛ فهو متأصل في علاقات الملكية، ولا سيّما ملكية الأرض، كما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقوى الإنتاج التي تفرض شكلاً لتلك الأرض[25].

(23) Ibid., p. 43.

(24) Ibid., p. 106.

(25) Henri Lefebvre, *The Production of Space*, Donald Nicholson–Smith (trans.) (Oxford, UK/ Cambridge, MA: Blackwell, 1991), p. 85.

وهكذا، سعى لوفيفر في تحليله للتوفيق بين تصوّرين متميّزين ومتنافسين للمجال. الأول هو المجال الذهني أو الأيديولوجي وهو مجال التخصصات الفكرية، والثاني هو المجال المادي أو الطبيعي الذي نعيش فيه. وعلى هذا الأساس، طوّر لوفيفر فهمًا للمجال الاجتماعي لا يمكن فيه فصل المجال الذهني، كما حدّده الفلاسفة وعلماء الرياضيات، عن المجال المادي، كما يُحدّده النشاط الحسي[26].

ولفهم المجال الاجتماعي وتأثيره في شكل الحياة اليومية وبنيتها وتجربتها المعيشة، يحدد لوفيفر ثلاثة عناصر ضرورية لإنتاج المجال، هي: الممارسات المجالية التي تنتج المجال مُدركًا، وتمثّلات المجال التي تنتج المجال مُصمّمًا، ومجال التمثّلات، وهو المجال معيشًا. ومن أجل تملّك المعرفة الحقيقية بإنتاج المجال، يحتاج المرء إلى فهم التفاعل الدينامي والترابط المتبادل بين العناصر الثلاثة. وبالنسبة إلى لوفيفر، يكون العنصر المهيمن في هذا الثالوث، في ظلّ الرأسمالية، هو تمثّلات المجال الذي يعكس احتياجات التمويل، ورأس المال، والنخب الاقتصادية والسياسية وأولوياتها. ففي هذا السياق، يُنتج المجال من خلال محاولات تشكيله وتمثيله والسيطرة عليه؛ وهو ما ينتج الأشكال المجالية السائدة[27].

وتأثّرًا بنظرية لوفيفر، طوّر سوجا ثلاثة مصطلحات يرى أنها أكثر عمومية وأقل تحيّزًا، وهي: "المجال الأول" Firstspace أي المجال المادي، و"المجال الثاني" Secondspace أي المجال الذهني، وهما يتّحدان معًا لتكوين "المجال الثالث" Thirdspace، وهو المجال الاجتماعي الذي لا يمكن مناقشته أو دراسته بمعزل عن المجالَين الأول والثاني[28].

أمّا الجغرافي الماركسي هارفي، فيشير إلى أن فكرة الهيمنة على المجال بوصفها مصدرًا أساسيًا للسلطة الاجتماعية تعود إلى لوفيفر، مؤكّدًا أنّ القدرة على التأثير في إنتاج المجال تعدّ وسيلة مهمة لزيادة قوّة السلطة الاجتماعية. فالذين يؤثّرون في التوزيع المجالي للاستثمارات في النقل والاتصالات، وفي البنى التحتية المادية والاجتماعية، أو في توزيع الأراضي لفائدة السلطة الإدارية والسياسية والاقتصادية، غالبًا ما يحصدون مكافآت مادية. ومن ثم، يكونون هم الذين يتمكنون من السيطرة على سياسات المجال[29]. ومن ذلك يخلص هارفي إلى أنّ الأنشطة المجالية والزمانية ليست محايدة اجتماعيًا، بل تظهر دائمًا بمضمون طبقي أو اجتماعي، وهي في الغالب محور صراع طبقي عنيف[30].

أمّا إيمانويل كاسلتز، فينطلق من مقاربة ماركسية سعيًا منه لبناء نظرية في المجال، متأثرًا بفكرة لوفيفر القائلة إنّ المدينة هي "إسقاط للمجتمع على المجال"[31]. وهو ينتقد تصورات مدرسة شيكاغو،

(26) Andrzej zieleniec, *Space and Social Theory* (London: SAGE Publications Ltd., 2007), p. 70.

(27) Andrzej Zieleniec, "The Right to Write the City: Lefebvre and Graffiti," *Environnement Urbain*, vol. 10 (2016).

(28) Qingqing Yang, *Space Modernization and Social Interaction* (Berlin: Foreign Language Teaching, 2015), p. 6.

(29) هارفي، ص 273.

(30) المرجع نفسه، ص 280.

(31) Manuel Castells, *The Urban Question: A Marxist Approach*, Alan Sheridan (trans.) (London: Edward Arnold, 1977), p. 117.

أو ما يُعرف بـ"الإيكولوجيا الحضرية"، التي يراها قد أهملت مسألة التمايز بين الفئات الاجتماعية؛ لأن امتلاك المجال جزء من عملية الصراع، ولأنّ هذا الصراع ليس مسألة تنافس فردي خالص، بل يقع في صلب المواجهات بين المجموعات الاجتماعية[32]. وعلى هذا الأساس، حاول كاستلز، من خلال المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية، بناء نظرية بنيوية للمجال، وبالتحديد حول شكل المجال الاجتماعي. يجادل كاستلز بأنّه يمكن فهم أي شكل اجتماعي، مثل المجال، من خلال فهم أنماط الإنتاج التي تتجلى في أنظمة ممارسات البنية الاجتماعية. ويقتضي تحليل المجال، بوصفه تعبيرًا عن البنية الاجتماعية، دراسة تشكيله من خلال عناصر النظام الاقتصادي، والنظام السياسي – المؤسسي، والنظام الأيديولوجي[33].

ب. المجال والجسد والسلطة

يمكن العودة إلى فوكو، الذي أدّى دورًا أساسيًا في تطوير مفهوم المجال، للتذكير بأنه أكّد في محاضرة ألقاها عام 1967، بعنوان "مجالات أخرى Des espaces autres"، أنّ هوس القرن التاسع عشر كان بالتاريخ وبموضوعات التنمية والتقدم؛ ولذلك حاول إعادة تسليط الضوء على المجال في الحياة الاجتماعية، معتبرًا أنه يأخذ في عصرنا شكل "علاقات بين المواقع". وعلى هذا الأساس، أكّد أننا لا نعيش في فراغ نضع فيه الأفراد والأشياء، بل داخل مجموعة من العلاقات التي تحدد المواقع الاجتماعية[34]. واعتمد فوكو، في عمله عن السجن[35]، مقاربة تاريخية من خلال تحليل الجسد البشري والترتيبات المجالية والعمارة؛ فدرس علاقة السلطة بالمجال من خلال الهندسة المعمارية، بوصفها آلية معقدة لممارسة السلطة على الأفراد، بهدف إنتاج "جسد طيّع" Docile Body من خلال حجزه ومراقبته في مكان مسيطر عليه ومنظّم. وهكذا، يعالج فوكو كيف تُسهم العلاقات المجالية والهندسة المعمارية في الحفاظ على سلطة مجموعة على أخرى عبر التحكم في الحركة ومراقبة الجسد.

وعلى المنوال نفسه، تعدّ دورين ماسي Doreen Massey المجال نتاجًا للعلاقات الاجتماعية والسياسية؛ فهي لا تنظر إليه بوصفه بُعدًا ثابتًا ومُطلقًا، بل بوصفه بنية تتشكّل من خلال العلاقات الاجتماعية. ومن ثمّ، ترى أنّ المجال بهذا المعنى دينامي ومتعدّد، ويتجلّى عبر المقاييس المجالية

(32) Ibid., p. 121.

(33) في تصوّر كاستلز، تتحدّد عناصر النظام الاقتصادي على المستوى المجالي من خلال عنصرَين رئيسين: الإنتاج (التعبير المجالي لوسائل الإنتاج)، والاستهلاك (التعبير المجالي لقوة العمل). أمّا النظام السياسي – المؤسسي للمجال، فيتمحور حول علاقتين: علاقة هيمنة – ضبط، وعلاقة اندماج – قمع؛ بحيث تكون الأماكن التي يتموضع فيها الفاعلون تعبيرًا مجاليًا عن هذا النظام، من خلال تقطيع المجال، على سبيل المثال "الكوميونات"، والمناطق الحضرية ... إلخ. وأخيرًا، ينتظم النظام الأيديولوجي للمجال من خلال تمييزه بشبكة من الإشارات، تتكوّن دلالاتها من أشكال مجالية ومحتويات أيديولوجية. ومن ثمّ، يمكن فهم التنظيم الاجتماعي للمجال، بحسب كاستلز، على أساس تحديد الأشكال المجالية من خلال كلّ عنصر من عناصر الحالات الثلاث: الاقتصادية، والسياسية – القانونية، والأيديولوجية؛ وهي إحالات ينبغي، تحليليًا، دمجها في بعض. ينظر: Ibid., pp. 125–127.

(34) Michel Foucault, "Of Other Spaces," Jay Miskowiec (trans.), *Diacritics*, vol. 16, no. 1 (Spring 1986), p. 23.

(35) ميشيل فوكو، **المراقبة والعقاب: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

جميعها، من الامتداد العالمي للتمويل والاتصالات، مرورًا بجغرافيا السلطة السياسية الوطنية، وصولاً إلى العلاقات الاجتماعية داخل المدينة والأسرة ومكان العمل. لذلك، تعدّ ماسي المجال منفتحًا على السياسة، وعنصرًا ضروريًا فيها بالمعنى الواسع للكلمة[36].

ج. المجال بوصفه استعارة

يُعدّ بورديو من أهم الباحثين الذين عملوا على تطوير مفهوم المجال في علم الاجتماع، وإن كان يستخدمه على سبيل الاستعارة للحديث عن "طوبولوجيا اجتماعية". فهو يعرّفه بأنّه الامتداد والسطح والحجم الذي يشغله الفرد أو الشيء في المجال المادي. وعلى غرار لوفيفر، يميّز بورديو بين المجال الفيزيائي والمجال الاجتماعي. فإذا كان الأول محدّدًا بأطرافه الخارجية، فإنّ الثاني محدد بالإقصاء المتبادل للمكانات. ويتجسّد المجال الاجتماعي، بالنسبة إلى بورديو، في المجال المادي، وبذلك يتّخذ التراتب الاجتماعي صيغة تراتب مجالي[37].

ويشير بورديو إلى أنّ الأشخاص المتقاربين في المجال الاجتماعي يميلون إلى احتلال مواقع قريبة بعضها من بعض في المجال الجغرافي. ويؤكّد أنّ القوى الاجتماعية الأساسية التي تتحكّم في العلاقات الموضوعية (المسافة والقرب) هي: رأس المال الاقتصادي بأشكاله المختلفة، ورأس المال الثقافي، ورأس المال الرمزي. وهكذا يُوزَّع الفاعلون في المجال الاجتماعي الذي يصبح هنا بمنزلة "حقل" أو "طبقة"[38].

وتأثّرًا ببورديو، حاول كلٌّ من برنارد ميشوني وميشيل كويبل الفصل بين المجال المادي والمجال الاجتماعي، وأشارا إلى استخدام مفهوم المجال بوصفه استعارة، حين يتعلّق الأمر بمكانة الخصائص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[39]. ويؤكّد الباحثان أنّ "الاجتماعي" يُفرط في تحديد "المادي"، وأنّ أسبقية الاجتماعي على المادي هي أسبقية البنى على الأفراد. ولذلك، فإنّ المعنى الذي يمكن أن نعطيه للمجال يقوم بالأحرى على مقارنته بتعابير، مثل "مجال للنقاش والحوار والمواجهة". وبهذا المعنى، يؤدي اللجوء إلى مفهوم المجال إلى تجاوز خصائصه الجغرافية[40]، ليصبح فكرة مجردة ينبغي أن تشبه مفهوم النظام الاجتماعي.

وتقودنا هذه الفكرة، القائلة بوجوب مقارنة المجال بفضاءات النقاش والحوار، إلى استحضار مفهوم "المجال العمومي" كما صاغه يورغن هابرماس Jürgen Habermas، بوصفه فضاء مفتوحًا وحرًّا

(36) Doreen Massey, *Space, Place, and Gender* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), pp. 1–4.

(37) بيير بورديو، "تأثيرات المكان"، في: **بؤس العالم، الجزء الأول: رغبة الإصلاح**، إشراف بيير بورديو، ترجمة محمد صبح (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2010)، ص 240.

(38) Pierre Bourdieu, "Espace social et pouvoir symbolique," in: *Choses dites* (les Éditions de Minuit, 1987), p. 147.

(39) Bernard Michonet & Michel Koebel, "Pour une définition sociale de l’espace, " in: Pernette Grandjean (dir.), *Construction identitaire et espace* (Paris: L’Harmattan, 2009), p. 40.

(40) Ibid., pp. 42–43.

يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم في مسائل ذات مصلحة عامة[41]. ويجعل ذلك المجال العمومي ضروريًا لمشاركة ديمقراطية فعلية وللعملية الديمقراطية برمتها. غير أنّ هذا المجال العمومي السياسي، بحسب هابرماس، يتحكّم فيه البرجوازيون أصحاب المصالح التجارية، الذين يتلاعبون بالرأي العام من خلال وسائل الإعلام الجماهيري[42].

وفي سياق هذه المناقشات، يرى السوسيولوجي توماس جيرين أنّ الإيكولوجيا الحضرية ونظريات الاقتصاد السياسي كلتاهما تقع في نوع من الحتمية البنيوية؛ ما يؤدي إلى تجاهل لعبة الفاعلين في صنع المكان[43]. وبحسب ريمي، يظل مفهوم المجال بوصفه استعارة ناقصًا هو أيضًا؛ لأنّ له، بماديته، بُعدًا جوهريًا في التحليل السوسيولوجي. ومن دون هذا التعبير المادي، يصبح المجال استعارة فحسب، كما استخدمه بورديو فعلاً في صيغة "المجال الاجتماعي"، وهابرماس في صيغة "المجال العمومي". وعلى ذلك، فإنّ اهتمام عالم الاجتماع، بالنسبة إلى ريمي، لا ينصب على المجال في حدّ ذاته، بل على المساهمة التي يمكن أن يُقدّمها في تكوين الفاعلين الاجتماعيين وعلاقاتهم من حيث التمثّل والتفاعل. إنّ التفكير في المجال يعني التفكير في الاجتماعي بأبعاده المادية[44]، ولا سيّما أنّ بناء مفهوم المجال من الناحية العلائقية، بحسب فولر ولوف، يتطلّب تحديده انطلاقًا مما هو سوسيومجالي Socio–Spatial، لا انطلاقًا مما هو استعاري Metaphoric[45].

ثانيًا: المجال والمكان والتراب في العلوم الاجتماعية

اضطلع المنعطف المجالي بدور أساس في تحولات عدد من المفاهيم المجالية، ومنها على وجه الخصوص: المجال، والمكان، والتراب. وعلى الرغم من وجود ارتباط دلالي وتقاطعات بين معاني هذه المفاهيم، فإنّ استعمالها الشائع في التخصصات المعرفية أدى، بحسب سيتا لو، إلى اختلافات في دلالاتها. فبينما يشير بعض الباحثين إلى أنّ هذه المفاهيم تغطي الحقل نفسه، يميّز باحثون آخرون بينها. وتؤكّد سيتا لو أنّ الاختلافات في استعمالها تعود إلى الخلفيات النظرية للباحثين. فعلى سبيل المثال، تكمن وراء استخدام الجغرافيين البشريين وعلماء النفس البيئيين لمفهوم المكان النظريات الفينومينولوجية ونظريات المعرفة. أمّا الماركسية والماركسية الجديدة والرياضيات والهندسة والمادية التاريخية، فهي الأسس النظرية التي يستند إليها الباحثون الذين يستخدمون مفهوم المجال[46].

(41) Jürgen Habermas, "The Public Sphere: An Encyclopedia Article (1964)," Sara Lennox & Frank Lennox (trans.), *New German Critique*, no. 3 (1974), pp. 11–12.

(42) أنتوني غيدنز وفيليب صاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة محمود الذوادي، سلسلة ترجمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 245–246.

(43) Thomas F. Gieryn, "A Space for Place in Sociology," *Annual Review of Sociology*, vol. 26 no. 1 (2000), p. 469.

(44) Jean Rémy, "Spatialité du social et transaction," *SociologieS*, 16/6/2016, accessed on 1/6/2026, at: https://acr.ps/hBybGGa

(45) Martin G. Fuller & Martina Löw, "Introduction: An Invitation to Spatial Sociology," *Current Sociology*, vol. 65, no. 4 (2017), p. 476.

(46) Löw, *The Sociology of Space*, p. 12.

1. المجال والمكان واللامكان

يُحلّل الجغرافيون الفينومينولوجيون المكان بدلاً من المجال، اعتمادًا على مارتن هايدغر Martin Heidegger، الذي يُعرّف المكان بوصفه مجالاً ثقافيًا وحميميًا، من خلال تركيزه على مشاعر الإنسان في مسكنه[47]. وعلى المنوال نفسه، يشير الجغرافي الفينومينولوجي، إدوارد ريلف، إلى أنّ أهمية المكان تتجلّى في التجربة الإنسانية باعتبارها تجربة عميقة ومليئة بالمعنى، وهي بالنسبة إليه أساس الوجود البشري[48]. ويستخدم الجغرافيون الفينومينولوجيون مفهوم المكان في مقابل "اللامكان"، حينما تصبح الجغرافيا خالية من الأماكن المميزة، وتتركز في مجموعة من الأماكن المجردة من معناها الإنساني، التي صمّمها الخبراء والمخططون الحضريون من زاوية تقنية محضة؛ ممّا يُسهم في تقويض أهمية المكان لكل من الأفراد والثقافات[49].

غير أنّ الأطروحة الأشدّ تأثيرًا في هذا السياق، هي التي صاغها الأنثروبولوجي الفرنسي، أوجيه، في حديثه عن "المكان الأنثروبولوجي"، بوصفه متضمنًا ثلاث خصائص مشتركة: "الهوية، والعلائقية، والتاريخية"[50]. ويسمح غياب هذه الخصائص الثلاث بوسم ذلك المجال باللامكان. فاللامكان نتاج للحداثة المفرطة، كما في المطارات، والطرق السريعة، والمراكز التجارية الكبرى، وغير ذلك. وهو مجال يشعر فيه من يدخله بالتحرر من محدداته المعتادة، ويقتصر فيه على ما يفعله أو يعيشه كما لو كان مسافرًا أو زبونًا. ويوجِد هذا المجال وحدة وتشابهًا، لكنه لا ينتج هوية فريدة، ولا يفسح مجالاً للحديث عن التاريخ داخله؛ إذ تغلب عليه الراهنية ومتطلبات الحاضر[51]. وبعبارة أخرى، وبحسب زيغمونت باومان Zygmunt Bauman، فإنّ اللامكان هو مجال عام غير اجتماعي، لا يشجع على المكوث ويخدم الاستهلاك؛ كونه مجالاً يشجع على الفعل لا على التفاعل[52].

إنّ المكان، بحسب الجغرافي ميشيل لوسو، هو أصغر وحدة مجالية معقدة؛ فهو الأصغر لأنه يشكّل المجال الأساسي للحياة الاجتماعية، وهو معقد لأنّ تعقيد المجتمع موجود فيه. فالمكان له شكل معماري ثابت مع تغيّرٍ في حالاته؛ إذ إنّ المكان في الليل ليس هو نفسه في أثناء النهار، لكنه يرتبط في كلّ حالاته بممارسات الأفراد والتمثّلات والخطابات. فلا يوجد مكان على نحو كامل، إلا بقدر ما يكون له نطاق اجتماعي محمّل بالقيم المشتركة التي يمكن أن يتعرّف الأفراد إلى أنفسهم من خلالها[53].

(47) Ibid., p. 21.

(48) Edward Relph, *Place and Placelessness* (London: Pion, 1976), p. 4.

(49) Ibid., p. 143.

(50) هوياتي، بمعنى أن عددًا من الأفراد يمكنهم التعرّف إلى أنفسهم فيه، وتحديد هويتهم من خلاله؛ وعلائقي، بمعنى أن عددًا من الأفراد يمكنهم أن يقرؤوا فيه العلاقة التي تربط بعضهم ببعض؛ وتاريخي، بمعنى أن مستوطني ذلك المكان يمكن أن يجدوا فيه علامات متنوعة، مثل استيطان قديم أو إشارة إلى نسب. ينظر: مارك أوجيه، **أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة**، ترجمة طواهري ميلود (الجزائر/ بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية – ناشرون، 2016)، ص 135.

(51) أوجيه، **اللاأمكنة**، ص 104–105.

(52) زيجمونت باومان، **الحداثة السائلة**، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016)، ص 156.

(53) Michel Lussault, *L'Homme spatial: La construction sociale de l'espace humain* (Paris: Seuil, 2007), p. 81.

أمّا السوسيولوجي جيرين، ولئن كان يستخدم مصطلح المكان عوضًا عن المجال، فيرى أنّ هذه التصورات تنطلق من فكرة أنّ الثورات التقنية في النقل والاتصالات قد أزالت العوائق التي فرضها الموقع والمسافة على التفاعل البشري وتدفق السلع أو رأس المال أو المعلومات. وعلى عكس الأفكار السابقة لتحليله حول اللامكان، يؤكد جيرين أنّ المكان ما يزال قائمًا، بوصفه عنصرًا مكوّنًا للحياة الاجتماعية، وفاعلاً في عمليات التغيير الاجتماعي[54]. وتنتقد ماسي تصورات اللامكان؛ لأنها تميل إلى تحديد "الأماكن" بوصفها، بالضرورة، مواقع للحنين إلى الماضي، وباعتبارها رؤية للمكان على أنه مقيد ومتفرد وثابت[55]. ومن زاوية التحليل السوسيولوجية نفسها، يتحدث جيرين عن ثلاث خصائص ضرورية لتعريف المكان: الموقع الجغرافي، والشكل المادي، والمعاني التي ترتبط بالاسم والتمثلات والإدراك والخيال والذاكرة. وهو ينتقد تصورات المكان القائمة على الهندسة المجردة (المسافة، والاتجاه، والنمط، والشكل، والحجم) والمنفصلة عن الشكل المادي والتفسير الثقافي. فالمكان هو المجال الذي يملؤه الأشخاص والممارسات والأشياء والتمثّلات، وليس خلفية مادية فحسب، بل هو أيضًا فاعل في اللعبة الاجتماعية، وله تأثيرات قوية في الحياة الاجتماعية[56].

وفي مجمل مناقشة سيتا لو للعلاقة بين المجال والمكان، تعدّ المجال البناء الأكثر عمومية وتجريدًا. وهو يحتفظ بإنتاجه الاجتماعي وأصوله المادية التي تنتج من الأجساد والمجموعات الاجتماعية، وكذلك من القوى التاريخية والسياسية. وعلى خلاف ذلك، يُستخدم المكان بمعنى المجال المخصَّص، من خلال إسناد المعاني إليه وإضفاء المشاعر عليه. إنّ الموقع المجالي للذاتية والهويات هو الذي يحوّل المجال إلى أماكن، أي إلى مجالات معيشة[57].

2. المجال والتراب

تطوّر مفهوم التراب Territory، بحسب لوف، بوصفه أحد أشكال تنظيم المجال، بين القرنَين السادس عشر والثامن عشر، عبر ثلاث ممارسات أساسية، هي: المسح الطوبوغرافي، وحفظ السجلات الإحصائية والخرائطية، والترابية Territoriality المُتولدة عن طريق الدولة ذات الحدود الواضحة المعالم. ويتجلّى هذا التنظيم، بمختلف الممارسات الاجتماعية المكوّنة له، في نموذج الدولة القومية. ويرتبط المفهوم بإمكانية السيطرة على الأشخاص من خلال التحكم في المجالات. ويسمح بناء المجالات الترابية للدولة، بحسب لوف، بتصوّرها على أنّها مجالات حصرية. وهنا، يتّضح ميل العصر الحديث إلى ترتيب العالم في صيغة وحدات مجالية محددة ومتجانسة داخليًا[58].

وينتقد الجغرافيون أنفسهم معالجة التراب بهذا المعنى؛ إذ تؤدي النزعة الترابية، بحسب آرائهم، إلى تفاقم القومية والقبلية والعرقية، مع ما يترتب على ذلك من ظواهر الإقصاء و"التطهير". فهذه النظرة،

(54) Gieryn, p. 463.

(55) Massey, pp. 3–4.

(56) Gieryn, pp. 465–467.

(57) Löw, *The Sociology of Space*, p. 32.

(58) Ibid., p. xi.

بحسب جويل بونميزون، تختزل التراب في "الحدود"، اختزالاً يُستخدم في توليد الحرب، وفي تكريس ضرورة حتمية للدفع نحو الغزو والدفاع عن المجال[59]. وعلى الرغم من تحفظ بونميزون على هذا التفسير لمفهوم التراب، فإنه ينظر إلى التراب على أنه مجال تستولي عليه الجماعات الإنسانية، وتنظمه، وتعيد إنتاجه على نحو يضمن تلبية احتياجاتها. علاوة على ذلك، يحاول بونميزون التأسيس لمفهوم التراب بوصفه مكمّلاً لمفهوم المجال الذي هيمن عليه الطابع الاقتصادي. وبالنسبة إليه، هذا ما دفع عددًا من الباحثين الجغرافيين إلى إدراج مفهوم التراب ضمن برادايم جديد للجغرافيا البشرية[60]. ويثير كلود رافستين الفكرة ذاتها، من حيث إنّ مفهومَي التراب والترابية برزا في سياق عدم الرضا عن مفهوم المجال، الذي يصفه بأنّه غير محدّد، "لا بداية له ولا نهاية". وعلى ذلك، ينظر رافستين إلى المجال على أنه معطى، يتكوّن من النظم البيئية الطبيعية، أمّا التراب فهو بناء ونتاج لنشاط الفاعلين فوق المجال[61].

وبعبارة أخرى، يؤكد الجغرافي الإنساني، غي دي ميو، أنّ التراب والترابية لا يمكن أن يوجدا إلا بالإشارة إلى الفاعلين الاجتماعيين وأفعالهم[62]. وعلى هذا النحو، تطوّر مفهوم التراب في الجغرافيا خلال الثمانينيات بديلاً من مفهوم المجال، في محاولة لصياغة فهم متعدّد التخصصات للتراب، يجمع بين جوانبه المادية والرمزية، على اعتبار أنّ له طبيعة مزدوجة: فهو مادي بوصفه مجالاً جغرافيًّا، ورمزي بوصفه بيئة اجتماعية. فالتراب هو، أولاً، مجال جغرافي يضم الشعور بالانتماء والاستملاك، ولكنه يُعدّ أيضًا مجالاً لممارسة السلطة. ومن ثمّ، فإنه يشهد على تملّك بعض المجموعات له من النواحي الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية. وهكذا، فهو يحيل إمّا على وجود مجال اجتماعي ومجال معيش، يرتبطان بحياة المجتمعات التي تعيش عليه، أو إلى مجال جغرافي رتّبته ونظّمته السلطة. وضمن هذا الفهم، يُنظر إلى "الترابات" Territories بوصفها مجموعة من الأماكن التي لا تكون بالضرورة متجاورة، لكنها مترابطة شبكيًا، ومُندمجة معًا في موازين متغيرة، ومنتجة للمعاني والهويات[63]. ويميز دي ميو بين مفهومَي المجال والتراب، متحدثًا عن المجال الجغرافي بمعانٍ اجتماعية؛ أي المجالات المنتَجة والمدرَكة والمتمثَّلة والمعيشة والاجتماعية. ويعتمد في تعريفه للتراب على لبنتين أساسيتين: المجال الاجتماعي والمجال المعيش؛ باعتبار أنّ الأول يتضمن أماكن تتشابك فيها العلاقات الاجتماعية والمجالية، بينما يعبّر الثاني عن علاقة جودية وذاتية، بوصفها علاقة مشبعة بالقيم الثقافية، يشعر من خلالها كلّ شخص منتمٍ إلى المجال بالانتماء إلى مجموعة محلية. إضافة إلى ذلك، يضيف الباحث ثلاثة معانٍ للتراب. فهو، أولاً، يستند إلى بيانات جغرافية تبني الانتماء والهوية الجماعية، وتحدّد

(59) Joël Bonnemaison, *Culture and Space: Conceiving a New Cultural Geography*, Chantal Blanc–Pamard, Maud Lasseur & Christel Thibault (eds.), Josée Pénot–Demetry (trans.) (London/ New York: I.B. Tauris, 2005), p. 114.

(60) Ibid., p. 115.

(61) Claude Raffestin, "Space, Territory, and Territoriality," Samuel A. Butler (trans.), *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 30, no. 1 (2012), p. 124.

(62) Guy Di Méo, "Une géographie sociale entre représentations et action," *Montagnes méditerranéennes et développement territorial*, no. 23 (2008), p. 5.

(63) Pierre Champollion, "Territory and Territorialization: Present State of the Caenti Thought," Paper presented at the International Conference of Territorial Intelligence, Alba Iulia, Romania, September 2006, p. 4.

علاقتنا بالآخرين[64]. وهو، ثانيًا، يعكس نمط الضبط والسيطرة على المجال، وإعادة إنتاجه من جانب المجموعات البشرية التي تبنيه؛ وهذا هو بعده السياسي. وهو يشكّل، ثالثًا، حقلاً رمزيًا يساعد على ترسيخ الهوية الجماعية للأفراد؛ ما يجعله أداة قوية للتعبئة الاجتماعية[65]. وإجمالاً، يمكن القول إنّ مفهوم التراب، كما تصوّره الجغرافيون، يسعى لتجاوز حتمية التحليل الاقتصادي، من خلال التركيز على أبعاد أخرى للحياة الاجتماعية، مثل الأبعاد الثقافية والسياسية. فهو مفهوم ذو بعد مادي ورمزي، وبناء اجتماعي يتضمن استملاك جماعة ما لمجال محدد، يُبنى وفق شبكات ثقافية واقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال ممارسات الفاعلين الاجتماعيين المحليين، باعتباره مجالاً لإنتاج الهوية. غير أنّ لوف تنتقد تصورات المجال بوصفه ترابًا؛ إذ ترى أن التراب مصطلح يُستخدم للدلالة على سطح مادي فوق الأرض، ويتغاضى بطبيعته عن الإشارة إلى العمليات الرمزية للبناء الاجتماعي. وبالنسبة إليها، يقف مفهوم التراب عاجزًا عن تفسير كيفية توليد مجالات مختلفة على التراب الواحد. كما ترى أنّ تصوّر المجال، بوصفه ترابًا ماديًا، يسمح باستخدامه على نحوٍ مجازي واستعاري، ويؤدي إلى افتراض أنّ المجال هو موضوع جغرافي لا سوسيولوجي. وقد أثّر ذلك في اهتمام علماء الاجتماع بدراسة المجال، لأنه يجب، في نظرهم، تفسير المجتمع على أساس العمليات الاجتماعية فقط. وللخروج من المأزق، تفترض لوف أنّ المجال مشتق من الأشخاص والسلع الاجتماعية، ولا وجود لفصل بينهما. وبدمج المجال في مسار الفعل، يصبح بنية دينامية ومقولة وصفية وتحليلية وتفسيرية في علم الاجتماع[66]. ويتطلّب ذلك، بالنسبة إليها، تغييرًا في الرؤية؛ بحيث لا يُفترض وجود واقعَين مختلفين، هما المجال والفعل، بل يجب أن يُستمد المجال من تفاعل البنية والفعل[67]. وفي السياق ذاته، تؤكّد لوف أنّ المكان هو "التموقع" في المجال، أي عنصر يحدّد الموقع مجاليًا Spacing. ومن ثمّ، ترى أنّ التمييز بين المجال والمكان هو تعريف اصطلاحي أساسي؛ فالمكان يعني موقعًا محددًا جغرافيًا يحمل اسمًا، ويكون متفردًا. وهذه التسمية تعزز التأثير الرمزي للأماكن[68].

ثالثًا: مارتينا لوف والترتيب العلائقي: نحو مفهوم سوسيولوجي للمجال

في بناء مفهوم سوسيولوجي للمجال، يكون الاستناد أساسًا إلى إسهام لوف[69]. فهي تشير، على غرار ريمي، إلى أنّ مفهوم المجال في حدّ ذاته غير قابل للدراسة الخبرية؛ لأنه مصطلح تقني

(64) Guy Di Méo, "De l'espace aux territoires: éléments pour une archéologie des concepts fondamentaux de la géographie," *L'Information Géographique*, vol. 62, no. 3 (1998), p. 107.

(65) Ibid., pp. 107–108.

(66) Löw, *The Sociology of Space*, p. 5.

(67) Ibid., p. 40.

(68) Ibid., p. 168.

(69) تنطلق لوف، في اعتباراتها هذه، من نظرية غيدنز في البنيوية؛ حيث تتحوّل ثنائية البنى (الموضوعية) مقابل الفعل (الذاتي) إلى ازدواجية البنى (بغض النظر عن مفهومه للمجال). وإضافة إلى ذلك، تركّز لوف، أُسوة ببورديو، تركيزًا قويًا على الجسد والهابيتوس بوصفهما وسيطين بين النية والفعل. وبالرجوع إلى أعمال راينهارد كريكل Reinhard Kreckel، تقترح إمكانية الربط بين المادي والرمزي، بوصفهما أداتين تحليليتين لإدماج المجال في العملية الاجتماعية. ينظر: Ibid., p. 7.

ومجرد[70]. وعلى النقيض من ذلك، ترى أنّ مهمة علم الاجتماع هي دراسة عملية تشكيل المجال وتكوينه The Constitution of Space. ولذلك، تعدّه ترتيبًا علائقيًّا Relational Arrangement لأجسام متحركة وديناميّة. وهذا يعني أنّ المجال يتشكّل في الزمن أيضًا؛ ولذلك، لا يمكن أن يكون وعاءً تحدث فيه الأشياء بمعزل عن الظروف الاجتماعية والمادية، بل إنّ المجال وعالم الأجسام المادية متشابكان على نحو وثيق[71]. وعليه، وبحسب لوف، يسمح ترتيب الأجسام Bodies بالوقوف على نتيجتين. فمن جهة أولى، يسمح هذا الترتيب بتشكيل المجالات. فإذا تخيلنا غرفة منزلية، وفكرنا في الأبواب والجدران والنوافذ والرفوف والطاولات وما إلى ذلك، ظهرت المجالات من خلال ترتيب هذه العناصر، وباعتبار هذه الأجسام المرتبة نتاجًا للأفعال المادية والرمزية، التي تعبّر عنها لوف بـ"السلع الاجتماعية" Social Goods. وتتكوّن هذه السلع من سلع مادية مثل الطاولات والكراسي والمنازل، وسلع رمزية مثل الأغاني والقيم. وهكذا، تُرتَّب السلع وفقًا لخصائصها المادية، غير أنّ فهم هذه الترتيبات لا يتم إلا عبر فكّ رموز خصائصها الرمزية. وعلى الرغم من تركيز لوف على الجانب الاجتماعي في السلع المادية، لكونه يتضمّن نشاط الترتيب في المكان، فإنّها تؤكد، في مثال حركة مرور المركبات، أنّ الرموز لا تُرتَّب إلا لأنها مادية، وإلا لما كانت لها قوة رمزية. وبذلك تخلص إلى أنّ المجالات يمكن تحديدها بوصفها ترتيبًا علائقيًا للسلع الاجتماعية. ومن جهة ثانية، يشارك الأشخاص في تشكيل المجالات، باعتبارهم عناصر مترابطة أو نتيجة لأفعالهم. فمثلاً، عندما ننظر إلى قاعة حفلات، نلاحظ أنّها لا تتشكّل من خلال ترتيبات المقاعد والغرف فحسب، بل أيضًا من خلال ترتيبات الأشخاص والمجموعات التي تسمح بتشكيل المجال. فالأشخاص القريبون اجتماعيًا بعضهم من بعض يتركون مسافة أقل بينهم، مقارنة بالمسافة التي يتركونها بينهم وبين الغرباء[72]. تستخدم لوف مفهوم الترتيب العلائقي، لإبراز حقيقة أنّ المجال ينبثق من العناصر ومن اتصالها العلائقي. فهو ليس مادة محضة ولا علاقة فحسب، بل ينبثق أيضًا من الترتيب؛ أي من تموقع ما في علاقته بالتموقعات الأخرى. ويشير مصطلح الترتيب إلى بُعدين: البعد البنيوي أي الترتيب بوصفه مُنظِّمًا، والبُعد العملي أي الترتيب بوصفه فعلاً. فالترتيب عملية يمكن فيها التمييز تحليليًا بين نشاطَين مختلفَين يتشكّل المجال من خلالهما: عملية التوليف Synthesis، و"المَجَالَة" Spacing[73]. ذلك أنّ العملية الأولى تجعل من الممكن الجمع بين السلع والأشخاص في عنصر واحد لإنتاج المجالات. والمجالات لا توجد على نحو طبيعي، بل تُنتَج ويُعاد إنتاجها على نحو نشط من خلال عملية التوليف؛ أي عبر الجمع بين السلع الاجتماعية والأشخاص بوساطة عمليات التخيّل والإدراك والذاكرة. وتكون عملية الربط هذه مبنية اجتماعيًا على نحو مسبق، من خلال الأفكار عن المجال، والبنى المؤسِّسة له، والهابيتوس الخاص بالطبقة والنوع الاجتماعي والثقافة. أمّا فيما يخص الفعل، فترتبط عملية التوليف

(70) Ibid., p. 6.

(71) Ibid., p. 106.

(72) Ibid., pp. 130–131.

(73) تُشتقّ المجالة مباشرة من الجذر نفسه الذي اشتُق منه المجال، أي الجذر: م ج ل، وذلك حفاظًا على الترابط اللفظي والدلالي بين المصطلحين. فالمجال هو الكيان، أمّا المجالة فهي العملية التي تُشكِّل هذا الكيان أو تحدث بداخله. وبذلك، لا تُغيّر المجالة المعنى الأساسي للمجال، بل تضيف إليه بُعدًا فعليًا وعمليًا.

بعمليات الموقعة؛ أي وضع السلع الاجتماعية أو الكائنات الحية، أو تموضعها الذاتي في الأماكن، وهو ما تسميه لوف المجالة[74]. وبعبارة أخرى، تمثّل المجالة الفعل النشط للترتيب؛ أي وضع الأشياء والسلع والأشخاص في الأماكن. فعلى سبيل المثال، عندما نرتّب أثاث غرفة، فإنّنا نوزّع الأشياء على مواقع محددة، تعكس الهدف من كلّ غرفة، سواء أكانت مخصصة للمعيشة أم النوم أم العمل، كما تعكس علاقتنا بالأشياء، مثل مكان الجلوس، أو موضع الكتب، وصولاً إلى تصوراتنا الجمالية للمكان. ومن ثمّ، ليست المجالة فعلاً ماديًا محضًا، بل هي فعل اجتماعي وسياسي، يرتبط بسلطة بناء المجال والوصول إلى موارده، ويعبّر عن بنى السلطة وعدم المساواة في المجال. أمّا التوليف، بمعنى الربط وإضفاء المعنى، فهو العملية التي تحوّل المجال من أماكن منفصلة إلى مجالات ذات معنى. وباعتماد المثال نفسه، أيّ الغرفة التي يُرتَّب أثاثها، فإننا نولّف هذه العناصر من خلال تجربتنا لها؛ فالكرسي يصبح مكانًا للراحة، والمكتب يصبح مكانًا للعمل، والصور على الحائط تستحضر الذكريات ... إلخ. وتوجِد هذه الروابط المعرفية والعاطفية بالأثاث، في ترتيبه داخل الغرفة، إحساسًا خاصًا بها باعتبارها مجالاً خاصًا. ويفسر ذلك بأنّ التوليف يعتمد على الحواس والإدراك والذاكرة والخيال، وغيرها. إنّه عملية تتشكّل من خلالها تجاربنا الفردية والجماعية. ومن ثمّ، فإنّ التشكّل المستمر للمجال يتطلّب، بحسب لوف، هذا التفاعل الدينامي بين المجالة والتوليف. بناءً على ذلك، ترفض لوف الفصل التقليدي في علم الاجتماع بين المجال المادي والمجال الاجتماعي، كما هو الحال عند بورديو ولوفيفر. فوفقًا لتصورهما، المجتمع هو الذي يبني المجال. وعلى النقيض من ذلك، ترى لوف أنّ الترتيب العلائقي للمجال يتضمن بعدًا بنيويًا وبعدًا حركيًا، وتشير، على هذا الأساس، إلى أنّ ترتيبات السلع الاجتماعية والأشخاص لإنتاج المجالات هي بنى مجالية. ولذلك، تؤكد أنه لا ينبغي فصل المجالي عن الاجتماعي؛ لأنه هو ذاته من أشكال البنى الاجتماعية. وعليه، وإلى جانب البنى السياسية والاقتصادية والقانونية، وغيرها، هناك أيضًا بنى مجالية وزمنية، وهذه كلّها تشكّل معًا بنية اجتماعية. إنّ البنى المجالية، ككل أشكال البنى، تتحقّق من خلال الفعل، لكنها أيضًا تُهيكله؛ فهي تنتج شكلاً من الفعل يعيد هو ذاته إنتاج هذه البنى المجالية[75]. وبتعبير آخر، تجعل البنى المجالية الفعل ممكنًا، وتحدّ في الوقت نفسه من إمكانات الفعل الذي يشكّلها. في الحياة اليومية، تتشكّل المجالات بصفة رتيبة عبر الوعي العملي الذي ينشأ عليه الأشخاص ويتصرّفون وفقًا له. وهنا تنتقل لوف من الفعل إلى البنية الاجتماعية، ولا سيما مع مؤسسية الترتيبات المجالية؛ حيث يُضفى الطابع المؤسسي على الروابط والأماكن. فعلى سبيل المثال، أصبحت محطات القطارات مرتّبة على نحو متشابه في أنحاء ألمانيا، من خلال الأشكال الملونة التي تؤثثها، والشاشات الضخمة التي توضع فيها، وتجمّع المتاجر ضمنها، وغير ذلك[76]. لذلك، عندما نتحدث عن المجالات المؤسسية، فإنّ ترتيباتها تظل مستمرة بعد الفعل الفردي، وتُعاد صياغتها في الروتين الاجتماعي؛ أي في الممارسات الاجتماعية العادية. وتظهر التغييرات عندما تنشأ انحرافات عن هذا الروتين؛ ممّا يؤدي إلى استبدال

(74) Ibid., pp. 134–135.

(75) Ibid., p. 145.

(76) Ibid., p. 140.

الروتين القديم بأفعال روتينية جديدة. إنّ إنشاء الفرد ترتيبات مؤسسية خاصة به يمثّل نزعة مضادة للثقافة السائدة، تفتح خيارات جديدة للفعل، ويمكن أن تؤدي إلى تغييرات في البنى الاجتماعية. غير أنّ القاعدة العامة لعملية تشكيل المجالات في الفعل تفيد أنّها لا تتمّ على نحوٍ منفصل، بل عبر عمليات تفاوض مع فاعلين آخرين، يمثّل فيها التفاوض على بنى السلطة جانبًا جوهريًا. وتُنظَّم مبادئ التوزيع والدمج والفصل عن طريق المجالات؛ أي عن طريق الترتيبات العلائقية للسلع الاجتماعية والكائنات الحية، ولا سيّما عن طريق الترتيبات المؤسّسية. ذلك لأنّ تشكيل المجالات يولّد توزيعات غير متكافئة بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، أو توزيعات لمصلحة مجموعة معيّنة على حساب أخرى. ومن ثمّ، فإنّ امتلاك رأس المال، أو المؤهلات، أو الرتبة، أو الانتماء إلى جمعية ما، أمر حاسم في مسألة إمكانية وضع الترتيبات المجالية[77].

خاتمة

يتطلّب بناء مفهوم سوسيولوجي للمجال، بحسب لوف، اعتماد مقاربة علائقية. فالقول إنّ المجال ليس مادة جامدة ولا علاقة مجردة يَفرض فهمه بوصفه نتاجًا لترتيب علائقي للأجسام المتحركة. ويتشكّل هذا المجال من خلال عمليتين متلازمتين: المجالة بوصفها فعل وضع وموقعة، و"التوليف" بوصفه فعلاً إدراكيًا رابطًا. وتكتسب المجالات صبغتها "المؤسسية" عندما تستمر ترتيباتها وتأثيراتها خارج نطاق الفعل الفردي، لتصبح جزءًا من البنى المجالية التي تُهيكل الفعل الاجتماعي؛ فتفتحه على إمكانات محددة أو تحدّ من آفاقه.

يتأثّر تداخل الفعل والبنية بعوامل بنيوية، كالطبقة والنوع الاجتماعي؛ ممّا يجعل تشكيل المجال محكومًا بالحمولة المادية والرمزية للفعل، وبهابيتوس الفاعلين، وبقدراتهم الجسدية. ومن هنا، تبرز المجالات بوصفها مسارح للصراع الاجتماعي؛ حيث يُعاد إنتاج اللامساواة عبر السيطرة على الترتيبات المجالية، أو عبر تحويل الوصول إلى المجال نفسه إلى مورد للقوة. ولا يكتمل هذا الفهم من دون استحضار "المناخات" Atmospheres، التي تمثّل البُعد الحسي والمعيشي للمجال[78].

هنا تبرز أهمية تحليل النوع الاجتماعي، على سبيل المثال، بوصفه عنصرًا بنيويًا في إنتاج المجال. فالمجال ليس حياديًا، بل يُعاد إنتاجه عبر ممارسات جسدية ورمزية تكرّس التمايزات الجندرية في الأمكنة، كما في دراسة لوف عن النساء عاريات الصدر على الشاطئ. ذلك أنّ تشكيل المجال، أو بناء "ترابات الذات" Territories of the Self، لا يتمّ بوضع العلامات المادية مثل الحقائب والمناشف فحسب، بل يُشاد أيضًا عبر "ثقافة النظرة" وتقنيات الجسد، حيث يمارس الفاعلون "فن الرؤية دون نظر" للحفاظ على حدود الخصوصية[79]. وعليه، فإنّ إنتاج المجال هو في جوهره إعادة إنتاج للمبادئ

(77) Ibid., p. 191.

(78) Ibid., p. 233.

(79) Martina Löw, "The Social Construction of Space and Gender," *European Journal of Women's Studies*, vol. 13, no. 2 (2006), pp. 119–133.

البنيوية لتنظيم المجتمع. فالنوع الاجتماعي ليس شيئًا نحمله معنا إلى المجال، بل هو شيء نفعله وننقشه في المكان من خلال كيفية توزيعنا للأشياء، وكيفية استخدامنا لأجسادنا، وكيفية توجيهنا لنظراتنا. وبهذا المعنى، يكون المجال نظام ترتيب ديناميًا، يجسد علاقات السلطة والتفاوتات الاجتماعية، ومنها التفاوتات الجندرية.

تأسيسًا على ما وقفت عليه النقاشات التي استعرضناها، يتبدى مفهوم المجال في السوسيولوجيا، بوصفه مفهومًا علائقيًا بامتياز؛ إذ يعمل على صهر البنى المجالية والاجتماعية في بوتقة واحدة، وهي بنى تشرط الفعل الاجتماعي وتتأثّر به في آنٍ واحد. وحين يُقارَب المجال من هذا المنظور العلائقي، يتحوّل إلى مقولة تحليلية وعدسة تتيح لعلماء الاجتماع استكشاف رؤى جديدة وتعميق فهم الإشكاليات الراهنة. وفي هذا السياق، تؤكّد لوف وفولر ضرورة اتخاذ "المجال العلائقي" إطارًا مرجعيًا في الخيال السوسيولوجي. ولتحقيق ذلك، فكّكا جملة من التصوّرات المغلوطة حول النظرية "السوسيومجالية"، منها: أولًا، اختزال علم اجتماع المجال في تحليل تأثيرات الرأسمالية في المجال، كما تذهب إلى ذلك أطروحات الاقتصاد السياسي؛ وثانيًا، قصرُه على الدراسات الحضرية أو الجهوية دون غيرها؛ وثالثًا، التعامل مع الاستعارات المجالية، التي تستخدم المفهوم رمزيًا، على أنّها لا تتماهى مع علم اجتماع المجال[80].

بهذا الفهم، يتمتّع المجال العلائقي، باعتباره مقولة إجرائية وأداة تحليلية وفق لوف وفولر، بقدرة واسعة على وصف الحياة الاجتماعية وتحليلها وتفسيرها. فمن خلال الوصف الطولي المكثّف، يمكن تتبع صيرورة إنتاج المجال وآليات تشكّله. ويفتح علم اجتماع المجال، بوصفه أداة تحليلية، آفاقًا للتقصي تتكامل مع الأدوات التحليلية الأخرى أو تتجاوزها، لا سيّما عند تقاطعه مع مقولات من قبيل الطبقة، والعرق، واللامساواة. وتتمثّل القوة التفسيرية لهذا المنظور في كشف كيفية انبثاق المجال وانغراسه في صلب الواقع الاجتماعي. وبتعبير آخر، يتيح الخيال السوسيولوجي، الذي يعتمد مقولة المجال العلائقي، لعلماء الاجتماع استنطاق فاعلية المجال، واستكشاف ماهية التأثيرات السوسيومجالية المترتبة على تشكّله[81]. علاوة على ذلك، تحثّ لوف وسيفيرين مارغوين على ضرورة تبنّي اعتبارات منهجية مبتكرة لاستنطاق المجال سوسيولوجيًا، مثل الخرائط الذهنية، والمقابلات التي تتتبع المسارات التواصلية والمادية التي تُشكّل الواقع الاجتماعي، وغيرها من الأدوات التي تتيح الكشف عن المعارف المكانية والتمثّلات المجالية الكامنة لدى الفاعلين[82].

فضلًا عن ذلك، تتجاوز راهنية سوسيولوجيا المجال اليوم الحدود التقليدية للدولة القومية والمنظورات الحضرية الكلاسيكية؛ حيث ينتقل التركيز، مع لوف وهوبير نوبلاوخ، نحو تشخيص "إعادة تشكيل

(80) Fuller & Löw, p. 475.

(81) Ibid., p. 479.

(82) Martina Löw & Séverine Marguin, "7 Eliciting Space: Methodological Considerations in Analyzing Communicatively Constructed Spaces," in: Gabriela B. Christmann, Hubert Knoblauch & Martina Löw (eds.), *Communicative Constructions and the Refiguration of Spaces: Theoretical Approaches and Empirical Studies* (New York: Routledge, 2022).

العالم الاجتماعي". في هذا المنظور، لم يعد المجال يُفهم على أنه بناء اجتماعي ساكن، بل بوصفه عملية بناء تواصلي Communicative Construction مستمرة؛ إذ تُسهم التكنولوجيات الحديثة والرقمية في إيجاد تداخل بين المجالات الفيزيائية والافتراضية؛ ممّا يؤدي إلى حالة من "تعدّد السياقات" وتوتر البنى بين ما هو محلي وما هو عابر للحدود[83]. إنّ تشخيص "الحداثة المُعاد تشكيلها" هذا يكشف عن توتر بنيوي متصاعد؛ فبينما تبرز سلاسلُ اعتمادٍ متبادلٍ عابرةٌ للأقاليم وتتنامى شبكات رقمية ذاتُ بنى أفقيةٍ مرنة، تُعاد تقوية الأماكن ذات الحدود الإقليمية الثابتة والهويات الوطنية، كما في ظاهرة البريكست وحركات مناهضة الهجرة[84].

بناءً على هذه المنطلقات، يمكن القول إنّ القراءة الحديثة لمفهوم المجال تُعدّ تحولاً راديكاليًا ينقل السوسيولوجيا من "منطق الوعاء" إلى برديم "إعادة التشكّل" Refiguration. فلم يعد المجال وعيًا ذاتيًا أو "توليفًا" ذهنيًا للفرد فحسب، بل انتقل إلى "بناء تواصلي" محكوم بعلاقة ثلاثية تتأسّس على التبادلية Reciprocity بين الذوات عبر وسيط مادي أو رمزي. ومن خلال تجاوز المنظور الذاتي، يبرز المجال بوصفه أداءً جسديًا ماديًا يُستدل عليه بممارسات مثل "الإشارة"، التي تستبق موقع الآخر وتبني مجالاً مشتركًا يتجاوز الحضور الفيزيائي[85]. وفي ظلّ الوساطة الرقمية Digital Mediatization المعاصرة، يتعمّق هذا التحوّل ليوجِد توترًا نزاعيًا بين منطقَين مجاليين متناقضين: الشبكات الرقمية الأفقية المنبسطة، والتراتبيات العمودية المؤسسية؛ ممّا يلغي الفصل التقليدي بين المستويين "الميكرو" و"الماكرو". ويفسِّر هذا المنظور النقدي الحداثة الحالية باعتبارها صيرورة من "إلغاء الترابية/ الإقليمية وإعادتها" De/Re–territorialization، حيث تتبدل طبيعة الأجسام والموضوعات عبر الرقمنة لتتحوّل إلى رموز؛ وهو ما يجعل من المجال مختبرًا تتقاطع فيه الأجساد، والتقنيات، وعلاقات السلطة. وهذا هو المفتاح لفهم "الحداثة المُعاد تشكيلها" التي نعيشها اليوم، حيث يتصادم الانفتاح الشبكي مع الانغلاق الإقليمي في صيرورة مستمرة[86].

من المهم، في هذا السياق، التساؤل عن مدى حضور مثل هذه الاعتبارات المفهومية والنظرية والمنهجية في الدراسات العربية عن المجال، أو حضور ما يمكن أن يشتبك معها ويقترح لها مقابلات أو بدائل، انطلاقًا من قراءة في تاريخ التطوّر الخاص لمفهوم المجال، بوصفه مفهومًا، إن وُجد، في البحوث الاجتماعية العربية.

(83) Hubert Knoblauch & Martina Löw, "On the Spatial Re–Figuration of the Social World," *Sociologica*, vol. 11, no. 2 (2017).

(84) Hubert Knoblauch & Martina Löw, "The Re–Figuration of Spaces and Refigured Modernity: Concept and Diagnosis," *Historical Social Research*, vol. 45, no. 4 (2020).

(85) Hubert Knoblauch & Silke Steets, "From the Constitution to the Communicative Construction of Space," in: Christmann, Knoblauch & Löw (eds.), pp. 24–26.

(86) Ibid., pp. 31–32.

المراجع

References

العربية

أوجيه، مارك. **أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة**. ترجمة طواهري ميلود. الجزائر/ بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية – ناشرون، 2016.

_____. **اللاأمكنة: مدخل إلى أنثربولوجيا الحداثة المفرطة**. ترجمة ميساء السيوفي. المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018.

باومان، زيجمونت. **الحداثة السائلة**. ترجمة حجاج أبو جبر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016.

بؤس العالم. ج 1: رغبة الإصلاح. إشراف بيير بورديو. ترجمة محمد صبح. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2010.

غيدنز، أنتوني، وفيليب صاتن. **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**. ترجمة محمود الذوادي. سلسلة ترجمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

فوكو، ميشيل. **جينالوجيا المعرفة**. ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بن عبد العالي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988.

_____. **المراقبة والعقاب: ولادة السجن**. ترجمة علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990.

هارفي، ديفيد. **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**. ترجمة محمد شيا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

الأجنبية

Akoun, André & Pierre Ansart. *Dictionnaire de sociologie*. Paris: Le Robert/ Seuil, 1999.

Bonnemaison, Joël. *Culture and Space: Conceiving a New Cultural Geography*. Chantal Blanc–Pamard, Maud Lasseur & Christel Thibault (eds.). Josée Pénot–Demetry (trans.). London/ New York: I.B. Tauris, 2005.

Bourdieu, Pierre. *Choses dites*. Paris: Les Éditions de Minuit, 1987.

Castells, Manuel. *The Urban Question: A Marxist Approach*. Alan Sheridan (trans.). London: Edward Arnold, 1977.

_____. "Local and Global: Cities in the Network Society." *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*. vol. 93, no. 5 (2002).

Champollion, Pierre. "Territory and Territorialization: Present State of the Caenti Thought." Paper presented at the International Conference of Territorial Intelligence. Alba Iulia, Romania. September 2006.

Christmann, Gabriela B., Hubert Knoblauch & Martina Löw (eds.). *Communicative Constructions and the Refiguration of Spaces: Theoretical Approaches and Empirical Studies*. New York: Routledge, 2022.

Dassetto, Felice & Jean Rémy. "La question de l'espace en sociologie." *Recherches Sociologiques et Anthropologiques*. vol. 48, no. 1 (2017).

Di Méo, Guy. "De l'espace aux territoires: éléments pour une archéologie des concepts fondamentaux de la géographie." *L'Information Géographique*. vol. 62, no. 3 (1998).

_____. "Une géographie sociale entre représentations et action." *Montagnes méditerranéennes et développement territorial*. no. 23 (2008).

Foucault, Michel. "Of Other Spaces." Jay Miskowiec (trans). *Diacritics*. vol. 16, no. 1 (Spring 1986).

Fuller, Martin G. & Martina Löw. "Introduction: An Invitation to Spatial Sociology." *Current Sociology*. vol. 65, no. 4 (2017).

Gieryn, Thomas F. "A Space for Place in Sociology." *Annual Review of Sociology*. vol. 26, no. 1 (2000).

Grandjean, Pernette (dir.). *Construction identitaire et espace*. Paris: L'Harmattan, 2009.

Habermas, Jürgen. "The Public Sphere: An Encyclopedia Article (1964)." Sara Lennox & Frank Lennox (trans.). *New German Critique*. no. 3 (1974).

Knoblauch, Hubert & Martina Löw. "On the Spatial Re–Figuration of the Social World." *Sociologica*. vol. 11, no. 2 (2017).

_____. "The Re–Figuration of Spaces and Refigured Modernity: Concept and Diagnosis." *Historical Social Research*. vol. 45, no. 4 (2020).

Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Donald Nicholson–Smith (trans.). Oxford, UK/ Cambridge, MA: Blackwell, 1991.

Löw, Martina. "The Social Construction of Space and Gender." *European Journal of Women's Studies*. vol. 13, no. 2 (2006).

_____. *The Sociology of Space: Materiality, Social Structures, and Action*. Donald Goodwin (trans.). New York: Palgrave Macmillan, 2016.

Low. Setha. *Spatializing Culture: The Ethnography of Space and Place*. London/ New York: Routledge, 2017.

Lussault, Michel. *L'Homme spatial: La construction sociale de l'espace humain*. Paris: Seuil, 2007.

Massey, Doreen. *Space, Place, and Gender*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

Raffestin, Claude. "Space, Territory, and Territoriality." Samuel A. Butler (trans.). *Environment and Planning D: Society and Space*. vol. 30, no. 1 (2012).

Relph, Edward. *Place and Placelessness*. London: Pion, 1976.

Rémy, Jean."Spatialité du social et transaction." *SociologieS*. 16/6/2016. at: https://acr.ps/hBybGGa

Scott, John. A *Dictionary of Sociology*. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Turner, Bryan S. (ed.). *The Cambridge Dictionary of Sociology*. Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2006.

Warf, Barney & Santa Arias (eds.). The *Spatial Turn: Interdisciplinary Perspectives*. London/ New York: Routledge, 2008.

Yang, Qingqing. *Space Modernization and Social Interaction*. Berlin: Foreign Language Teaching, 2015.

Zieleniec, Andrzej. *Space and Social Theory*. London: SAGE Publications Ltd., 2007.

_____. "The Right to Write the City: Lefebvre and Graffiti." *Environnement Urbain*. vol. 10 (2016).

صدر حديثًا

مجموعة مؤلفين

تحرير: خالد زيادة

خمسون سنة على حرب لبنان 1975: الآثار والمتغيرات

يستعيد هذا الكتاب مسار الحرب اللبنانية بين عامَي 1975 و1990، ليس بوصفها فصلاً داميًا في تاريخ لبنان الحديث فحسب، بل بوصفها سلسلة متشابكة من الحروب أيضًا تبدّلت أطرافها وأهدافها وخرائطها، وتحوّل البلد خلالها إلى ساحة صراعٍ خارجي وداخلي في آن.

يعيد هذا العمل قراءة الحرب من داخل الطوائف لا من خطوط التماس فحسب، كاشفًا التحولات العميقة التي أحدثتها الميليشيات والقوى المسلحة في بنية كل فئة، بحيث صار "الدفاع عن الطائفة" عنوانًا لتغييرها من الداخل. ويقدّم مقاربة جديدة لأسباب الحرب ومساراتها، بعيدًا عن الروايات الشائعة التي ترى فيها إما حرب الآخرين على أرض لبنان، أو مواجهة مع إسرائيل، أو صراعًا إسلاميًا-مسيحيًا على السلطة، أو دفاعًا عن النظام الطائفي؛ فكل رواية تحمل جزءًا من الحقيقة، لكنها تغفل أجزاءً أخرى لا تقل أهمية.

يعالج الكتاب أيضًا مسائل الاقتصاد والتحولات في المجتمع والتهجير والأحزاب والتربية والثقافة، عبر أبحاث قدمها متخصصون تُظهِر عمق التحول الذي شهدته البلاد بعد حرب دامت خمس عشرة سنة.

ترجمة
Translated Paper

بلا عنوان، 40x40 سم، أكريليك على قماش (2024).
Untitled, 40x40 cm, Acrylic on canvas (2024).

عُمران omran
المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/ICZX6168

منصور النصاصرة | Mansour Nasasra* وبروس ي. ستانلي | Bruce E. Stanley**
ترجمة مجد أبو عامر | Majd Abuamer*** ويارا نصّار | Yara Nassar****

تشكّل العوالم الحضرية: الحاضرة الدائمة الصيرورة في بئر السبع وعبر فضائها*****

Assembling Urban Worlds: Always–becoming Urban in and through Bir al–Saba’

ملخص: تملكُ مدينة بئر السبع، الواقعة ضمن عالم حضري ممتد عبر جنوب فلسطين، قصةً ترويها عن تحولات مكانية – زمانية دراماتيكية، وحضور وغياب، واحتواء وصمود. تشكّل هذا التاريخ الحضري المتصل على نحوٍ عميق من خلال علاقات صنعت العالم بين أولئك الذين سكنوا واستقروا داخل الجغرافيا المكانية المادية والمتخيَّلة للنقب الدائم الصيرورة. تقدّم المادة البحثية، المستقاة من مصادر أرشيفية متنوعة ومعطيات المقابلات، إضاءةً على أصوات السبعاويين وأفعالهم ومخيالاتهم، في تفاعلهم مع التجميعات المتغيرة خلال الفترة 1840–1936، ما جعل بئر السبع مكانًا كوزموبوليتانيًا كثيفًا متعدد النطاقات حافلاً بالمعاني والفرص.

كلمات مفتاحية: التاريخ الحضري، الجغرافيا، التمدين، بئر السبع، فلسطين.

Abstract: The city of Bir al–Saba’, situated within an urban world stretched across southern Palestine, has a story to tell; one of dramatic spatiotemporal transformations, presence and absence, capture and resilience. Such connected urban history is profoundly shaped through the world–making relations of those who lived and dwelt within the always–becoming material and ideational spatial geography of the Naqab. Research gathered from diverse archival sources and interview data offers insight into the voices, actions and imaginaries of the Saba’awi people as they worked the shifting assemblages of this landscape between 1840 and 1936, making Bir al–Saba’ a thick multiscalar cosmopolitan place of meaning and opportunity.

Keywords: Urban History, Geography, Urbanism, Bir al–Saba’, Palestine.

* باحث زائر في جامعة ألستر، إيرلندا الشمالية.
Visting Scholar at Ulster University, Northern Ireland. Email: m.nasasra261@gmail.com
** أستاذ فخري في جامعة ريتشموند الأميركية بلندن.
Emeritus Professor at Richmond American University London. Email: bruce.stanley@richmond.ac.uk
*** باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies. Email: majd.abuamer@dohainstitute.edu.qa
**** باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies. Email: yara.nassar@dohainstitute.edu.qa

***** هذا النص ترجمة عن الإنكليزية للدراسة المنشورة في: *Urban History*, vol. 51, no. 2 (2024), pp. 391–413.

يستحيلُ سرد قصة أيّ مدينة على حدة من دون فهم ارتباطاتها بأماكن أخرى، فالمدن في جوهرها فضاءات مفتوحة؛ أماكن للتلاقي، ونقطة ارتكاز لجغرافيا العلاقات الاجتماعية[1].

مقدمة

تملكُ بعض الأمكنة الحضرية، على امتداد الزمان، حكايةً مُعقّدة ترويها عن حضورٍ عابر وغيابٍ طيفي، وعن لحظات انتقال إلى الوجود المادي والذاكرة ومنهما، قبل أن تتجسّد مجددًا في عوالمها الحضرية ومن خلالها. فأولئك الذين يسكنون هذه الأراضي ذات الانقطاعات والاستمراريات الزمانية والمكانية هم صانعو العوالم، ينسجون على الدوام أساليب حياة حضرية يومية رغم تعاقب الإمبراطوريات والولاة وتبدّلهم.

تُعدّ مدينة بئر السبع الفلسطينية مثالاً على هذه الأمكنة المتجذرة، فهي مدينة "عادية" على غرار كثير من المدن الأخرى في العالم التي نادرًا ما رُويت حكاية تشكّلها وإعادة تشكّلها[2]. تُركّز معظم الأدبيات عن التَمَدْيُن[3] الفلسطيني على مدنٍ شهيرة بعينها بوصفها معالم في المخيالات والصراعات العالمية، تاركةً أمكنة "عادية" مثل بئر السبع "خارج الخريطة" من دون تناول كافٍ[4]. بل تبدو معظم المدن الفلسطينية في الفترة السابقة لعام 1948 "غائبةً" عن الدراسات الحضرية العالمية، مثلما فُقدت من الذاكرة مسارات التَمَدْيُن الفلسطيني وسيروراته[5].

يواجه الباحثون الساعون إلى موضعة مدن فلسطينية مثل بئر السبع ضمن التاريخ الحضري العالمي عددًا من الصعوبات التحليلية[6]، تتمثل إحداها في أن معظم السرديات المتعلقة بمدن فلسطينية بعينها

(1) John Allen, Doreen Massey & Steve Pile, "Introduction," in: John Allen, Doreen Massey & Steve Pile (eds.), *City Worlds* (London: Routledge, 1999), p. 2.

(2) Jennifer Robinson, *Ordinary Cities: Between Modernity and Development* (Abingdon: Routledge, 2006).

(3) يُقصد بالتَمَدْيُن Urbanism نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالمدن. برز المفهوم موضوعًا مركزيًا في علم الاجتماع منذ القرن التاسع عشر مع التحوّل من المجتمعات المحلية الصغيرة إلى المدن الكبرى المتمايزة، وما رافق ذلك من تغيّر في طبيعة الروابط الاجتماعية. تناولت الأعمال الكلاسيكية هذا التحول من زوايا مختلفة، مركّزةً على آثار الحياة الحضرية في التنظيم الاجتماعي وأنماط التفاعل. وفي مطلع القرن العشرين، تطوّرت الدراسات الحضرية عبر بحوث إمبريقية ركّزت على البنية الوظيفية للمدينة وتقسيماتها الداخلية. ثم شهدت سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته موجة جديدة أعادت ربط التَمَدْيُن بقضايا الاقتصاد السياسي، والتنمية، وسلطة الدولة، والحركات الاجتماعية، مؤكدةً أن التَمَدْيُن ليس شكلًا عمرانيًا، بل منظومة اجتماعية وتاريخية ديناميكية. (المترجمان)

(4) Mansour Nasasra, "Beersheba and the Dynamics of a Palestinian City: Bedouin Networks with Gaza, Jerusalem, and Istanbul," in: Haim Yacobi & Mansour Nasasra (eds.), *Routledge Handbook on Middle East Cities* (Abingdon: Routledge, 2019), pp. 121–135.

(5) Manar Hasan, "Palestine's Absent Cities: Gender, Memoricide and the Silencing of Urban Palestinian Memory," *Journal of Holy Land and Palestine Studies*, vol. 18, no. 1 (2019), pp. 1–20.

(6) Emma Hart & Mariana Dantas, "Digging down into the Global Urban Past," *Urban History*, vol. 48, no. 3 (2021), pp. 424–434.

تفشل في تأطير هذه المدن ضمن نُظم المدن الإقليمية الأوسع التي تنتمي إليها، بل تروي قصتها من خلال منظور "المدينية المنهجية" Methodological Cityism[7]. وهذا الخيار، كما تشير دورين ماسي، يُسيء تمثيل الطبيعة العلائقية الأساسية للحاضرة وسيرورات تحوّلها. ولم تُعدّ العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية العابرة للمحليات، في الغالب، الأسس الأنطولوجية للحياة الحضرية الفلسطينية، على الرغم من شروع دراسات حديثة عن المدن الفلسطينية في القيام بذلك[8]. وبخلاف الإشارات المتفرقة إلى التجارة الزراعية مع غزة، لم تكن المعطيات التاريخية العلائقية متاحةً على نحو كافٍ لإعادة وصل بئر السبع[9] بجنوب فلسطين؛ الأمر الذي أبقاها "ضعيفة التشبيك"، ومتصوَّرة أساسًا بوصفها مجالاً تُرابيًا مقيدًا ومشكوكًا في فاعليته[10].

تظهرُ إشكالياتٌ متصلة أخرى عند محاولة إعادة موضعة بئر السبع، فكثيرًا ما تسردُ السير الخاصة للمدن تحوّلاتها من خلال منظور بنيوي كلي (ماكرو)، يُمجّد "سياق السياقات" ويُعلي من القوة التفسيرية للاقتصاد الجيوسياسي، في حين يُغيّب المدن عن العلاقات الاجتماعية اليومية التي تصنع العالم، وينتقص من دور ساكنيها في التحوّل الحضري[11]. إضافةً إلى ذلك، كثيرًا ما تُشكّل الثنائية الاستعمارية حضري/ ريفي Rural/ Urban سرديات العوالم الحضرية، دافعةً أولئك الذين لا يُعدون "داخل" المدينة "خارج" التاريخ الحضري؛ لأنهم لا يقدّمون نموذجًا غربيًا لـ "التَمَدْيُن بوصفه أسلوب حياة"[12]. وفي هذه الحالة، يُستبعَد من التاريخ الحضري من عاشوا خارج أسوار المدينة في جنوب فلسطين، ويُختزلون، على نحوٍ استشراقي كولونيالي، في صورة "بدو رحّل"، يُفترض أنهم يفتقرون إلى "التَمَدْيُن"، وتُشطب أدوارهم بموجب سردية نمطية عن الفوضى[13]، وتُجرّد أهميتهم بحيث يغدو التَمَدْيُن أمرًا ينبغي فرضه عليهم[14]. وعندما تقترن هذه الرؤية بولع حداثي بالموروفولوجيا الحضرية

(7) Peter J. Taylor, *Extraordinary Cities* (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd, 2013).

(8) Marion Lecoquierre, "Hebron: Challenging the Urbicide," in: Yacobi & Nasasra (eds.), pp. 319–333; Rana Barakat, "The Jerusalem Fellah: Popular Politics in Mandate–era Palestine," in: Rashid Khalidi & Salim Tamari (eds.), *The Other Jerusalem: Rethinking the History of the Sacred City* (New York: Institute for Palestine Studies, 2020), pp. 213–228.

(9) نعتمدُ "بئر السبع" تسميةً للمكان بدلًا من التسمية العبرية المعاصرة "بيرشيفا" Beersheva؛ لأنّ الأولى هي التسمية الأصلانية التي استخدمها من سكنوا هذا المشهد المكاني لأكثر من ألف عام، وهي كذلك التسمية الواردة في مقابلاتنا وفي الأرشيفات العثمانية.

(10) Bruce Stanley, "Middle East City Networks and the 'New Urbanism'," *Cities*, vol. 22, no. 3 (2005), pp. 189–199.

(11) Neil Brenner, David J. Madden & David Wachsmuth, "Assemblage Urbanism and the Challenges of Critical Urban Theory," *City*, vol. 15, no. 2 (2011), pp. 225–240.

(12) Louis Wirth, "Urbanism as a Way of Life," *American Journal of Sociology*, vol. 44, no. 1 (1938), pp. 1–24.

(13) Ariel Meraiot, Avinoam Meir & Steve Rose, "Scale, Landscape and Indigenous Bedouin Land Use: Spatial Order and Agricultural Sedentarisation in the Negev Highland," *Nomadic Peoples*, vol. 25, no. 1 (2021), pp. 4–35.

(14) صرّح وزير الزراعة الإسرائيلي (آنذاك) موشيه ديان لصحيفة **هآرتس** عام 1963: "يجب أن نحوّل البدو إلى بروليتاريا حضرية في الصناعة والخدمات والبناء والزراعة […] سيذهب الأطفال إلى المدارس بشعرٍ مصفف بعناية. ستكون ثورةً، لكنّها ستُحلّ خلال جيلين […] ستختفي ظاهرة البدو". ينظر: *Haaretz*, 31/7/1963.

وتخطيط المدن، تميلُ الدراسات عن أمكنة مثل بئر السبع إلى أن تكون لاتاريخية[15] وذات نزعة دولانية؛ إذ تختار، في هذه الحالة، أن تبدأ من عام 1901 أو ما بعد عام 1948، فتُعزى نشأتها وحيويتها إلى قوى إمبريالية أو صهيونية أو رأسمالية[16].

قادنا بحثنا الميداني في هذه الدراسة إلى اتجاه مغاير يُفكك السردية الاستعمارية والاستشراقية عن تشكل بئر السبع وتحولاتها الزمانية والمكانية. فمن خلال التركيز على الأنشطة والممارسات التي يضطلع بها "الساكنون والمستقرون"[17]، يبدأ نشاط السبعاويين ومخيالاتهم أثناء تركيب/ إعادة تركيب التجميعات[18] الحضرية الإقليمية في إطار نسج حضورهم مجددًا داخل حكاية بئر السبع[19]، حيث تُسهم علاقاتهم العادية في هذا المكان ومن خلاله، وروابطهم ومخيالاتهم، في تغيير "تضاريس الحاضرة"[20]. وتُعدّ إعادة تفسير تجذّر بئر السبع في التاريخ الحضري الفلسطيني اتجاهًا حديثًا في الأدبيات[21]، ونسعى في هذه الدراسة إلى المساهمة فيه. وتستجيب الدراسة للدعوة إلى إجراء دراسات "من أمكنة أخرى" تتناول تحوّلات حضرية محددة تاريخيًا وجغرافيًا، بما يعزز التحليلات المقارنة عالميًا لفهم التغيّر الحضري[22].

تروي هذه الدراسة حكاية بئر السبع بوصفها مكانًا متجذرًا من خلال "جغرافيا السيرورة Process Geography"، مسلِّطة الضوء على "صنع العالم" المتأصل في مبادرات وآليات وممارسات محددة

(15) اللاتاريخية Ahistorical هي مقاربة أو تحليل يتجاهل البعد التاريخي أو يتعامل مع الظواهر بمعزل عن سياقها التاريخي وتطوّرها عبر الزمن. ولا يعني الوصف إنكار التاريخ، بل إهمال أثره في تفسير الظاهرة. في الدراسات الحضرية، يُقصد به عادةً تحليل المدن أو نشأتها من منظور ثابت أو شكلي، من دون مراعاة التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أسهمت في تشكّلها تاريخيًا. (المترجمان)

(16) Joseph Ben–David & Gideon M. Kressel, "The Bedouin Market: the Axis around which Beer–Sheva Developed in the British Mandatory Period," *Nomadic Peoples*, vol. 39 (1996), pp. 3–27.

(17) Richard Rodger & Susanne Rau, "Thinking Spatially: New Horizons for Urban History," *Urban History*, vol. 47, no. 3 (2020), pp. 372–383; Tim Ingold, *The Perception of the Environment* (Abingdon: Routledge, 2000).

(18) يُستخدم مفهوم التجميع Assemblage في هذه الدراسة بالمعنى الذي تبلور في الدراسات الحضرية، حيث تُقارب المدينة بوصفها تشكّلًا اجتماعيًا – مكانيًا مفتوحًا، يُصنع ويُعاد صنعه عبر شبكات وممارسات وعلاقات متباينة تجمع بين الفاعلين البشريين، والبنى التحتية المادية، والمؤسسات، والتقنيات، والأنظمة القانونية، والانفعالات، والممارسات اليومية، والتمثلات، والفواعل غير البشرية. بهذا المعنى، لا يُختزل التجميع في ضمٍّ تراكمي لأجزاء متفرقة، بل يحيل إلى تركيب علائقي تحتفظ عناصره بدرجة من الاستقلالية، في حين تستمد قوتها ومعناها وأثرها من أنماط اتصالها بالعناصر الأخرى. (المترجمان)

(19) Colin McFarlane, *Learning the City* (Malden: Wiley–Blackwell, 2011).

(20) Thierry Boissière & Yoann Morvan, *Un Moyen–Orient ordinaire: Entre consommations et mobilités* (Marseille: Diacritiques Éditions, 2022).

(21) Sarab Abu–Rabia–Queder, "The Biopolitics of Declassing Professional Women in a Settler Colonial Context," *Current Sociology*, vol. 67, no. 1 (2019), pp. 141–158; Nasasra, "Beersheba and the Dynamics of a Palestinian City;" Ahmad Amara, "The Ottoman Tanzimat in the Palestinian Frontier of Beersheba (1850–1917)," in: Burhan Çağlar, Ömer Faruk Can & Hacer Kılıçaslan (eds.), *Living in the Ottoman Lands: Identities, Administration and Warfare* (Istanbul: Kronik, 2021), pp. 126–155; Alexandre Kedar, Ahmad Amara & Oren Yiftachel, *Emptied Land: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev* (Stanford: Stanford University Press, 2020).

(22) Hart & Dantas; Özgür Sayın, Michael Hoyler & John Harrison, "Doing Comparative Urbanism Differently: Conjunctural Cities and the Stress–testing of Urban Theory," *Urban Studies*, vol. 59, no. 2 (2022), pp. 263–280.

تجعلُ من الفضاء الحضري موقعًا عمرانيًا مفتوحًا[23]. ويؤكد عبد الملك سيمون هذا المنظور، مجادلاً بأنّ سمة المدينة City–Ness "تشير إلى المدينة بوصفها شيئًا في طور التشكّل [...] [حيث] يتفاعل الناس والمساحات والأنشطة والأشياء بطرائق تتجاوز أي محاولة لتنظيمها"[24]. وقد وجّه التفكير في إيقاعات الصمود والتجريب، عوض الانطلاق من إطار نظري مُسبق، بحثنا نحو المكوّنات المادية والفكرية التي تُركّب، على نحوٍ عرضي، أحد التجميعات وتفككه[25]. ويقترح بيتر تايلور التركيز على أفعال التشبيك والتركيب بوصفها آليات لإنتاج معرفة عملية تُعد أساسية في تجميع عالم حضري متعدد النطاقات[26].

استجابةً لهذه المقترحات، سعى بحثنا الميداني إلى تتبّع المخيالات المكانية وأفعال صنع العالم التي اضطلع بها السبعاويون عبر الفترة الجيوتاريخية الممتدة بين عامَي 1840 و1936[27]، حيث أجرينا مقابلات شفوية[28] مع أشخاص متجذرين في العلاقات الاجتماعية لبئر السبع، وراجعنا يوميات وتقارير الرحالة الذين عاينوا نشاطات السبعاويين، كما أنجزنا بحثًا أرشيفيًا أصيلاً في المكتبة البريطانية، والأرشيف الوطني في المملكة المتحدة، ومحفوظات رئاسة الوزراء العثمانية في إسطنبول والقدس، بالاعتماد على صحف عربية وبريطانية وعثمانية، وسجلات دبلوماسية متاحة بالعربية والعبرية والإنكليزية، وأجرينا مسوحات ميدانية للبنية المورفولوجية الحضرية[29].

يُقدم بحثنا سرديات وتواريخ شفوية لعلاقات مكانية وزمانية متراكمة، تتيح إضاءات على لحظات التحوّل والتغيّر اليومية في الجنوب الفلسطيني[30]. يوظّف القسم الأول من الدراسة هذه السرديات

(23) Ignacio Farías & Thomas Bender (eds.), *Urban Assemblages: How Actor–Network Theory Changes Urban Studies* (Abingdon: Routledge, 2010).

(24) AbdouMaliq Simone, *City Life from Jakarta to Dakar: Movements at the Crossroads* (Abingdon: Routledge, 2010), p. 3.

(25) Catherine Durose et al., "Working the Urban Assemblage: A Transnational Study of Transforming Practices," *Urban Studies*, vol. 59, no. 10 (2021), pp. 2129–2146; McFarlane; Michael Woods et al., "Assemblage, Place and Globalization," *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 46, no. 2 (2021), pp. 284–298.

(26) Taylor, *Extraordinary Cities*; Peter J. Taylor, *Advanced Introduction to Cities* (Cheltenham: Elgar, 2021).

(27) نبدأ من نهاية الحكم المصري في جنوب فلسطين وننتهي في عام 1936 مع بدء المرحلة الانتقالية التالية؛ أي حتى بداية الثورة الفلسطينية.

(28) أجرينا مقابلات شبه منظّمة مع سبعة وعشرين فلسطينيًا سبعاويًا في قضاء بئر السبع، ولاجئين سبعاويين في الأردن وغزة والخليل، وقرويين من غزة، إضافةً إلى عدد من أفراد عائلات سبعاوية وغزّية في الخارج ممّن وُلدوا وعاشوا في بئر السبع قبل عام 1948. واستفدنا من معطيات مقابلات أُجريت مع المفوّض البريطاني للمنطقة لورد أكسفورد جوليان أسكويث Julian Asquith، الذي خدم في بئر السبع خلال أربعينيات القرن العشرين.

(29) تشيرُ المورفولوجيا الحضرية Urban Morphology إلى دراسة الشكل المادي للمدينة وبنيتها العمرانية، بما في ذلك تخطيط الشوارع، وأنماط الأحياء، وتقسيمات الأراضي، وأنواع المباني، وتطوّر هذه العناصر وعلاقاتها عبر الزمن. ويُستخدم المفهوم في الدراسات الحضرية لفهم كيفية تشكّل النسيج العمراني للمدينة تاريخيًا، وكيف تتداخل بنيته المادية مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية التي شهدتها المدينة. (المترجمان)

(30) Alicia Lindón, "The Lived City: Everyday Experiences, Urban Scenarios, and Topological Networks," *Geographica Helvetica*, vol. 74, no. 1 (2019), pp. 31–39; Boissière & Morvan.

والتواريخ لمناقشة العالم الحضري الدائم الصيرورة في قضاء بئر السبع بعد عام 1840، والمكوّنات الفكرية والمادية الرئيسة التي أسهم السبعاويون من خلالها وفي إطارها في (إعادة) تشكيله. بينما يُركّز القسم الثاني على الممارسات والعلاقات والدوائر المتعددة النطاقات التي اضطلع بها السبعاويون، في إطار تعاملهم مع التجميعات الحضرية المتحوّلة تحت ظلال السيطرة الترابية التي خلّفها تعاقب الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية. وينتقلُ القسم الثالث إلى إيجاز النتائج، مُبرزًا آليات الاتصال والتركيب التي أسهمت في انبثاق لحظات التحوّل الحضري. وأخيرًا، تُبيّن الخاتمة كيف تُسهم حالة مدينة بئر السبع في إعادة التفكير في هذا النمط من التاريخ الحضري المُتصل.

أولًا: العالم الحضري الدائم الصيرورة

بئر السبع يا بلدنا من ترابك انجبَلْنا.

شهد العالم الحضري الدائم الصيرورة في جنوب فلسطين، خلال المئة عام التي أعقبت الانسحاب المصري، تواصلاً وتحوّلاً في آن. وفي إطار هذه الجغرافيا المكانية الإقليمية، أسهمت أربعة مكوّنات فكرية ومادية (المخيال المكاني، والبنى التحتية السوسيو-تقنية، والإنتاج الزراعي، وإنتاج المعرفة/ تقديم الخدمات) في توفير قدرٍ من الاستقرار، وفي توليد إعادة التشكّل في الوقت ذاته؛ إذ عمد ساكنو بئر السبع والمستقرون فيها إلى توسيع "مكانيتها" Placeness وهويتها، وتركيب العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، وتيسير مستويات متزايدة من الترابط فيها.

1. المخيال المكاني الحيوي

تشير الأدلة، في هذه اللحظة المفصلية، إلى وجود مخيالٍ مكانيٍّ مشترك اضطلع بدور فاعل، إذ أدرج بئر السبع ضمن الفضاء النقبي، وجعلها، من خلاله، فضاءً للتميّز والتفرّد على مستويات متعددة. وقد شمل هذا المخيال مناطق تمتد شمال شرق بئر السبع إلى تلال الخليل حتى مدينة الخليل، وجنوبًا إلى العقبة، وغربًا إلى وادي العريش، ثم إلى الجنوب الغربي حتى عوجا الحفير، وإلى الشمال الغربي حتى غزة، وعلى امتداد الساحل الفلسطيني حتى يافا، وشرقًا عبر وادي عربة إلى معان الأردنية. وقد اتسم هذا الفضاء العلائقي "المتكوّم" بكثافة وتماسك إدراكي تشكّلا عبر الذاكرة والفاعلية، في ما يتعلق بإمكان الوصول والحضور والغياب، والفاعلين والمسارات والمجالات، والأمكنة والمشاهد، والممارسات، وأنماط الحكم، والمجتمعات المُركّبة، وإمكانات الفعل وحدوده.

تشيرُ الروايات الشفوية، إلى جانب المصادر العثمانية والبريطانية، إلى أن تسميات بئر السبع والنقب وبلاد غزة كانت مصطلحات استخدمتها مجتمعات جنوب فلسطين لوصف عالمها العلائقي والتعبير عن إحساسها بالمكان والانتماء إليه. وكان بدو بئر السبع يشيرون إلى أنفسهم بوصفهم العرب أو "حضر بئر السبع" (أو السبعاويين، وهو المصطلح المستخدم حتى اليوم لدى عرب النقب ولاجئيهم في الأردن). وفي هذه الدراسة، نعتمد "منظورًا معيشيًا" علائقيًا، ومن ثم نستخدم مصطلح السبعاويين، بمعناه الأوسع الذي تشكّل ذاتيًا، للإشارة إلى جميع البدو والقرويين وغيرهم، مثل التجار والمسؤولين

الغزيين والمجدلاويين والخليليين، ممّن "سكنوا واستقروا" في هذا الفضاء المادي والفكري، وصنعوا عوالم مقصودة وشكّلوا "مكانهم" الاجتماعي[31].

عاش السبعاويون نسختهم الخاصة من التَمَدْيُن المتصل، يتخيّلون التجميع ويمارسونه، كما لو أنهم منخرطون تمامًا في هذا العالم الحضري ومنتمون إليه وإلى عوالمه الحياتية التي تكوّنه. وقد اكتسب هذا التجميع، بالنسبة إليهم، دلالات عميقة ذات طابع إبراهيمي، إلى جانب ممارسات مكانية جماعية. ثم إن المادية القائمة وما ارتبط بها من تراث الأبنية والأطلال المتناثرة داخل فضاء بئر السبع والممتدة عبر المشهد الطبيعي، وفّرت مورفولوجيا حضرية ظلّت تهمس على الدوام بإمكانات اجتماعية – اقتصادية ماضية ومستقبلية. ويُعدّ المشاع الواسع الذي يُشكّله مجمّع الآبار والهَراب، مثل آبار وهَراب تل الملح وبئر المشاش، الواقعة على بعد عشرة أميال شرق بئر السبع (الصورة 1)، مثالاً على كيفية تعزيز قيمة هذا العالم الحضري و"مكانيتِه" عبر العمل ورأس المال الاجتماعي اللذين استثمرهما السبعاويون. وقد أدرك هذه القيمة أيضًا القادمون من خارج هذا الفضاء ممّن عبروه[32]. وأضفى التاريخ الإقليمي السوسيو-تقني من الاستثمار المستمر وصيانة نظم الزراعة المعتمدة على مياه الجريان السطحي، وما ارتبط بها من تجميعات البنية التحتية (مثل الصهاريج، ومواقع الدفن، والأسوار الحجرية، والمصاطب الزراعية)، استمراريةً زمنية لنظام الأراضي الأصلاني هذا، المتجذّر في الحوكمة المكانية العشائرية للأرض والمياه، والعادات الثقافية، والأنماط المقبولة لتطوير الزراعة[33].

الصورة (1)

آبار قرية تلّ الملح (وادي الملح-المشاش) خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر

المصدر: The Palestine Exploration Fund Archives, PEF/P/GAR/61385,1387.

(31) Ingold.

(32) E. R. Sawer, *Annual Report 1926, Department of Agriculture, Forestry, Fisheries, Palestine*, Greek Conv. Press (London; British Library).

(33) Meraiot, Meir & Rose.

أدّت بئر السبع، بوصفها "مكانًا" داخل هذا العالم المتشابك ومن خلاله، دورًا تاريخيًا محوريًا في دوائر التجارة والحج والخدمات التي ولّدت فرصًا لا حصر لها لسكان الجنوب الفلسطيني. وقد أكد المشاركون في المقابلات ذلك بقولهم إن "مركز الشرطة والبئرين الاستراتيجيتين في تل الملح شرق بئر السبع، أصبحوا مواقع رئيسة لتجمّع التجار من الخليل والقدس وغزة والعشائر المحلية، حيث جرت عمليات بيع وشراء الماعز والشعير والقمح والأغنام والجمال والتبغ ومنتجات الألبان"[34]. بعبارةٍ أخرى، كان ثمة قدر ملحوظ مما يسميه تايلور "سِمَة البلدة" قبل ظهور الكثافة العمرانية أو تخطيط المدن أو المباني الضخمة، كما كانت "سِمَة المدينة" فاعلة قبل إنشاء السكك الحديدية والتلغراف؛ ما جعل بئر السبع تتجسّد مكانًا مركزيًا متصلاً، تتقاطع فيه إمكانات متخيَّلة للتنقّل والاستقرار[35].

2. البنى التحتية السوسيو-تقنية

كانت ثمة بنى مادية أخرى ذات دلالة، بما ارتبط بها من مخيالات سوسيو-تقنية؛ إذ تؤكد الدراسات الحضرية الأثر المكاني المتجسّد للبنى التكنولوجية، وما تُحدثه من تأثيرات متسلسلة في إنتاج سِمَة المدينة/ المكانية[36]، في حين يُعدّ الأشخاص الذين يمتلكون "المعرفة" بنى تحتية أيضًا[37]. ومن خلال أبعادها المادية والمؤسسية والخطابية، تؤدي البنى السوسيو-تقنية بين الحضرية دورًا مضاعِفًا فاعلاً في تحويل العلاقات الحضرية وتيسير التحوّلات.

امتلك السبعاويون وراكموا معرفة مكانية أصلانية عملية فريدة لم تكن متاحة بسهولة لساكني المدن والأطراف، وهي معرفة بالتنقّل في العالم الواقعي، وتشملُ تخطيط المسارات، ولوجستيات التنقل، والإمكانات التي يتيحها الابتكار والجهد، ونقاط المواقع والتحولات الطوبوغرافية، وقواعد الاهتداء والاستدلالات الحدسية، والمناوبة، والموارد، والمخاطر. وقد تخيّلت الممارسات والشبكات العلائقية للسبعاويين عالمًا حضريًا تبدو فيه غزة والخليل ومجدل عسقلان ووادي عربة ومعان متقاربة جغرافيًا يُمكن بلوغها، وغنية بالفرص الجاذبة. وكان مفهومهم لما يعنيه "المحلي"، ولـ"حدود" عالمهم اجتماعيًا واقتصاديًا ورمزيًا، وكيفية امتداده وانطوائه باستمرار، يصوغ مدينية فاعلة مُميزة. ويتجلى ذلك في طيف واسع من القرارات التي اتُّخذت بعزم، وفي تسخير الموارد للوصول إلى الإمكانات الكامنة وادعائها من خلال الاشتغال على هذا التجميع[38]. وكانت عمليات البيع المنتظمة

(34) الحاج فنخور مصطفى النصاصرة المعني، مقابلة شخصية، تل الملح، 2021.

(35) تشير "سِمَة المدينة" إلى حصيلة علائقية ناجمة عن توسّع التشبيك والتجارة والتبادل واتصالية البنية التحتية، بما يعيد تشكيل "المكان" ودوره الاستراتيجي من خلال تشابكه مع منظومة متفرقة من المستوطنات/ العُقد المرتبطة به. أمّا "سِمَة البلدة" Town-ness، فتعني تكثيف الشبكات الاجتماعية – الاقتصادية المحلية للتجارة والعلاقات الاجتماعية في مكانٍ ما، أو تركّزها وانكماشها، عبر عمليات التجميع والتركيز. ينظر: Taylor, *Advanced Introduction to Cities*.

(36) Woods et al.

(37) AbdouMaliq Simone & Edgar Pieterse, *New Urban Worlds: Inhabiting Dissonant Times* (Cambridge: Polity Press, 2017).

(38) Durose et al.

لمنتجات البدو في أسواق الخليل وغزة والمجدل وبرير والفالوجة، وما يقابلها من مشتريات، تعبيرًا عن اقتصاد سياسي لعالم حضري تتبدل فيه الخدمات التي يقدّمونها والمنتجات التي ينتجونها تبعًا لتذبذب العلاقات.

أسهم السبعاويون، على امتداد الزمان، في إنتاج تجميعات التجارة والحج بين الحواضر، الممتدة جنوب النقب وغربها وشرقها وشمال غربها وشمال شرقها وجنوب شرقها. فقد أدّى تقديم خدمات النقل والحماية والإرشاد والتزوّد بالمؤن، للتجار والقوافل والحجاج والمسافرين، إلى غرز السبعاويين داخل دوائر حضرية تربطُ القاهرة وغزة بشرق الأردن، وتمتد جنوبًا إلى عوجا الحفير والعقبة. على سبيل المثال، كان للسبعاويين دور حاسم في حركة الحجاج على طول الطرق الإسلامية لكلٍّ من درب الحج المصري، الذي كان يعبر جنوب شرق النقب نحو العقبة، ودرب الحج الشامي الممتد جنوبًا من دمشق إلى الحجاز. وشملت التجميعات المادية والمتخيَّلة للحصون المتصلة والخانات والآبار والأطلال المقدسة ومحطات الاستراحة، عنصرًا ماديًا أساسيًا تمثّل في القافلة نفسها؛ إذ كان درب الحج المصري يتطلّب ما بين 800 و1600 جمل سنويًا، إلى جانب سائقي الجمال والرعاة المستأجرين للرحلة، وكانت طرق حج أخرى تتقاطع عبر النقب وتتطلب خدماتهم[39]. وبعد عام 1840، أتاح ازدهار السياحة إلى الأراضي المقدسة فرص عمل جديدة للسبعاويين. على سبيل المثال، قدمت شركات سياحة دولية، مثل مكتب توماس كوك وأبناؤه Thomas Cook and Son's في يافا عام 1874، مسارات سياحية "على خطى إبراهيم" إلى بئر السبع عبر الخليل أو غزة. ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر، كان المرشدون البدو المرافقون للسياح الغربيين العابرين للنقب يدركون أهمية إحلال أسماء المواقع التوراتية محلّ أسماء المواضع المحلية، مدركين سطوة الجغرافيا المقدسة التي كان أولئك الزائرون يتخيّلونها[40].

أصبحت مواقع بعينها، حيث تتقاطع مسارات متعددة (غالبًا عند الآبار أو الأودية البارزة)، ذات أهمية متزايدة في توسيع الدوائر الإقليمية، واكتسبت في الوقت ذاته معنى مكانيًا أعمق. ومن بين هذه المواقع بئر السبع، وسمسم، والفالوجة، ومجدل عسقلان، والرحيبة، وتل الملح، والظاهرية، والخليل، وبيت جبرين، ويطا. وكانت قرية برير، على سبيل المثال، مركزية في الاقتصاد الإقليمي؛ إذ ربطت غزة بالخليل وخدمت المجتمعات البدوية[41]. واعتمدت تجارة بيت لحم العالمية المتنامية بالمنتجات الدينية المصنوعة من صدف اللؤلؤ، على شحنات قادمة من البحر الأحمر عبر الجنوب الفلسطيني. وكانت مجتمعات جنوب شرق الأردن تتاجر شرقًا وغربًا عبر مركز التبادل الإقليمي في

(39) Robert Schick, "Who Came on Pilgrimage to Jerusalem in the Mamluk and Ottoman Periods: An Interreligious Comparison," *Für Seelenheil und Lebensglück* (2018), pp. 243–260.

(40) Arthur Penrhyn Stanley, *Sinai and Palestine* (London: John Murray, 1875), p. 101.

(41) Benjamin Saidel et al., "An Archaeological Survey of the Arab village of Bureir: Perspectives on the Late Ottoman and British Mandate Period in Southern Israel," *American Schools of Oriental Research*, vol. 383, no. 1 (2020), pp. 141–173.

الكرك (المرتبط ثنائيًا بالخليل وبئر السبع)، وكذلك عبر معان بوصفها بوابة إلى غزة أو الحجاز[42]. وكانت عشائر الحويطات من محيط البتراء تذهب إلى القاهرة "لنقل جيش الباشا عبر الصحراء إلى العقبة ونويبع"، في حين كان السكان المحليون يشترون المؤن من الخليل وغزة ليبيعوها "بأرباح كبيرة للحجاج المُرهقين" على طول طريق الحج[43]. وفي مطلع القرن العشرين، دفعت السلطات العثمانية للعشائر مقابل حماية البنية التحتية الجديدة للتلغراف والسكك الحديدية[44]. ونتيجةً لمثل هذا التركيب والترابط، غدا النقب (الذي يُترجم بمعنى "الممر" أو "الطريق الجبلية") فضاءً بينيًا، سوّق فيه السبعاويون لمعرفتهم المكانية الأصلانية المتخصصة والفريدة بمسارات هذا العالم وجغرافيته ومجالاته المتعددة.

3. الإنتاج الزراعي

تكثّفت أنشطة صنع المكان، والمراكمة، وتوسّع الاستثمار الرأسمالي وتيسير الشبكات الاقتصادية، عبر جنوب فلسطين خلال الفترة 1840–1900، وتعزّزت معها الهوية المكانية لبئر السبع ومركزيتها، فازداد الإنتاج الزراعي المُخصص للتصدير استجابةً للإمكانات الآخذة في الاتساع، وأُبرمت شراكات، وقُدّمت قروض مالية[45]. وقد علّق رحّالة أوروبيون على الإنتاج الزراعي، وعلى الإيثوس[46] المكانية في بئر السبع، وعلى الدور الواسع الذي اضطلع به السبعاويون في نقل السلاح والمهمات الشرطية الحدودية. وكان أحد التجميعات التقليدية يتمحور منذ زمنٍ طويل حول الماشية، لا سيّما الإبل والأغنام، التي رُبّيت في أنحاء القضاء الجنوبي، وبِيعت في أسواق غزة والمجدل والفالوجة وبرير وأسدود والخليل ومعان، كما كانت تُنقل من غزة إلى مصر ويافا والقدس. وانخرط تجار المواشي من خارج الأردن في هذه التجارة المتنامية، معزّزين مركزية سوق بئر السبع بما جلبوه من أغنام وصوف[47]. وأخذت الخليل تؤدي على نحوٍ متزايد دور السوق المركزية ومركز تسوّق لبدو الجنوب والشرق، حيث كانت سلع النقب تُجلب إليها للبيع[48]. وأسهمت محالّ الخياطة والملابس المملوكة للبدو في بئر السبع وغزة وبرير في ذيوع شهرة جنوب فلسطين[49]، في حين انخرط آخرون في تجارة

(42) Eugene L. Rogan, *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850–1921* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

(43) John Lewis Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land* (London: John Murray, 1822), p. 415.

(44) Rogan.

(45) Amara, "The Ottoman Tanzimat."

(46) يُشير مصطلح الإيثوس Ethos، الذي يُترجم في بعض الأدبيات العربية إلى "الخُلُق" أو "الروح"، إلى منظومة القيم والسمات الثقافية والمعنوية التي تميّز جماعة أو مكانًا بعينه، وتنعكس في أنماط السلوك والممارسات والتصوّرات المرتبطة به. وفي سياق المكان، يدلّ المصطلح على روح المكان أو طابعه الثقافي والاجتماعي المميّز؛ أي الكيفية التي يُدرَك بها المكان ويُعاش، وما يرتبط بذلك من ممارسات وعلاقات ومعانٍ متجذّرة فيه. (المترجمان)

(47) Ben–David & Kressel, pp. 3–27.

(48) Johann Büssow, *Hamidian Palestine: Politics and Society in the District of Jerusalem, 1872–1908* (Leiden: Brill, 2011).

(49) الحاج أبو عامر الصانع، مقابلة شخصية، اللقية، 2019.

الصوف والنسيج[50]. و"كانت العبايات التقليدية تُباع في غزة والفالوجة وبرير وما وراءها"[51]، وهي تجارة وسّعتها لاحقًا عائلة الشرفا التي أنشأت عددًا من المتاجر في غزة وبئر السبع، "كان بعضها مخصّصًا للملابس التقليدية للرجال والنساء"[52]. وقد جرى الاتجار بروث الأغنام والفراء في سوق بئر السبع، في حين كانت منتجات الألبان تُنقل إلى أسواق غزة والفالوجة[53].

بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، أخذ المنتجون السبعاويون يستفيدون من خيارات سوقية جديدة لمحاصيلهم الزراعية، عبر زيادة الإنتاج وتوسيع البنى التحتية التي يسّرت زراعة الأودية والسدود والحقول[54]. فقد بيعت الحبوب (القمح والشعير)، من الحقول المتناثرة عبر النقب وشرق غزة وجنوب تلال الخليل، أساسًا في أسواق غزة أو صُدّرت عبر البحر الأبيض المتوسط إلى القارة الأوروبية[55]. وصدّر البدو جزءًا كبيرًا من إنتاجهم من الشعير لتزويد صناعة الجعة البريطانية، وقد بلغت قيمة الصادرات نحو ستمئة ألف دولار أميركي عام 1906، متجاوزة تجارة برتقال يافا[56]. وتؤكد الأرشيفات البريطانية أهمية هذه التجارة؛ إذ جاء فيها: "الشعير المنتج في القضاء الجنوبي من فلسطين ذو جودة ممتازة [...] [و] يعتمدُ تقريبًا اعتمادًا كاملاً على أمطار الربيع المُبكّرة في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل [...]. ففي عام 1908 صُدِّر فعليًا 38 ألف طن [...] وراوحت الأسعار المدفوعة عام 1908–1909 بين 24 شلنًا و9 بنسات و25 شلنًا و9 بنسات، بل بلغت حتى 26 شلنًا لكل كوارتر quarter"[57].

وقد زُرعت محاصيل أخرى مُدرّة للدخل، منها التبغ شمال شرق بئر السبع[58]؛ إذ استجاب المنتجون السبعاويون للطلب المتزايد على التبغ متوسط الجودة (البلدي) في أسواق القاهرة وغزة. وقد ارتفعت الصادرات بعد عام 1900 مع توسّع صناعة السجائر في القاهرة والخليل والقدس[59]. ويروي أحد السبعاويين المحليين: "كنّا نزرع حقولاً من التبغ في أرضنا، كما فعلت عائلات كثيرة أخرى، وكنا نبيعه في أسواق بئر السبع وغزة والفالوجة، على الرغم من القيود البريطانية والعثمانية على تسويق

(50) Edward Robinson, *Later Biblical Researches in Palestine, and in the Adjacent Regions: A Journal of Travels in the Year 1838*, vol. I–II (Boston: Crocker and Brewster, 1874).

(51) الحاج خالد الطيطي، مقابلة شخصية، مخيم الفوّار للاجئين، الخليل، 2021.

(52) الحاج نبيل الشرفا، مقابلة شخصية، بئر السبع، 2019.

(53) أحمد أبو عوّاد، مقابلة شخصية، عمّان، 2021.

(54) Meraiot, Meir & Rose.

(55) Robinson, *Later Biblical Researches in Palestine, and in the Adjacent Regions*.

(56) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (New York: Methuen, 1981).

[لترجمة عربية، يُنظر: روجر أوين، **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي: 1800–1914**، ترجمة سامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990). (المترجمان)]

(57) The National Archives, UK (TNA), CO 733/44.

(58) Claude Reignier Conder & Horatio Herbert Kitchener, *The Survey of Western Palestine*, vol. III: *Judaea* (London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1883).

(59) Relli Shechter, *Smoking, Culture and Economy in the Middle East: The Egyptian Tobacco Market 1850–2000* (London: Bloomsbury, 2006).

التبغ"[60]. وقد وفّر البدو القِلْو (المُستخدم في صناعة الصابون النابلسي) لصناعات الصابون في الخليل ويافا وغزة والسلط، وكذلك لصناعة الزجاج في الخليل[61].

ارتكز اقتصاد الساحل الفلسطيني على بساتين النخيل في دير البلح وغزة. وزرع أهالي المجدل النخيل ومحاصيل أخرى مُدرّة للدخل، منها التين والجميز والمشمش واللوز والسمسم والليمون والزيتون والبرتقال والعنب والتوت والقطن والبصل الأخضر الشهير (المنسوب إلى عسقلان)[62]. وكان العنب المجفف القادم من شرق الأردن، الذي أنتجته عشيرتا الرفايعة والسعودي جنوب غرب الشوبك، يُباع في أسواق غزة وبئر السبع[63]. واعتمدت أسواق معان خلال موسم الحج على محاصيل مستوردة من غزة والخليل[64]. وقد أُنتج الفحم النباتي للتصدير إلى سوق القاهرة[65]، وجُمِعت عشبة البَعيثران في غزة والخليل وبِيعت فيهما. وجاء توسّع صناعات السكر والملح عاملاً حاسمًا في تعميق العلاقات الاقتصادية بين غزة وبئر السبع؛ إذ استجاب التجار للفرص الجديدة عبر تيسير توزيعه إقليميًا[66]. وكانت غزة ويافا مركزين رئيسين لإنتاج صابون زيت الزيتون، في حين اشتهرت قرية سمسم (قضاء غزة) إقليميًا بإنتاج السمسم. وقد أسهم هذا التجميع وتيسير التشبيك في ربط السبعاويين بدوائر تبادل إقليمية وعالمية أوسع.

وقد توسّع الإنتاج وتعزّزت المبيعات مع ازدياد استثمار السبعاويين في تنويع الزراعة[67]. وشكّلت غزة ويافا ميناءين رئيسين لجنوب فلسطين في ظلّ اتساع حركة التصدير والاستيراد، وقد أدرك البريطانيون واليونانيون والإيطاليون فرص التجارة في المنطقة، فعمدوا إلى تعيين ممثلين قنصليين في غزة[68]. وفي عام 1905، شُحنت صادرات ملأت خمسًا وعشرين سفينة، إضافةً إلى عدد كبير من المراكب الشراعية، محمّلةً بـ"الشعير، والدرة [القمح المصري]، والحنظل، والسمسم، والتمر، والفواكه، والدواجن، والصوف، والجلود، والفراء"[69]. غير أنّ حركة التجارة عبر غزة كانت قد تراجعت كثيرًا مقارنةً بازدهار ميناء يافا، بحلول عام 1914. مع ذلك، استمرت العلاقات المتبادلة

(60) الحاج أحمد أبو حميد، مقابلة شخصية، كسيفة، 2018.

(61) Gudrun Krämer, *A History of Palestine: From the Ottoman Conquest to the Founding of the State of Israel* (Princeton: Princeton University Press, 2011).

(62) Conder & Kitchener.

(63) Burckhardt.

(64) Eveline Van der Steen, *Near Eastern Tribal Societies during the Nineteenth Century: Economy, Society and Politics between Tent and Town* (London/ New York: Routledge, 2013).

(65) Burckhardt.

(66) **جريدة فلسطين**، 1942/9/19.

(67) Charles Issawi, *The Fertile Crescent, 1800–1914: A Documentary Economic History* (New York: Oxford University Press, 1988).

(68) Dotan Halevy, "Gaza's Happy Hour? When Late Ottoman Palestine Met the Victorian Drinking Culture," *Seeing the Woods*, 8/6/2018, accessed on 21/3/2022, at: https://acr.ps/hBxVKuX

(69) Martin Abraham Meyer, *History of the City of Gaza: From the Earliest Times to the Present Day*, Columbia University Oriental Studies, vol. 5 (New York: Columbia University Press, 1907), p. 107.

بين الزراعة والحِرف في التوسع، مدفوعةً بطفرة سكانية في مدن الجنوب، وبازدياد التَمَدْيُن استجابةً للاستثمارات الفلسطينية، وبحركة البناء الجديدة، والتصنيع، والتوسّع الزراعي. غير أنّ انقطاعات، مثل اندلاع الحرب العالمية الأولى، أعادت تشكيل كثير من التجميعات العابرة للمحليات؛ إذ توقفت صادرات الشعير من بئر السبع، قبل أن تُستأنف في عهد الاستعمار البريطاني.

4. إنتاج المعرفة الأصلانية وتقديم الخدمات

أسهمت تجميعات المعرفة الأصلانية الناتجة من توسّع التعليم والتدريب وتقديم الخدمات، وما رافقها من عمليات تركيب وتيسير، في تعميق كلٍّ من "سِمَة البلدة" و"سِمَة المدينة" في بئر السبع. وخلال أواخر العهد العثماني، أصبح التعليم متاحًا أكثر في أنحاء جنوب فلسطين، مدفوعًا جزئيًا بتوسّع خدمات الدولة، لكن أساسًا برغبة الطبقة الوسطى السبعاوية. وقد حظي التعليم بتقديرٍ كبير، إلى درجة تبرّع البدو بأموالٍ لإنشاء مدارس خاصة بعشائرهم[70]. وفي عام 1904، افتُتحت في بئر السبع مدرستان باسم المدرسة الأميرية (بئر السبع الأميرية الرشدية)، إحداهما للبنين والأخرى للبنات، وقدمتا خدمات السكن والرعاية الصحية والمكتبات. والتحق بهاتين المدرستين طلبة من العشائر المحلية، ومن عائلات في غزة وبئر السبع والخليل والقرى المجاورة. وأُنشئت مدرسة زراعية وأخرى صناعية[71]. وبحلول عام 1913، كانت المدرسة الزراعية الجديدة تضم ثلاثين طالبًا من الجنوب الفلسطيني[72].

سعى أولياء الأمور من الجنوب الفلسطيني أيضًا بجدٍ إلى خلق فرص تعليمية خارج جنوب فلسطين. وكان من الخيارات المبكرة لبعضهم مدرسة أبناء للعشائر (مدرسة عشيرت) التي أُنشئت في إسطنبول عام 1892، حيث تلقّى بعض الطلبة منحًا مالية ومخصصات سفر من وزارة الداخلية العثمانية. وعُيّن بعض طلبة بئر السبع في وظائف في إسطنبول وأقاموا هناك سنواتٍ طويلة[73]. وقد التحق طلبة من بئر السبع بمدارس ثانوية في صفد والقدس وبيسان ويافا وبيت لحم[74]. وتابع آخرون دراسة الشريعة في الأزهر بالقاهرة[75]. وبعد الحرب العالمية الأولى، استقبلت الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة دمشق طلبةً من بئر السبع، في حين التحق آخرون بالكلية العربية في القدس، التي تُعدُّ فرعًا لجامعة لندن[76].

لم توجد مدارس ثانوية في بئر السبع، لكن غزة وفّرت فرصًا تعليمية للبنين والبنات؛ ما جذب طلبةً من القرى الجنوبية ومن بئر السبع[77]. واستمرت المدرسة الإعدادية في بئر السبع في عملها خلال فترة

(70) **جريدة فلسطين**، 1913/6/6.

(71) *Musavver Çöl*, 1/2/1917.

(72) TNA, FO 195/2287.

(73) *Musavver Çöl*, 15/2/1917; Başbakanlik Ottoman Archives (BOA), MF.MKT: 967/66, and 663/41.

(74) واصل أبو جابر (الجبّارات)، مقابلة شخصية، مخيم البقعة للاجئين، الأردن، 2019.

(75) **جريدة الدفاع**، 1935/3/21.

(76) فريح أبو صعيليك، مقابلة شخصية، الأردن، 2021.

(77) **مجلة هنا القدس**، 1940/12/22.

الاستعمار، بنحو 340 طالبًا منتسبًا. وتُظهر وثائق مكتب المستعمرات أنّ تحسين التدريب والمرافق التعليمية لأبنائهم كان يحظى بأهمية قصوى لدى أهل الجنوب الفلسطيني، الذين ضغطوا على السلطات البريطانية لتوسيع هذا المجال. وواصل البريطانيون منح التعليم المجاني؛ "إذ كانت سابقة تقديم التعليم المجاني في ظروف معينة قد أُرسيت في العهد العثماني"[78]. وقد جمعت الجماعة المحلية أموالاً كبيرة لتعزيز التعليم المحلي، غير أن الحكومة، كما ورد في تقرير عام 1932، أخفقت في تخصيص موارد كافية لتوسيع النظام التعليمي[79].

حاول بعض المسؤولين البريطانيين القيام بدور أكبر في تحسين الجانب التعليمي. فقد أسّس لورد أكسفورد، مساعد مفوّض قضاء بئر السبع خلال الفترة 1943–1945، ثلاث مدارس بدوية في القضاء، وساعد البدو على تحسين مرافق التعليم المحلية، ويسّر انتقال الطلبة إلى غزة ويافا لمتابعة تعليمهم[80]. وقد شدّد، في مقابلة أُجريت معه في أيلول/ سبتمبر 2009، على أن البدو كانوا شديدي الحرص على تعليم أبنائهم، غير أن أوضاعهم الاقتصادية لم تكن تسمح بإلحاق جميع أبنائهم بالتعليم العالي[81]. وسعى البدو الذين تربطهم علاقات وثيقة بالمسؤولين البريطانيين إلى الحصول على دعم لانتزاع فرص تعليم متقدمة في الخارج، مثل إرسال أبنائهم للدراسة في أكسفورد أو كامبريدج.

تبدّل النظام التعليمي مع إدخال معلمين من الخليل والقدس وغزة والفالوجة ويافا ومصر، الأمر الذي أتاح التفاعلات بينهم وبين معلمين محليين ينتمون إلى عشائر مختلفة[82]، وكان بعضهم قد تلقّى تدريبه في يافا[83]. وضمت المدرسة الأميرية للبنات في بئر السبع نحو 150 طالبة، وأدارتها مديرات قدمن من الجامعة الأميركية في بيروت أو من قلقيلية أو بيت لحم[84]. وتمكّن عدد من الخريجات من إتمام تعليمهن العالي في إسطنبول والقدس والقاهرة[85].

أسهمت الخدمات القضائية التقليدية وآليات حلّ النزاعات أيضًا في نسج هذا العالم الحضري عبر دوائر الثقة والحكم. فقد أدّت جهود المحاكم العشائرية ووجهاء العشائر في الصُلحة، إلى ترابط المجتمعات عبر سيناء وبئر السبع وشرق الأردن والخليل وغزة. ولاحظت مجلة **أخبار لندن المصوّرة** أنّ "البدو في بئر السبع يجتمعون كل يوم ثلاثاء من المناطق المحيطة لتسوية النزاعات [...] وهناك خمسة عشر قاضيًا من شيوخ العشائر المحلية، يتعاملون مع قضايا الضرائب والأراضي

(78) TNA, CO 733/225/5.

(79) TNA, CO 733/220/5.

(80) The Gaza and Bir al–Saba' personal diaries of Julian Edward George KCMG (1964), 2nd earl of Oxford & Asquith (Lord Oxford), Frome, Somerset, UK (LO Private Papers).

(81) لورد أكسفورد جوليان أسكويث، مقابلة شخصية، فروم، سومرست، المملكة المتحدة، أيلول/ سبتمبر 2009.

(82) **جريدة فلسطين**، 1934/6/30.

(83) الحاج إسماعيل العمور، مقابلة شخصية، 2018.

(84) Gawain Bell, *Shadows on the Sand: The Memoirs of Sir Gawain Bell* (London: C. Hurst, 1983).

(85) **جريدة الدفاع**، 1934/4/27.

والخلافات العائلية"[86]. ويروي أحد القضاة البدو أنّ "مسؤولاً بريطانيًا كان يُرافق القضاة في بعض الأحيان، ويعبرون الحدود إلى شرق الأردن وسيناء، حيث تُعقد جلسات صلح عشائرية لمعالجة النزاعات المرتبطة بالأرض والدم"[87]. وأفادت صحيفة **ذا تايمز** بأنّه "تقرر عقد مؤتمر عربي دولي، بمشاركة ممثلين من فلسطين وسيناء وشرق الأردن، في بئر السبع. وقد حضرت المؤتمر عشائر بارزة من بئر السبع وسيناء وشرق الأردن، يرافقها مسؤولون بريطانيون"[88]. ولم تكن الحدود السياسية ذات شأن يُذكر خلال الفترة قيد الدراسة؛ إذ كان يُستدعى الشيوخ ذوو السمعة الطيبة لإجراء الصُلحة والفصل في النزاعات لدى عشائر أخرى حيثما طُلب منهم، وقد أسهمت هذه العلاقات في وصل عشائر وعائلات قضاء بئر السبع وشمال سيناء بنظيراتها في غزة والخليل وبئر السبع[89].

بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت العلاقات والشبكات الكثيفة المتعددة النطاقات التي ذكرناها سابقًا قد غيّرت هذا الفضاء الحضري ووسّعته. فقد أظهرت بئر السبع "سِمَة البلدة" من خلال مركزية سوقها، وروح المكان، ومنشآت المياه الواسعة التي ثبّتها نظام حوكمة جماعي. وقد تجلّت فيها "سِمَة المدينة" الناشئة من موقعها المحوري على تقاطعات مسارات النقل والتجارة التي ربطت المجدل بالكرك، والخليل بغزة. ورغم قلّة المباني أو مؤشرات التَمَدْيُن التقليدية، كانت بئر السبع مركزًا حضريًا ماديًا وفكريًا للانفعالات والمعاني، شاركت في إنتاج جغرافيته المكانية العشائر والتجار والقضاة والمنتجون الزراعيون. وأسهم "أسلوب حياة" حضري سبعاوي، اتّسم بالابتكار والوعي بذاته، والذي تَشكّل من خلال العقود والتمويل والمعرفة الأصلانية وشراكات وشبكات ثقة مُركّبة، في تجسيد اقتصاد سياسي حضري في جنوب فلسطين.

ثانيًا: ظلال السيطرة الترابية والكوزموبوليتانية

أخذت الدول البعيدة تتدخّل على نحو متزايدٍ في هذا التعقيد الذي يميّز جنوب فلسطين، ساعيةً إلى فرض منطقها الترابي ومِخيالاتها الخاصة بالضبط الاجتماعي والممارسات الاقتصادية والأطر التنظيمية والتَمَدْيُن الحداثي؛ أي ما يمكن تسميته "ظلًّا ترابيًا" Territorial Shadow أخذ يطارد هذا العالم الحضري ويعيد تشكيله[90]. وفي هذا الحيّز المتبدّل، واصل السبعاويون العمل داخل التجميعات الجديدة الناشئة وعبر فضائها، مُسهمين في بروز عالم حضري أكثر كوزموبوليتانية.

(86) *The Illustrated London News*, 9/7/1938.

(87) الشيخ واصل أبو جابر (الجبّارات)، مقابلة شخصية، مخيم البقعة للاجئين، الأردن، 2021.

(88) *Times*, 4/7/1930.

(89) Mansour Nasasra, "Ruling the Desert: Ottoman and British Policies towards the Bedouin of the Naqab and Transjordan region, 1900–1948," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 3 (2015), pp. 261–283.

(90) Taylor, *Advanced Introduction to Cities*.

1. التَمَدْيُن الإمبريالي

ابتداءً من خمسينيات القرن التاسع عشر، أُدخلت عبر أنحاء الإمبراطورية العثمانية سلسلة من الإصلاحات البلدية والإدارية الترابية ومبادئ تنظيمية جديدة مستمدة من عقلانية حداثية، شملت قوانين الأراضي لعام 1856، وقانون الولايات لعام 1864، وقانون البلديات لعام 1877. وبعد سنواتٍ قليلة، كثّف العثمانيون جهودهم لتشجيع النمو الاقتصادي وترسيخ سيطرتهم الإقليمية عبر إنشاء مراكز إدارية جديدة؛ في الكرك عام 1893 وبئر السبع عام 1901. وكان الهدف من إعادة التشكيل السوسيو-تنظيمي هذا، بسط النفوذ على الشبكات والممارسات "غير الرسمية" للسكان وربطها مكانيًا، وتحويل هذا العالم الحضري إلى مدينة إدارية/ أمنية حديثة ذات طابع رسمي، وإلى ولاية ومنطقة للاستفادة من الموارد الزراعية المختلفة.

كانت المفاوضات مع الوجهاء المحليين عنصرًا محوريًا في مسار هذه الإصلاحات، وغالبًا ما شاركت النخب المحلية طوعًا في صياغة هذا التَمَدْيُن الإمبريالي الهجين الآخذ في التشكل. وقد بدت بئر السبع موقعًا جاذبًا للإمبراطورية لما تمتعت به من حوكمة مجتمعية قائمة، وأهمية محورية، وبنى تحتية مائية وطرقية، و"مكانية" راسخة؛ ما جعلها موضعًا مناسبًا للتعبير عن "التدفقات الكامنة في صلب البنى المؤسسية"[91]. وفي حزيران/ يونيو 1899، أُنشئ القضاء الفرعي المسمّى باسم بئر السبع بوصفه قضاءً ذاتي الحكم Kaza، بعد فصله عن قضاء غزة وعن الإدارة المباشرة من القدس[92]. وصمّم المعماريان المقدسيان سعيد وراغب بك النشاشيبي منظومتها التخطيطية المصبعية[93]، لتغدو بئر السبع أول "مدينة مُخططة" في فلسطين[94]. وفي تتابعٍ سريع، ظهرت دوائر حكومية، ومدرسة، وبنك حكومي، وصحيفة محلية، وطرق مخططة مَصبعيًا، وأنفاق مياه، وخط تلغراف، ومسجد، وطاحونة، وحديقة عامة، وبساتين، وذلك بفضل مجموعة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص[95].

كان من المرتكزات الأساسية للمشروع الإمبريالي الاعتقاد بأن التَمَدْيُن يتطلّب توطين من يُنظر إليهم على أنّهم "خارج" الحيز الحضري. لذلك، كان ينبغي تقييد القبائل البدوية التي تتحرّك بين

(91) Nora Lafi, "Mediterranean Connections: The Circulation of Municipal Knowledge and Practices at the Time of the Ottoman Reforms, c. 1830–1910," in: Pierre–Yves Saunier & Shane Ewen (eds.), *Another Global City: Historical Explorations into the Transnational Municipal Moment, 1850–2000* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 135–150; Nora Lafi, "Ottoman Globalization and its Regimes of Historicity," in: Boissière & Morvan, pp. 28–52.

(92) TNA, FO 195/2106.

(93) يشير التخطيط المصبعي Grid plan إلى أسلوب في التخطيط الحضري تُنظَّم فيه شوارع المدينة وفق شبكة منتظمة من خطوط متقاطعة بزوايا قائمة؛ ما يُنتج كتلًا عمرانية متكررة، ويسهّل الحركة داخل المدينة. (المترجمان)

(94) Salim Tamari, *The Great War and the Remaking of Palestine* (Oakland: University of California Press, 2017).

(95) E. F. Bahadir, "An Attempt to Establish a City: Beersheba Town (1900–1917)," Ph.D. Dissertation, Fatih Sultan Mehmet Waqif University, 2018.

سيناء وشرقيّ الأردن و"دفعها" نحو "نمط حياة" حديث[96]. وشُجِعت عائلات عديدة من الجنوب الفلسطيني على شراء الأراضي وبناء المنازل في البلدة؛ إذ خصّصت الحكومة دونمًا واحدًا لمن يبني وفق اللوائح الحكومية، وأُعطيت أحيانًا أولوية اختيار المواقع لموظفي الحكومة أو المسؤولين في الجيش. وتلقّى من انتقلوا إلى البلدة إعانات وتخفيضات ضريبية. ووفق السجلات العثمانية، سُجِّلت معظم قطع الأراضي باسم بدو محليين وتجار ومسؤولين حكوميين[97]. وفي مقابل الحصول على أرض في بئر السبع أو في القرى الجديدة المحيطة بها، طلبت الحكومة من المستفيدين إرسال خُمس إنتاجهم الزراعي إليها[98]، وشجّعت الاستثمار في الزراعة بتقديم قروض من البنك الزراعي Zira'at Bank في القدس[99]. وخطّطت الحكومة لتبلور قرى وبلدات أخرى في القضاء ويسّرت ذلك، ومنها عسلوج وعوجا الحفير، إضافةً إلى محطات سكك الحديد والمساجد والأسواق والمنازل[100]. وقد أسهمت هذه الممارسات في تثبيت بئر السبع بوصفها جغرافيا ذات قيمة مكانية، أمّا الزخم واتساع الحيوية الحضرية التي تطوّرت فيها بوصفها مكانًا، فكانا من صنعها الخاص.

أُقيم المركز الإداري الجديد في بئر السبع على مساحة 2000 دونم اشتُريت من زعيم قبيلة العزازمة الشيخ حسن الملطة[101]. وبعد الانتهاء من بناء الكوناك-السرايا، "تدفّق الناس [إليه] لتسجيل أنفسهم والاستقرار حوله. وطلبوا أن يُبنى مسجد إلى جانبه هديةً من الإمبراطورية، وأن تحمل جميع المباني والشوارع أسماء ورموزًا عربية وعثمانية"[102]. وقد بُني المسجد الكبير على أرض وقف تبرّع بها بدو بئر السبع[103]، في حين جمعت القبائل تبرعاتٍ من أبنائها لفرش المسجد[104]. ومن اللافت أنّ السبعَاويين قادوا توسّع البلدة، إذ أبدى صحافي وصل عام 1916 دهشته من الطفرة العمرانية، مشيرًا إلى أنّ "معظم البيوت حديثة البناء، وثمّة شوارع منظّمة تحمل أسماء، وحمّامات عثمانية، وحدائق عامة، وكهرباء جارية، ومصانع، وطواحين، ومبانٍ حكومية وعسكرية، ومستشفيات، وصحيفة ومطبعة، وسينما، وبساتين برتقال، وقطار خفيف/ ترام [...] وقد اشترى بدو محليون وغزّيون من أماكن وخلفيات مختلفة الكثير من البيوت أو بنوها"[105] (الصورة 2).

(96) Mansour Nasasra, "The Frontiers of Empire: Colonial Policing in Southern Palestine, Sinai, Transjordan and Saudi Arabia," *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, vol. 49, no. 5 (2021), pp. 899–939.

(97) BOA, DH.MUI:11/5.

(98) *Musavver Çöl*, 30/12/1916.

(99) BOA, DH.ID/44/18.

(100) *Musavver Çöl*, 30/12/1916.

(101) BOA, DH.MKT/2549/141.

(102) Selim Deringil, "'They Live in a State of Nomadism and Savagery': The Late Ottoman Empire and the post–colonial debate," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 45, no. 2 (2003), pp. 311–342.

(103) **جريدة فلسطين**، 1913/4/20.

(104) BOA, DH.TMIK.S/32/51.

(105) *Musavver Çöl*, 15/2/1916.

الصورة (2)
بئر السبع في العهد العثماني

المصدر: Library of Congress, American Colony (Jerusalem), Photo Department, 1914–1917.

باتت المحاكم العشائرية التقليدية والمحاكم الشرعية شيئًا فشيئًا تؤدي دورًا رسميًا مُنظّمًا، ثم واصلت المساهمة في الحوكمة القانونية والتنظيمية طوال فترة الاستعمار البريطاني. وتُظهر أوراق المحكمة الشرعية في بئر السبع مدى الترابط الكثيف لهذا العالم الحضري من خلال القضايا التي نظرت فيها، والتي جاءت من مختلف أنحاء جنوب فلسطين. وكان قاضي بئر السبع يُعيَّن من القدس، ويتعامل مع قضايا الزواج والطلاق الواردة من أرجاء المنطقة، وكذلك من إسطنبول، نظرًا إلى وجود زيجات بين سكان محليين ومقيمين أتراك في المدينة. كما تُظهر السجلات وجود زيجات عديدة بين قبائل السبعاويين والمقدسيين[106]. واقتضت الحوكمة القضائية أيضًا تشكيل لجان خاصة مؤقتة بحسب الحاجة إلى الفصل في نزاعات الأراضي بين القبائل[107].

ظلّ التدخل العثماني، في معظم فترات القرن التاسع عشر، محدودًا في "تحسين" البنى التحتية للنقل والاتصالات في جنوب فلسطين، إذ تُرك توفيرها إلى حدٍ بعيد للقطاع الخاص. غير أنّ الدولة خصّصت، بعد عام 1901، بعض التمويل، مع تشجيع مبادرات خاصة إضافية لتحسين النقل بين المدن. وبحلول عام 1895، كانت قوارب شراعية تعمل في البحر الميت تربط الكرك بالخليل وتخدمُ السياح. وبحلول عام 1910، أُنشئت طريق تمتدُ من القدس عبر الخليل إلى غزة. وفي عام 1913، التزم متصرف القدس بربط المدينة ببقية فلسطين[108] (الصورة 3). وقد جرى التعبير عن تصوّر لشبكة طرق

(106) BOA, HR.UHM: 208/40/14.

(107) BOA, DH.TMIK.M/245/15.

(108) جريدة فلسطين، 1913/6/6.

بين المدن تنطلق من المدينة نحو غزة وبرير وخان يونس، إلى جانب مكاتب التلغراف والبريد ومحطة قطار ضخمة، ثم أسهم السبعاويون في تحويل هذا التصوّر إلى واقع فعلي والاستثمار فيه.

الصورة (3)

خريطة لبئر السبع تُظهر ارتباطاتها بعوجا الحفير وغزة والخليل

المصدر: TNA, WO 303/500.

روّج العثمانيون لمشروعين ضخمين في الإمبراطورية، هما التلغراف والسكك الحديدية، وقد أسهما في تعزيز الترابط الإقليمي القائم وتكثيفه. وصل التلغراف إلى يافا عام 1864، رابطًا الميناء عبر بيروت بإسطنبول والقدس. واتصلت غزة بالتلغراف عام 1872، والمجدل عام 1899، والخليل عام 1901، ثم رُبطت بئر السبع وعوجا الحفير بغزة وبشبكة مراكز الشرطة عام 1905، ثم أُلحقت خان يونس بالشبكة عام 1909[109]. وبحلول عام 1901، أُدرجت العقبة في خط التلغراف الجديد لشرقيّ الأردن عبر معان والطفيلة والكرك[110]. وقد أتاح التوسّع المصري/البريطاني المتزامن لمنظومة التلغراف المصرية، إلى جانب خط تلغراف دمشق – مكة العثماني الجديد، للسبعَاويين فرصًا لإقامة شراكات مع هذه البنى التحتية والعمل فيها مقابل أجور[111].

(109) Farid Al–Salim, *Palestine and the Decline of the Ottoman Empire: Modernization and the Path to Palestinian Statehood* (London: Bloomsbury, 2015).

(110) Rogan.

(111) Mostafa Minawi, "Beyond Rhetoric: Reassessing Bedouin–Ottoman Relations along the Route of the Hijaz Telegraph Line at the End of the Nineteenth Century," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, vol. 58, no. 1–2 (2015), pp. 75–104.

كانت أولى خطوط السكك الحديدية في جنوب فلسطين تلك التي أُنشئت خلال الحرب العالمية الأولى، مثل الخط العثماني إلى بئر السبع ثم إلى عوجا الحفير، والخط البريطاني الذي ربط دير البلح، ولاحقًا اللد، بالقنطرة. وبسبب اعتبارات جيوستراتيجية، أعاد العثمانيون توظيف بئر السبع ووسّعوها لتصبح مدينة أمنية محصّنة، وجعلوها معسكر انطلاق لنحو 20 ألف جندي. فشُيِّدت قاعدة جوية عسكرية، واستُقدم مهندسو مياه ألمان ومضخات، وأُنشئت مطبعة وصحيفة، وعُبِّدت الطريق إلى الخليل، وبُنيت جسور، ونُشرت عناصر استخباراتية[112]. وأصبحت بئر السبع حلقة وصل عسكرية – حضرية إقليمية للاستثمارات الحكومية والخاصة، إثر توسّع القواعد العسكرية وتطوير البنى التحتية، بما في ذلك منظومة خندقية دفاعية امتدت غربًا نحو غزة، في حين خدم بدو محليون في الجيشين البريطاني والعثماني. واستولت قوات إدموند ألنبي Edmund Allenby على المدينة يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، مع بقاء آبارها سليمة وتوافر مخزونات كبيرة من الحبوب والمياه وعربات القطار والمدفعية.

2. الاحتلال البريطاني

مثّل الاستيلاء البريطاني على بئر السبع حدثًا تاريخيًا مُهيمنًا إلى حدٍّ يجعل من السهل إغفال استمرارية العلاقات المحلية والفاعلية الاجتماعية بعده. فقد جلب النظام البريطاني معه مخيالاته الاستعمارية وممارساته التَمَدْيُنية إلى هذا العالم الحضري الذي سيطر عليه، واحتفت الصحف البريطانية بانتصارها، واصفةً "إنقاذ" المدينة بأنه "خطوة أولى بالغة الأهمية في سلسلة الانتصارات التي ثبّتت العلم البريطاني فوق القدس"[113]. وأُعيد تأكيد مكانة بئر السبع بوصفها بوابة الجنوب إلى فلسطين، عندما دمج البريطانيون مركزيتها الشبكية وترتيبات الحكم القائمة على العلاقات المحلية في إدارتهم الخاصة؛ إذ عومل وجهاء محليون بوصفهم وسطاء، وجُنّد أفراد من القبائل في شرطة فلسطين (الهجّانة البدوية) الذين خدموا بوصفهم شرطةً خاصة لدوريات محطات الشرطة الجديدة والمناطق الحدودية[114].

تصوّر البريطانيون مستقبل التطور السوسيو-تقني لجنوب فلسطين من خلال منظور جغرافي مكاني استعماري أوسع. فقد تخيّلوا أنّ "إنشاء طريق تربطُ بين خليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط سيكون بديلاً حقيقيًا من قناة السويس، لنقل البريد والبضائع والركّاب"[115]، ووظّفوا السبعاويين للمساعدة في بناء البنى التحتية والطرق المموّلة بريطانيًا[116]. لكن هذا المشروع الاستعماري لم يتحقّق، وقد أخفقت الإدارة البريطانية في تطوير البنى التحتية القائمة بين المدن وصيانتها. مع

(112) Tamari.

(113) *The Illustrated London News*, 15/12/1917.

(114) Nasasra, "The Frontiers of Empire."

(115) TNA, FO 371/20885.

(116) Cédric Parizot, "Gaza, Beershebe, Dhahriyya: Another Approach to the Negev Bedouins in the Israeli–Palestinian Space," *Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem*, vol. 9 (2001), pp. 98–110.

ذلك، قدّمت شركات خاصة خدمات النقل بين الحواضر بالسيارات أو الحافلات رغم سوء حالة الطرق. ولم يبدأ إنشاء الطريق بين غزة وبئر السبع إلا عام 1936، ولم تُعبّد كلّها. وظلّت طريق خان يونس – غزة – المجدل – يافا غير مكتملة؛ ما دفع النخب التجارية والإدارية المحلية إلى الشكوى المتكررة من التحيّز، ومن وعود الحكومة الاستعمارية غير المثمرة بشأن التنمية الاقتصادية الإقليمية[117]. وقد راود البريطانيين حلم ربط فلسطين وشرقيّ الأردن وسيناء ضمن منظومة سكك حديدية استعمارية مُتصلة[118]. وسرعان ما أُعيد ربط بئر السبع بالبنية التحتية للسكك الحديدية عبر فرع يتصل بالخط الساحلي قرب رفح؛ ما أتاح للحجاج السفر إلى مكة بالقطار[119]. ووجد السبعاويون فرص عمل في سكك حديد فلسطين، وشاركوا في تنظيم العمل النقابي للإسهام في بناء الحركة العمالية العربية الفلسطينية.

توسّع هذا العالم الحضري أيضًا عبر مرافق خدمية مترابطة، فقد كانت خدمات الرعاية الصحية التخصصية متاحة قبل عام 1914 من خلال مستشفى الإرسالية الإسكتلندية في الخليل، في حين ضمّت غزة مستشفى بلديًا وآخر إنكليزيًا (مستشفى المعمداني)[120]. وكان في بئر السبع مستشفى عسكري خلال العهد العثماني استقطب أطباءً عربًا وممرضين محليين[121]، ووظّفت البلدية أطباء في بئر السبع[122]. وخلال فترة الاستعمار، امتلكت بئر السبع مستشفى صغيرًا وعيادة خارجية وخدمات طبية للأطفال[123]. وكان البدو يقصدون غزة بانتظام لتلقي العلاج. يروي أحدهم: "أتذكر أنني زرت مستشفى المعمداني ومكثت فيه بضعة أيام للعلاج"[124]. وقد كان السبعاويون يلتمسون العلاج في الخليل أو القدس[125].

أصبحت الخدمات المصرفية المؤسسية متاحةً في جنوب فلسطين في أوائل القرن العشرين، ومتكاملةً مع خدمات الائتمان والقروض التي كان يوفّرها الصرّافون المحليون. ففي عام 1888، بدأ البنك الزراعي العثماني تقديم قروض منخفضة الفائدة إلى المزارعين بهدف زيادة الإنتاج، وبات له فروع في غزة والخليل بحلول عام 1910. وكان للبنك الألماني الفلسطيني فروع في غزة والخليل قبل عام 1914، في حين افتتح البنك الأنكلو–فلسطيني الصهيوني فرعًا في الخليل عام 1907 وآخر في

(117) Ilana Feldman, *Governing Gaza: Bureaucracy, Authority, and the Work of Rule, 1917–1967* (Durham, NC: Duke University Press, 2008).

(118) TNA, AIR 20/612.

(119) **جريدة فلسطين**، 1942/11/5.

(120) Karl Baedeker, *Palestine and Syria: Handbook for Travellers*, 5th ed. (London, 1912; New York, 1985).

(121) *Musavver Çöl*, 24/10/1916.

(122) BOA, DH.SFR.391/92.

(123) TNA, CO 733/344/4.

(124) آمنة السنجر، مقابلة شخصية، وادي شلالة، 2019.

(125) الحاج أبو علي النصاصرة، مقابلة شخصية، رهط، 2019.

غزة عام 1914، وأُغلق الفرعان بحلول عام 1930[126]. وخلال فترة الاستعمار، تزايدت بنوك بريطانية وأوروبية أخرى في المنطقة[127].

ثالثًا: التجميعات والتحوّلات

كان هذا العالم الحضري في جنوب فلسطين فضاءً نابضًا بعلاقات وشبكات كثيفة خلال القرن الذي أعقب الانسحاب المصري، وظلّ في حراكٍ دائم وتحوّل متواصل. وأسهم السبعاويون خلال علاقاتهم في إعادة تجسيد بئر السبع ماديًا، وفي صنع عالم جنوب فلسطين خلال المئة عام التالية.

1. توسيع نطاق بئر السبع

تُشير الأبحاث المعروضة سابقًا إلى أن أثر التعديلات التي يسّرها العثمانيون والبريطانيون، قد تضاعف نتيجة بناء السبعاويين لعلاقاتهم؛ إذ استثمروا العمل ورأس المال الاجتماعي والمالي، ما أسهم في تعزيز "سمة البلدة" (كثافة شبكات الروابط القوية) و"سمة المدينة" (اتساع الترابط والانتشار) في بئر السبع، التي أصبحت مدينة مزدهرة بعد عام 1901. وبحلول عام 1914، بلغ عدد السكان نحو ألف نسمة، بمئتي منزل وخمسين متجرًا، ثم ارتفع عددهم إلى نحو 3500 نسمة بحلول عام 1935[128]. وانتقلت عائلات من غزة مثل الشرفا وشعث والسقا وبسيسو، بما في ذلك عائلات فلسطينية مسيحية مثل الترزي وسابا، إلى بئر السبع واشترت منازل فيها[129]. وهاجرت إليها عائلات من وسط فلسطين، وانتقل إليها تجار وموظفون حكوميون. واشترى شيوخ بدو بارزون عقارات وبنوا منازل؛ ما أدى إلى انخراط القبائل داخل فضاءاتها الحضرية[130]. وكان يدير المدينة رئيس بلدية فلسطيني بدوي يحمل لقب "شيخ العُربان"، في حين خدم ممثلون من القبائل والقرى المختلفة أعضاءً في مجلس الحكم[131]. وجاء موظفون حكوميون من غزة والخليل ونابلس وبيت لحم والقدس، وكذلك من بين البدو، في إطار التزام عثماني بتنويع جهاز الخدمة المدنية[132].

أحدثت هذه الطفرة التنموية في بئر السبع والقرى المحيطة بها مثل برير والفالوجة حراكًا اقتصاديًا لافتًا؛ إذ قال أحد المشاركين: "استثمر تجار من غزة والخليل في بئر السبع والقرى المجاورة، عن طريق شراء الأراضي من البدو وزراعتها بمعدات حديثة؛ ما أدى إلى ازدهار اقتصادي في هذا

(126) Sreemati Mitter, "A History of Money in Palestine: From the 1900s to the Present," Ph.D. Dissertation, Harvard University, 2014, accessed on 27/3/2022, at: https://acr.ps/hBxVKre

(127) Ahmad Amara, "Beyond Stereotypes of Bedouins as 'Nomads' and 'Savages': Rethinking the Bedouin in Ottoman Southern Palestine, 1875–1900," *Journal of Holy Land and Palestine Studies*, vol. 15, no. 1 (2016), pp. 59–77.

(128) Aref Abu–Rabia, *A Bedouin Century: Education and Development among the Negev Tribes in the Twentieth Century* (New York: Berghahn, 2001).

(129) نبيل الشرفا، مقابلة شخصية، بئر السبع، 2019.

(130) الحاج موسى أبو عايش، مقابلة شخصية، اللقية، 2017.

(131) BOA, DH.TMIK.S/80/28.

(132) Lafi, "Ottoman Globalization."

القضاء الجنوبي". وكان الاستثمار المحلي عنصرًا حاسمًا في النمو الاقتصادي؛ إذ "أنشأ تجار من غزة وعائلات بدوية ثرية مطاحن دقيق (بابور قمح) في بئر السبع، وفي قرى أخرى مثل تل الملح وعرعرة"[133] (الصورة 4). وعمّقت فاعلية السبعاويين الروابط الاقتصادية الإقليمية من خلال قوتهم الشرائية والإنتاجية "في أسواق الخليل وغزة وبئر السبع ومعان"[134].

الصورة (4)

مطحنة دقيق قرية تلّ الملح (مدينة الملح) خلال فترة الاستعمار البريطاني في فلسطين

المصدر: من تصوير المؤلف الأول، 2022.

أسهمت هذه الممارسات في تعزيز استمرارية الفسيفساء الكوزموبوليتانية الناشئة التي ضمّت غزّيين وبدوًا وخليليين ومقدسيين ونابلسيين، فضلاً عن وافدين من مئات التجمعات الحضرية والزراعية. وقد جذب هذا الفضاء الكثيف والمتنوع، بما اتسم به من طابع ميتروبوليتاني وتعددي، "تجارًا من غزة والخليل، وعائلات بدوية، وموظفين مقدسيين، وقرويين، وحتى أطباء وممرضين؛ ما يدلّ على مركزيته الاقتصادية"[135].

(133) الشيخ محمد بن حسن أبو ربيعة، مقابلة شخصية، تل الملح، 2018.

(134) الحاج أبو جودة، مقابلة شخصية، تل عراد، 2021.

(135) علي قليبو (أبو حيدر)، مقابلة شخصية، القدس، 2022.

توثّق الترابط الإقليمي (وتنامى معه الشعور بهوية "فلسطينية") عبر تشابك العلاقات الاجتماعية؛ إذ ربطت بئر السبع بمجتمعات القضاء المختلفة علاقاتٌ من تحمّل المخاطر المالية المشتركة والزيجات المختلطة[136]. ويتذكّر بعض المشاركين "مئات الزيجات والعلاقات الأسرية بين مجتمعات غزة وبئر السبع والخليل. عمّي مقدسي لكنه تزوّج بدوية من إحدى قبائل بئر السبع". وقد تزوّج أبناء العشائر البدوية من بئر السبع نساءً من غزة والخليل وقرى الساحل الفلسطيني[137]، واشترى أفراد من العشائر المحلية منازل في غزة نتيجة المصاهرة مع غزيين أو لوجود أقارب لهم هناك[138]. وتؤكّد سجلات المحكمة الشرعية في بئر السبع هذا التزايد في المؤانسة[139]. وقد عزّز ذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مكوّنات المجتمع المختلفة، وفتح مسارات للتعليم، ورسّخ "تفاعلات يومية بين أجزاء مختلفة من المجتمع الفلسطيني"[140]. وتتذكّر نساء سبعاويات أنّ النساء الغزّيات المتزوّجات من بدو أسهمن جماعيًا في الإنتاج؛ إذ نقلن مهارات الخياطة الخاصة بصناعة الصوف إلى مدينة بئر السبع[141]. وعكس الطابع الكوزموبوليتاني الناشئ في بئر السبع عمليات مماثلة من الحركة والتركيب والتيسير شهدها كامل المشهد الجنوبي؛ إذ كانت غزة والخليل وبئر السبع نتاج "قيام" أشخاص من أماكن قريبة وبعيدة بتجميع هذه الفضاءات وإعادة تشكيل هذا العالم الحضري المشترك.

2. ديناميات التجميع

تُظهر الشذرات التي لملمتها هذه الدراسة آليتين محدّدتين للتجميع. تتمثّل الأولى في التركيب الديناميكي المتزايد، حيث تعزّزت العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، وتراكبت مع دوائر قائمة ومستمرة؛ ما أدى إلى تكثّفها وتقوية الروابط وتوسيع الفرص الاقتصادية والإنتاجية. وقد اجتمع رأس المال الاجتماعي والعمالي مع زيادة التمويل والاستثمار، إلى جانب تداول المعرفة، لتوسيع الإنتاجية المرتبطة بالمكان، وصوغ عقود جديدة، وبناء شبكات ثقة، وتكثيف الخدمات. وأسهمت مجموعات جديدة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفرص التعليم، والخدمات التخصصية، لا سيّما في بئر السبع وعبر فضائها، في المراكمة على الإصلاحات العثمانية، مع إعادة تشكيل البنى التحتية السوسيو–تقنية عبر شبكات السبعاويين وروابطهم. وقد أسهم ذلك في تنامي "سمة البلدة" في بئر السبع وتكثيفها، لا سيّما بعد عام 1901، ثم مرةً أخرى بعد عام 1917.

أمّا الآلية الثانية، والمرتبطة بالأولى والحاسمة لنجاحها، فتتمثّل في تيسير الترابط عبر هذه المنظومة المدينية الإقليمية. فقد عدّل السبعاويون النسيج الحضري من خلال تعميم الابتكارية، وردم الفجوات بين المجتمعات، وتيسير الحركة بين المواقع، والتوليف بين العلاقات الاجتماعية الممتدة والشراكات

(136) جريدة فلسطين، 1942/9/19.

(137) قليبو.

(138) الحاج حسن الصانع، مقابلة شخصية، اللقية، 2016.

(139) BOA, MR. UHM: 208/30/14.

(140) الحاج إسماعيل الطوري، مقابلة شخصية، رهط، 2019.

(141) الحاجة سارة أبو عصا، مقابلة شخصية، تل السبع، 2018.

الاقتصادية. وبوصفهم وسطاء ومُيسّرين، فعّل السبعاويون طيفًا من الروابط القوية والضعيفة لتوريط الآخرين في مشروعات مختلفة، واغتنام الفرص لإقامة مبادرات جديدة على مستوى الإقليم. وأسهم تضافر هاتين الآليتين في توسيع نطاق المكانية الاستراتيجية لبئر السبع، وفي إعادة تشكيل عالم جنوب فلسطين.

3. لحظات التحوّل

دائمًا ما تكون العوالم الحضرية في صيرورة تشكل، وتتحوّل بطرائق غير متوقعة. وتُظهر هذه الدراسة ثلاث مراحل متمايزة نسبيًا من الحيوية الحضرية وتوسّع بئر السبع: تتمثل المرحلة الأولى في الفترة 1840–1899، والثانية في الفترة 1901–1914، والثالثة في الفترة 1918–1936، إضافةً إلى مرحلة كبح واحدة (1914–1917). وقد كان هذا العالم الحضري متعدّد الطبقات ومتعدّد النطاقات قبل عام 1901؛ إذ أظهرت بئر السبع سِمات مكانية عمرانية واضحة ودرجة ما من سمة البلدة، وكذلك من سمة المدينة.

بعد عام 1901، نشأ نمط تَمَدْيُن إمبريالي – سبعاوي، أكثر اتساعًا وإنتاجية، تشكّل عبر تداخل تصوّرات إسطنبول الحداثية وسلوكها، مع فاعلية السبعاويين وتوسّع الدوائر الاجتماعية – الاقتصادية[142]. وأسهم النمو السكاني الحضري في جنوب فلسطين، وقيام مؤسسات حكم جديدة، وتطوّر البنى التحتية التكنولوجية، وتعبئة موارد عامة وخاصة جديدة، وتعزّز التنوع واللاتجانس، في مضاعفة مكانية بئر السبع داخل عالم حضري متسارع. ثم أعقب ذلك طور من التكثيف المُقيّد (1914–1917)، هيمنت عليه آليات أمنية للضبط الاجتماعي وسلطة دفاعية؛ إذ أُعيد توظيف بئر السبع سريعًا بوصفها موقعًا مركزيًا وحامية عسكرية، فجرى الحدّ من سمة المدينة الخاصة بها، مع تكثّف سوسيو–مكانيتها/ سمة البلدة الخاصة بها، خدمةً للضرورات العسكرية.

وبعد التحوّل الذي طرأ عام 1917، ألقى **التَمَدْيُن الاستعماري البريطاني** بظلالٍ مُختلفة إلى حدٍّ ما على الحياة اليومية المتجددة. ولم يكن ممكنًا إنكار دور بئر السبع بوصفها موقعًا مركزيًا، لذلك أعادت الإدارة الاستعمارية تأكيد دور المدينة الإداري والأمني. واستمر تطوّر سمة المدينة وسمة البلدة الخاصين بالمدينة، إثر مبادرات محلية للإنتاج والتيسير ومراكمة البنى التحتية، أكثر مما كان نتيجة لفاعلية بريطانية. فقد قادت التزامات بريطانيا بإعادة تشكيل الاقتصاد السياسي الفلسطيني الأوسع وأمننة الانتداب، إلى إيلاء قدرٍ محدود من الاهتمام لجنوب فلسطين وإنفاق موارد قليلة فيه؛ ما أتاح مجالاً لمبادرات السبعاويين والمقاومة الالتفافية. وعلى نحوٍ مُغاير، بدأت التجميعات الحضرية في بئر السبع وجنوب فلسطين، والتي ضُيّقت دوائرها التقليدية تجاه شرقيّ الأردن وسيناء، بإعادة توجيه علاقاتها المادية والفكرية بصورةٍ أوثق نحو "عالم حضري فلسطيني" ناشئ؛ ما أطلق نقلة في الهوية السياسية، والمِخيالات المكانية التي كان لها أثر مُهم في لحظات التحوّل الحضري اللاحقة للمدينة حتى عام النكبة وسقوط المدينة تحت الاستعمار الصهيوني (1935، 1948)[143].

(142) Lafi, "Ottoman Globalization."

(143) Parizot.

خاتمة

تشير هذه المراجعة لصيرورة بئر السبع الدائمة خلال الفترة 1840–1936، إلى أربع مسائل ينبغي إعادة النظر فيها بخصوص التاريخ الحضري المترابط في الجنوب الفلسطيني. تتمثّل الأولى في الإقرار بأن السبعاويين، الذين همّشهم كثيرون بعدّهم "خارج" التاريخ الحضري لجنوب فلسطين، كانوا في الواقع صانعي عوالم جبّارين، إذ ربطوا ويسّروا وجسروا وركّبوا بطرائق أسهمت على نحوٍ حاسم في الإنتاج المشترك لبئر السبع داخل هذا العالم الحضري ومن خلاله. وتؤكّد المقابلات والبيانات الأرشيفية مرارًا وتكرارًا هذا التجميع العلائقي الأساسي الذي "خلق شروط" التَمَدْيُن بطرائق مُدهشة[144]. ولا يمكن فهم النمو الاستثنائي لبئر السبع بوصفها عُقدة ذات قيمة اجتماعية – اقتصادية، وحلقة أساسية في نشوء الكوزموبوليتانية في جنوب فلسطين، إلا بـ "إعادة إدراج" السبعاويين "داخل" سردية التحوّل الحضري. وبالنسبة إلى دارسي التاريخ الحضري المترابط، يُسلط الإصغاء إلى قصص صنع العالم من "الساكنين والمستقرين" ضمن جغرافيات مكانية غير متكافئة، الضوء على ممارسات (إعادة) النسج المستمر من تشبيك وتجسير ووساطة، التي تُجمّع مثل هذه العوالم[145].

ثانيًا، تؤكد الدراسة مركزية المِخيالات المكانية لفضاء حضري مترابط في نشوء العوالم الحضرية واستقرارها وتحولها في الجنوب الفلسطيني[146]. وقد أشار المشاركون في هذه الدراسة مرارًا إلى ما وصفه إدوارد سوجا بـ"شبكات تفسيرية نُفكّر من خلالها في الأمكنة والفضاءات والمجتمعات التي نعيش فيها ونختبرها ونقيّمها ونقرّر التصرّف ضمنها"[147]. وقد وفّر هذا الوعي المكاني الخاص بالسياق إطارًا للتدبير، والذي تعاونَ من خلاله تُجار غزة، ومزارعو جنوب جبال الخليل، وتجار المجدل، والبدو، والمهاجرون الحضريون، في إنتاج السلع أو نقلها، وتقديم الخدمات، والاستثمار في مساكن جديدة، أو السعي إلى فرص تعليمية. وضمن هذا المخيال المكاني، كانت بئر السبع متشابكة مع المجدل وإسدود وبرير والفالوجة وبيت جبرين ورفح والخليل والعقبة والكرك ومعان، ومع مجتمعات متشعبة بين هذه المواقع، فلم تكن هذه "الأمكنة" "بعيدة" أو في الخارج، بل "في الداخل": يُمكن الوصول إليها، وقريبة، وحاضرة بقوة.

تنبثق المسألة الثالثة من السياسة التنازعية Contentious Politics للمكان التي ولّدها التفاعل اليومي للسبعاويين مع ممارسات الضبط والسيطرة التي انتهجها التَمَدْيُن الإمبريالي والاستعماري. فقد تواصل في المشروع الاستعماري البريطاني المسعى العثماني إلى إرساء سلطة رسمية على أمكنة جنوب فلسطين وشبكات ارتباطها. وفي كلتا الحالتين، استجاب أهل المنطقة بالعمل حول مشاريع السيطرة السيادية هذه ومن خلالها، مُغيرين إياها على نحوٍ ملحوظ، عبر المشاركة فيها ومنازعتها

(144) AbdouMaliq Simone, *Improvised Lives: Rhythms of Endurance in an Urban South* (Cambridge: Polity Press, 2019).

(145) Durose et al.

(146) Alev Çinar & Thomas Bender (eds.), *Urban Imaginaries: Locating the Modern City* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2007).

(147) Edward W. Soja, *Postmetropolis: Critical Studies of Cities and Regions* (Oxford: Wiley–Blackwell, 2000), p. 324.

في "الحق في المدينة" وسُبل الوصول إلى السلطة السياسية. ويشير ظهور بئر سبع كوزموبوليتانية، وقد تركزت أكثر على دوائرها الشمالية في أعقاب فصل سيناء وشرقيّ الأردن عن المِخيال المكاني لـ "النقب"، إلى ضرورة إعادة النظر في مواقيت "الجنوبيين" وإسهاماتهم ودورهم في "الصحوة الوطنية" الفلسطينية وبناء عالم حضري فلسطيني مُتكامل.

تشير نتائجنا أيضًا إلى أنّ دراسة المراحل اللاحقة لعام 1936 من التدخلات السيادية في الجغرافيا المكانية للنقب وبئر السبع، قد تولّد رؤى نقدية مهمّة. فقد تكون الدوائر التي نسجت السبعاويين في مجتمع متكامل على الأرض، أشدّ صمودًا وقدرةً على خلخلة الترتيبات المفروضة مما قد توحي به للوهلة الأولى، في مواجهة الكوارث اللاحقة، وإعادة ترسيم الحدود السيادية، والإبادة الحضرية Urbicide. ومن الواضح أن قوّة الترابط عام 1936 تعني أنه، عقب لحظات التحوّل اللاحقة، "أعادت حركة الأشخاص والسلع والتمثيلات [...] [و] الروابط العابرة للحدود [...] تشكيل شبكات كانت قائمة قبل نكبة العام 1948"، ومن المرجّح أن تستمر بوصفها ممارسة مناوئة للسيادة في المستقبل[148].

خلاصة القول إن الحكاية المتجذرة لبئر السبع تشير إلى أن التاريخ الحضري للمدن "العادية"، ولا سيما تلك التي تتوارى وتظهر على هامش السرد التاريخي، يمكن أن تُروى بكامل تعقيدها، حين يُنظر إليها من منظور علائقي عبر إطار زماني ومكاني أطول. وتتعزز محاولة التقاط لحظات التحوّل والحضور العابر والغياب الطيفي، من خلال الانتباه إلى المزيج المتحوّل باستمرار من سمة البلدة وسمة المدينة، الذي يصوغه أولئك الساكنون والمستقرون، بينما يعيدون تشكيل الفضاء والشبكات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويُسهم إبراز ممارسات التشبيك والتركيب، والبحث عن الإمكانات الناشئة الكامنة خارج نطاق الدولة وإدراكها، في تعميق فهم التحوّلات الحضرية[149]. ويُتيح النظر إلى ما وراء مدن الشمال العالمي الحديثة، وأشكالها ووظائفها وتواريخها الخاصة، إعادة الاعتراف بأن أنماطًا حضرية متنوعة بوصفها أساليب حياة، ما فتئت تنبثقُ في تقاطعاتٍ زمانية ومكانية مُحددة.

تُذكّرنا حكاية بئر السبع بأهمية الالتفات إلى المِخيال المكاني الحضري والممارسات اليومية العادية لأولئك الذين يبلغون الحضرية ويدعمونها ويصنعونها، حتى إن لم يقيموا إقامة دائمة في أحياء مكتظة بالسكان أو في مبانٍ شاهقة. فقد كانت حيواتٌ كثيرة، على امتداد الزمان، حضريةً بطرائق لا تنسجم مع النظرية الحضرية المعاصرة، وهو ما يدعونا إلى مساءلة كفاية مفاهيمنا، وتجاوز انشغالنا بثنائية الداخل والخارج، وإلى البحث في التاريخ الحضري عن سردياتٍ أرحب للصيرورة الدائمة داخل عوالم حضرية مُجمّعة وعبر فضائها.

(148) Parizot, p. 110.

(149) Edgar Pieterse, *City Futures: Confronting the Crisis of Urban Development* (London/ New York: Zed Books, 2008).

References المراجع

Abu–Rabia, Aref. *A Bedouin Century: Education and Development among the Negev Tribes in the Twentieth Century*. New York: Berghahn, 2001.

Abu–Rabia–Queder, Sarab. "The Biopolitics of Declassing Professional Women in a Settler Colonial Context." *Current Sociology*. vol. 67, no. 1 (2019).

Allen, John, Doreen Massey & Steve Pile (eds.). *City Worlds*. London: Routledge, 1999.

Al–Salim, Farid. *Palestine and the Decline of the Ottoman Empire: Modernization and the Path to Palestinian Statehood*. London: Bloomsbury, 2015.

Amara, Ahmad. "Beyond Stereotypes of Bedouins as 'Nomads' and 'Savages': Rethinking the Bedouin in Ottoman Southern Palestine, 1875–1900." *Journal of Holy Land and Palestine Studies*. vol. 15, no. 1 (2016).

Baedeker, Karl. *Palestine and Syria: Handbook for Travellers*. 5th ed. London, 1912; New York, 1985.

Bahadir, E. F. "An Attempt to Establish a City: Beersheba Town (1900–1917)." Ph.D. Dissertation. Fatih Sultan Mehmet Waqif University. 2018.

Bell, Gawain. *Shadows on the Sand: The Memoirs of Sir Gawain Bell*. London: C. Hurst, 1983.

Ben–David, Joseph & Gideon M. Kressel. "The Bedouin Market: The Axis around which Beer–Sheva Developed in the British Mandatory Period." *Nomadic Peoples*. vol. 39 (1996).

Boissière, Thierry & Yoann Morvan. *Un Moyen–Orient ordinaire: Entre consommations et mobilités*. Marseille: Diacritiques Éditions, 2022.

Brenner, Neil, David J. Madden & David Wachsmuth. "Assemblage Urbanism and the Challenges of Critical Urban Theory." *City*. vol. 15, no. 2 (2011).

Burckhardt, John Lewis. *Travels in Syria and the Holy Land*. London: John Murray, 1822.

Büssow, Johann. *Hamidian Palestine: Politics and Society in the District of Jerusalem, 1872–1908*. Leiden: Brill, 2011.

Çağlar, Burhan, Ömer Faruk Can & Hacer Kılıçaslan (eds.). *Living in the Ottoman Lands: Identities, Administration and Warfare*. Istanbul: Kronik, 2021.

Çinar, Alev & Thomas Bender (eds.). *Urban Imaginaries: Locating the Modern City*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2007.

Conder, Claude Reignier & Horatio Herbert Kitchener. *The Survey of Western Palestine*, vol. III: *Judaea*. London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1883.

Deringil, Selim. "'They Live in a State of Nomadism and Savagery': The Late Ottoman Empire and the post–colonial Debate." *Comparative Studies in Society and History*. vol. 45, no. 2 (2003).

Durose, Catherine et al., "Working the Urban Assemblage: A Transnational Study of Transforming Practices." *Urban Studies*. vol. 59, no. 10 (2021).

Farías, Ignacio & Thomas Bender (eds.). *Urban Assemblages: How Actor–Network Theory Changes Urban Studies*. Abingdon: Routledge, 2010.

Feldman, Ilana. *Governing Gaza: Bureaucracy, Authority, and the Work of Rule, 1917–1967*. Durham, NC: Duke University Press, 2008.

Hart, Emma & Mariana Dantas. "Digging down into the Global Urban Past." *Urban History*. vol. 48, no. 3 (2021).

Hasan, Manar. "Palestine's Absent Cities: Gender, Memoricide and the Silencing of Urban Palestinian Memory." *Journal of Holy Land and Palestine Studies*. vol. 18, no. 1 (2019).

Ingold, Tim. *The Perception of the Environment*. Abingdon: Routledge, 2000.

Issawi, Charles. *The Fertile Crescent, 1800–1914: A Documentary Economic History*. New York: Oxford University Press, 1988.

Kedar, Alexandre, Ahmad Amara & Oren Yiftachel. *Emptied Land: A Legal Geography of Bedouin Rights in the Negev*. Stanford: Stanford University Press, 2020.

Khalidi, Rashid & Salim Tamari (eds.). *The Other Jerusalem: Rethinking the History of the Sacred City*. New York: Institute for Palestine Studies, 2020.

Krämer, Gudrun. *A History of Palestine: From the Ottoman Conquest to the Founding of the State of Israel.* Princeton: Princeton University Press, 2011.

Lindón, Alicia. "The Lived City: Everyday Experiences, Urban Scenarios, and Topological Networks." *Geographica Helvetica*. vol. 74, no. 1 (2019).

McFarlane, Colin. *Learning the City*. Malden: Wiley–Blackwell, 2011.

Meraiot, Ariel, Avinoam Meir & Steve Rose. "Scale, Landscape and Indigenous Bedouin Land Use: Spatial Order and Agricultural Sedentarisation in the Negev Highland." *Nomadic Peoples*. vol. 25, no. 1 (2021).

Meyer, Martin Abraham. *History of the City of Gaza: From the Earliest Times to the Present Day*. Columbia University Oriental Studies. vol. 5. New York: Columbia University Press, 1907.

Minawi, Mostafa. "Beyond rhetoric: Reassessing Bedouin–Ottoman Relations along the Route of the Hijaz Telegraph Line at the End of the Nineteenth Century." *Journal of the Economic and Social History of the Orient*. vol. 58, no. 1–2 (2015).

Mitter, Sreemati. "A History of Money in Palestine: From the 1900s to the Present." Ph.D. Dissertation. Harvard University, 2014.

Nasasra, Mansour. "Ruling the Desert: Ottoman and British Policies towards the Bedouin of the Naqab and Transjordan Region, 1900–1948." *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 42, no. 3 (2015).

_____. "The Frontiers of Empire: Colonial Policing in Southern Palestine, Sinai, Transjordan and Saudi Arabia." *The Journal of Imperial and Commonwealth History*. vol. 49, no. 5 (2021).

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800–1914*. New York: Methuen, 1981.

Parizot, Cédric. "Gaza, Beershebe, Dhahriyya: Another Approach to the Negev Bedouins in the Israeli–Palestinian Space." *Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem*. vol. 9 (2001).

Pieterse, Edgar. *City Futures: Confronting the Crisis of Urban Development*. London/ New York: Zed Books, 2008.

Robinson, Edward. *Later Biblical Researches in Palestine, and in the Adjacent Regions: A Journal of Travels in the Year 1838*. Boston: Crocker and Brewster, 1874.

Robinson, Jennifer. *Ordinary Cities: Between Modernity and Development*. Abingdon: Routledge, 2006.

Rodger, Richard & Susanne Rau. "Thinking Spatially: New Horizons for Urban History." *Urban History*. vol. 47, no. 3 (2020).

Rogan, Eugene L. *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850–1921*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Saidel, Benjamin et al. "An Archaeological Survey of the Arab Village of Bureir: Perspectives on the Late Ottoman and British Mandate Period in Southern Israel." *American Schools of Oriental Research*. vol. 383, no. 1 (2020).

Saunier, Pierre–Yves & Shane Ewen (eds.). *Another Global City: Historical Explorations into the Transnational Municipal Moment, 1850–2000*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Sawer, E. R. *Annual Report 1926, Department of Agriculture, Forestry, Fisheries, Palestine*. Greek Conv. Press. London: British Library.

Sayın, Özgür, Michael Hoyler & John Harrison. "Doing Comparative Urbanism Differently: Conjunctural Cities and the Stress–testing of Urban Theory." *Urban Studies*. vol. 59, no. 2 (2022).

Schick, Robert. "Who Came on Pilgrimage to Jerusalem in the Mamluk and Ottoman Periods: An Interreligious Comparison." *Für Seelenheil und Lebensglück* (2018).

Shechter, Relli. *Smoking, Culture and Economy in the Middle East: The Egyptian Tobacco Market 1850–2000.* London: Bloomsbury, 2006.

Simone, AbdouMaliq & Edgar Pieterse. *New Urban Worlds: Inhabiting Dissonant Times*. Cambridge: Polity Press, 2017.

Simone, AbdouMaliq. *City Life from Jakarta to Dakar: Movements at the Crossroads*. Abingdon: Routledge, 2010.

_____. *Improvised Lives: Rhythms of Endurance in an Urban South*. Cambridge: Polity Press, 2019.

Soja, Edward W. *Postmetropolis: Critical Studies of Cities and Regions*. Oxford: Wiley–Blackwell, 2000.

Stanley, Arthur Penrhyn. *Sinai and Palestine*. London: John Murray, 1875.

Stanley, Bruce. "Middle East City Networks and the 'New Urbanism'." *Cities*. vol. 22, no. 3 (2005).

Tamari, Salim. *The Great War and the Remaking of Palestine*. Oakland: University of California Press, 2017.

Taylor, Peter J. *Extraordinary Cities*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd, 2013.

_____. *Advanced Introduction to Cities*. Cheltenham: Elgar, 2021.

Van der Steen, Eveline. *Near Eastern Tribal Societies during the Nineteenth Century: Economy, Society and Politics between Tent and Town*. London/ New York: Routledge, 2013.

Wirth, Louis. "Urbanism as a Way of LIfe." *American Journal of Sociology*. vol. 44, no. 1 (1938).

Woods, Michael et al. "Assemblage, Place and Globalization." *Transactions of the Institute of British Geographers*. vol. 46, no. 2 (2021).

Yacobi, Haim & Mansour Nasasra (eds.). *Routledge Handbook on Middle East Cities*. Abingdon: Routledge, 2019.

صدر حديثًا

عبد الحميد صيام

السير عبر حقول من الألغام

تجربة العمل الميداني في بعثات الأمم المتحدة

يضم الكتاب صفحات من سيرة المؤلف المهنية وملاحظاته وانطباعاته خلال عمله الميداني في ست بعثات بتكليف من الأمم المتحدة، ويعرض محطات من تجربته الشخصية والمهنية الممتدة لأكثر من ربع قرن. يسجل المؤلف ملاحظاته بشأن أزمات دولية انخرطت فيها الأمم المتحدة وعمل في بعثاتها إما ملحقًا إعلاميًا، وإما متحدثًا رسميًا، أو أحد أعضاء فريق تحقيق، أو مبعوثًا لإدارة الإعلام، وتحديدًا في قسم الإذاعة والأخبار. يركّز المؤلف على الأزمات التي أدرجتها الأمم المتحدة على جدول أعمالها. ويقدم في مطلع كل فصل خلفيةً عن سياق الأزمة، فينتقل إلى سرد تجربته الميدانية، ثم يختم الفصل بخلاصات وتحليلات مستمدة من التجربة. تقدم فصول الكتاب نماذج متباينة لدور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات، من العقوبات الشاملة على العراق، والجزئية على ليبيا، إلى المفاوضات الطويلة الأمد في الصحراء الغربية، فضلاً عن شرعنة استخدام القوة في أفغانستان والعراق (1991)، في مقابل الإحجام عن شرعنة حرب عام 2003 على العراق.

مراجعات الكتب
Book Reviews

بلا عنوان، 60x60 سم، أكريليك على قماش (2025).
Untitled, 60x60 cm, Acrylic on canvas (2025).

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/YVAA2312

محمد ابلا | Mohamed Oubella* ومحمد سلمي | Mohamed Salmi**

صناعة الانتماء: دراسة في ملكية الأرض في المجتمع الصحراوي (أيت أوسى 1600–1958)

The Manufacturing of Belonging: A Study of Land Ownership in Saharawi Community (the Ait Oussa Tribes 1600–1958)

عنوان الكتاب:	**صناعة الانتماء: دراسة في ملكية الأرض في المجتمع الصحراوي (أيت أوسى 1600–1958).**
المؤلف:	سالم وكاري.
الناشر:	الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
سنة النشر:	2023.
عدد الصفحات:	488.

* باحث، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب (المؤلف المسؤول).
Researcher, holds a PhD in Sociology from Ibn Tofail University – Kenitra, Morocco (Correspondent Author).
Email: muhaoubella66@gmail.com

** أستاذ باحث في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
Researcher Professor in Sociology, Faculty of Humanities and Social Sciencies, Ibn Tofail University – Kenitra, Morocco. Email: salmitemara1@yahoo.fr

مقدمة

تُعدّ الأرض عنصرًا مركزيًا ضمن مكونات المجال الحيوي لقبائل الصحراء في جنوب المغرب، وفاعلاً مهمًا في ديناميتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتشكّل إطارًا حاضنًا لأشكال التفاعل والإنتاج والتضامن والنزاع، ما يجعلها عدسةً لفهم الأوضاع والتحولات وروابط الانتماء والنزاعات على حد سواء.

ضمن هذا الفهم، يسعى كتاب **صناعة الانتماء: دراسة في ملكية الأرض في المجتمع الصحراوي (أيت أوسى 1600–1958)** بفصوله الخمسة، لدراسة علاقة الإنسان بالمجال من خلال حالة علاقة قبيلة أيت أوسى بالأرض، راصدًا موضوعًا شائكًا يتداخل فيه الاجتماعي بالتاريخي والثقافي، وذلك على مستوى الزمن وأنماط التفكير والفعل البشري. وقد اتجه تفكير المؤلف في هذا العمل إلى معالجة الإشكالية المتصلة بالكيفية التي ساهمت بها قضايا الأرض في بلورة بنى المجتمع الصحراوي المدروس عبر ثلاثة أبعاد: البعد المادي – التقني، فالبعد العلائقي – الاجتماعي، وصولاً إلى البعد الرمزي – الثقافي، وذلك بالنظر إلى قضايا الأرض باعتبارها ظاهرة اجتماعية كلّية، وصورة عن دينامية المجتمع وفاعليته.

أولاً: الأرض والنظام الاجتماعي لأيت أوسى

يعدّ المؤلف دراسة قضايا الأرض مدخلاً مواتيًا لفهم مختلف جوانب النظام الاجتماعي للقبيلة وأبعاده، ومعيش الناس وهوياتهم الاجتماعية، بما في ذلك طبيعة تأويل هذه القبيلة لذاتها ولواقعها المادي. وتتجاوز المكانة التي تحظى بها الأرض في هذه الحالة كونها وسيلة للإنتاج، لتغدو عاملاً أساسيًا وحاسمًا في صناعة الانتماء، ومواردًا استراتيجيًا لبناء هوية الجماعة القبلية، ومقولة تصنيفية تنتج التراتبيات الاجتماعية المبنية على الملكية ومقدار الثروة العقارية، إضافة إلى اعتمادها عاملاً للإقصاء، مثلما هو الحال بالنسبة إلى نساء القبيلة (ص 170).

تُشكّل الأرض خط تماسّ بين الأفراد والجماعة القبلية، وفيما بين الأفراد أنفسهم على صعيد الملكية. وهي في الحالة المدروسة ميدان للنزاعات القبلية، ومختبر لبناء التمثّلات والممارسات حول ذواتهم وغيرهم. باختصار "هي الشخصية المولّدة للمعنى والمتصرفة في تأويله وحارس الهويات، طبعًا إلى جانب الماء" (ص 166–167)، حيث نجد، في واقع الواحات، أنّ قيمة الأرض لا تنفك عن قيمة الماء، وفقًا لما سماه مبارك الطايعي "زواج الأرض بالماء في بيئة توسم بندرة الموارد"[1].

يستخلص المؤلف في هذه الحالة أنّ الأرض مثّلت محور العلاقات الاجتماعية وموضوع رهانات اقتصادية وسياسية، لتتعدد بذلك أشكال ملكيتها وأساليب استغلالها، وكذا طرائق الوصول إليها، التي لم تَخلُ في الكثير من الأحيان من لغة القوة واستخدام العنف، بحيث كلما تقوّت رغبة الأفراد والجماعات في الحصول على الأرض، وخاصة الرعوية منها، قُوبِلت بآليات تدبيرية متينة تعمل على كبح

(1) مبارك الطايعي، "البنيات الزراعية والبنيات الاجتماعية وأفق الاستمرار والانقطاع في الواحات المغربية: واحة تافيلالت نموذجًا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2007–2008، ص 140–141.

هذه الرغبة، ومن ثم تتناسل أشكال من العنف والنزاع الاجتماعي (ص 212).

وصف بلاسيد رامبو مسألة ملكية الأرض بأنها من ضمن المسائل التي تبقى غامضة وغير معروفة جيّدًا[2]، كما تُعدّ من "التابوهات" قياسًا على الالتباس المحيط بها. وهو ما لمسه المؤلف، حينما رصد ببليوغرافيا الإنتاجات التاريخية والسوسيولوجية والقانونية حول المسألة العقارية في المغرب ومجال دراسته على وجه الخصوص، والتي كانت لائحتها وافية.

تُعتبر ملكية الأرض، عبر المدخل الدراسي الذي اختاره المؤلف، مدار معيش الناس ومشكلاتهم على السواء، إنها بحسب المؤلف "مزيج من الأنساق والنظم، سواء حققت التماسك الاجتماعي أم أدت إلى النزاع والتنافس" (ص 66). وتختلف الملكية الفردية للأرض لدى أيت أوسى بين حالتَي الواحة المسقية والواحة البورية. ففي الحالة الأولى، تصبح الأرض ذات ذاكرة ومعنى بحكم قربها من "القصر"[3]، في حين تبقى في الحالة الثانية ناقصة المعنى، إذ يُوشي المِلك البور في وعي الواحيين المستقرين بغاية واحدة؛ هي الأمل في منتج وافر وتدبير مخاطر المحصول إن تحقق.

بهذه المعاني، تعتبر ملكية الأرض داخل الواحات المسقية أحد مظاهر التراتب الاجتماعي، نظير ما خلقته التشكيلات الاجتماعية من تمايز بين ساكنة الواحة. لقد لاحظ المؤلف أنّ تلك الملكية تشهد تركزًا في يد فئة بعينها، تملك جاهًا سياسيًا ومراكمة لوسائل الإنتاج (ص 68)، وهذا هو الواقع الذي أنتج فئات اجتماعية عريضة من دون أرض، بسبب طبيعة الأعراف المحلية التي تخضع بموجبها الملكية العقارية الفردية لتقلبات أشكال التداول الاجتماعي والقانوني. وأمام ما تخضع له الملكية العقارية لدى أيت أوسى من هذه الإكراهات البنيوية، ومن تداول متقلب (شرعي، وعرفي، وفردي، وجماعي)، سعت مكونات المجتمع الواحي للتحايل على مختلف المشكلات التي تطرحها، وذلك باللجوء إلى الوقف على المؤسسات الدينية، باعتبارها آليات شرعية لتحصين الأرض وحمايتها من كل أشكال التفويت والمنازعات (ص 444). وقد خصّ هذا بصفة محددة الملكية الفردية والأُسرية، أمّا الملكية الجماعية فتتجسد في الأراضي الفلاحية والمجال الرعوي على السواء، حيث سعت مجموعة أيت أوسى القبلية منذ بداية استقرارها لتوسيع سيطرتها المجالية والديموغرافية على مجموعة من هذه الأراضي، باستخدام ثالوث الغزو والإجلاء والدفاع؛ وهو ما مثّل محددًا لهويتها وأساسًا لوجودها المادي والرمزي في آن، على الرغم مما لحق بُنى القبيلة والنظم العرفية للأرض من تحولات حديثة منذ زمن الاستعمار.

يرى المؤلف أنّ ما بلغته ملكية الأرض في إطار القبيلة من أهمية، هو ما جعل منها مشتركًا جماعيًا وعاملاً محددًا لهوية القبيلة، وضامنًا لاستمراريتها وإعادة إنتاجها (ص 119)، بل إنها الأساس الذي هَيْكل شخصية القبيلة ونمط إدراكها للمجال، علاوةً على مساهمتها في بناء الأساس الذي

(2) Placide Rambaud, *Sociologie rurale: Recueil de textes*, Textes de sciences sociales 16 (Paris: Editions Mouton, 1976), p. 159.

(3) القصر (جمع قصور): مجال سكني عبارة عن بناء متراصّ ومحصن بأسوار، ونمط معماري محلي ينتشر في واحات الجنوب والجنوب الشرقي للمغرب. تشكّل القصور في هذه الحالة موروثًا معماريًا وثقافيًا عريقًا يمتاز بتقنيات ومواد محلية تقليدية.

تُنسج حوله مختلف الاستراتيجيات القبلية، خاصة المتصلة منها برسم هوامش التحرك والتنقل الرعوي.

وعبر سعي هذه المجموعة القبلية، على امتداد القرون الثلاثة الماضية، للهيمنة على الأرض وتوسيع مجالها القبلي، اعتمادًا على استراتيجيات مختلفة، واللجوء إلى تحركات وصفها المؤلف بـ"التحتية"، باعتبارها مبنية على التنقلات الرعوية، شكّل الحصول على الأرض لدى أيت أوسى العنصر المحرك لدينامية وجودها، إلى الحد الذي ارتبطت فيه مختلف سماتها التي عرفت بها وتبنتها بعنصرَي الأرض والمكان.

ثانيًا: الأرض بين ممارسات الإنتاج وآليات تدبير النزاع

إن ما ابتكره البدو من استراتيجيات متكيفة مع وسطهم البيئي، لإعداد الأرض على النحو الذي يضمن استغلالها استغلالاً جيّدًا، وخلق آليات خاصة لتدبير النزاع حولها بما يضمن استمرار الجماعة القبلية، ويعزز من قوة تلاحمها، هو ما جعل الإيكولوجيا الاجتماعية للقبيلة تمتزج بإيكولوجيتها الثقافية.

يتميّز إنتاج الفلاح المحلي للمشهد الفلاحي بنوع من التباين يقوم على نظام زمني يحتوي ثلاثة عناصر يعكس كل واحد منها زمنًا محددًا؛ فمن جهة، يعمل الزمن الإيكولوجي من خلال تنظيم القرارات في الحقول الزمنية "للمْنَازْلْ"[4] والأبراج والفصول (ص 226)، ويتعلق الأمر هنا بتنظيم قرارات الحرث وتأبير النخل وجمع المحصول الفلاحي، وذلك في ارتباط وثيق بطبائع المناخ التي تعتبر عاملاً أساسيًا في تنظيم الإيقاع الزمني للفلاح المحلي (ص 228).

أمّا الزمن الثقافي، فيرتبط بمجموعة من القيم والرموز التي تساعد الفلاح على إدراك الحقول الزمنية وتوظيفها في ممارسات الإنتاج. وتجسّد الأمثال الشعبية في هذه الحالة وعي الفلاح بالزمن الإيكولوجي (ص 230). وإذا كان الزمن الثقافي زمنًا مدركًا وسيكولوجيًا، فإن الزمن المعيش يعكس الممارسات التي يسلكها الفلاح في حياته اليومية بالواحة، حيث يتأطر الزمن المعيش لدى الفلاحين بحسب المؤلف، بثلاثة أنماط من الإيقاعات: وهي الممارسات الرعوية – الزراعية، ثم الأشغال المنزلية وما يتصل بتفقد الماشية، وأخيرًا الراحة البيولوجية التي تقابل فترة النوم (ص 233).

وعلى الرغم من دقة هذا النظام الزمني وتوازن توزيعه، فإن استمرارية الممارسات الإنتاجية المرتبطة به تظل رهينة بمدى استقرار القاعدة المادية التي تقع عليها، وهي الأرض؛ وهو ما يتجسد على الأخص ضمن الزمن المعيش. فقد شكّلت رغبة الأفراد والجماعات في الحصول عليها واستثمار منافعها أرضيةً مهمةً لتناسل أشكال مختلفة من النزاع العنيف والمتعدد الأشكال حولها، بحسب تعدد طبائع تداول سكان الواحة للأرض. وبذلك صارت تلك النزاعات جزءًا من معيش الواحيين، على وقع الثغرات القانونية والعرفية المخلّة بعقود التداول وعوامل أخرى (ص 445).

في المقابل، ولأن المجتمع لا يمكن أن يقوم على عنف من دون حدود، سعى مجتمع أيت أوسى

(4) تستعمل عبارة "المنازل" (جمع مْنْزْلَة) في الأوساط القروية والبدوية لتحديد مواعيد الزراعة والحصاد والقنص وأحوال المناخ عمومًا.

لتدبير هذه النزاعات وضبطها، بحسب طبيعتها التي تختلف من النزاعات البنيوية إلى الظرفية. وقد شكّلت الوثيقة وأحكام العرف والشرع أهم الآليات التي جرى ابتكارها لتدبير صور النزاع على الأرض والمجال الحيوي عمومًا. وفي هذا الصدد، وإلى جانب العرف والشرع اللذين يحرصان على حلّ مختلف النزاعات العصية (ص 192)، يتزايد اعتبار الوثيقة أهمّ حجة للدفاع عن ملكية الأرض؛ من حيث إنها شاهد حقيقي على الحق فيها، في سياق ما لحق هذه الآليات من تحولات عميقة زمن الاستعمار، لتظهر بدلاً منها آليات جديدة، ذات طبيعة إدارية رسمية.

ثالثًا: الرعي الترحالي وأشكال الارتباط بالمجال وإدراكه

يُعدّ النشاط الرعوي عصب الحياة القبلية لدى أيت أوسى، حيث ظل الرعي المبني على التنقل الواسع النطاق أنجع السبل لاستغلال المجال، والتغلب على فقر موارده الحيوية. فقد تحكّمت في تنقلات أفرادها وعبورهم لأراضي الترحال عدة عوامل، تعود الإيكولوجيّة منها إلى ظروف البيئة والمناخ التي تتطلب مهارات التكيف مع قساوة الطبيعة. وفي هذا الإطار، يُعرف عن سكان صحراء جنوب المغرب أنهم يقودون قطعانهم وسط الصحراء بحثًا عن الكلأ والماء اعتمادًا على أشكال إدراكهم للمجال؛ الأمر الذي دفع صوفي كاراتيني إلى وصفهم بـ"أبناء الغيوم"، لأنهم "يجعلون حياتهم حجًا مستمرًا وراء الغيوم الموسمية النادرة، التي هي مصدر عيشهم، وعيش قطعانهم"[5].

(5) Sophie Caratini, *Les enfants des nuages* (Paris: Editions Le Seuil, 1993), p. 31.

وإضافة إلى ما سبق، تتحكّم عوامل أخرى في مسارات التنقل واستغلال أراضي الترحال، لا سيما ما يتصل منها بانعدام الأمن وسيادة ظاهرة النهب التي تُعدّ من خصائص بعض المجموعات القبلية بالصحراء[6]. لذلك، كان اعتماد أيت أوسى على نشاط الترحال مؤطرًا بعوامل سياسية بلورتها القبيلة لمجابهة المجموعات القبلية المجاورة الأخرى، وبما يضمن حماية القطيع في لحظات النهب واللصوصية المحدقة بها، على غرار "الفريك"[7] الذي يعدّ الوحدة الأساسية للترحال داخل مجال القبيلة، بما يتطلبه من مقومات بشرية، وبما يخضع له من ترتيبات قياسًا على العوامل المناخية والمصاعب الأمنية المحتملة وظروف الرعي والانتجاع.

ضمن أوضاعٍ كهذه، تظل ممارسات الرعي الترحالي مشروطة دائمًا بعوامل متشابكة، تعكس على نحو عام أشكال التأقلم مع ظروف البيئة وصيغ استغلال المجال الرعوي التي يُعدّ القطيع وهمّ تنميته هدفها الرئيس. ومرة أخرى، تبدو

(6) عبد الحميد فائز، **الحرب في المجتمعات الرعوية: آليات إنتاج العنف في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار** (الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية، 2015)، ص 136-161.

(7) يُعدّ الفريك من البنى المشكّلة للقبيلة الصحراوية جنوب المغرب، ويقصد به تجمّع مجموعة من الخيام لجماعة تنزل في مكان معيّن بغرض الظعن وانتجاع المراعي، وتنتقل هذه الخيام على الأغلب جماعيًا بحثًا عن المراعي والماء، ويكون هذا الانتقال بأمر من الجد إذا كان هذا الفريك ينتمي كله إلى الجد نفسه. أمّا إذا كانت خيامه تنتمي إلى عائلات مختلفة، فهم يأتمرون في أغلب الظروف بأوامر مختلف شيوخ هذه المجموعة. ولا تتحكم في تنقلاتهم هذه العوامل الاقتصادية والإيكولوجية فحسب، بل كذلك ظروف النزاعات القبلية والحروب التي تنشب بين القبائل؛ ما يضطرهم إلى التنقل في مجموعات كبيرة تسمى عند بدو الصحراء "الفركان". للمزيد في هذا الشأن، ينظر: محمد دحمان، **دينامية القبيلة الصحراوية في المغارب بين الترحال والإقامة، دراسة سوسيو-أنثروبولوجية حول أولاد بالسباع** (الرباط: طوب بريس، 2012)، ص 54.

اللحظة الاستعمارية ذات أثر بالغ في شهود هذه الممارسات تغيّرات عميقة، لا سيما ما اتصل منها بالشروط الإدارية الجديدة التي حدّت من أنشطة الرعي المتنقل، وساهمت في استقرار الأسر الرعوية في إطار ما عرف أنثروبولوجيًا بظاهرة "توطين البدو".

بهذه العوامل وغيرها، يكتسي المجال في هذه المناطق حمولة أنثروبولوجية عميقة، خاصةً على صعيد تمثّلات الناس له، التي تمتح من صورة الأرض المثقلة بالحضور القوي للرمزي والمقدّس، بما جعلها رديفًا للعِرض ومطابقًا له[8]، قياسًا على ما تعكسه التمثّلات من استعمال رمزي للمجال. وفي هذا الباب، "يتمثّل الرحّل كل موضع ينزلونه بخيامهم مسكونًا بالجن والشياطين التي يجب درء شرها اعتمادًا على الأضاحي والقرابين" (ص 448)، فيقيمون لأجل ذلك وجبة "المْعْرُوفْ"[9] الطقوسية لطرد ما يسكنه من شرور. إنها ممارسات ثقافية تعمل على إعادة إنتاج المجال الرعوي وافتكاكه، حيث تصبح ممارسة "المْعْرُوفْ" آلية ثقافية لترسيم الحدود الرمزية للمجال، ومن ثمّ تصبح الأرض، التي يُخرق سكونها بذبيحة، مجالاً معمورًا بالمعنى الأنثروبولوجي؛ أي مجالاً يحمل بصمة الجماعة القبلية وهويتها، ويتحول فيه الفضاء الجغرافي الموحش إلى مجالٍ مألوف ومأهول بالقيم والممارسات.

يُبرز المؤلف ما تقوم عليه هذه التمثّلات حول مجالات الرعي من اختلافات، بحسب عوامل الزمن والموضع والاتجاه؛ ذلك أنّ البدو يحملون تمثّلاً معيّنًا عن كل جهة يقصدونها. فيرتبط الجنوب في تمثّلهم بكل ما هو إيجابي؛ إذ هو في نظرهم مصدر التجارة وموطن الرجال الذين يوسّعون به قاعدة القبيلة، كما يعتبر مصدر قطعان الإبل المنهوبة، ومجال المراعي الخصبة، وبذلك فهو مجال مرغوب فيه ومتطلع إليه (ص 418). وعلى خلاف ذلك، هم يعتبرون الشمال (الأطلس الصغير) مجالاً غير مرغوب فيه؛ لأن مراعيه ضيقة لانتشار الملكيات الفلاحية والأراضي الجبلية فيه، ولا تتكيف معه قطعانهم لنداوة هوائه وتأثيره السيئ في صحتها التي اعتادت مناخ الصحراء. وفي الاتجاه نفسه، هم يرون أنّ كل من هجر مجالهم القبلي في اتجاه الشمال لا يعود حتمًا، إنه في تمثّلهم الثقافي مجال "يأكل الرجال" (ص 419).

وبناء عليه، تُشكّل التمثّلات حول المجال، في تباينها وتكاملها، نوعًا من نظام تعرّف يساهم في إنتاج مجال الإنتاج وإعادة إنتاجه، وبالطريقة عينها، هو يعبّر عن أنماط من التكيّف مع ظروف الحياة الصعبة، وعن أشكال الارتباط بالمجال وضبطه. وبذلك تمنح هذه التمثّلاتُ الباحثَ بعض مفاتيح فهم أبعاد النزاع حول المجال الرعوي في حالات مماثلة أو مشابهة.

خاتمة

حظي موضوع الأرض وقضاياه المختلفة في أرجاء مختلفة من المغرب بمتابعة علمية غزيرة لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين والجغرافيين وحتى المؤرخين، حتى إن اقترن حضوره في متن

(8) محمد بوزنكاض، "حيازة الأرض في الصحراء بين العرف والفقه"، في: **الصحراء: أمكنة التاريخ وفضاءات التبادل**، تنسيق رحال بوبريك وأحمد جوماني (الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية، 2019)، ص 139.

(9) وجبة طقوسية وقربانية تقدّمها المجموعات في الأوساط القروية في المغرب وتتناولها في سياقات ثقافية مخصوصة. للمزيد في هذا الصدد، ينظر: حسن رشيق، **سيدي شمهروش: الطقوسي والسياسي في الأطلس الكبير**، ترجمة عبد المجيد جحفة ومصطفى النحال (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010).

هذه الدراسات بموضوعات أخرى، من قبيل البنى القبلية والسلطة، والطقوس، والأعراف، وغيرها. إلّا أنه لم يحظَ بالغزارة نفسها في المتابعة كلما تعلّق الأمر بواحات الصحراء جنوب المغرب وباديتها عمومًا؛ ويعود ذلك إلى طبيعة الأرض التي تطرح إشكالات كثيرة وبأبعاد مركّبة، وأيضًا إلى طبيعة المجال الصحراوي الذي يسمه واقع إيكولوجي جعل معظم أراضيه تنتمي إلى الأراضي الموات. وتجعل كل هذه الأسباب دراسة هذا المجال وأراضيه عسيرة، وعلى الأخص إذا ما أضفنا إليها أشكال الملكية وتعقّدها وغياب الوثائق، ما يعسر معه أن تكون موضوع ملكية كاملة[10].

وبالفعل، تطرح الطبيعة العقارية للأرض في الصحراء عدة إشكالات يمكن اكتشافها انطلاقًا من الصيغ التي يجري التعبير بوساطتها عن هذه الوضعية. لذلك، يتأرجح بعض الباحثين في التعبير عن تلك الطبيعة بين استعمال اصطلاحَي "الملكية" و"الحيازة"، وهو ما سار عليه مؤلف الكتاب، حيث استعملهما في الكثير من الأحيان، وكأن الأمر لا يتصل إلا بمرادفات تؤدي المعنى والدلالة نفسيهما، والحال أنّ اصطلاح الحيازة La possession يختلف في حمولته وحدوده عن اصطلاح الملكية La propriété؛ "ففي سياق مجال موسوم بالبداوة ومحكوم بخصوصية صحراوية يسود فيها الانتجاع، تتبدد مقومات الملكية الخاصة وتتراجع شروطها، فهي ملكية غير مكتملة تقتصر على حق الانتفاع أحيانًا في سياق يعترف ضمنيًا بهذه الحقوق المعبّر عنها تحت اسم الحيازة"[11].

واقعًا، تُمارس القبائل الرعوية المنحدرة من صحراء جنوب المغرب، ومن ضمنها أيت أوسى، حقوق الانتفاع من موارد الأرض الرعوية من دون أن يؤدي ذلك إلى احتكارها ومنعها عن الغير، نظرًا إلى صعوبة رسم حدود الملكية في الصحراء؛ ما يجعل حقوق الانتفاع في هذه الحالة (الرعي والسقي) مرادفةً للحيازة ومتضمنةً لمدلولها. وباعتبار ما يحيل عليه التاريخ الاجتماعي لحصول أيت أوسى على الأرض وما يقوم عليه من عناصر الانتزاع والتدافع، وفقًا لثالوث الغزو والإجلاء والدفاع، فإن مصطلح الحيازة في هذا السياق يُعدّ أقرب إلى الدلالة على معاني الانتفاع والهيمنة على الأرض التي لا ترتقي إلى مستوى الملكية كما هو الحال في المجتمعات المستقرة كليًا. وعلى الرغم من أحقية الركون إلى هذه الحقيقة، فإن من المهم التأكيد أنّ الطابع الواحي للحياة البدوية للقبيلة الصحراوية في الجنوب المغربي مختلفٌ نسبيًا عن الطابع الواحي لمناطق أخرى وسط المغرب وجنوبه الشرقي.

ومقابل عدم استيعاب طبيعة الأرض، وخاصةً الرعوية منها، في هذا المجال، لشروط الملكية التامة، فإن منزلتها تختلف عن منزلة المواشي التي تعتبر ملكية تامة لدى القبائل الرعوية؛ ذلك أنّ قطعان الإبل مثلاً تشكّل أساس نظام الملكية في المجتمعات الرعوية البدوية التي تعيش على الترحال والانتجاع. وتفيد البحوث الأنثروبولوجية أنّ هذه الاختلافات تاريخية، مثلما لاحظ جاك بيرك، في أطروحته حول الأطلس الكبير الغربي، أنّ ملكية الأرض المزروعة لدى مجتمعاته القروية تحظى بأهمية تفوق الأهمية المُضفاة على المنزل[12].

(10) بوزنكاض، ص 135.

(11) المرجع نفسه، ص 141.

(12) Jacques Berque, *Les Seksawa: Recherches sur les structures sociales du Haut–Atlas Occidental* (Paris: PUF, 1954), pp. 354– 355.

ولم تكن الملاحظات السابقة إلا توسيعًا لآفاق الاستفادة من الكتاب، الذي يشكّل، إجمالاً، أرضية بينية خصبة لتكامل تخصصات مختلفة في دراسة الأرض وأهميتها بالنسبة إلى المجموعات القبلية في جنوب المغرب؛ إذ ينهل من معين المعرفة التاريخية، وكذا من معارف الأنثروبولوجيا وأدواتها، فضلاً عن توظيفه معارف الجغرافيا والسوسيولوجيا والاقتصاد؛ الأمر الذي مكّن مؤلفه من إنتاج معرفة متعددة الأبعاد حول جوانب من النظام الاجتماعي لقبيلة أيت أوسى، عبر مدخل علاقة المجتمع بالأرض. لقد بذل المؤلف مجهودًا مهمًا في التعريف بالحياة الصحراوية المغربية، خاصة فيما تُمثله الأرض من فاعل محوري في صناعة الهوية والانتماء، وفي تدبير المجال وضبط التراتبيات الاجتماعية، والعلاقات داخل القبيلة وبينها وبين القبائل الأخرى.

يمكن عدّ كتاب **صناعة الانتماء** من أهم الدراسات البينتخصصية التي اتجهت إلى التركيز على دراسة حالة من المجتمعات الواحية والتقليدية في الصحراء جنوب المغرب؛ إذ شكّل الانطلاق من مسائل الأرض، لفهم تاريخ القبيلة وديناميّاتها، تحديًا قاد المؤلف إلى تسليط الضوء على مسألة شائكة ومركّبة تتداخل فيها عناصر متعددة الأبعاد.

المراجع References

العربية

دحمان، محمد. **دينامية القبيلة الصحراوية في المغارب بين الترحال والإقامة، دراسة سوسيو-أنثربولوجية حول أولاد بالسباع**. الرباط: طوب بريس، 2012.

رشيق، حسن. **سيدي شمهروش: الطقوسي والسياسي في الأطلس الكبير**. ترجمة عبد المجيد جحفة ومصطفى النحال. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010.

الصحراء: أمكنة التاريخ وفضاءات التبادل. تنسيق رحال بوبريك وأحمد جوماني. الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية، 2019.

الطايعي، مبارك. "البنيات الزراعية والبنيات الاجتماعية وأفق الاستمرار والانقطاع في الواحات المغربية: واحة تافيلالت نموذجًا". أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2007-2008.

فائز، عبد الحميد. **الحرب في المجتمعات الرعوية: آليات إنتاج العنف في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار**. الرباط: منشورات مركز الدراسات الصحراوية، 2015.

الأجنبية

Berque, Jacques. *Les Seksawa: Recherches sur les structures sociales du Haut–Atlas Occidental*. Paris: PUF, 1954.

Caratini, Sophie. *Les enfants des nuages*. Paris: Editions Le Seuil, 1993.

Rambaud, Placide. *Sociologie rurale: Recueil de textes*. Textes de sciences sociales 16. Paris: Editions Mouton, 1976.

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/CVMU5912

مدى شريقي | Mada Shuraiki*

الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم

Charities and Politics in Bashar Al–Asad's Syria: The Unravelling of the Old Social Contract

عنوان الكتاب:	**الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم.**
عنوان الكتاب في لغته:	*Charities and Politics in Bashar Al–Asad's Syria: The Unravelling of the Old Social Contract.*
المؤلّفة:	لورا رويث دي إلفيرا Laura Ruiz de Elvira.
المترجمة (من الفرنسية إلى الإنكليزية):	كيث هودسون Keith Hodson.
الناشر:	إدنبرة: مطبعة جامعة إدنبرة Edinburgh University Press.
تاريخ النشر:	2025.
عدد الصفحات:	302.

* أستاذة علم الاجتماع في جامعة اللاذقية، سورية.
Professor of Sociology at Lattakia University, Syria. Email: mada.shuraiki@yahoo.fr

مقدمة

تتقدم لورا رويث دي إلفيرا، في سياق انشغالها بقضايا العمل الجماعي والخيري والأنظمة السلطوية والعمليات الثورية، لا سيما في تونس وسورية، خطوةً أخرى في مشروعها البحثي بعنوان **الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم**، الذي خصصته لبحث واقع العمل الجمعياتي في سورية في علاقاته المعقّدة بالسلطة. وهو مشروع كانت قد مهّدت له بصفة خاصة في كتاب سابق[1]، قدّمت فيه تحليلاً أوّليًا، كمّيًا وكيفيًا، للتغيرات التي شهدها قطاع الجمعيات الخيرية في سورية خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد، مقارنةً بالعقود السابقة لحكم حزب البعث في سورية.

يستند مسار فهم دي إلفيرا للتغيرات التي شهدها القطاع الجمعياتي في سورية خلال العقد الأول من حكم الأسد (بدءًا من عام 2000 إلى عشية انطلاق الانتفاضة[2] السورية عام 2011)، إلى افتراض أنّ نظام بشار، وفي خضمّ ما ورثه عن حكم أبيه حافظ (1971–2000) من مشكلات اجتماعية واقتصادية متراكمة، لجأ في تعامله مع الحياة المدنية والعمل الخيري إلى مبدأين رئيسين هما: "التفويض" Outsourcing؛ أي إسناد الدولة مسؤولياتها الاجتماعية إلى الجمعيات الخيرية، و"إعادة الانتشار" Redeployment؛ أي إعادة تموضع السلطة بما يتيح لها مناورة التغيير من دون حلحلة القبضة السلطوية الراسخة على المجتمع؛ أي مع احتفاظها بقدرتها على المراقبة والمعاقبة والضبط، بالمعنى الفوكوي للمصطلح[3].

ولا يقتصر الكتاب على البحث في آليات تعامل السلطة السورية مع الجمعيات وأدوارها المجتمعية، بل يدرس أيضًا الاستراتيجيات التي وظّفها القطاع الجمعياتي السوري كي يتكيّف مع الشرط السياسي، في شكله القمعي الصريح زمن حافظ أوّلاً، ثمّ في صورته الأكثر مرونةً ظاهريًّا، مع تغير أساليب الضبط والمراقبة، خلال حكم بشار ما قبل الثورة تاليًا. ولتحقيق هذا الهدف، تلجأ المؤلفة إلى توظيف الإطار النظري الذي وضعه ألبرت أوتو هيرشمان في كتابه الموسوم بـ: **الخروج والصوت والولاء: ردود الفعل على تدهور أداء الشركات والمنظمات والدول**[4]، الذي يحلّل فيه كيفية مواجهة الأفراد انحدار جودة الخدمات المؤسسية باعتماد إحدى استراتيجيات ثلاث هي: 1. الخروج؛ أي ترك السلعة، 2. الصوت؛ أي التعبير عن رفضها، 3. الولاء؛ أي البقاء على الرغم من كلّ شيء. وهكذا تنظر المؤلفة إلى الجمعيات باعتبارها مكافئ الفرد في نموذج هيرشمان، وإلى السلطات السورية باعتبارها مكافئ المؤسسات، وتعطي أمثلةً على تبنّي الجمعيات الخيرية السورية واحدة أو أكثر من هذه الاستراتيجيات الثلاث، في مواجهة المحسوبيات والتدخّلات وسلوك النظام السلطوي.

(1) Laura Ruiz de Elvira & Tina Zintl, *Civil Society and the State in Syria: The Outsourcing of Civil Responsibility* (St Andrews: University of St Andrews Centre for Syrian Studies, 2011).

(2) تختار المؤلفة استخدام مصطلح "انتفاضة" Uprising بدلاً من مصطلحات من قبيل "ثورة" و"تمرّد" و"حرب أهلية"، باعتباره، من وجهة نظرها، لا ينطوي على أحكام مسبقة في شأن ما ستتمخّض عنه سيرورة الأحداث الجارية في البلاد في حينه (ص 1).

(3) تستند تحليلات المؤلفة كثيرًا إلى تناول السلطة في كتاب الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault: **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**.

(4) Albert Otto Hirschman, *Exit, Voice and Loyality: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970).

تنشغل المؤلفة، إذًا، بالجهات الاجتماعية الفاعلة وممارساتها الملموسة، معتمدةً على قراءة للتاريخ والسياسة تنطلق من أسفل إلى أعلى، وتسعى لفهم الخاص والتدرّج من خلاله إلى فهم ما هو عام في علاقات السلطة والقطاع المدني/ الأهلي؛ ما يسمح بفهم الديناميات التي يصعب إدراكها من أعلى، مثل التغيرات الاجتماعية وعلاقات القوة وآليات الاستقطاب وأساليب التعبير والصراع، ويتيح "رؤية لامركزية لمفاهيم من قبيل الدولة والمجتمع المدني/ الأهلي" (ص 8).

أولاً: منهجية الكتاب

يستند البناء المنهجي للكتاب إلى عمل ميداني أُجري في سورية خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2007 – كانون الثاني/ يناير 2010، باستخدام مجموعة من طرائق التحليل الكيفي، أبرزها المقابلات نصف الموجّهة مع الفاعلين في القطاعَين الخيري والجمعياتي، ومراقبين بارزين فيهما (من محامين، وصحافيين، ومثقفين)، وموظّفين في المنظمات غير الحكومية والدولية، إلى جانب جمع معلومات موجزة من مواطنين سوريين عبر محادثات غير رسمية.

وعمدت المؤلفة كذلك إلى جمع ملاحظات ميدانية، من خلال زياراتٍ لنحو ثلاثين جمعية، والمشاركة في فعالياتها المتنوعة. وأجرت مسحَين إثنوغرافيَين استغرق أحدهما عامًا كاملاً، وتناول بالدراسة جمعية مسيحية تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، واستغرق الآخر أسبوعًا في مخيم لذوي الاحتياجات الخاصة. بيد أنّ الكتاب لا يُبيّن أسباب اختيار جمعيات وأنشطة دون غيرها لإجراء المسح الموسع، ويصعب على القارئ أن يستشفّ أسباب الاختيار بالنظر إلى تنوّع القطاع الجمعياتي السوري وتباينه إلى حدّ يجعل كلّ جمعية كيانًا مستقلاً، يختلف اختلافًا واضحًا عن غيره في هيكليته الإدارية، ونوعية خدماته، وتدابير تفاعله وتكيّفه مع تدخّلات الدولة وأجهزة المخابرات. وأخيرًا، يُستكمل العمل الميداني بتحليل المصادر المكتوبة: منشورات الصحافة السورية والوثائق الرسمية، وإصدارات المانحين والجمعيات الخيرية، وبعض الدراسات غير المنشورة لباحثين ومحلّلين سوريين.

يضمّ الكتاب مقدمة وثمانية فصول وخلاصة. وتتشابك في فصوله نتائج التحليل الميداني مع التأطير النظري من دون حدود فاصلة واضحة، وتنتظم موضوعاتها في ثلاثة محاور كبرى تبدأ بتأريخ للجمعيات في سورية ومضامين انفتاحها في عهد بشار (الفصلان الأول والثاني)، ثم تتناول تحليلاً محليًا للجمعيات وأنواع الالتزام والتبعية التي أظهرتها، واستراتيجياتها في مواجهة قيود السلطة واختلالات النظام السياسي – الإداري القائم (الفصول الثالث والرابع الخامس)، وتنتهي بإعادة تعريف الهندسة السياسية في سورية زمن بشار (الفصول السادس والسابع والثامن).

تغطّي هذه المحاور أهداف الدراسة المتمثّلة في فهم تغيّرات واقع العمل الجمعياتي السوري، واستراتيجيات تكيّفه مع الدولة السلطوية، في ضوء تفكّك العقد الاجتماعي الشعبوي القديم الذي وضع أسسه حافظ، والذي قام على نوع من التعاقد الضمني بين الدولة والشعب، تؤمّن الدولة بموجبه الخدمات الاجتماعية وتعزّز التنمية في مقابل تخلّي الشعب عن الممارسة السياسية (ص 12). ومن خلال ذلك، تسعى

المؤلفة لإثبات فرضية مفادها أنّ الدولة السورية، في العقد الأول من حكم بشار، لم تكن "دولة ضعيفة"، أو "في أزمة" أو "في تراجع" مثلما افترض بعض الباحثين (ص 258)، بل كانت، على العكس من ذلك، دولة قوية منتشرة النفوذ وحاضرة بسلطويتها في كلّ مكان. وهي وإن غيّرت من آليات الفعل عبر استراتيجيتَي "التفويض" و"إعادة التمركز"، فإنها فعلت ذلك بهدف ضمان الإبقاء على قبضتها الأمنية.

ثانيًا: تاريخ العمل الجمعياتي في سورية: ملامح عامة

ترى المؤلفة أنّ تاريخ العمل الجمعياتي في سورية لا ينفصل عن تاريخ البلاد السياسي والاقتصادي؛ إذ تتحدّد أطره وحدوده وسياقاته بالسياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية لنظام الحكم القائم. وقد اتّصف التاريخ السياسي لسورية، باستثناء مراحل تاريخية محدودة نسبيًا من عمر البلاد، بصبغة سلطوية امتدّت من تولّي حزب البعث الحكم في عام 1963 إلى ما بعد وفاة حافظ وتسلّم بشار السلطة في عام 2000 (ص 29–38). ومن هذا المنطلق، تتناول المؤلفة تاريخ العمل الجمعياتي في سورية وعلاقته بالسلطة، ودور دولة البعث في تشكيل القطاع الخيري وآليات تأطيره وضبطه بما يحول دون امتلاكه كيانًا خاصًّا في مواجهة الكيان الأوحد للدولة السلطوية. وإضافة إلى ذلك، تبحث المؤلفة في التحولات التي شهدتها سورية في الفترة 2000–2011 على المستوى السياسي، وانعكاساتها على العمل الخيري والمجتمعي، وتعرض الاستراتيجيات التي اتّبعها نظام بشار، بمشاركة مباشرة من زوجته، لإضفاء ملمح يوحي بتغيير واقع هذا القطاع و"تحريره"، في حين احتفظت السلطة في الواقع بقبضتها الأمنية المحكمة عليه (ص 217–218).

تشير المؤلفة إلى أنّ النشاط المجتمعي والجمعياتي في سورية عرف فتراتٍ من الازدهار النسبي، بدأت ملامحها الأولى في الحقبة العثمانية مع نشوء عدد من الجمعيات التي اتّسمت، منذ ذلك الحين، بانقسام على أساس ديني ومذهبي. ثمّ تطوّرت الجمعيات الفاعلة، فتزايد عددها وتنوّعت أنشطتها خلال فترة الانتداب الفرنسي 1920–1946، لتبلغ أخيرًا ما سمته المؤلفة "عصرها الذهبي" بعد الاستقلال خلال الفترة 1946–1963، والتي تعتبرها الذاكرة الجمعية المرحلة الأكثر ديمقراطيةً في تاريخ البلاد، على الرغم مما شهدته من انقلابات، وعيوب النظام السائد فيها، القائم على الممارسة التقليدية للمحسوبية الشائعة في أوساط التجار وكبار ملّاك الأراضي (ص 23).

يتبيّن على امتداد الكتاب أنّ هاتين السمتَين (شيوع تقسيم العمل الخيري على أسس طائفية ومذهبية، وانتشار المحسوبية فيه) ظلّتا ملازمتَين للعمل الجمعياتي في سورية. وتشير المؤلفة إلى الدور الذي أداه الانتداب الفرنسي في وضع أسس تسميات تقسيمية وتعزيزها في المستوى المجتمعي (ص 22)، بيد أنها لا تُقدّم في المقابل تحليلاً لأسباب استمرارية هذا الشكل "المنقسم طائفيًّا" للعمل الجمعياتي في مراحل لاحقة، على الرغم من مساعي نظام البعث لتحييد التسميات الطائفية، ظاهريًا على الأقل، وبأسلوب قمعي. ويرتبط غياب هذا التحليل في رأيي ارتباطًا مباشرًا بالجانب المنهجي، الذي اقتصر في تناوله المستفيدين من خدمات الجمعيات على بعض المحادثات غير الرسمية التي لم تترك أصداء

تُذكَر في العمل، مع تركيز المؤلفة على العلاقة الكلّية (سلطة/ جمعيات). وفضلاً عن ذلك، لم تُقدّم المؤلفة تحليلاً كافيًا لدواعي اختيار العملاء جمعية دون غيرها، وإلى أي حدّ يعكس الانقسام الطائفي والمذهبي والعرقي الذي يسِم هذه الجمعيات حالةً من الانقسام الشعبي، تدفع الناس إلى طلب الخدمات في جمعيات توافق انتماءاتهم الضيقة.

والواقع أنّ مزيدًا من التوسّع في جمع آراء المواطنين كان سيتيح للمؤلفة إمكانية تفسير هذا التوجه المذهبي إلى حدّ بعيد، من أيام حافظ إلى زمن بشار؛ ذلك أنّ آفاق الثقة المجتمعية Social Trust تضيق مع تصاعد الفساد وضعف جودة أداء الدولة[5]. ومن المعلوم أنّ مؤشرات الفساد في سورية سجّلت مستويات مرتفعة في حكم الأب والابن؛ الأمر الذي يُفسّر لجوء الأفراد إلى انتماءات ضيّقة تتيح من جهة مستويات أعلى من الثقة المجتمعية، وتشبع، من جهة أخرى، حاجة الفرد إلى الانتماء الاجتماعي التي يضيق أفقها كلما اشتدّت قبضة السلطة. وهو ما يشير إليه ليف ستينبرغ في تناوله تاريخ مجمع الشيخ أحمد كفتارو للعمل الخيري وسيرورة عمله[6]؛ إذ يلاحظ أنّ تجربة الأجواء الإسلامية التصوّفية لدى المنتسبين إلى المجمّع تعزّز شعورًا بالانتماء وإطارًا شاملاً للمشاركة في الحياة العامة، ينبعان من الرغبة في خلق فضاء حيوي آمن في جوٍّ عام يُنظَر إليه باعتباره غير آمن، وبذا تكون أسلمة الحي الكردي الذي ينشط فيه المجمّع بمنزلة استجابة للحاجة إلى الدفاع عن موضع في المجتمع[7]. وينطبق هذا التحليل على فترتي حكم الأب والابن، على ما بينهما من فروق.

ثالثًا: العمل الجماعي في سياق سلطوي: حكم البعث قبل بشار الأسد

مع انقضاء مرحلة ما بعد الاستقلال، التي تميّزت بتزايد عددي في الأنشطة الجمعياتية وتقنين العمل الخيري تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، شكّل وصول حزب البعث إلى السلطة وإعلان حالة الطوارئ في عام 1963 قطيعةً في سيرورة تطوّر هذا القطاع، وأدى حكم الدولة الاستثنائية إلى التشكيك في دور القطاع الجمعياتي والعمل على إخضاعه وتهميشه (ص 29). ولاحقًا، مع تولّي حافظ سدّة الحكم بعد "الحركة التصحيحية" في عام 1970، قدّمت السلطة نفسها باعتبارها شعبية واشتراكية، وبدأت تسحب البساط شيئًا فشيئًا من تحت أقدام الجمعيات الأهلية المتجذّرة في بنية المجتمع السوري، لتحلّ محلّها المنظمات الشعبية والنقابات المهنية المرتبطة مباشرةً بالنظام. وأدّى ذلك إلى جمود في إشهار الجمعيات، وباتت إجراءات الترخيص طويلةً ومعقّدة، وتتخلّلها تدخّلات مباشرة من الأجهزة الأمنية. لقد أرادت

(5) تبرهن دراسات عديدة على الارتباط بين ضعف الثقة المجتمعية من جهة، وارتفاع مستويات الفساد وضعف جودة الدولة من جهة أخرى، ينظر مثلاً:

Bo Rothstein, "Corruption and Social Trust: Why the Fish Rots from the Head Down," *Social Research*, vol. 80, no. 4 (Winter 2013), p. 1015.

(6) درست المؤلفة حالة هذا المجمّع الذي ضمّ مسجدًا كبيرًا وجمعيات خيرية منذ نشأته زمن رجل الدين الصوفي أحمد كفتارو المقرَّب من حافظ الأسد، ثمّ ما شهده من تغيّرات بعد وفاة كفتارو وتسلّم ولده صلاح الدين إدارة المجمّع زمن بشار (ص 152–156).

(7) Leif Steinberg, "Islamisation d'un quartier: L'héritage du Cheikh Ahmed Kuftaro," in: Baudouin Dupret et al. (dir.), *La Syrie au présent: Reflets d'une société* (Paris: Sindbad; Actes Sud, 2007), p. 376.

الدولة احتكار كل ما يخصّ مسؤولية رفاه الأفراد، استنادًا إلى استراتيجيات تنمية اقتصادية تستند إلى استئثارية الدولة والحكم المطلق، وتحاشي ظهور شخصيات كاريزمية شعبية تدخل في تنافسية مع الشخصيات التي تُصدّرها. لكن هذه المرحلة اتّسمت، في الوقت نفسه، بازدهار اقتصادي وتسارع في وتيرة التنمية وارتفاع مطّرد في الناتج المحلي الإجمالي GDP، الأمر الذي أضعف من إلحاح الحاجة إلى العمل الخيري، مع تولّي الدولة بالفعل مسؤولياتها الاجتماعية (ص 36، 81).

وفي المقابل، شهد مطلع ثمانينيات القرن العشرين تزايدًا صريحًا في التضييق على العمل الجمعياتي إبان الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين، فحُلَّت جمعيات بدعوى ارتباطها بالجماعة، وضُيِّق على أخرى، ورُفِض إعطاء تراخيص جديدة، فتعطّل العمل الجمعياتي، لا سيّما في القطاعَين الثقافي والسياسي، وإن بقي حاضرًا على نحو محدود في القطاع الخيري. لكنّ اختلافًا جذريًّا يسم هذه المرحلة مقارنةً بسابقتها، ويتمثّل في سوء إدارة الاقتصاد الذي أدّى تدريجيًا إلى تراكم المشكلات، فسُجّلت معدلات عالية من التضخم وتراجعت قيمة الليرة السورية وتدنّى متوسط دخل الفرد (ص 37). ولجأت الدولة إلى معالجة الأمر بمساعٍ لتحرير الاقتصاد جزئيًا، لكنها وجدت نفسها، شيئًا فشيئًا، عاجزةً عن مواجهة المفرزات الاجتماعية الناجمة عن هذا الوضع المعقّد اقتصاديًا. وتعتبر المؤلفة أنه، نتيجةً لذلك، برزت الحاجة الملحّة إلى تدخُّل عمل الجمعيات الخيرية بوصفها مساندًا للدولة من أجل الحدّ من تبعات التضخم على الفقراء، لكن النظام بقي على تحفُّظه متخوّفًا من صعود تيارات منافسة ذات فاعلية سياسية تهدّد كيانه، وبقي عمل الجمعيات محدودًا (ص 38، 177).

رابعًا: العمل الجمعياتي في عهد بشار الأسد: مساعي الاستقلالية وخطوطها الحمراء

تشير المؤلفة إلى أنّ نظام الحكم الجديد أبدى، مع تولّي بشار السلطة، انفتاحًا على عمل المجتمع المدني/الأهلي، وتبلورت أولى معالم هذا الانفتاح بإطلاق "ربيع دمشق" (2001–2002)، ثمّ تبعه في عام 2005 "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الوطني"، وتشكيل جبهة الإنقاذ الوطنية في عام 2006 (ص 41). ويمكننا أن نستنتج من رؤيتها هذه أنّ استراتيجية "الصوت" (وفق رؤية هيرشمان) كانت قد بدأت في تلك المرحلة تجد طريقها إلى عمل المجتمع المدني، بعد عقود طويلة من حكم حافظ القمعيّ الصارم.

على المستوى الاقتصادي، بدأت الدولة السورية الجديدة تنسحب شيئًا فشيئًا من تبنّي السياسات المسمّاة "اشتراكية" في العهد السابق، وصولًا إلى إطلاقها سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي (ص 50، 276–278). فقد قامت السياسة الاقتصادية الجديدة على مبدأ توسيع عمل القطاع الخاص، وسجّل حكم بشار ما قبل الثورة تراجعًا في دور القطاع الحكومي الخدمي، وتصاعدًا مطّردًا في حاجة الفقراء إلى المساعدات المادية والعينية التي تستلزم السماح بعمل المجتمع المدني/الأهلي والمنظمات غير الحكومية على نطاق أوسع، في سياق عملية "تفويض" يحرِّر الدولة من مسؤولية مهمّات اجتماعية

كانت تتحمّلها سابقًا ثم باتت عاجزة عن تولّيها (ص 192).

نشأت، إذًا، حاجة ملحّة إلى الانفتاح على عمل المجتمع المدني/ الأهلي، بعد تسلّم بشار السلطة. واستفادت بعض الأصوات السورية الداعية إلى التغيير الديمقراطي من بوادر الانفتاح هذه، لكنّ هذا الأمر لم يدم طويلًا. فسرعان ما عادت القبضة الأمنية لتفرض نفسها، إمّا على نحو مباشر مثلما حدث عندما جرى حلّ أنشطة ربيع دمشق وملاحقة أعضائه منذ عام 2002، أو على نحو غير مباشر، عبر انتقاء الفاعلين الاجتماعيين وقبول بعضهم بوصفه مفيدًا (لا يشكّل خطرًا على النظام)، ورفض بعضهم الآخر ومحاربته بوصفه غير مفيد (يشكّل خطرًا على النظام) (ص 171).

وهكذا، بعد مرحلة أولى تهدف إلى تصدير صورة انفتاح وتغيير ديمقراطي إلى المجتمع الدولي، بدأ نظام بشار إعادة التضييق على أيّ نشاط ذي طابع سياسي فاعل من جهة، وتوسيع نطاق تدخّل السلطة في العمل الجمعياتي من خلال تفعيل ما تسميه المؤلفة "المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة" Government–Operated Non–Governmental Organizations, GONGOs (ص 50)، وفي مقدمتها "الأمانة السورية للتنمية" التي استحوذت أسماء الأسد، السيدة الأولى، على إدارة شؤونها، من جهة أخرى. ونشأ، في هذا السياق، شكلان من اللامساواة بين القطاعات الجمعياتية العاملة في سورية، وباتا مفتاحًا في أيدي السلطات لممارسات المعاقبة والمراقبة والضبط.

يتمثّل الأول في لامساواة ناجمة عن التباين في تناول مصطلح Civil Society؛ إذ قد يُترجم إلى "مجتمع مدني"، فيشير ضمنيًا إلى مجموعات من قبيل نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين للسلطة والمثقفين اليساريين والمنظمات غير الحكومية الحقوقية (ص 173)، توصم بأنها متأثّرة بالغرب، وترتبط بنوع من المعارضة، وترفضها السلطة وتضيّق على أفرادها الذين يواجهون غالبًا أشكال "المعاقبة" التي تبنّاها النظام الجديد، والتي تتدرّج من "حظر" لقاءات الجمعية وأنشطتها إلى "حلّ" وجودها وإلغاء ترخيصها تمامًا، وصولًا إلى "سجن" الفاعلين الأساسيين فيها (ص 248). في المقابل، كانت ثمّة ترجمة أخرى للمصطلح ذاته باسم "المجتمع الأهلي"، وهي تقوم على عمل جمعياتي فارغ تمامًا من المحتوى السياسي، تروّج له السلطة باعتباره منسجمًا مع خصوصية المجتمع. وترى المؤلفة أنّ جوهر اختلاف هذا النوع من العمل الجمعياتي عن سابقه هو أنّ المجتمع المدني يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالمواطنة وحكم القانون، ويمكنه أن ينتج أشكالًا من الفاعلية السياسية، لذا فإنّ من الطبيعي ألا ترحّب به الأنظمة السلطوية. في المقابل، تسعى هذه الأنظمة للترويج للشكل "الأهلي" من النشاط المجتمعي، وهو نموذج نشاط اجتماعي لا ينطوي على فكرة المواطنة "الحداثية"، بل على فكرة التكافل الاجتماعي بمعناه الاجتماعي التقليدي، مع الاحتفاظ بالولاء للسلطة القائمة (ص 172). ومن هذا المنطلق، يكون في وسع السلطة أن تستفيد منه بأنّ تفوّضه مهماتها الاجتماعية التي باتت عاجزةً عن تلبيتها بعد تفكّك العقد الاجتماعي الشعبوي القديم، وضعف المؤسسات الحكومية وتهالكها مع تعاظم مستويات الفساد، وفشل السياسات الاقتصادية الجديدة في تحقيق عملية التنمية، لكن مع إبقاء عمله في حدود تقليدية لا تفسح

أمام الفاعلين أيّ مجال لامتلاك حدّ ما من الاستقلالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحد الفاصل بين هذين النوعين من الجمعيات لا يبدو واضحًا دائمًا في الكتاب. وتلجأ المؤلفة في دراسات الحالة التي تقدّمها إلى استخدام المصطلح الإنكليزي Civil Society من دون تعيين إذا ما كانت الجمعية المدروسة تحت هذا الاسم مدنية أم أهلية. غير أن المواصفات العامة التي تنطبق على جميع الجمعيات المدروسة – أيًّا كان المسمّى المعتَمد في وصفها – تدفع إلى استنتاج مؤداه أنها جمعيات "أهلية"، تقوم على بنى خدمية تقليدية وتغيب عنها الفاعلية السياسية.

أمّا الشكل الثاني للامساواة، فيتمثّل في التمييز في التراخيص والمعاملات الإدارية وإمكانية الحصول على التمويل (داخليًا، وخارجيًا) والفاعلية على الأرض، بين الجمعيات التي تتبنّى استراتيجية "الولاء" للسلطة، وتلك التي تحاول الاحتفاظ بمساحة من الاستقلالية بابتعادها عن العمل تحت مظلّة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من جهة، وتحت مظلّة "منصّة مؤسسات المجتمع المدني في سورية" من جهة أخرى. وكانت هذه المنصّة قد أُنشئت في عام 2007 واتّخذت شكل شبكة معاقبة ومراقبة لعمل الجمعيات، تسيطر عليها جمعية الأمانة السورية للتنمية وتخضع لإشراف مباشر من السيدة الأولى (ص 246). وبالفعل، سمحت المنصّة للنظام بالقيام بعملية انتقاء انتهت بتهميش كبير للفاعلين الذين لا يُظهرون "ولاءً" صريحًا للسلطة حتى إن لم يصلوا إلى حدّ استخدام استراتيجية "الصوت" في التعبير عن رفضهم التدخلات في عملهم (ص 161).

خاتمة

يمكن النظر إلى هذا الكتاب، مثله مثل الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تتناول مرحلة أو مراحل زمنية بعينها، باعتباره وثيقة تحليلية وتأريخية ترتبط، من جهة، ارتباطًا وثيقًا بالشرط التاريخي للمراحل الزمنية التي تناولتها بالدراسة، وتشكّل، من جهة أخرى، منطلقًا لاختبار معطياتها ونتائجها في سياق التطورات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع. وبناء عليه، يتتبّع الكتاب تاريخيًا مسار العمل الجمعياتي في سورية، ويفكك الميكانيزمات التي حكمت تطوّره بين زمنين: زمن حافظ الأسد، حين ساد عقد اجتماعي شعبوي تولّت فيه الدولة تأمين الخدمات الاجتماعية في مقابل حرمان الشعب من المشاركة السياسية، الأمر الذي عطّل عمل الجمعيات الأهلية وهمّشها؛ وزمن بشار الأسد الذي ارتكز على مبدأي "التفويض" و"إعادة الانتشار"، فلم تتراخَ القبضة الأمنية للدولة، بل أعادت انتشارها بما يمكّنها من إبقاء السيطرة محكمةً على المجتمع، لكن مع تفويض بعض مسؤولياتها الاجتماعية، التي باتت عاجزةً عن تلبيتها، إلى جمعيات تخضع لتدخّلاتها المستمرة.

لكن سقوط نظام الأسد بعد عقد ونصف العقد من الحراك الثوري والنزاع المسلّح، يحمل في طيّاته عناصر تدلّ على هشاشة عمليات التفويض وإعادة الانتشار التي اعتبرتها المؤلفة أنها كانت قد شكّلت نقاط ارتكاز عقلانية وواعية في تعامله مع العمل الأهلي؛ ذلك أنّ الخلل البنيوي الذي أصاب الدولة في سورية كشف شيئًا فشيئًا عن فشلٍ في تولّي مسؤولياتها الاجتماعية، وضعفٍ عام في أداء مؤسساتها، وانهيار اقتصادي وفساد

مستحكم؛ ما جعل مسألة التفويض وإعادة الانتشار هذه تبدو بمنزلة أمرٍ واقع فرضه ضعف الدولة وعجزها أكثر من أن تكون فعلاً منظّمًا مقصودًا وهادفًا. وحتى الهامش الذي تُرِك للجمعيات الأهلية والمدنية، ضمن ما عدّته المؤلفة "تفويضًا" و"إعادة انتشار"، كان أضيق من أن يسمح لها بأيّ حركة فاعلة حقًّا، بل إنّ الدولة سيطرت، على نحو غير مباشر وعبر وسيط هو الأمانة السورية للتنمية التي تديرها أسماء الأسد، على كلّ أشكال العمل الخيري والجمعياتي، فأقصت كل من لم يكن تحت سلطتها، ولم تترك أمام هذه الجمعيات سوى "الولاء"، لا باعتباره خيارًا وفقًا لنموذج هيرشمان، بل باعتباره شكلاً آخر من أشكال القمع الذي تمارسه السلطة.

في إمكاننا اليوم، وقد انقضى أكثر من عام على سقوط نظام الأسد، أن نعتمد دراسة دي إلفيرا مرتكزًا للبحث فيما يمكن أن يكون عليه العمل الجمعياتي في سورية في الحاضر والمستقبل، وفي الميكانيزمات اللازمة لتجاوز التدخل السلطوي فيه، بغية التأسيس لعمل جمعياتي فاعل، بمعنى المجتمع المدني الذي قدّمته المؤلفة باعتباره فعلاً حداثيًا يستند إلى فكرة المواطنة والقانون، لا بمعنى المجتمع الأهلي الذي يأخذ نمط عمل خيري تقليدي يحيِّد أيّ ممارسة سياسية ويقوم على التهميش والتبعية بدلاً من المواطنة والفاعلية.

المراجع

References

De Elivra, Laura Ruiz & Tina Zintl. *Civil Society and the State in Syria: The Outsourcing of Civil Responsibility*. St Andrews: University of St Andrews Centre for Syrian Studies, 2011.

Dupret, Baudouin et al. (dir.). *La Syrie au présent: Reflets d'une société.* Paris: Sindbad; Actes Sud, 2007.

Hirschman, Albert Otto. *Exit, Voice and Loyality: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

Rothstein, Bo. "Corruption and Social Trust: Why the Fish Rots from the Head Down." *Social Research*. vol. 80, no. 4 (Winter 2013).

صدر حديثًا

عبد العلي الودغيري

العربية بين الإهمال والاستعمال

يعالج الكتاب مجموعة من الأفكار حول علاقة اللغة بالبناء الحضاري وتنمية المجتمع، ويحاول أن يبيّن كيف أن النهضة، أو التنمية الشاملة كما تسمى اليوم، لا تحدث بنقل الشعوب والأمم إلى لغات الآخرين مهما تفوّقوا عليها بعلمهم ومعرفتهم وعقولهم، أي بالذّوَبان فيهم وانتحال شخصيتهم وهويتهم، والانتقال الكلّي إليهم لغةً وفكرًا وثقافةً وتوجهًا ورؤيةً، وأسلوبَ عيشٍ، ونَمَطَ حياةٍ، في مقابل إفراغ لغات هذه الشعوب والأمم الطامحة إلى النهوض والرقيّ من محتواها وإضعافها إلى حد الموت، وإنما بعكس ذلك تمامًا؛ وهو نقل معارف الآخرين وعلومهم وخلاصة أفكارهم وعقولهم وعبقريَّتهم، إلى لغاتها لتعلَّم بها، وتُفهَم أكثر، وتُستوعَب على نحو أعمق وأدقّ، وتُهضَم وتُتمثَّل، ويُستفاد من عُصارتها، وتُستنبَت في الأرض الجديدة التي يُرادُ فلاحتُها وإعمارُها واستصلاحُها وإعادةُ تأهيلها، وتتحول مع الوقت إلى جزء من ثقافة أهلها وعلومهم، بعد الإضافة إليها وإعادة إنتاجها على طريقتهم الخاصة ووفق حاجاتهم وتطلّعهم، وما يلائم بيئتهم وعقيدتهم وينسجم مع هويتهم. وبهذه الطريقة يمكن الجمع بين تحصيل المعرفة والمحافظة على اللغة، وبين إغنائها وتنميتها وتطويرها ورفعها لتحتل المكانة التي تستحقها.

عروض الكتب
Featured Books

بلا عنوان، 75x80 سم، أكريليك على قماش (2025).
Untitled, 80x75 cm, Acrylic on canvas (2025).

عنوان الكتاب: أن تكون سودانيًا: تجليات تاسيتي أرض الأقواس في فضاءات الحداثة.

المؤلف: عبد الوهاب أحمد الأفندي.

الناشر: الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 568.

يتناول الكتاب تشكّل الهوية السودانية بوصفه مسارًا تاريخيًا ممتدًا، ومتصلاً بسجالات سبقت اكتمال الدولة الحديثة، ولا سيما سجالات الاستقلال والوحدة وموقع الدين واللغة والعرق في تعريف الجماعة الوطنية. ينطلق المؤلف من تاسيتي (أرض الأقواس)، ليطرح فرضية الاستمرارية التاريخية العميقة للمجال النوبي – السوداني، متتبعًا تحولاته من كوش ومروي والنوبة إلى سنار والمهدية والحكم الاستعماري، وما تفرع عنها لاحقًا من صيغ متباينة لتعريف السودان. في هذا السياق، يناقش الكتاب أطروحة فرانسيس دينق عن أزمة الهوية، ويجادل بأن السودان الحديث شهد تبلور هويتَين متصادمتين، عرّفت كل منهما ذاتها بالسلب في مواجهة الأخرى، بما جعل الصراع على تعريف السودان جزءًا من تاريخ السلطة والحرب وبناء الدولة.

يقارب الكتاب تحولات الهوية السودانية، عبر عوالم شخصيات تقاطعت سيرها وأفكارها مع منعطفات التاريخ السوداني. ويعتمد في ذلك على التاريخ القديم والسير الذاتية والغيرية، والكتابات الفكرية والأدبية، والمقابلات الصحافية والتوثيقية، لإظهار الكيفية التي أعادت بها النخب المتعاقبة صياغة تصورات الانتماء الوطني عبر مراحل متباينة من تاريخه. ومن هذه المسارات، يقتبس الكتاب صيغًا متعددة لتعريف السودان؛ من العروبية والأفريقانية والمهدية والإسلاموية، وصولاً إلى السودانوية والليبرالية والماركسية. ويخلص إلى التمييز بين أزمة الهوية وأزمة الصراع بشأنها، ويناقش صلة صحوة الهويات بدرجات التهميش والصراعات العنيفة، في مقابل رؤيته للهوية السودانية بوصفها تكوينًا تاريخيًا مركّبًا، نشأ من ديناميات داخلية وتفاعل انتقائي مع المؤثرات الخارجية.

عنوان الكتاب: **الدول والحراكات الاجتماعية: دراسات نظرية وتطبيقية مقارنة.**

المؤلف: عز الدين الفراع.

تقديم: منير السعيداني.

الناشر: بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 384.

يبحث الكتاب العلاقة بين الدولة والحراكات الاجتماعية في السياق العربي، متّخذًا المغرب مجالًا للتحليل والمقارنة. وينطلق من أن فهم الاحتجاج لا ينفصل عن بنية الدولة ونمط الحكم وتاريخية المجتمع، ولا سيما في ظل الدولة التسلطية واتساع التفاوتات المجالية والاجتماعية. ويضمّ، إلى جانب قراءات تركيبية في سوسيولوجيا الدولة ونظريات الحركات الاجتماعية، بحوثًا ميدانية في عدد من فصوله اعتمدت المقابلات والملاحظة والتحليل النقدي للخطاب والإثنوغرافيا الرقمية، لدراسة حراكات واحتجاجات تشكّلت في سياق الثورات العربية والتحولات الرقمية، وأزمات التعليم والصحة، والتضامن مع فلسطين، ومقاومة التطبيع. بهذا، يصل الكتاب بين النقاش النظري وتحليل الممارسات والخطابات والوسائط التي تعيد من خلالها الفئات المحتجة صياغة مطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، من دون فصلها عن استجابات الدولة الأمنية والسياسية ومحاولات الاحتواء وأزمات التمثيل.

ينتظم الكتاب في ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول مفهوم الدولة من خلال مقاربة بيير بورديو النقدية للهيمنة الرمزية واحتكار الرساميل، ثم يناقش الدولة العربية بوصفها دولة تسلطية، وتاريخ تشكّلها وإمكانات التحرر منها. ويعرض القسم الثاني أبرز مقاربات الحراكات الاجتماعية من تعبئة الموارد والحركات الاجتماعية الجديدة إلى اللاحركات الاجتماعية، قبل أن يدرس حراكات الحرية والهوية ووسائط التواصل الاجتماعي، وحركة 20 فبراير وحراك الريف، وخطاب مجموعات الألتراس. أمّا القسم الثالث، فيجمع بين طرفي الدراسة؛ إذ يختبر العلاقة بين الدولة والحراكات الاجتماعية عبر حالات مغربية راهنة: حراك المدرسين والطلبة، والحركة الطلابية المتضامنة مع فلسطين وحملات المقاطعة، وحراك جيل زد. وتكشف هذه الحالات تنوع دوافع الاحتجاج بين التفاوتات المجالية والاجتماعية وأزمات التعليم والصحة والتمثيل، والاعتراض على السياسات السلطوية أو التطبيع. وترصد إضافة إلى ذلك تنقّل الفعل الاحتجاجي بين المدرسة والجامعة والملاعب والشوارع والمنصات الرقمية.

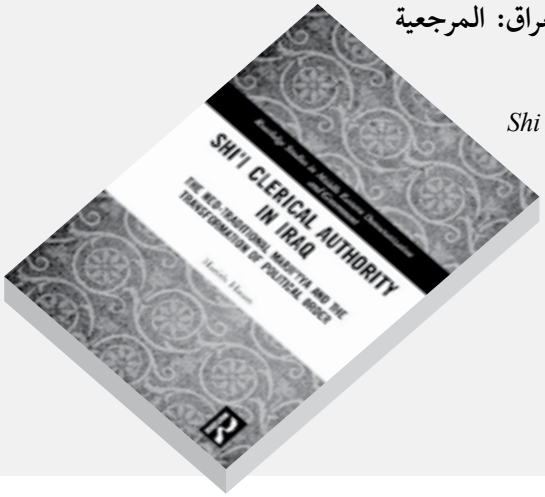

عنوان الكتاب: السلطة الدينية الشيعية في العراق: المرجعية التقليدية الجديدة وتحول النظام السياسي.

عنوان الكتاب في لغته: *Shi'i Clerical Authority in Iraq: The Neo–Traditional Marji'yya and the Transformation of Political Order*.

المؤلف: حارث حسن Harith Hasan.

الناشر: أبينغدون: راوتليدج Routledge.

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 218.

يتتبع الكتاب تحولات العلاقة بين المرجعية الشيعية والدولة الحديثة في العراق، منذ تشكّل المرجعية الحديثة، وما أحدثه قيام الدولة العراقية وسياسات العلمنة والمركزة من تحديات لسلطة المرجعية، مرورًا بانحسار قدرات الدولة خلال تسعينيات القرن العشرين، وصولاً إلى سقوط البعث عام 2003 وإعادة تشكيل النظام السياسي. يُقارب الكتاب المرجعية، بوصفها تكوينًا مؤسسيًا يتجاوز الأشخاص، ويتموضع داخل حقل ديني معقد، ويتفاعل مع الحقل السياسي عبر مؤسسات وتشريعات وخطابات متغيرة. ويقترح مفهوم "المرجعية التقليدية الجديدة"، لتوصيف سلطة تستمد شرعيتها من تقاليد الاجتهاد والتقليد، مع حضورٍ لها متزايد في المجال العام، من دون أن تتحول إلى سلطة دستورية، أو تتولى الحكم المباشر على غرار ولاية الفقيه.

ينتظم الكتاب في خمسة فصول تتتبع تشكّل المرجعية الشيعية الحديثة وغلبة المدرسة الأصولية، وتبلور مفهومَي الاجتهاد والتقليد، ثم تحولات الحقل الديني في مواجهة سياسات العلمنة والقمع البعثي، وانحسار الدولة، وبروز نموذج محمد محمد صادق الصدر في القيادة الدينية الجماهيرية. ثم ينتقل إلى مرحلة ما بعد عام 2003، حينما غدت المرجعية العليا في النجف بقيادة علي السيستاني سلطة، وإن لم يكن منصوصًا عليها دستوريًا، في ظل تحوّل مسار بناء الدولة من نموذج التجانس والعلمنة إلى نموذج جماعاتي، تكون فيه الهويات الطائفية فئاتٍ سياسية أساسية في تنظيم التمثيل والفعل السياسيَين. ويتناول الكتاب أيضًا الترتيبات القانونية والمؤسسية الجديدة التي تولدت عن التحول المذكور في مجالَي الأوقاف والعتبات المقدسة وتنامي نفوذ إدارات العتبات، فضلاً عن تغيّر العلاقة بين الفقه الشيعي والقانون الرسمي، ولا سيما في قضايا الأحوال الشخصية. ويخلص إلى أن هذه التحولات أعادت موضعة المرجعية في مركز الحياة العامة والسياسية، وأنتجت نمطًا هجينًا من العلاقة بين سلطتها التقليدية وسلطة الدولة القانونية – العقلانية.

عنوان الكتاب: المثقفون السوريون في المنفى: معضلات الثورة وتكلفة الرحيل.

عنوان الكتاب في لغته: *Syrian Intellectuals in Exile: The Dilemmas of Revolution and the Cost of Leaving*.

المؤلفة: زينة العظمة Zeina Al Azmeh.

الناشر: كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج Cambridge University Press.

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 266.

يدرس الكتاب تحولات موقع المثقفين السوريين في المسار الذي افتتحته انتفاضة عام 2011، متتبعًا ما طرأ على سردياتهم وأدوارهم بعد انتقال الثورة من لحظة التعبئة والأمل إلى العسكرة والحرب والمنفى، محاولًا الإجابة عن سؤالَين رئيسين: كيف أسهم هؤلاء المثقفون في بناء معنى الثورة؟ وكيف أعادت الهجرة القسرية وتبدل جماهير الثورة وشبكات الإنتاج الثقافي تشكيل قدرتهم على التدخل السياسي والفكري؟ يستند الكتاب إلى دراسة نوعية أُنجزت بين عامَي 2017 و2021، استندت إلى مقابلات مع تسعة وعشرين كاتبًا وفنانًا ومثقفًا سوريًا مقيمين في فرنسا وألمانيا، إلى جانب تحليل أعمالهم، إضافة إلى الملاحظة بالمشاركة في الوسطَين الثقافيين السوريين في باريس وبرلين. وبذلك تمكّن الكتاب من بناء إطار نظري، جمع بين سوسيولوجيا الثقافة وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، والفكر ما بعد الاستعماري ودراسات الهجرة، مستفيدًا من نظريّتَي "الصدمة الثقافية" و"التموضع الفكري".

ينتظم الكتاب في أربعة فصول. يبحث الأول منها الانقسامات داخل الحقل الثقافي، مقترحًا مفهوم "رأس مال الاضطهاد" لفهم تحوّل التعرض للملاحقة والتضحية من أجل الحركة الاجتماعية إلى مورد للمكانة الرمزية. ويتناول الفصل الثاني "النظرة المزدوجة" إلى مجتمعات الاستقبال، بما تجمعه من تقدير ثقافي للمثقف المهاجر وإدانته سياسيًا، وانتقاله من الانشغال بكيفية رؤية المركز له إلى مساءلة هذا المركز نفسه. ويدرس القسم الثالث انتقال بعض المثقفين من اتخاذ المسافة النقدية تجاه الحركة إلى الانغراس الجذري فيها، وما ترتب عليه من تماهٍ أكبر مع المعاناة الشعبية وتراجع في القدرة على بلورة الرؤية النقدية أو ممارسة التأثير التنظيمي والسياسي. أمّا الفصل الرابع، فيصوغ مفهوم "الحق في المعنى" لفهم سعي المنفيين لمنح كل من الثورة والخسارة دلالة، في ظل الشعور بأن المعاناة السورية حُرمت من الاعتراف والمعنى. وتخلص الدراسة إلى تحوّل دور كثير من المثقفين من محاولة التأثير في مسار الثورة إلى الشهادة على مآلاتها مع استمرارهم في الفعل في صورة مثابرة بلا أمل.

عنوان الكتاب: أراضٍ وصكوك: الإفناء الزراعي والنضال من أجل عدالة الأراضي في فلسطين.

عنوان الكتاب في لغته: *Plots and Deeds: Agrarian Annihilation and the Fight for Land Justice in Palestine.*

المؤلف: بول كولبري Paul Kohlbry.

الناشر: ستانفورد: دار نشر جامعة ستانفورد Stanford University Press.

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 262.

ينطلق الكتاب من سؤال الأرض في فلسطين عبر مدخل الفلاحين والريف والحياة الزراعية اليومية، مستندًا إلى مقابلات وملاحظة بالمشاركة وبحث أرشيفي خلال الفترة 2013–2022 في قرى بروقين وقراوة بني زيد وفرخة في الضفة الغربية. ومن خلال تتبع تظافر المصادرة الإسرائيلية للأراضي والتوسع الاستيطاني، وتحوّل المزارعين إلى العمل المأجور، وصعود سوق العقارات وبرامج تسجيل الملكية، يقترح الكتاب مفهوم "الإفناء الزراعي"، الذي لا يقصد به العملية التي يجري بموجبها انتزاع الأرض مباشرة فحسب، وإنما أيضًا تفكيك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تجعل سبل العيش الزراعية ممكنة، من جرّاء تظافر العنف الاستعماري ونزع الملكية والإهمال المؤسسي مع إكراهات السوق.

يتناول الكتاب في فصوله الخمسة الحرب الإسرائيلية الاستيطانية الممتدة على الفلاحين الفلسطينيين واستخدامهم سندات الملكية للدفاع عن الأرض، وتسليع الأراضي العائلية، ثم مبادرات الاستصلاح والتعاونيات والتجارب الزراعية الجديدة، مبيّنًا أن الملكية الخاصة تؤدي دورًا مزدوجًا. فهي توفّر للفلسطينيين أداة قانونية لمواجهة المصادرة، لكنها، في الوقت نفسه، تيسّر البيع والمضاربة وتجزئة المجال القروي. وفي مقابل الإفناء الزراعي، يطرح الكتاب مفهوم "عدالة الأراضي"، رابطًا بين تقرير المصير وإعادة توزيع الأرض ودمقرطة السيطرة عليها، واستردادها أو التعويض عنها، وبين الممارسات اليومية التي يعيد من خلالها المزارعون بناء صلتهم بها. وبذلك، يربط الكتاب النضال ضد الاستعمار الاستيطاني بتجديد الحياة الزراعية، ويضع الحالة الفلسطينية ضمن نضالات وشبكات عالمية متعددة من أجل عدالة الأراضي.

عُمران
omran

عن الدورية

عُمران دورية فصلية مُحكّمة، تصدر مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا. تحمل الرقم الدولي المعياري (p-ISSN: 2305-2473)، والرقم الدولي المعياري الإلكتروني (e-ISSN 2789-3286). صدر عددها الأول في صيف 2012. تتولى الإشراف على أعمالها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة، ويساندها مجلس استشاري دولي فاعل. وتعتمد الدورية سياسة الوصول المفتوح، التزامًا بمبدأ إتاحة المعرفة العلمية وتيسير تداولها. وتحتكم إلى ميثاق أخلاقي للنشر منسجم مع المعايير العالمية المعتمدة في الدوريات العلمية المحكّمة، وإلى معايير نشر تنظّم إجراءات التحكيم والتقييم. وتعتمد كذلك سياسة خاصة بأدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، بما يضمن استخدامها ضمن ضوابط المسؤولية والشفافية والنزاهة الأكاديمية.

تُعنى الدورية بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويستوحي اسمها مفهوم "العمران" الخلدوني بمدخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد وُلدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية العربية وأدوارها في مرحلة التغيّرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربي. وبهذه الرؤية تندرج الدورية في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربي والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها دورية/ مشروعًا، مستعيدةً تقاليد الدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تُمثّل نقلة نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقاربة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة فيما هو قريب من "المنهج التكاملي" العابر للاختصاصات، في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي "الحرية" بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

نطاق الدورية وأهدافها

تُعنى الدورية بإنتاج المعرفة المتخصصة في حقلَي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ونشرها وتداولها وتطويرها، ضمن أفق علمي يراعي اتساع المجالين وتعدّد اختصاصاتهما الفرعية وتقاطعاتهما المعرفية. ويندرج ضمن نطاقها البحثي ما يتصل بقضايا علم الاجتماع الاقتصادي والسياسي، وعلم اجتماع الثقافة والمعرفة والعائلة والريف والمدينة والبيئة والتربية والتعليم والشباب، فضلاً عن علم اجتماع الآداب والفنون واللغات والأديان والعمل والتنمية والصحة والاتصال والإعلام والقانون والمؤسسات والمنظمات، وما يتصل بالطبقات والفئات والبنى والأنواع الاجتماعية والتفاوتات والحركات والهجرة والعمل الاجتماعي والديموغرافيا الاجتماعية. ويشمل نطاق الدورية القضايا النظرية والمفهومية

والمنهجية والتاريخية في علم الاجتماع، إلى جانب موضوعات الأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والإثنوغرافيا، والإثنولوجيا، والسوسيوغرافيا، وما يتصل بها من دراسات في التربية والصحة والفن والعائلة والدين والبيئة واللغة والنظم الاجتماعية والبنى والممارسات التعبيرية.

تؤكد الدورية، في توجهها العلمي، مبدأ تداخل التخصصات Interdisciplinarity وتنافذها، بوصفه مدخلاً مفهوميًا ونظريًا ومنهجيًا لازمًا لفهم الظواهر الاجتماعية والثقافية والإنسانية في كلّيتها وتعقيدها التاريخي والراهن. لذلك، ترحّب بالدراسات الأصيلة التي تستند إلى بحوثٍ ميدانية مبتكرة، وإلى منهجياتٍ مجدِّدة، كمّية وكيفية ومختلطة، وبمقارباتٍ ذات أساس مفهومي ونظري متين، وأساليب تحليلية مستحدثة بينية ومقارنة. كما تنشر الدورية البحوث التي تسهم في توسيع آفاق النقاش العلمي في مجالَي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وفي تطوير أدواتهما النظرية والإجرائية، وفي استكشاف القضايا المشتركة بينهما وبين القضايا والحقول المعرفية المجاورة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- الاحتجاج والعمل الجماعي والحركات الاجتماعية.
- التفاوتات الاجتماعية والطبقات والفئات والهامشية.
- العدالة الاجتماعية وقضايا التحرر والإنصاف.
- العنف والهشاشة والصراع وإعادة التماسك الاجتماعي.
- العمل والعمالة والاقتصاد غير الرسمي وسبل العيش.
- البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.
- الدراسات الحضرية والعمرانية والتحوّلات المكانية والاجتماعية.
- السكان والديموغرافيا والتحوّلات الأسرية.
- الصحة والمرض وأنظمة الرعاية في السياقات الاجتماعية والثقافية.
- الجندر والجنسانية والجسد والهوية.
- الدين والتديّن والممارسات الرمزية والتحوّلات القيمية.
- المعرفة والخبرة المحلية وإنتاج المعنى في الحياة الاجتماعية.
- الهجرة واللجوء والتنقلات البشرية العابرة للحدود.
- اللغة والخطاب والممارسات التعبيرية.
- التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- الطفولة والشباب والتحوّلات الجيلية.
- التقنيات الرقمية والتحوّل الاجتماعي والحياة اليومية.
- الذكاء الاصطناعي وتحوّلاته الاجتماعية والثقافية.
- العلم والتقانة والمجتمع.
- الجريمة والانحراف وأنماط الضبط الاجتماعي.
- القضايا النظرية والمفهومية والإبستيمولوجية والمنهجية في العلوم الاجتماعية.

معايير النشر

توضح معايير النشر التالية المتطلبات اللازمة في دورية **عمران** لضمان نجاح مساهمتكم البحثية في جميع مراحل النشر، بدءًا بعملية التقييم الأوّلي، مرورًا بالتحكيم الخارجي، والتحرير العلمي، والتحرير الأسلوبي واللغوي، والمراجعة النهائية، وصولاً إلى الإنتاج والنشر. يرجى الاطلاع على هذه المعايير والإرشادات بعناية، والالتزام بها بدقة، لضمان تلبية مساهمتكم لمعايير النشر المعتمَدة في الدورية، وتسهيل إجراءات النشر.

أولاً: إجراءات التقييم والتحكيم

تلتزم الدورية ميثاقًا أخلاقيًا يضمن احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية، ويحظر على أعضاء هيئة تحرير الدورية والمحكّمين والمحررين الإفصاح عن أيّ معلومات تتعلق بالمساهمة المحالة إليهم إلّا لهيئة التحرير والمؤلفين، وبما تقتضيه عملية التقييم الأوّلي والتحكيم والتحرير العلمي والتحرير الأسلوبي واللغوي حصرًا.

تمرّ المساهمات البحثية المقدَّمة للنشر في الدورية بسبع مراحل رئيسة: مراجعة استيفاء المساهمة لمعايير التقديم Submission وفحص الأصالة (14 يومًا)، والتقييم الأوّلي (30 يومًا)، والتحكيم الخارجي (60–90 يومًا)، ومراجعة المؤلفين للمسودة وفق ملاحظات التحكيم (30 يومًا)، والتحرير العلمي، والتحرير الأسلوبي، والإنتاج والنشر. وقد تجري العودة إلى المؤلفين خلال أيٍّ من هذه المراحل عند الحاجة إلى مراجعات إضافية لازمة. وتختلف الفترات الزمنية المستغرقة للتقييم والتحكيم تبعًا لطبيعة المساهمة البحثية وسرعة استجابة المحكّمين والمؤلفين لمراحل المراجعة العلمية والتحريرية وآجالها، وكذلك بحسب نوع المساهمة، وبوجهٍ خاص إذا كانت مقدَّمة للنشر في عدد خاص أو ملفّ موضوعي يتطلّب جهدًا تحريريًا إضافيًا. ويحقّ لهيئة التحرير جدولة المساهمات للنشر بما تراه مناسبًا في خطة إنتاج الأعداد، مع إمكانية تزويد المؤلفين بإفادة قبول المساهمة بعد اجتيازها مراحل التقييم والتحكيم والتحرير العلمي.

1. تراجع هيئة التحرير المساهمات الواردة إليها للتأكد من مدى ملاءمتها لتخصص الدورية ومعايير النشر المعتمدة، ومن ثم تخضع جميع المساهمات التي استوفت الشروط الشكلية لبرنامج فحص الانتحال، للتحقق من أنّ المساهمة أصيلة ومخصصة حصريًا للنشر في الدورية، ولم تُنشر سابقًا في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، ولم تُقدَّم بالتزامن إلى أيّ جهة أخرى، سواء أُعدّت بالعربية أو بأيّ لغة أخرى (يُستثنى من ذلك المساهمات التي عُرضت في مؤتمر/ منتدى/ ندوة من دون أن يكون ذلك مقترنًا بمسار للنشر، على أن يشير المؤلفون إلى ذلك تحت عنوان "تنويه وتقدير"، قبل قائمة المراجع). وتلتزم الدورية سياسة صارمة تجاه الانتحال وسوء استخدام المراجع وتوثيقها؛ إذ تُعدّ أيّ عملية نقلٍ حرفيّ أو جزئيّ من أعمالٍ منشورة من دون إسنادٍ دقيق إلى مصدرها، أو استخدام غير مشروع لأفكار أو بياناتٍ أو تراجم أو صور أو جداول، مخالفة صريحة لأخلاقيات البحث العلمي والنشر الأكاديمي.

2. تحتفظ هيئة التحرير بحقّ رفض المساهمة أو سحبها بعد النشر في حال ثبوت الانتحال أو سوء الاقتباس. وتحرص الدورية على توجيه المؤلفين إلى ضرورة التزام معايير التوثيق العلمي الكامل والأمين وفق الأسلوب المعتمد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ودورياته، مع احترام حقوق الملكية الفكرية في جميع مراحل إعداد البحث وتحكيمه ومراجعته ونشره. وفي هذا الإطار، تؤكد الدورية ضرورة الشفافية في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence؛ إذ يجب على المؤلفين الإفصاح صراحةً عن أيّ استخدامٍ لتلك الأدوات. ويُعدّ عدم الإفصاح عن ذلك إخلالاً بأخلاقيات النشر، وقد يترتّب عليه رفض المساهمة أو سحبها وفقًا لتقدير هيئة التحرير.

3. بعد التحقّق من استيفاء المساهمة البحثية لمعايير النشر واجتيازها بنجاح اختبار فحص الأصالة، تُحال إلى تقييم أوّلي، تُجريه هيئة تحرير الدورية للنظر في مدى أهليتها للانتقال إلى التحكيم الخارجي، وتحتفظ الدورية بحق رفض المساهمة في هذه المرحلة من دون إبداء الأسباب.

4. تُرسَل المساهمة، في حال اجتيازها التقييم الأوّلي، إلى التحكيم العلمي الثنائي المُعمّى Double–Blind Peer Review. وإذا تباينَ تقريرَا المحكّمَين أو تعارضت توصياتهما، تُحال المساهمة إلى محكّم مرجّح. وتلتزم الدورية إبلاغ المؤلفين بقرارها النهائي، بناءً على ملاحظات المحكّمين: القبول بعد تعديلات طفيفة، أو القبول بعد تعديلات جوهرية، أو الرفض. ويجوز للمؤلفين، عند تقديم المساهمة، اقتراح أسماء محكّمين يرغبون في استبعادهم من عملية التحكيم، في الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب محتمل في المصالح، أو معرفة مسبقة، شخصية أو مؤسسية، بهوية المؤلفين، بما قد يؤثّر في حياد عملية التحكيم.

5. في حال قررت هيئة التحرير قبول المساهمة بعد تعديلات طفيفة أو جوهرية، يُطلَب من المؤلفين إرسال نسخة معدّلة من المسودة خلال مدة أقصاها 30 يومًا.

6. تلتزم الدورية بنشر المساهمات التي تستوفي ملاحظات المحكّمين، وتنجح في اجتياز مراحل التحرير العلمي. وتشمل هذه المراحل مراجعة هيئة التحرير للنص، وتدقيق المصطلحات والمفاهيم، وفحص بناء الورقة ووضوح أفكارها، وقد تطلب الهيئة من المؤلّفين إجراء تعديلات إضافية، شكلية أو جوهرية، بما يضمن جاهزية المساهمة للنشر.

7. بعد القبول النهائي للنشر، تُحال المساهمة إلى التحرير الأسلوبي واللغوي. وقبل النشر، تزوّد هيئة التحرير المؤلفين بنسخة نهائية مصمَّمة من المساهمة، كما ستظهر في الدورية، وذلك لغرض التدقيق والمراجعة.

ثانيًا: إعداد المساهمة للتقديم

1. تشترط الدورية أن تستوفي المساهمات المقدمة للنشر المواصفات الشكلية المحدَّدة في دليل التحرير المعتمَد، بما في ذلك التنسيق العام للمساهمة (نوع الخط وحجمه، والمسافات، وأسلوب كتابة الهوامش والمراجع، وضبط الفقرات، وترتيب العناوين الرئيسة والفرعية، وآليات

إدراج الجداول والأشكال، وطريقة كتابة أسماء الشهور، والطريقة المعتمدة في كتابة بعض المصطلحات والأسماء)، وأن تُذيَّل كافّة المساهمات بقائمة ببليوغرافية تتضمّن جميع المراجع التي أحالت عليها المساهمة، كما هو موضح في "دليل التحرير".

2. يجب أن تتضمن الصفحة الأولى لأيّ مساهمة أسماء المؤلفين بالعربية والإنكليزية، وعنوان المساهمة باللغتين، وهامشًا يبين الجهة المؤسسية التي ينتمي إليها المؤلفون (مثال: باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.)، والبريد الإلكتروني، مع تحديد المؤلف المسؤول Corresponding Author، في حال تعدّد المؤلفين.

3. يجب أن تتضمّن الصفحة الأولى لأيّ مساهمة خمس كلمات مفتاحية بالعربية والإنكليزية، تُختار بعناية لتعبّر بدقّة عن موضوع المساهمة ومحاورها الأساسية، وتسهم في فهرستها والوصول إليها في قواعد البيانات الأكاديمية. ويُستحسَن أن تجمع هذه الكلمات بين مصطلحات عامة وأخرى متخصّصة تصف الإطار النظري أو الجغرافي أو الزمني للبحث، وأن تكون منسجمة مع عنوان المساهمة وملخّصها، ومستخدمة وفق المصطلحات الأكاديمية المعتمدة في الحقل العلمي ذي الصلة. وينبغي تجنّب التكرار أو استخدام المترادفات، مع الحرص على اختيار أكثر المفاهيم دقّة وشيوعًا، بما يضمن وضوح المضمون وسهولة استرجاع البحث.

4. باستثناء مراجعات الكتب التي ترد في صفحتها الأولى المعلومات الببليوغرافية للكتاب، يجب أن تتضمن الدراسات والمناقشات والترجمات والتقارير ملخصًا بالعربية والإنكليزية (لا يتجاوز 125 كلمة). وينبغي أن يُبرز الملخّص، بجملٍ موجزة ودقيقة وواضحة، الإشكالية الرئيسة التي يتناولها البحث، والمنهجية أو المقاربة المعتمدة في معالجتها، وأبرز النتائج التي توصّل إليها المؤلفون.

5. في حال تضمّنت المساهمة مخططات أو أشكالاً أو معادلات أو رسومًا بيانية أو جداولَ، ينبغي إرسالها بالصيغة الأصلية التي أُنشئت بها، على هيئة ملفات قابلة للتحرير، مثل إكسل Excel أو وورد Word. ولا تُقبَل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسَل صورًا غير قابلة للتحرير. كما يجب، عند الاعتماد على مناهج الدراسة الميدانية (المقابلة، والمسح ... إلخ)، إرفاق الأدوات البحثية المستخدَمة (أسئلة المقابلة، أو استمارة المسح/ الاستبانة، أو جداول المعلومات الرقمية المجمّعة ... إلخ)، على أن ترسَل جميعها في ملفات مستقلة.

6. تنشر الدورية فقط الصور الفوتوغرافية التي تحترم حقوق الملكية الفكرية، وتلك التي التُقطت خصيصًا لخدمة المساهمة وبجودة عالية.

7. يجب ألّا يتجاوز عدد كلمات المساهمة، شاملةً الهوامش والمراجع، ومحتويات الصفحة الأولى، وكلمات الجداول (في حال وجودها)، والملحقات (في حال وجودها)، ما يحدده الجدول. ولهيئة التحرير أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصفة استثنائية، بعض المساهمات التي تقلّ عن عدد الكلمات المحدد أو تزيد عليه.

نوع المساهمة	عدد الكلمات
دراسة	10000–8000
مناقشة	8000–4000
ترجمة	–
تقرير	6000–3000
مراجعة كتاب	3000–2000

ثالثًا: أنواع المساهمات

تستقبل دورية **عمران** الأنواع التالية من المساهمات:

1. **الدراسات**: يُتوقّع منها تقديم إسهام بحثي جديد في مجال اختصاصها، وتعالج موضوعًا محددًا ضمن إطارٍ نظري ومنهجي واضح. ويُشترَط أن تتضمّن الدراسة تحديدًا دقيقًا لمشكلة البحث وأهدافه وأهميته، إلى جانب مراجعة نقدية للأدبيات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال الموضوع، مع بيان فرضية البحث أو أطروحته والمنهجية المعتمدة في التحليل، وشرح النتائج الرئيسة التي توصّل إليها المؤلفون.
2. **المناقشات**: تفرد الدورية بابًا للمواد النقاشية Discussions التي تُعنى بإثراء النقاشات الأكاديمية حول القضايا النظرية والمنهجية والمفهومية في مجال العلوم الاجتماعية. وتهدف هذه المواد إلى مناقشة الأفكار والمقاربات والنظريات المعاصرة ومساءلتها أو تطويرها أو توسيع نطاق تطبيقها. وقد تتخذ المادة النقاشية شكل مراجعات نقدية، سواء أكانت مراجعةً نقديةً للأدبيات المتخصصة في موضوع محدّد Critical Literature Review، أو مراجعة لمقالٍ أو أكثر Review Article، أو فحصًا لحالة حقل معرفي State of the Art، أو دراسةً لإسهامات أحد الباحثين أو المنظّرين البارزين في الحقل (أو مقارنة بين أفكار مفكّرَين أو أكثر)، أو نقاشًا موسَّعًا بشأن جدلٍ علمي أو مفهومي راهن. ويُشترط في هذه المواد أن تقدّم رؤية علمية أصيلة ومتماسكة تسهم في تطوير المعرفة النظرية والمنهجية، وتلتزم بمعايير الكتابة والتوثيق المعتمدة في الدورية.
3. **الترجمات**: تنشر الدورية ترجماتٍ للنصوص المهمّة في العلوم الاجتماعية، لا سيما تلك التي تمثّل إسهامًا نظريًا أصيلاً أو إضافة نوعية إلى الحقل المعرفي، أو التي حظيت برواجٍ علمي واسع واستشهادات مرتفعة. ويأتي اهتمام الدورية بالترجمة انطلاقًا من رسالتها العلمية في أهلنة المعرفة وتيسير تداول الإنتاج النظري العالمي باللغة العربية، وتوفير مرجعيات رصينة تُسهم في سدّ الفجوات المعرفية وتعزيز انخراط الباحثين العرب في النقاشات الفكرية العالمية. ويُشترط أن يكون النص المقترح للترجمة ضمن مجال اختصاص المترجمين أو في إطار خبرتهم الأكاديمية واللغوية، وأن تُقدَّم مقترحات الترجمة مسبقًا إلى الدورية عبر "نموذج اقتراح ترجمة" يُرسَل بصيغة "مقترح بحث" عبر منصة نظام الباحثين. ولا يجوز البدء في الترجمة، إلّا بعد الحصول على موافقة

مبدئية من هيئة التحرير. وتخضع الترجمات بعد إنجازها لتقييم مترجم مختص، ثم لمراجعة قبل اتخاذ القرار النهائي بالنشر. ولا تُعدّ الموافقة على المقترح قبولاً نهائيًا للنشر، إذ تقرّر هيئة التحرير ذلك بعد مراجعة النص المترجَم وتحصيل حقوق ملكية نشر الترجمة العربية من الجهة المالكة للنص الأصلي.

4. **التقارير**: تنشر الدورية تقارير بحثية محكّمة تتناول ظواهر راهنة من منظور علمي وتحليلي، بالاستناد إلى بياناتٍ كمية ونوعية دقيقة، سواء أكانت صادرة عن استطلاعات الرأي العام مثل **المؤشر العربي**، أم عن منظمات دولية ومؤسسات محلية معنية برصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. وتهدف هذه التقارير إلى تقديم قراءة تفسيرية/ تأويلية معمّقة للأرقام والمؤشرات، بما يربطها بسياقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسهم في تغذية النقاش العلمي.

5. **مراجعات الكتب**: تنشر الدورية مراجعات نقدية للكتب المهمة الصادرة حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من **ثلاث سنوات** في لغته الأصلية. ويُفضَّل أن يندرج الكتاب في مجال اختصاص المؤلفين أو اهتماماتهم البحثية الأساسية. وفي حين تترك الدورية للمُراجِع المجال لمراجعة الكتاب بالطريقة التي يراها ملائمة، فإنها تتوقع أن تتضمن المراجعة، (أ) عرضًا تركيبيًا لفصول الكتاب، شاملاً إشكالياته البحثية وفرضياته ومنهجيته ومداخله النظرية وتوصياته مع الإحالة على الصفحات، لا سيّما بعد الاقتباسات المباشرة؛ (ب) إبراز المساهمة الأساسية للكتاب، ومدى أصالتها وجِدّتها مع الإحالة قدر الإمكان، بإيجاز، على مراجع وأدبيات ذات صلة، عالجت موضوع الكتاب نفسه؛ (ج) قراءة نقدية يشتبك الباحثون من خلالها مع أفكار الكتاب.

رابعًا: السياسة المالية

لا تدفع الدورية أيّ مكافآت ماليّة عن المساهمات التي تُنشر فيها، كما لا تتقاضى رسومًا أو بدلات نشر من المؤلفين في أيّ مرحلة من مراحل النشر. وتستند هذه السياسة إلى التزام الدورية بمبدأ الوصول المفتوح Open Access، بما يتيح المعرفة العلمية مجانًا، ويعزز تكافؤ الفرص بين الباحثين في مختلف المؤسسات الأكاديمية، ويشجع على الإنتاج البحثي الرصين الذي يُسهم في تطوير الحقول المعرفية باللغة العربية.

خامسًا: تقديم مساهمة للنشر

1. تنشر الدورية مساهمات باللغة العربية، ويُشترَط تقديم المساهمات للنشر باللغة العربية، مع إمكانية قبول استثناءات بلغات أخرى، بناءً على تقدير هيئة التحرير.

2. تقدَّم المساهمات البحثية عبر منصة "نظام الباحثين"، مع إرفاق سيرة علمية بالعربية أو الإنكليزية، إضافةً إلى إدراج نبذة مختصرة Bio، والهوية المفتوحة للباحثين والمساهمين ORCID، والاسم باللغتين العربية والإنكليزية، وغيرها من التفاصيل المطلوبة في صفحة الباحث عبر نظام الباحثين.

3. يقدّم المؤلفون **نسختين** من المساهمة؛ نسخة تتضمن أسماء المؤلفين وتعريفهم وعناوين بريدهم الإلكتروني، ونسخة تُحذف فيها أيّ إشارة أو تلميح إلى هويتهم، سواء في المتن أو الهوامش، بما في ذلك أيّ اقتباسات من أعمالهم السابقة، وذلك ضمانًا لسرّية عملية التقييم.

في حال وجود أيّ استفسار، يرجى التواصل مع هيئة التحرير عبر البريد الإلكتروني:
omran@dohainstitute.edu.qa

أخلاقيات النشر واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

تلتزم دورية **عمران** التزامًا صارمًا بأخلاقيات النشر العلمي والمعايير التي وضعتها لجنة أخلاقيات النشر The Committee on Publication Ethics, COPE، انطلاقًا من اقتناعٍ راسخ بأنّ النزاهة العلمية والمسؤولية الأكاديمية تمثّلان الأساس الذي تُبنى عليه الثقة بالبحث العلمي وجودته واستمراريته. وتسعى لترسيخ ثقافةٍ معرفية تقوم على الصدق والشفافية والاحترام المتبادل بين جميع أطراف العملية البحثية، وصون حقوق الملكية الفكرية، وضمان الموضوعية في مختلف مراحل النشر الأكاديمي، بدءًا من تسلّم المساهمات البحثية وتقييمها وتحكيمها، وصولاً إلى عملية التحرير والنشر. وانطلاقًا من هذه الرؤية، وإلى جانب ما هو موضح في معايير النشر، تعتمد الدورية منظومةً واضحة من المبادئ والإجراءات التي تكفل الامتثال لأعلى معايير السلوك الأخلاقي في النشر العلمي، بما يعزز جودة المعرفة التي تساهم في إنتاجها، ويضمن صون الصدقية في بيئة البحث العلمي.

أولاً: الإرشادات الأخلاقية للمحررين والمحكّمين

1. تعتمد الدورية مبدأَي السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى المؤلفين والمحكّمين على حدّ سواء، وتحيل كل مساهمة قابلة للتحكيم إلى محكّمَين معتمدَين من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق في موضوع البحث، لتقييمها وفق معايير محددة في استمارة التحكيم المعتمدة لدى الدورية. وفي حال تعارض توصيات المحكّمَين، تُحال المساهمة إلى محكّم ثالث مرجّح.
2. لا يشارك رئيس التحرير أو مدير التحرير أو سكرتير التحرير، ولا أيّ من أعضاء هيئة التحرير، في إجراءات تقييم أعمالهم الخاصة أو تحكيمها، التزامًا بمبدأَي الحياد والنزاهة الأكاديمية وتفاديًا لأي تضارب محتمَل في المصالح. وفي هذه الحالات، تُحال المساهمة إلى محكّمين مستقلّين، ويتّخذ القرارات التحكيمية بشأنها أعضاء آخرون في هيئة التحرير.
3. يُحظَر على أعضاء هيئة تحرير الدورية والمحكّمين والمحررين الإفصاح عن أيّ معلوماتٍ تتعلق بالمساهمة المحالة إليهم إلى أيّ طرف آخر، باستثناء ما تقتضيه حصريًا عملية التقييم الأوّلي والتحكيم والتحرير العلمي والتحرير الأسلوبي واللغوي، وبالتنسيق مع هيئة التحرير والمؤلفين. وينبغي الإبقاء على أيّ مضمون، أيًا كان شكله، أو رأيٍ جرى الحصول عليه، في إطار عملية التحكيم، قيد السرّية، ولا يجوز استخدامه أو تداوله بأي صورة من الصور.

4. يُتوقَّع من المحكّمين الذين يوافقون على تقييم المساهمات المقدّمة إلى الدورية التزام المعايير العلمية والمهنية، وأن يُعلِموا هيئة التحرير في حال تعرّفوا إلى مؤلّفي المساهمة، وأن يمتلكوا الكفاءة والخبرة العلمية الكافية لتقييم جودة المساهمات ومستواها العلمي. ويُطلَب منهم إعداد تقارير تحكيم دقيقة ومتكاملة تسهم في تجويد المساهمات، مع التزام الموضوعية والسرّية والاستجابة في آجال مناسبة.

5. تحتفظ هيئة التحرير بحقّها في تقدير وجاهة الملاحظات التي يقدّمها المحكّمون ومدى اتساقها مع معايير النشر المعتمَدة في الدورية. ويجوز لها، انطلاقًا من مسؤوليتها العلمية والتحريرية، إعادة إحالة المساهمة البحثية إلى محكّمين آخرين في الحالات الضرورية التي تستوجب ذلك.

6. يقيّم المحرّرون والمراجعون المساهمات البحثية بحسب محتواها العلمي، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجندر أو المعتقد الديني أو الانتماء المؤسسي.

7. تلتزم الدورية بمبدأ عدم تضارب المصالح بين المحررين/ المحكّمين والمؤلفين، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ من المؤلّفين أو الشركات أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.

8. تلتزم الدورية بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئة تحريرها أو محرريها لأيّ مواد غير منشورة تضمّنتها الأبحاث المحالة إليها، في أبحاثهم الخاصة أو تداولها مع أيّ طرف آخر.

9. تلتزم الدورية، عند نشر الدراسات المترجمة، بالتحقق من الحصول على إذن الناشر الأصلي، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

10. تعتمد الدورية سياسة النشر المجاني والوصول المفتوح Open Access، وتُعفي المؤلّفين من جميع رسوم النشر.

11. لا تتحمّل الدورية، ولا أيّ من القائمين عليها أو من ينوب عنها، أيّ مسؤولية عن كيفية استخدام المعلومات الواردة في المواد التي تنشرها، كما لا تتحمّل أيّ تبعات عن أخطاء قد تَرِد في هذه الأعمال، على الرغم من حرصها الشديد على مراجعتها وتدقيقها وفق أعلى المعايير الأكاديمية والتحريرية المعتمَدة.

ثانيًا: الإرشادات الأخلاقية للمؤلفين

1. يلتزم المؤلف المسؤول Corresponding Author بإدراج أسماء المؤلفين الذين قدّموا إسهامًا علميًا فعليًا وجوهريًا في إعداد البحث، من دون إضافة أسماء لم تُسهم فيه بصورة مباشرة. ويُشترط في جميع الباحثين المدرَجة أسماؤهم، بوصفهم مؤلفين مشاركين في البحث، أن يستوفوا معايير التأليف العلمية كاملة، كما يلي: أن يكونوا قدّموا إسهامًا جوهريًا في المساهمة البحثية المقدمة للنشر، سواء في تصميمها أو تنفيذها أو جمع البيانات أو تحليلها وتفسيرها، أو في أكثر من جانب من هذه الجوانب، وأن يكونوا قد شاركوا فعليًا في صياغة المسودة أو مراجعتها مراجعة علمية

نقدية جوهرية، بما يسهم في تطوير مضمونها، وأن يكونوا قد اتفقوا جميعًا على تقديم المساهمة إلى الدورية المعنية بالنشر. ويجب أن يكون كل مؤلف قد اطّلع على جميع النسخ المتعاقبة من البحث، قبل التقديم، وخلال عملية المراجعة، وبعد قبول النسخة النهائية للنشر، وأقرّ مضمونها وأيّ تعديلات جوهرية لاحقة أثناء مرحلتَي الإنتاج والنشر. ويلتزم جميع المؤلفين بالمسؤولية المشتركة عن محتوى البحث المنشور، وبالاستعداد للردّ على أيّ استفسارات تتعلق بدقته أو سلامته العلمية، وتحمّل تبعات أيّ إخلالٍ بمعايير النزاهة أو الأمانة البحثية.

2. يلتزم المؤلفون بالإفصاح عن أيّ تضارب محتمَل في المصالح قبل تقديم البحث للنشر، والامتناع عن إرساله بالتزامن إلى أكثر من دورية. ويجب أن يتضمن البحث بيانًا واضحًا بمصادر التمويل (إن وُجدت)، وإقرارًا بالشكر لكلّ من أسهم في إنجازه من دون أن يستوفي شروط التأليف، وذلك تحت عنوان "تنويه وتقدير".

3. يُقرّ المؤلف المسؤول بأنّ المساهمة العلمية المقدَّمة للنشر أصلية، باستثناء ما تضمّنته من اقتباساتٍ محددة وموثّقة وفق الأسلوب المتّبع في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ودورياته، وأنها خالية من أيّ عباراتٍ مسيئة أو تشهيرية، ولا تنتهك أيّ حقوق فكرية أو قانونية، بما في ذلك حقوق النشر أو العلامات التجارية أو براءات الاختراع أو أيّ حقوق معنوية أو مادية للغير. ويقرّ المؤلف المسؤول أيضًا بتحمّله المسؤولية الكاملة عن إتاحة المادة للنشر نيابةً عن جميع المشاركين في إعدادها.

4. يجب أن تكون البيانات المقدَّمة والمستخدَمة في المساهمات البحثية أصلية وغير ملفَّقة أو محرَّفة بأيّ شكلٍ من الأشكال، وأن تعبّر بدقة عن نتائج الدراسة ومادتها العلمية. ويُحظر إجراء أيّ تعديلٍ/ تحوير على الصور أو الملفات البصرية، بما قد يؤدي إلى تحريف المعلومات أو إساءة تفسيرها. وعند ثبوت أيّ تعديلٍ من هذا النوع، يُرفَض البحث فورًا. ويُشترَط أن تكون الصور والأشكال البيانية المستخدَمة ذات صلة مباشرة بالموضوع وتضيف قيمة علمية حقيقية. وقد يُطلَب من المؤلفين، عند الحاجة، تقديم البيانات الأصلية الكاملة للمساهمة البحثية إلى هيئة التحرير بغرض المراجعة، ويجب أن يكونوا مستعدين لإتاحتها عند تقديم البحث للنشر.

5. يتحمّل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن الحصول على الأذونات الخطّية اللازمة لاستخدام أيّ مادة محمية بحقوق نشر تعود لطرفٍ ثالث، سواء أكانت نصوصًا أو جداول أو رسومات توضيحية أو بيانات أو صورًا أو مقاطع صوتية أو فيديوهات أو لقطات من أفلام أو صورًا ثابتة من الشاشات أو أيّ مواد مكمّلة أخرى. ويُعدّ هذا الإجراء جزءًا من الضمان الأخلاقي والقانوني للمؤلفين عند تقديم المساهمة للنشر في الدورية، بما يضمن احترام حقوق الملكية الفكرية وحماية مصالح أصحاب الحقوق الأصليين.

6. يتعيّن على المؤلفين، عند استخدام أيّ نص أو صورة أو رسم توضيحي أو جدول أو أيّ مادة أخرى مأخوذة من مصادر خارجية، بما في ذلك أعمالهم المنشورة سابقًا، الإشارة بوضوح إلى المصدر الأصلي وتوثيقه توثيقًا دقيقًا، والحصول على الإذن اللازم من أصحاب الحقوق عند الحاجة.

7. يجب على المؤلفين تجنّب الإفراط أو عدم الملاءمة في الاستشهاد الذاتي، أو الترتيب المسبق بين مجموعات من الباحثين لتبادل الاستشهادات من دون مبرّر، إذ يُعدّ ذلك سلوكًا غير أخلاقي يُعرف بالتلاعب بالاستشهادات Citation Manipulation. ويُطلَب من مؤلّفي المواد من غير الدراسات (المناقشات والمراجعات)، الحرص على أن تعكس المراجع المستشهَد بها صورةً منصفة ومتوازنة لحالة المعرفة الراهنة في الموضوع، من دون تحيّزٍ لأيّ مجموعة بحثية أو مؤسسة أو دورية بعينها، بما يعزّز الموضوعية والنزاهة العلمية.

8. يتعيّن على المؤلفين الإفصاح عن أيّ علاقة أو مصلحة ذات صلة قد تؤثّر في موضوع البحث أو نتائجه أو تُعدّ سببًا محتملاً لتضارب المصالح. وإذا وُجد تمويل أو دعم مادي أو عيني أو خدمي من أيّ جهة قد يكون لها تأثير في البحث، فيجب ذكرها صراحةً، مع توضيح طبيعة هذا الدعم ودور الجهة المموّلة. ويجب أيضًا الإفصاح عن مشاركة أيّ طرف خارجي غير المؤلفين له مصلحة في نتائج البحث أو ينتمي إلى جهة ذات مصلحة، أو تلقّى دعمًا من جهة مموّلة شاركت في تخطيط أو تنفيذ أو تحليل أو تحرير أو اتخاذ قرار تقديمه للنشر.

9. يُشترط أن تُجرى جميع البحوث التي تشمل البشر وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان هلسنكي Declaration of Helsinki، وأن تكون قد حصلت مسبقًا على الموافقات الأخلاقية اللازمة من لجنة الأخلاقيات المؤسسية المحلية Institutional Review Board – IRB أو أيّ لجنة أخلاقية معتمدة أخرى، بما يتوافق مع أخلاقيات البحث العلمي. ويجب على المؤلفين تضمين بيانٍ صريح في متن البحث يؤكد الحصول على هذه الموافقة الأخلاقية، مع ذكر اسم اللجنة المختصة ورقم المرجع أو التصريح إن وُجد. وتُطبَّق هذه المعايير على جميع أنواع الدراسات التي تتناول البشر، بما في ذلك: الدراسات التطبيقية ذات الطابع التجريبي، والأبحاث التي تشمل الأطفال أو المراهقين أو الفئات الهشة أو غير القادرة على إعطاء موافقة مستنيرة، والتي تتطلّب موافقات قانونية من أولياء الأمور أو الجهات المخوّلة، والدراسات الاستطلاعية والمسوح الاجتماعية التي تجمع بيانات شخصية أو حساسة، والتي يجب أن تضمن سرّية المشاركين وحمايتهم من أيّ ضرر، والأبحاث القائمة على الملاحظة الميدانية الخفيّة أو غير المعلنة Covert Observational Research، التي لا تجيزها الدورية إلا في حالاتٍ استثنائية يبرّرها الطابع العلمي للدراسة، وكذلك الأبحاث التي تعتمد على بيانات من وسائط التواصل الاجتماعي، والتي يجب أن تراعي خصوصية المستخدمين، وتحترم القوانين والأنظمة السارية.

10. تتطلّب الأبحاث الإثنوغرافية الالتزام بمعايير أخلاقية مماثلة، إذ يجب أن تحصل على موافقة أخلاقية مسبقة من لجنة مختصّة، سواء كانت لجنة مراجعة مؤسسية IRB أو لجنة محلية أو إقليمية أو وطنية مستقلة، إضافةً إلى موافقة صريحة من المشاركين على إجراء البحث ونشر نتائجه. ويجب الحصول على هذه الموافقة قبل بدء العمل الميداني، بوصفها جزءًا أساسيًا من تصميم المشروع وتنفيذه ومختلف مراحله. وينبغي للمؤلفين التشاور المستمر مع الجماعات أو المجتمعات التي يشملها البحث، وأخذ آرائها وملاحظاتها في الاعتبار أثناء تصميم الدراسة

وتنفيذها وتحليلها، بما يضمن احترام خصوصيتها وتمثيلها بعدالة. وفي الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها الحصول على الموافقة المسبقة بسبب طبيعة الميدان أو الظروف الاجتماعية أو علاقة المؤلفين بالمشاركين، يجوز طلب الموافقة بأثرٍ رجعي، شريطة تبرير ذلك بوضوح في البحث والحفاظ على الكرامة الإنسانية وحقوق الأفراد والمجتمعات موضوع الدراسة.

11. في البحوث التي تشمل مشاركين/ مستجيبين، يتعيّن على المؤلفين تضمين بيانٍ صريح في قسم المنهجية يوضح أنّ المشاركين قد قدّموا موافقة مستنيرة خطّية أو شفهية للمشاركة في الدراسة. ويجب أن يوضح هذا التصريح نوع الموافقة التي حصل عليها المؤلفون، بما في ذلك الموافقة على إجراء الدراسة، ونشر نتائجها، واستخدام الصور أو المواد البصرية الخاصة بالمشاركين. وفي حال إخفاء هوية المشاركين أو ترميز البيانات Anonymization، ينبغي توضيح ذلك بجلاء في النص. ويتعيّن إعلام المشاركين مسبقًا، بأن البحث سيكون متاحًا للجميع عبر الإنترنت، وذلك احترامًا لمبدأ الشفافية وحمايةً لحقوقهم وخصوصيتهم. وينبغي توضيح أنّ سرّية بياناتهم قد لا تكون مضمونة كليًّا، على الرغم من الحرص على حمايتها، ولا سيما في المجتمعات الصغيرة التي يمكن فيها التعرّف إلى هويات المشاركين، وذلك لضمان موافقة مستنيرة واعية بالمخاطر المحتملة.

في حال اكتشاف أيّ خطأ أو مخالفة بعد النشر، يتعيّن على المؤلفين إبلاغ هيئة التحرير فورًا لتصحيحه.

ثالثًا: استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

تُقرّ الدورية بأنّ أدوات الذكاء الاصطناعي أصبحت جزءًا من بيئة البحث العلمي المعاصرة، وتدرك أهمية الفرص التي تتيحها في تسريع الإنجاز وتحسين مخرجاته. في مقابل ذلك، تدرك المخاطر المعرفية والأخلاقية والقانونية الناتجة من الاستخدام غير المسؤول وغير المنضبط بالمعايير الضرورية، خاصةً فيما يتعلق بالأصالة والنزاهة العلمية. وبناء على ذلك، تؤكد الدورية ضرورة الالتزام بالمعايير العلمية والضوابط الأخلاقية المقترنة بها، وترى ضرورة توضيح سياساتها بخصوص استخدام هذه الأدوات، بما يوازن بين الاستفادة من فرصها وتجنّب مخاطرها المحتمَلة.

1. **أصالة العمل البحثي وجودته**: يلتزم المؤلف بأن يكون البحث العلمي المقدَّم عملاً أصيلاً خاليًا من انتحال الأفكار والنصوص من أيّ مصدر، بما في ذلك محتوى ناتج من أدوات الذكاء الاصطناعي، ويلتزم معايير العمل البحثي وأخلاقياته. علمًا أن المركز، إلى جانب هذه المبادئ، يركّز على كفاءة المساهمة البحثية وجودتها معيارًا أساسيًا في التقييم.

2. **الالتزامات القانونية والأخلاقية**: يتعيّن على المؤلفين احترام حقوق الملكية الفكرية خلال مراحل البحث العلمي، والالتزام بالمسؤوليات القانونية والأخلاقية المترتبة عليها، ويشمل ذلك ما يقدّمه المؤلفون من محتوى لأدوات الذكاء الاصطناعي وكذلك ما يحصلون عليه منها، مع ضرورة تجنّب رفع بيانات غير منشورة أو خاضعة لحقوق ملكية فكرية على منصات خارجية. وبذلك

يتحمل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن أيّ انتهاك قانوني أو أخلاقي ناجم عن الاستخدام غير السليم لهذه الأدوات في أيٍّ من الأعمال المقدَّمة للنشر في الدورية.

3. **محاذير استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي**: لا بد من أخذ المحاذير المرتبطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في الحسبان، بما في ذلك المخاطر المحتمَلة لتجاوز المعايير العلمية والأخلاقية والقانونية، مثل اقتباس النصوص من دون إحالات، أو اقتباس الأفكار من دون الإشارة إلى مصادرها، أو الإحالة على مصادر خاطئة، أو انتحال أساليب كتابة مؤلفين آخرين. لذلك، يقع على عاتق المؤلفين التأكد من أصالة عملهم البحثي. وإذا استُخدمت هذه الأدوات، يتحمّل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن مخرجاتها وتدقيقها.

4. **الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي**: يلتزم المؤلفون بالإفصاح عن أيّ استخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي، في الخانة المخصصة لذلك عند تقديم المساهمة عبر نظام الباحثين. ولا يقتصر هذا الإفصاح على استخدامات بعينها، مثل التدقيق اللغوي، أو تلخيص الأدبيات، أو تنسيق التوثيق (أسلوب الإحالات وقائمة المراجع)، أو جمع البيانات أو تحليلها، بل يشمل أيضًا أيّ استخدامات أخرى محتمَلة، وذلك حفاظًا على نزاهة العمل البحثي وأخلاقياته. وجدير بالذكر أنّ هذا الإفصاح لا يعفي المؤلفين من أيّ مسؤولية أخلاقية أو قانونية قد تترتب على إساءة استخدام هذه الأدوات. ولا تُرفَض المساهمات البحثية في حال الإفصاح عن استخدامها، شريطة أن يتمّ ذلك بشفافية ومن دون الإخلال بأصالة البحث أو دقّته العلمية. وتحتفظ الدورية بحقّها في رفض المساهمة في أي مرحلة من مراحل النشر، إذا تبيَّن أن تلك الأدوات استُخدمت بطريقة غير مناسبة أو من دون الإفصاح الصريح عنها.

5. **شكل الإفصاح**: يتعيّن على المؤلفين، إذا استخدموا أدوات الذكاء الاصطناعي خلال إعداد أبحاثهم، الإفصاح عن ذلك بدقة، مع ذكر الأدوات والإصدارات المستخدَمة والفترة الزمنية للاستخدام (مثل: ChatGPT–5 أو Claude–3.7–Sonnet)، وتوضيح المهمات التي أُنجزت بمساعدتها، مثل الترجمة أو تفريغ المقابلات أو التدقيق اللغوي، إضافةً إلى مدى اعتماد المؤلفين على هذه الأدوات في كل مهمة. كما يجب أن يتضمّن الإفصاح إشارة صريحة إلى طبيعة الإشراف البشري وعمليات التحقق التي أجراها المؤلفون في جميع مراحل الاستخدام، بما يضمن سلامة المخرجات ودقتها واتساقها مع المعايير الأخلاقية والأكاديمية.

6. **حظر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم**: اتساقًا مع ما ورد في البند (2) بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية المتعلقة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، تؤكد الدورية الحظر التام لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم العلمي أو إعداد تقاريره، لما قد ينطوي عليه ذلك من مخاطر تتعلق بسرّية عملية التحكيم وحقوق الملكية الفكرية ونزاهة التقييم الأكاديمي. ويتحمّل المحكِّم المسؤولية الكاملة عن التقرير الذي يقدّمه، ويُشترَط أن يكون نتاج جهده الشخصي وخبرته العلمية حصريًا، من دون أيّ وساطة أو اعتماد على أدوات الذكاء

الاصطناعي. تلتزم الدورية باتخاذ الإجراءات الملائمة تجاه أيّ مخالفة لهذه القاعدة، بما يضمن صون استقلالية التحكيم وصدقية العملية العلمية في جميع مراحل النشر.

7. **الاشتباه في الاستخدام غير المعلن أو غير الملائم لأدوات الذكاء الاصطناعي خلال عملية التحكيم**: إذا اشتبه أحد المحكّمين في وجود استخدام غير مناسب أو غير مُعلَن لأدوات الذكاء الاصطناعي في بحثٍ مقدَّم إلى الدورية، يتعيّن عليه إبلاغ هيئة التحرير فورًا وتقديم ملاحظاته على نحو واضح. وإذا اشتبهت هيئة التحرير في استخدام أدوات مثل ChatGPT أو غيرها في إعداد البحث، ستلتزم باتّباع سياسة الدورية الخاصة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من الأمر.

ويُعدُّ الإخلال بأيّ من هذه البنود إخلالاً بالشروط الأخلاقية للبحث العلمي ويحقّ للدورية اتخاذ الإجراء المناسب في حق أيّ بحث يثبت تجاوزه للقواعد الأخلاقية والقانونية.

الوصول المفتوح وحقوق الملكية

تلتزم دورية **عمران** بسياسة الوصول المفتوح Open Access، إيمانًا منها بأهمية إتاحة المعرفة العلمية للجميع من دون قيود مالية أو مؤسسية، وتعزيزًا لتداول البحث الأكاديمي وتوسيع نطاق تأثيره المجتمعي. وبموجب هذه السياسة، تكون جميع المواد المنشورة في الدورية متاحةً للقراءة والتنزيل والاستخدام والاستشهاد بها فور صدورها، من دون الحاجة إلى اشتراك أو إذن مسبق.

تعتمد الدورية في سياسة النشر المفتوح نسبُ المُصنَّف، غير تجاري رقم 4.0 دولي من رخصة المشاع الإبداعي (Creative Commons – CC BY–NC 4.0 International)، التي تتيح للباحثين والقراء إعادة استخدام المواد المنشورة وتوزيعها وإعادة إنتاجها وترجمتها بأي وسيلة للأغراض الأكاديمية والتعليمية غير التجارية، شريطة الإسناد والنسب الصريحَين والواضحَين إلى المصدر الأصلي والمؤلف وفق الصيغة المعتمدة في الدورية، مع الإشارة إلى أي تعديلات أُجريت على النص الأصلي (إن وُجدت)، وبما لا يخلّ بسلامة المعنى الأصلي أو المضمون العلمي. ويُقصد بالاستخدام التجاري، في إطار هذه السياسة، أيّ إعادة استخدام للمحتوى المنشور بهدف تحقيق منفعة مالية مباشرة أو غير مباشرة، سواء أكان ذلك عبر البيع أو الاشتراك المدفوع أو الرفع على المنصات الربحية. ويُعدّ اعتماد هذه الرخصة ضمانًا لاستمرارية الوصول المفتوح المجاني إلى المعرفة، وتشجيعًا للتعاون العلمي المسؤول، وترسيخًا لمبادئ النشر الأكاديمي الرصين والمنفتح.

يحتفظ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الناشر) بحقوق النشر المؤسسية، بما في ذلك إعادة نشر المواد المنشورة في الدورية أو توزيعها أو ترجمتها في إصدارات أو منصات رقمية أخرى تابعة له، مع مراعاة الحقوق الأدبية للمؤلفين والإشارة الصريحة إلى أسمائهم بوصفهم أصحاب العمل الأصلي. في المقابل، يحتفظ المؤلفون بحق استخدام أعمالهم لأغراض أكاديمية وتعليمية غير تجارية، مثل إدراجها في مقررات جامعية أو مواد تدريسية، أو تضمينها في كتاب/ مشروع بحثي أشمل من تأليفهم، مع الإشارة الواضحة إلى بيانات النشر الأصلي في الدورية، وبما لا يتعارض مع متطلبات الأصالة التي تعتمدها الدوريات العلمية المحكّمة؛ أي إعادة نشر الأعمال المنشورة في

الدورية أو أجزاء منها سواء بلغتها الأصلية أو بعد ترجمتها في دوريات علمية أخرى أو منصات نشر موازية، مطبوعة أو رقمية. كما يُسمح بأرشفة النسخة النهائية المنشورة من الأبحاث في المستودعات الأكاديمية الشخصية أو المؤسسية، مع الحفاظ على الإسناد الكامل للمصدر الأصلي.

لأغراض تنظيمية وتوثيقية، ومن دون المساس بالحقوق التي تمنحها رخصة المشاع الإبداعي (CC BY–NC 4.0) للاستخدام الأكاديمي وغير التجاري، يُستحسن، عند إعادة استخدام المواد المنشورة أو ترجمتها أو إعادة نشرها جزئيًا أو كليًا، تقديم طلب عبر "نموذج طلب إعادة الاستخدام والطبع والترجمة"، وتحتفظ الدورية بحق تنظيم عمليات إعادة النشر المؤسسي أو الترجمة ضمن منشوراتها الخاصة، وفق سياساتها التحريرية. في هذا الإطار، قد يعيد المركز العربي نشر بعض المواد المنشورة في دورياته ضمن الكتب الجماعية التي يصدرها، أو يترجمها إلى لغات أخرى للنشر في دورية **المنتقى**، أو عبر موقعه الإلكتروني، أو عبر فروع المركز العربي، أو أي وسائط نشر أخرى، مع الالتزام الكامل بالحفاظ على الحقوق الأدبية للمؤلفين والإشارة الواضحة إلى النشر الأصلي.

The Arab Center for Research and Policy Studies (the publisher) retains institutional copyright, including for the purposes of republication, distribution, or translation of materials published in the journal via its other publications or its digital platforms, while respecting the authors' moral rights and explicitly acknowledging them by name as the original authors. In return, authors retain the right to use their work for non–commercial academic and educational purposes, such as by incorporating it into university curricula or teaching materials, or into more comprehensive books or research projects that they may write, with clear references to the original details of publication in the journal, and without contravening the originality requirements of peer–reviewed academic journals regarding republication of work published in the journal, or parts thereof, in their original language or after translation, in other academic journals or parallel publishing platforms, whether in print or digitally. The final published version of research may also be archived in personal or institutional academic repositories, provided that full attribution to the original source is kept.

For organizational and documentation purposes, and without prejudice to the rights granted by the Creative Commons Attribution–NonCommercial (CC BY–NC 4.0) license for academic and non–commercial use, it is recommended that when reusing, translating, or republishing published materials, in whole or in part, a request be submitted via the "Reprint and Permissions Form". The journal reserves the right to regulate institutional re–publication or translation within its own publications, in accordance with its editorial policies. In this context, the ACRPS may republish certain materials from its journals or translate them into other languages for publication in the journal *Al–Muntaqa*, on its website, through its branches, or via other publication outlets, while fully respecting the authors' intellectual property rights and clearly acknowledging the original publication.

processes implemented by the authors at all stages of their use, to ensure the research's integrity, accuracy, and consistency with ethical and academic standards.

6. **Prohibition of AI Tools in the Peer Review Process:** Further to point 2 regarding legal and ethical obligations related to the use of AI tools, the use of AI tools is completely prohibited in the peer review process and the preparation of peer reviewers' reports, due to the potential risk of jeopardizing the confidentiality of the peer review process, violating intellectual property rights, or harming the integrity of the academic evaluation. The reviewer bears full responsibility for the report they submit, which must be the sole product of their personal effort and scholarly expertise, without any mediation by AI tools or reliance on them. The journal is committed to taking appropriate action against any violation of this rule, in order to ensure the independence of the peer review system and the integrity of the academic process, at all stages of publication.
7. **Suspected Undisclosed or Inappropriate Use of AI During the Review Process:** If a reviewer suspects that AI has been used in an inappropriate or undisclosed manner in a submitted article, they must immediately inform the Editorial Board and clearly state their observations. If the Editorial Board suspects that tools such as ChatGPT or others have been used in the preparation of the article, it will adhere to the journal's policy on the use of AI tools and take the necessary steps to investigate.

Any violation of these provisions will constitute a breach of the ethical standards of academic research, and the journal reserves the right to take appropriate action regarding any research found to be in violation of ethical and legal regulations.

Open Access

The *Omran* journal has a policy of Open Access, given its firm belief in the importance of making academic knowledge available to everyone, regardless of financial or institutional constraints, and so as to further the dissemination of academic research and bolster its impact on society. Under this policy, all materials published in the journal are available for reading, downloading, use, and citation as soon as they are published, without the need for a subscription or prior permission.

The journal is published under a Creative Commons Attribution–NonCommercial 4.0 International (CC BY–NC 4.0) license. This allows researchers and readers to reuse, distribute, reproduce, and translate published materials in any way, for non–commercial academic and educational purposes, provided that the original source and author are clearly and explicitly cited, in line with the journal's citation format, along with a description of any modifications made to the original text, and providing the original meaning and academic content are preserved. Commercial use, for the purposes of this policy, means the reuse of published content for direct or indirect financial gain, whether through sale, paid subscriptions, or upload to monetized platforms. The use of this license is intended to ensure continued open access to knowledge, to encourage responsible academic cooperation, and to reinforce the principles of serious, open academic publishing.

Conversely, it also recognizes the academic, ethical, and legal risks arising from their irresponsible and unregulated use, particularly when it comes to originality and academic integrity. Therefore, the journal emphasizes the need to adhere to academic standards and their accompanying ethical guidelines, and deems it necessary to clarify its policies regarding the use of these tools, in order to balance between benefiting from the opportunities they offer and avoiding the potential risks they pose.

1. **Originality and Quality of Research:** The author is required to ensure that the research submitted is original and free from plagiarism of ideas and texts from any source, including content generated by AI tools, and that it adheres to research and ethical standards. It should be noted that in addition to these principles, ACRPS takes the competency and quality of the research contribution as a fundamental criterion in its evaluation.
2. **Legal and Ethical Obligations:** Authors must respect intellectual property rights throughout the research process, and adhere to the ensuing legal and ethical responsibilities. This includes both the content entered into AI tools and the data they produce. It is important to avoid uploading unpublished or copyrighted data to external platforms. Authors bear full responsibility for any legal or ethical violations resulting from the improper use of these tools in any work submitted for publication in the journal.
3. **Precautions for Using AI Tools:** Authors must take into account the pitfalls associated with using AI tools, including the potential risks of violating academic, ethical, and legal standards. These risks include citing from texts without attribution, appropriating ideas without indicating their sources or citing incorrect sources, and imitating the writing styles of other authors. Therefore, authors are responsible for ensuring the originality of their research. If these tools are used, authors bear full responsibility for their output and its accuracy.
4. **Disclosure of AI Use:** Authors are required to disclose any use of AI tools, in the designated field of the form for submitting contributions through the Researcher Portal. This disclosure is not limited to specific uses such as proofreading, summarization of literature, documentation formatting (citation and bibliography style), or data collection and analysis. Rather, it includes any potential use of AI, in order to maintain the integrity and ethics of the research. It is important to note that this disclosure does not absolve authors of any ethical or legal responsibility that may arise from the misuse of these tools. Research contributions will not automatically be rejected if the use of AI is disclosed, provided that it is used transparently and without compromising the originality or academic accuracy of the research. The journal reserves the right to reject a contribution at any stage of the publication process if it is found that these tools were used inappropriately or without being explicit disclosed.
5. **Disclosure Form:** Authors who use AI tools in their research must disclose this clearly, specifying the tools and versions used (e.g., ChatGPT–5 or Claude–3.7–Sonnet), the timeframe of use, and the tasks performed with the assistance of these tools, such as translation, interview transcription, or proofreading. They must also specify the extent to which they relied on these tools for each task. Furthermore, the disclosure must explicitly indicate the nature of the human oversight and verification

committee, in line with the ethics of academic research. Authors must include an explicit statement in the body of the research confirming that such ethical approval has been obtained, citing the name of the relevant committee and the reference number or authorization, if applicable. These standards apply to all types of studies involving human subjects, including: applied experimental studies; research involving children, adolescents, vulnerable groups, or others who are unable to give informed consent, thus requiring statutory consent from parents or guardians; polling–based studies and social surveys that collect personal or sensitive data, necessitating confidentiality and the protection of participants from any harm; studies based on covert observational research, which the journal only permits in exceptional cases, where justified by the academic nature of the study; and studies relying on data from social media, which must ensure user privacy and respect the applicable laws and regulations.

10. Ethnographic research requires adherence to similar ethical standards. Researchers must obtain prior ethical approval from a competent committee, whether an Institutional Review Board or an independent local, regional, or national committee, as well as obtaining explicit consent from the participants to conduct the research and publish its results. This consent must be obtained before fieldwork commences, as it is an essential part of the project's design, implementation, and other phases. Authors should consult continuously with the groups or communities included in the research, taking their views and observations into account during the design, implementation, and analysis of the study, ensuring that their privacy is respected and they are fairly represented. In exceptional cases where prior consent cannot be obtained due to the nature of the environment, social circumstances, or the authors' relationship with the participants, retrospective consent may be requested, provided that this is clearly justified in the research, and that the human dignity and rights of the individuals and communities studied are preserved.
11. In research involving participants, authors must include an explicit statement in the methodology section indicating that participants have given their informed consent, in writing or orally, to take part in the study. This statement must specify the type of consent obtained by the authors, including consent to conduct the study, to publish its results, and to use participants' images or visual materials. In cases where participants are anonymised, this must be clearly stated in the text. Participants must also be informed in advance that the research will be publicly available online, in accordance with the principle of transparency and to protect their rights and privacy. To ensure they can give their informed consent in full knowledge of the potential risks, it should be clarified that while every effort will be made to protect it, the confidentiality of their data cannot be totally guaranteed, particularly in small communities where participants may be identifiable.

If any error or inconsistency is discovered after publication, authors must immediately notify the Editorial Board, so it can be corrected.

AI Ethics and Best Practice

The journal acknowledges that Artificial Intelligence (AI) tools have become an integral part of the contemporary academic research environment, and recognizes the significant opportunities they offer in terms of accelerating research and improving its findings.

material rights held by others. The Corresponding Author also acknowledges his or her full responsibility for making the material available for publication on behalf of all those who contributed to it.

4. The data submitted and used in research contributions must be original, not fabricated or altered in any way, and must accurately reflect the study's findings and academic content. Any modification or alteration of images or visual files that could distort or misinterpret information is prohibited. If any such modification is found to have taken place, this will result in the research being rejected immediately. Any images and graphs used must be directly relevant to the topic and add genuine academic value. Authors may be asked, when necessary, to submit to the Editorial Board the complete, original dataset on which the research contribution is based, for review, and must be prepared to make it available upon submission for publication.

5. Authors are fully responsible for obtaining the necessary written permissions to use any third–party copyrighted material, whether text, tables, illustrations or diagrams, data, photographs, audio clips, videos, film stills, screengrabs, or any other supplementary material. This is part of the ethical and legal safeguards taken by authors when submitting a contribution to the journal, ensuring respect for intellectual property rights and protecting the interests of the original holders of those rights.

6. When using any text, image, illustration, table, or other material from external sources, including their own previously published work, authors must clearly and accurately cite and document the original source, and obtain the necessary permissions from the rights holders where necessary.

7. Authors must avoid excessive or inappropriate self–citation, or arranging for groups of researchers to exchange citations without justification. Such practices, known as citation manipulation, are considered unethical behaviour. Authors of materials other than studies (discussions and reviews) are required to ensure that the cited references present a fair and balanced view of the current state of knowledge on the subject, without bias towards any particular research group, institution, or journal, thereby promoting objectivity and academic integrity.

8. Authors must disclose any relevant relationship or interest that may affect the topic or results of the research, or may constitute a potential conflict of interest. If the research is backed by funding or other form of support—whether material, in–kind, or in the form of services—from any entity that could influence the research, this must be explicitly stated, along with a clear explanation of the nature of this support and the role of the funding entity. Furthermore, disclosure is required regarding any party other than the authors with an interest in the research results, belonging to an entity with a vested interest, or having received support from a funding body, is involved in the planning, execution, analysis, editing, or decision to submit the research for publication.

9. All research involving human subjects must be conducted in accordance with the principles set forth in the Declaration of Helsinki, and must have obtained prior ethical approval from the local Institutional Review Board (IRB) or another accredited ethics

8. The journal prohibits any of its editors of members of its Editorial Board from using any unpublished material from research submitted to the journal in their own research, and from sharing it with any other party.
9. When publishing translated studies, the journal is committed to verifying that permission has been obtained from the original publisher, and to respecting intellectual property rights.
10. The journal adopts an Open Access publishing policy, and exempts authors from all publication fees.
11. Neither the journal, its staff, nor its representatives accept any responsibility for how the information contained in the materials it publishes is used; nor does it accept any liability for errors that may occur in these works, notwithstanding its diligent efforts to review and proofread them according to the highest established academic and editorial standards.

Ethical Guidelines for Authors

1. The Corresponding Author must provide the names of all authors who have made a substantial scholarly contribution to the research, without adding the names of those who did not contribute directly. All researchers listed as co–authors must fully meet standards of academic authorship, as follows: they must have made a substantial contribution to the research submitted for publication, whether to its design, implementation, data collection, analysis, or interpretation, or in more than one of these aspects; they must have actively participated in drafting or critically reviewing the manuscript in a way that contributed to the development of its content; and they must have agreed to submit the contribution to the journal for publication. Furthermore, each author must have reviewed each successive version of the research, before submission, during the review process, and after the final version is accepted for publication, and must have approved its content, along with any subsequent substantial revisions, during the production and publication phases. All authors share responsibility for the content of the research published in their names, and they must be prepared to respond to any inquiries regarding its accuracy or academic integrity. They must also bear the consequences of any breach of standards of research integrity or honesty.
2. Authors are obliged to disclose any potential conflicts of interest before submitting a research article for publication, and to refrain from submitting it simultaneously to more than one journal. Each article must include a clear statement of sources of funding, if applicable, and an acknowledgment of all contributors who did not meet the threshold to be named as co–authors, under the heading "Disclaimer and Acknowledgments."
3. The Corresponding Author ensures that the submitted scholarly contribution is original, apart from cited material, which is explicitly referenced and documented according to the style followed by the Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) and its journals. The author also ensures that the contribution is free of any offensive or defamatory statements, and does not infringe upon any intellectual or legal rights, including copyrights, trademarks, patents, or any other moral or

enhancing the quality of the scholarship it helps produce, as well as helping preserve the credibility of the academic research environment.

Ethical Guidelines for Editors and Reviewers

1. The journal adheres to the principles of confidentiality and objectivity in its review process, as concerns both authors and reviewers. Each submission sent for review is referred to two accredited reviewers with expertise on the subject of the study, for evaluation according to the criteria outlined in the journal's review form. In the event of conflicting recommendations, the submission is referred to a third, deciding reviewer.

2. Neither the Editor–in–Chief, Editorial Manger, Editorial Secretary, nor any member of the Editorial Board participates in the evaluation or review of their own work, in line with the principles of impartiality and academic integrity and to avoid any potential conflict of interest. In cases where such issues do arise, the submission is referred to independent reviewers, and review decisions are made by other members of the Editorial Board.

3. Members of the journal's Editorial Board, reviewers, and editors are prohibited from disclosing to any other party any information related to submitted contributions. The only exceptions are cases where this is necessary for the initial evaluation, review, academic, stylistic, and linguistic editing processes, and in coordination with the editorial board and authors. Any content, in any form, and any opinion obtained during the review process must be kept confidential, and may not be used or circulated in any way.

4. Reviewers who agree to evaluate contributions submitted to the journal are expected to adhere to academic and professional standards, to inform the Editorial Board if they became aware of the identity of the author(s) of a contribution they are reviewing, and to possess sufficient competence and academic expertise to assess the quality and scholarly merit of the contribution. They are required to prepare accurate and comprehensive review reports which help hone the research, while maintaining objectivity and confidentiality, and responding within reasonable timeframes.

5. The Editorial Board reserves the right to assess the validity of the reviewers' comments and their consistency with the journal's established Submission Guidelines. Based on its academic and editorial responsibilities, the board may resubmit a research contribution to other reviewers when necessary.

6. Editors and reviewers evaluate research contributions based on their academic content, adhering to the principle of non–discrimination based on race, gender, religious belief, or institutional affiliation.

7. The journal is committed to the principle of avoiding conflicts of interest between editors/reviewers and authors, whether arising from competitive, collaborative, or other relationships or connections with any author, company, or institution related to the research.

any way they deem appropriate, it expects the review to include: (a) an overview of the book's chapters, covering its research questions, hypotheses, methodology, theoretical approaches, and recommendations, with page references, especially after direct quotations; (b) a presentation of the book's main contribution and how it breaks new ground, with brief references, where possible, to relevant sources and literature that have addressed the same subject matter; (c) a critical reading, through which researchers can engage with the ideas presented in the book.

Financial Policy

The journal does not pay any financial compensation for published Submissions, nor does it charge authors any fees or charges for publication at any stage of the publication process. This policy is based on the journal's commitment to the principle of Open Access, which makes scientific knowledge available for free, promotes equal opportunities for researchers across academic institutions, and encourages rigorous research that contributes to the development of academic knowledge in the Arabic language.

Submit an article

1. As the journal publishes articles in Arabic, submissions should normally be in that language. Exceptions may be made for submissions in other languages at the discretion of the editorial board.
2. Research articles should be submitted through the "Researcher Portal", along with an academic CV in Arabic or English, a brief bio, the researcher's ORCID, their name in both Arabic and English, and the other details required on the researcher's profile in the Researcher Portal.
3. Authors must submit two versions of their article: one version including the authors' names, biographies, and email addresses, and another anonymous version in which all references to their identity, whether in the text or footnotes, and including any quotations from their previous work, have been removed to ensure the confidentiality of the peer review process.

For any inquiries, please contact the editorial team by email, at:
omran@dohainstitute.edu.qa

Publishing Ethics

Omran is strictly committed to the ethics of academic publishing and the standards set by the Committee on Publication Ethics (COPE), building on its firm conviction that academic integrity and responsibility form the foundation that underpins trust in academic research, as well as the quality and durability of that research. The journal strives to promote a culture of knowledge based on honesty, transparency, and mutual respect among all parties involved in the research process; the protection of intellectual property rights; and the assurance of objectivity through all stages of the academic publication process, from the reception, evaluation, and peer reviewing of research contributions through to their editing and publication. Based on these principles and those outlined in the Submission Guidelines, the journal works according to a clear system of procedures to guarantee compliance with the highest standards of ethical conduct in academic publishing, thereby

or thesis, along with the methodology used in the analysis, and explain the main findings reached by the author(s).

2. **Discussions:** The journal dedicates a section to "Discussion" articles that aim to enrich academic debates on theoretical, methodological, and conceptual issues in the social sciences. These articles aim to discuss, question, develop, or broaden the scope of implementation of contemporary ideas, approaches, and theories. A discussion article may take various forms, whether a critical review of literature on a certain topic, a review of one or more studies, an examination of the contemporary state of a field of knowledge, a study of the contributions of a prominent researcher or theorist in a certain field (or a comparison of the ideas of two or more thinkers), or a broader discussion of a contemporary academic or conceptual debate. These articles should offer original and coherent scholarly perspectives that contributes to the development of theoretical and methodological knowledge and adhere to the journal's established writing and documentation standards.

3. **Translations:** The journal publishes translations of key texts in the social sciences, particularly those that represent an original theoretical contribution or a significant addition to a certain field, or those that have achieved widespread scholarly acclaim and high rates of citation. The journal's interest in translation stems from its academic mission of localising knowledge, facilitating the worldwide dissemination of theoretical output in Arabic, and providing reliable references that contribute to bridging knowledge gaps and enhancing the participation of Arab researchers in global intellectual debates. A text proposed for translation must fall within the translators' area of specialization or academic and linguistic expertise; translation proposals must be submitted to the journal in advance, using the "translation proposal form", which is sent in the format "Research Proposal" via the ACRPS Researcher Portal. Translation should not commence until initial approval is obtained from the editorial board. Once completed, translations are evaluated by a specialised translator, then reviewed before a final decision is made regarding their publication. Approval of a proposal does not constitute final acceptance for publication: the editorial board makes this decision after reviewing the translated text and obtaining the copyright for the Arabic translation from the owner of the original text.

4. **Reports:** The journal publishes peer–reviewed research reports addressing contemporary phenomena from a scientific and analytical perspective, based on accurate quantitative and qualitative data. This data may originate from public opinion polls, such as the *Arab Opinion Index*, or from international organizations and local institutions that monitor social, economic, and political transformations in the Arab region. These reports aim to provide an in–depth interpretive reading of figures and indicators, linking them to their economic, social, and political contexts, and to enrich of scholarly debate.

5. **Book Reviews:** The journal publishes critical reviews of important, recently published books in its field, in any language, provided that no more than **three years** have passed since the book was published in its original language. The book should preferably fall within the reviewer's own field of specialization or primary research interests. While the journal gives reviewers leeway to review the book in

3. The first page of any article should include five carefully chosen keywords in both Arabic and English. These keywords should accurately reflect the article's topic and main themes, to facilitate indexing and retrieval in academic databases. Ideally, these keywords should include a combination of general and specialized terms describing the theoretical, geographical, or chronological framework of the research. They should be consistent with the article's title and abstract, as well as with the established academic terminology in the relevant field. Repetition and synonyms should be avoided; authors should use the most precise and common concepts to ensure clarity of content and ease of retrieval.

4. With the exception of book reviews, which include bibliographic information on their first page, studies, discussions, translations, and reports must include an abstract of no more than 125 words, in both Arabic and English. The abstract should highlight, in concise, precise, and clear sentences, the main problem addressed by the research, the methodology or approach adopted in addressing it, and its most significant findings.

5. If the articles includes diagrams, figures, equations, graphs, or tables, they must be submitted in their original format, as editable files such as Excel or Word documents. Figures, graphs, and tables submitted as un–editable images will not be accepted. In the case of studies that use field research (interviews, surveys, etc.), the research tools used (interview questions, survey forms/questionnaires, compiled data tables, etc.) must be attached and submitted in separate files.

6. The journal publishes only photographs that respect intellectual property rights, were taken specifically to support the article in question, and are of high quality.

7. The total word count of the articles, including footnotes, references, front page contents, words within tables (if any), and appendices (if any), must not exceed the limit specified in the table below. The editorial board may, at its discretion and on an exceptional basis, publish articles with word counts that fall outside of these ranges.

Article	Word Count
Study	8,000–10,000
Discussion	4,000–8,000
Translation	–
Report	3,000–6,000
Book Review	2,000–3,000

Types of Submissions

Omran welcomes the following types of Submissions:

1. **Studies:** These are expected to offer a new research contribution in their field, addressing a specific topic within a clear theoretical and methodological framework. A study must include a precise definition of the research problem, its objectives, and its significance, along with a critical review of relevant previous literature, including the most recent publications on the topic. It must also state the research hypothesis

of research preparation, peer review, and publication. In this context, the journal stresses the need for transparency in the use of Artificial Intelligence (AI): authors must explicitly disclose any use of such tools. Failure to disclose such use constitutes a breach of publication ethics and may result in the rejection or withdrawal of the submission at the discretion of the editorial board.

3. After verifying that a research submission meets the publication criteria and passes the originality check, it is referred for an initial evaluation by the journal's editorial board to determine its eligibility for external peer review. The journal reserves the right to reject a submission at this stage without providing an explanation.

4. A submission that passes the initial review is then sent for double–blind peer review. If the reviewers' reports differ, or their recommendations conflict, the submission is referred to a third reviewer. The journal is committed to informing the authors of its final decision, based on the reviewers' comments: acceptance after minor revisions, acceptance after substantial revisions, or rejection. When submitting a submission, authors may suggest the names of reviewers they wish to exclude from the review process, such as in cases of potential conflicts of interest, or of prior personal or institutional knowledge of the author's identity which could compromise the impartiality of the review process.

5. If the editorial board decides to accept a submission after revisions, whether minor or substantial, the authors are asked to submit a revised draft within 30 days.

6. The journal is committed to publishing submissions that meet the reviewers' requirements and successfully pass the academic editorial process. These stages include the editorial board's review of the text, verification of its terminology and concepts, and examination of its structure and the clarity of its ideas. The board may request additional revisions from the authors, either stylistic or substantive, to ensure that the articles is ready for publication.

7. After final acceptance for publication, the articles is sent for stylistic and linguistic editing. Before publication, the editorial board provides authors with a final, formatted version of the article, as it will appear in the journal, for their review and revision.

Preparing Your Submission

1. The journal requires that submissions meet the stylistic specifications outlined in the journal's Editorial Guidelines, including overall formatting (font type and size, spacing, footnote and referencing style, paragraph formatting, arrangement of headings and subheadings, methods for inserting tables and figures, the formatting of dates, and use of the journals' style for certain terms and names). Each submission must also conclude with a bibliography listing all the references cited, as detailed in the "Editorial Guidelines".

2. The first page of any submission must include the name(s) of the author(s) in Arabic and English, the title of the submission in both languages, and a footnote indicating each author's institutional affiliation (e.g. "Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar") and email address. It should also specify the Corresponding Author in the case of multiple authors.

Submission Guidelines

The following Submission Guidelines outline the editorial requirements of *Omran*, to help ensure the success of your research submission at all stages of publication – from initial evaluation, via external peer review, to academic editing, stylistic and linguistic editing, the final review, and finally, production and publication. Please review these standards and guidelines carefully and adhere to them closely, to ensure that your submission meets the journal's publication standards and to facilitate the publication process.

Evaluation and Peer Review Procedures

The journal adheres to an ethical charter that guarantees respect for privacy, confidentiality, objectivity, and academic integrity. Editorial board members, peer reviewers, and editors are prohibited from disclosing any information related to submitted articles, except to the editorial board and authors, and only as required by the processes of initial evaluation, peer review, academic editing, and stylistic and linguistic editing.

Research submissions to the journal pass through seven main stages: an originality check and review of adherence to submission guidelines (14 days); initial evaluation (30 days); external peer review (60–90 days); author's revision of the draft based on peer review feedback (30 days); academic editing; stylistic editing; and production and publication. Authors may be contacted at any stage if further revisions are required. The timeframes for evaluation and peer review may vary depending on the nature of the research article, the responsiveness of reviewers and authors to the academic and editorial review stages and their deadlines, and the type of article, particularly if it is submitted for a special issue requiring additional editorial work. The editorial board reserves the right to schedule submissions for publication as it deems appropriate within the issue's production plan. Upon successful completion of the evaluation, peer–review, and substantive editing stages, a formal letter of acceptance may be issued at the author's request.

1. The editorial board reviews all submitted articles to verify their alignment with the journal's specialization and publication guidelines. All articles that meet these formal requirements are then subjected to a plagiarism check to verify that they are original, designated exclusively for publication in *Omran*, and have not been previously published in any electronic or print publication nor submitted simultaneously to any other entity, whether in Arabic or any other language (this excludes articles presented at conferences, forums, or seminars without a corresponding publication track, provided that the authors acknowledge this under the heading "Disclaimer and Acknowledgements," before the article's bibliography). The journal adheres to a strict policy regarding plagiarism and the misuse of references and documentation. Any copying from published works, verbatim or paraphrased, without proper attribution, or unauthorized use of ideas, data, translations, images, or tables, constitutes a clear violation of the ethics of academic research and academic publishing.
2. The editorial board reserves the right to reject a submission or withdraw it after publication if it is shown to have involved plagiarism or misquotation. The journal emphasises that authors must adhere to the standards of complete and accurate academic referencing, as followed by the Arab Center for Research and Policy Studies and its journals, while respecting intellectual property rights at all stages

cultural and political anthropology, ethnography, ethnology, sociography, and related studies on education, health, art, the family, religion, the environment, language, social systems, structures, and expressive practices.

The journal's scholarly approach emphasizes the principle of interdisciplinarity as a vital conceptual, theoretical, and methodological framework for understanding social, cultural, and human phenomena in their totality and in their historical and contemporary complexity. Accordingly, the journal welcomes original studies that draw on innovative field research, renewed quantitative, qualitative, and mixed methodologies, approaches with solid conceptual and theoretical foundations, and innovative interdisciplinary and comparative analytical methods. It also publishes research that helps broaden the horizons of academic debate in the fields of sociology and anthropology, developing related theoretical and practical tools, and exploring issues common to them and to adjacent fields of knowledge, including, but not limited to:

- Protest, collective action, and social movements.
- Social inequalities, classes, categories, and marginalization.
- Social justice; issues of liberation and equity.
- Violence, vulnerability, conflict, and restoring social cohesion.
- Work, employment, the informal economy, and livelihoods.
- The environment, natural resources, and society.
- Urban and spatial studies; spatial and social transformations.
- Population, demography, and family transformations.
- Health, illness, and care systems in various social and cultural contexts.
- Gender, sexuality, the body, and identity.
- Religion, religiosity, symbolic practices, and value shifts.
- Local knowledge and experience, and the production of meaning in social life.
- Migration, asylum, and cross-border human mobility.
- Language, discourse, and expressive practices.
- Education, schooling, and institutions of socialization.
- Childhood, youth, and generational shifts.
- Digital technologies, social transformation, and everyday life.
- Artificial Intelligence and the resulting social and cultural transformations.
- Science, technology, and society.
- Crime, delinquency, and social control.
- Theoretical, conceptual, epistemological, and methodological issues in the social sciences..

About the Journal

Omran is a quarterly, peer-reviewed journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Institute for Graduate Studies. It is registered under print ISSN 2305-2473 and electronic ISSN 2789-3286. Its first issue was published in the summer of 2012. *Omran* is overseen by a specialized academic editorial board, supported by an active international advisory board. The journal adheres to an open access policy, stemming from a commitment to make academic knowledge available to all and to facilitate its dissemination. It also abides by a Charter of Publishing Ethics consistent with the international standards followed by other peer-reviewed academic journals, as well as Publication Standards that regulate its evaluation and peer review procedures. It has a dedicated policy on the use of Artificial Intelligence in academic research, ensuring that these tools are used responsibly, transparently, and with academic integrity.

The journal focuses on sociology and anthropology. Its name is inspired by medieval Arab philosopher Ibn Khaldoun's concept of *ilm al Omran*, reflecting its enduring legacy and continually renewing influence. The idea for the journal emerged from a set of questions and challenges reflecting a methodological impasse in the Arab social sciences and their role amid ongoing social transformations in the Arab world. With this vision, it joined the ranks of social science and humanities journals around the world, seeking to establish itself as part of a tradition of that has shaped academic and intellectual currents, movements, and schools of thought. It aspires to represent a qualitative leap by approaching the social sciences as an integrated whole, advancing "integrative" perspective that transcends disciplines in pursuit of their ultimate aim: freedom – the essence of thought and, in turn, humanity.

Aims and Scope

Omran is dedicated to the production, dissemination, circulation, and advancement of specialized knowledge in the fields of sociology and anthropology within a scholarly framework that considers the breadth of both disciplines, their many subfields, and their interdisciplinary intersections. Its scope encompasses topics in economic and political sociology, the sociology of culture and knowledge, family, rural and urban life, environment, education, and youth, as well as the sociology of literature, arts, languages, religions, work, development, health, communication, media, law, institutions, and organizations. It also covers subjects related to social classes, categories, structures, social categories, inequalities, social movements, migration, social work, and social demography. The journal's scope also extends to the theoretical, conceptual, methodological, and historical issues in sociology, alongside topics in social, economic,

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكن إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research–based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer–reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

معهد الدوحة للدراسات العليا

معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسّسة أكاديميّة مستقلّة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامّة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجه الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيل جديد من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكريًا والمتمكّنين من المعايير العلمية العالميّة والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع قُدُمًا بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جوّ من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلبته وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في صلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداةً للبحث العلمي، ولغةً رسمية في الخطاب العام، ولغةً أساسية للتعليم والبحث. وتُعدّ اللغة الإنكليزية لغةً مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستعمل اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.

The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a New generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

دعوة للكتابة

ترحب دورية "عمران" للعلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح الدورية صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" أبحاثًا ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء متخصصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالدورية

omran@dohainstitute.edu.qa

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي ١٧٤ – مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥–١١ رياض الصلح ٢١٨٠–١١٠٧ بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٩١٨٣٦ ١ ٩٦١+ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ ٩٦١+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

عمران omran

فصلية محكّمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية

قسيمة اشتراك

الاسم: .....

العنوان البريدي: .....

.....

الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

عدد النسخ المطلوبة: .....

طريقة الدفع: ☐ شيك لأمر المركز ☐ تحويل بنكي

يمكنكم اقتناء أعداد الدورية ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية
في دورته الحادية عشرة (ربيع 2027)
بعنوان:

العلوم الاجتماعية والإنسانية في البلدان العربية والذكاء الاصطناعي: الجدوى والإشكاليات والتحديات

يسعى المؤتمر إلى تمهيد "الأرضية الفكرية"، والنقدية، لنقاش جماعي يشارك فيه باحثون من تخصصات متعددة، من أجل مساءلة التفاعل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، والتحديات الجديدة التي يطرحها، سواء كان ذلك في مستوى مناهج البحث أو موضوعاته.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

لبنان	35 $	للأفراد	45 $	للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	60 $	للأفراد	80 $	للمؤسسات
الدول الأوروبية	100 $	للأفراد	120 $	للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	120 $	للأفراد	160 $	للمؤسسات

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب.: 4965-11 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: 8/7/836 991 1 961+ فاكس: 839 991 1 961+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
يرجى الاطلاع على قائمة موزّعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت:
هاتف: 837 991 1 961+ أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

في هذا العدد أيضًا

مناقشات

عيسى الغياتي

من المجال الوعائي إلى المجال العلائقي:
مارتينا لوف وإعادة التفكير في مفهوم المجال داخل النظرية الاجتماعية

ترجمة

منصور النصاصرة وبروس ي. ستانلي

تشكّل العوالم الحضرية:
الحاضرة الدائمة الصيرورة في بئر السبع وعبر فضائها

ترجمة: مجد أبو عامر ويارا نصّار

مراجعات الكتب

سالم وكاري

صناعة الانتماء:
دراسة في ملكية الأرض في المجتمع الصحراوي (أيت أوسى 1600-1958)

مراجعة: محمد ابلا ومحمد سلمي

لورا رويث دي إلفيرا

الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد:
تفكك العقد الاجتماعي القديم

مراجعة: مدى شريقي

عروض الكتب

يمكنكم اقتناء أعداد الدورية ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:
www.bookstore.dohainstitute.org

سعر النسخة

قطر	30 ريالًا	العراق	5000 دينار	الجزائر	250 دينارًا
السعودية	30 ريالًا	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهمًا
الإمارات	30 درهمًا	سورية	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	300,000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عُمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصر	20 جنيهًا	السودان	20 جنيهًا		

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
شارع الطرفة – منطقة 70 – وادي البنات – ص. ب. 10277 – الدوحة – قطر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

معهد الدوحة للدراسات العليا
DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

ISSN 2305-2473
57
9 772305 247008